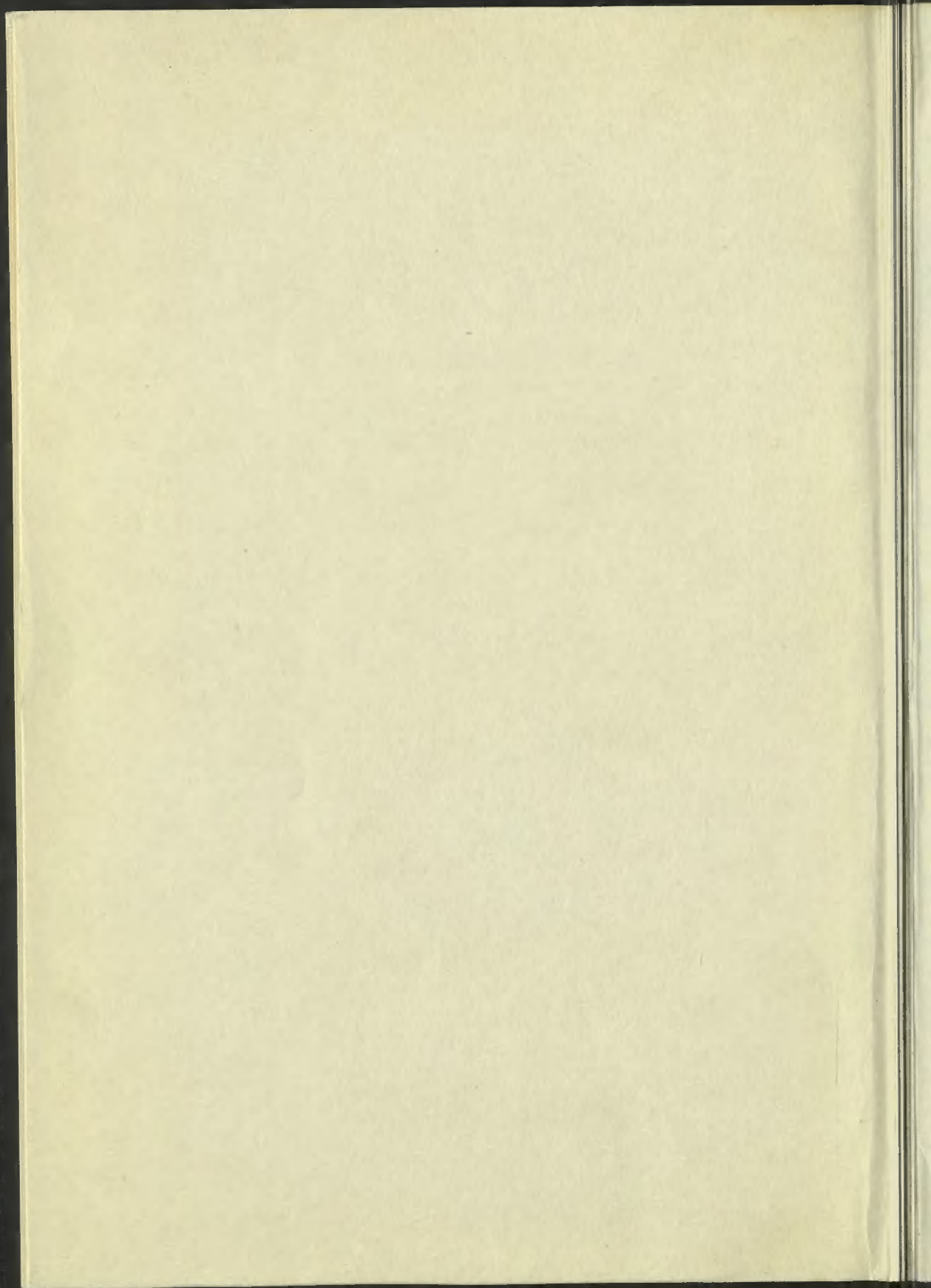
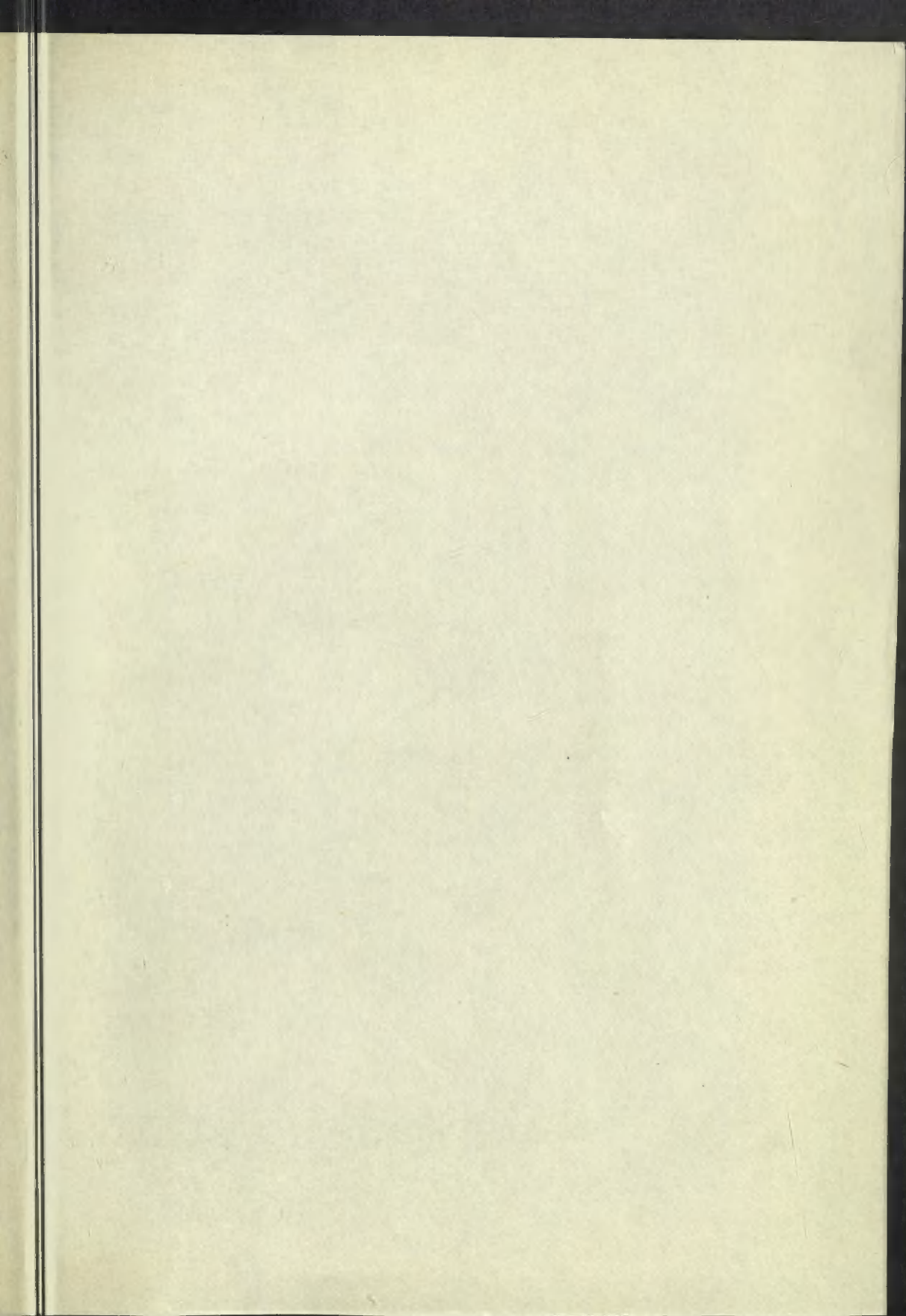
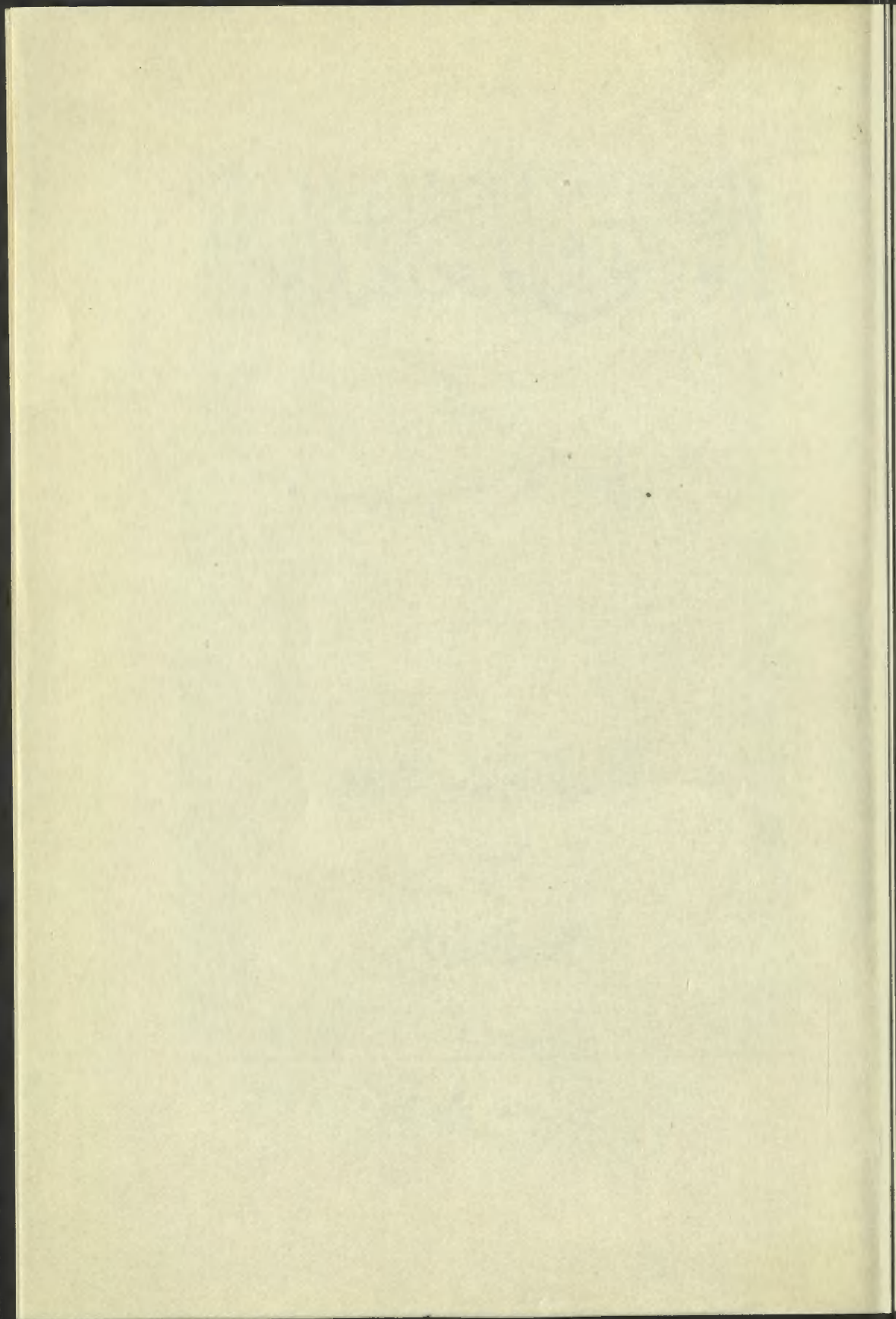


AMERICAN UNIVERSITY
LIBRARY
OF BEIRUT







A

Oct. 1932

341.2
W33wF
e.2

الوثائق والمعاهدات

في
بلاد العرب

أول وأوسع كتاب من نوعه
أصدرته

جمعية الأديب

57347

طبع في مطبعة الأديب دمشق

Check-print. 1938



المغفور له الملك حسين

بالتسوية

تقدمة والهداء

الى ارواح الشهداء الذين جادوا بنفوسهم الطاهرة في كل بقعة من
بقاع الوطن العربي زوداً عن هياضه، ودفاعاً عن استقلاله، وسعياً وراء
حريته ووعده - نهدي «اليام» هذا الكتاب الذي ضم بين دفتيه الوثائق
والمعاهدات التي خطوها برماضهم، ووسموها بسنة جهادهم منذ انبثقت فكرة
القضية العربية في عام ١٩٠٨

وعسى انه تسون «اليام» قامت بالحرمة الواجبة، فبذلكي القراء هذا
الكتاب بقبول حسن وبطاعوا محبته بتفكير وامعان.

بالتسوية

فهرست الكتب

الصفحة

- ١ — مكاتبات سرية بين الشريف حسين والسرهني مكاهون . ✓
- ١٧ — احمد جمال باشا ملك العرب ، وثائق سرية هامة يذيعها البلاشفة ✓
- ٢٦ — الملك حسين يثور على الاتراك نص المنشور الذي اذاعه الملك حسين ✓
- ٣٥ — وثائق وخبايا بين انكلترة والشريف حسين
- ٣٧ — الملك حسين يشرح اغراض الثورة العربية
- ٣٩ — انكلترا تقطع الوعود للعرب
- ٤١ — مشروع المعاهدة الهاشمية - الانكليزية ✓
- ٥٣ — الشريف حسين يرفع مذكرة الى امريكا
- ٥٥ — مخايات وهوامرات سرية بين روسيا وانكلترا وفرنسة وايطاليا للاتفاق ✓
- على اقتسام املاك الدولة التركية .
- ٦٢ — اتفاق سايكس بيكو
- ٦٦ — معاهدات بريطانيا مع امراء العرب — المعاهدة الانكليزية المعقودة مع ابن السعود
- ٧١ — معاهدة جديدة بين بريطانيا وجمالة ملك الحجاز
- ٧٩ — تمديد المعاهدة السعودية - الانكليزية .
- ٨١ — المعاهدة المعقودة بين ايطاليا واليمن عام ١٩٢٦ ✓

سورية ولبنان

- ٨٥ — الحلفاء يعقدون مؤتمر الصلح، تقرير الاستفتاء والغاء معاهدة سايكس - بيكو
- ٨٨ — تصريح ٨ تشرين الثاني عام ١٩٢٧
- ٨٩ — فيصل يعلن تأسيس دولته ، البلاغ الذي اذاعه الامير فيصل بعد دخوله سورية

- ٩١ — نص العهد البريطاني للسوريين السبعة
- ٩٢ — مذكرة الامير فيصل الى المجلس الاعلى لمؤتمر السلام في فرساي .
- ٩٧ — مذكرة لويد جورج عن الاحتلال الموقت لسورية وفلسطين والعراق
- ٩٩ — رد الامير فيصل على لويد جورج .
- ١٠٨ — مذكرة الخارجية الانكليزية للامير فيصل .
- ١١٤ — قرار اشغال كيليكا وسورية العسكري .
- ١١٦ — مخبرات بين الامير فيصل وحكومة فرنسا .
- ١٢٤ — قرار المؤتمر السوري باعلان الاستقلال .
- ١٢٨ — نص صك الانتداب على سورية ولبنان
- ١٣٥ ✓ — كتاب كنصو الى البطريرك الحويك
- ١٣٧ — مشروع فيصل — كيانصو
- ١٤٥ — النص الكامل لانتذار الجزال غورو
- ١٤٦ — مذكرة الامير فيصل عن القضية العربية رفعها الى لويد جورج
- ١٦٨ — معاهدة جوفنيل
- ١٧٠ — بيان الحكومة السورية الموقته « حكومة الداماد »
- ١٧٣ ✓ — المعاهدة المرفوضة عام ١٩٣٣
- ١٨١ ✓ — المعاهدة السورية - الفرنسية الاخيرة
- ٢٠٣ — المعاهدة اللبنانية - الفرنسية

ش — شرقي الاردن

- ٢٢٣ — شرقي الاردن تحت سلطة الانكليز ، كتاب سري من هيربرت صموئيل الى الامير فيصل
- ٢٢٥ ✓ — معاهدة « ام قيس » بين شيوخ عجلون والميجر سمرست
- ٢٢٧ — بين الامير عبد الله والمستر تشرشل - الشروط الشفهية التي تم الاتفاق عليها

- ٢٢٨ — مذكرة بريطانية الى سمو الامير عبد الله .
 ٢٣٠ — رد رئيس حكومة شرقي الاردن .
 ٢٣١ — المفاوضات تتجدد بعد انقطاعها .
 ٢٣٤ — بريطانيا تعترف بامارة شرقي الاردن — خطاب هربرت صموئيل في عمان .
 ٢٣٦ — انكلترة تعتدي على استقلال شرق الاردن .
 ٢٣٧ — معاهدة جدة بين الملك علي والامير عبد الله .
 ٢٣٨ — الانتداب البريطاني على شرقي الاردن .
 ٢٣٩ — الميثاق الوطني لزعماء شرقي الاردن .
 ٢٤١ — المعتمد البريطاني يرد على مذكرة المؤتمر .
 ٢٤٣ — نص المعاهدة الاردنية — الانكليزية .
 ٢٥٠ — تعديل المعاهدة الاردنية — الانكليزية .

فلسطين

- ٢٥٥ — نص وعد بلفور
 ٢٥٦ — صك الانتداب الانكليزي على فلسطين .
 ٢٦٤ — انكلترا تنشيء حكومة في فلسطين، بلاغ هربرت صموئيل رئيس الحكومة
 ٢٦٥ — بيان عن الخطة في انشاء الحكومة
 ٢٦٨ — الحكومة تضع دستوراً لفلسطين
 ٣٧٦ — تصريح ايمري وزير المستعمرات
 ٢٨١ — تقرير لجنة توماس هايكرت عن اضطرابات يافا الاولى يوم اول ايار
 سنة ١٩٢١ .
 ٢٩٠ — تقرير لجنة شو
 ٢٩٣ — بيان مستر مكدونلد
 ٢٩٧ — تصريح مكدونلد وبلاغ حكومة فلسطين

- ٢٩٩٠ — تقرير سمبسن مندوب وزارة المستعمرات
٣٠٠ — منشور المندوب السامي البريطاني بعد فتنه فلسطين الكبرى
٣٠٣ — مذكرة الامير عبد الله عن الفتنه

العراق

- ٣٠٩ — انكلترا تقطع العمود للعراقيين - منشور الجزال مود يوم ٩ آذار سنة ١٩١٧
٣١١ — بيان القائد العام للجيش البريطاني في العراق
٣١٤ — القائد العام يرد على علماء التجف
٣١٤ — منشور الكولونيل ولسن حاكم العراق السياسي
٣١٦ — المؤتمر العراقي يقرر استقلال العراق - كتاب رئيس المؤتمر العراقي الى المؤتمر السوري
٣١٧ — قرار المؤتمر العراقي باستقلال العراق
٣٢٠ — الاتفاق الفرنسي - البريطاني على البترول - اتفاق (سان ريمو) في ٢٤ نيسان سنة ١٩٢٠
٣٢٣ — الانتداب الانكليزي على العراق
٣٢٧ — حاكم العراق يرد على طلبات مندوبي الشعب
٢٣١ — اتفاق فيصل وانكلترا على استقلال العراق
٣٣٢ — الامير فيصل ملك العراق - نص قرار مجلس الوزراء بتعيين الملك فيصل
٣٣٣ — خطاب الملك فيصل في حفلة التتويج
٣٣٥ — الاتفاق التركي - البريطاني - العراقي
٣٤١ — المعاهدة البريطانية - العراقية عام ١٩٢٦
٣٤٤ — المعاهدة العراقية - الانكليزية الاخيرة - نص المعاهدة بعد التعديل الاخير
٣٥٣ — اتفاقية السكك الحديدية بين بريطانيا وحكومة العراق
٣٥٦ — معاهدة الحلف العربي - نص المعاهدة السعودية العراقية

- ٣٦١ — معاهدة العراق والولايات المتحدة في ٩ كانون الثاني سنة ١٩٣٠. ✓
 ٣٦٨ — الحكومة العراقية وحماية الاقليات
 ٣٧٣ — الاتفاقات المالية بين انكلترا والعراق

القطر المصري

- ٣٨٣ — اتفاق بين مصر وانكلترا على السودان
 ٣٨٦ — مشروع سعد زغلول باشا
 ٣٩٠ — مشروع اللورد ملز
 ٣٩٣ — مشروع لورد كرزون قدم الى عدلي يكن
 ٣٩٨ — تبليغ وتصريح ٢٨ شباط سنة ١٩٢٢ ✓
 ٤٠٢ — مشروع عبد الخالق ثروت - تشمبرلن
 ٤٠٦ — مشروع محمد محمود باشا - همدرسن
 ٤١٦ — المعاهدة المصرية البريطانية الاخيرة مع الملاحق والكتب المتبادلة بين مصر وانكلترا ✓

ذيل الكتاب

- ٤٣٣ — المعاهدة السعودية - اليمنية ✓
 ٤٤٨ — قرار المفوض السامي بضم جبل الدروز والعلايين الى سورية ✓
 ٤٥٣ — الاتفاق الاخير بين مصر والحجاز ✓

مكاتبة _____ ات سرية

من الشريف حسين الى السيد هزري كمالهوه

بسم الله الرحمن الرحيم

مسكة في ٢٨ رمضان سنة ١٣٣٣ (١٤ تموز ١٩١٥)

صاحب السعادة والرفعة نائب جلالة الملك بمصر ، سامه الله :

اقدم لجنابكم العزيز احسن تحياتي الودية واحتراماتي ، وارجو ان تعملوا كل ما في وسعكم لتنفيذ المذكرة المرسلة اليكم طيه ، المتضمنة الشروط المقترحة المتعلقة بالقضية العربية .

واود بهذه المناسبة ان اصرح لحضرتكم ولحكومتكم أنه ليس هناك حاجة لان تشغلوا افكاركم بأراء الشعب هنا ، لانه باجمعه ميال الى حكومتكم بحكم المصالح المشتركة .

ثم يجب ان لاتعجبوا انفسكم بارسال الطيارات او رجال الحرب ، لالقاء المنشير واذاعة الشائعات ، كما كنتم تفعلون من قبل ، لان القضية قد قررت الآن .

واني لارجوكم هنا ان تقسحوا المجال امام الحكومة المصرية ، لترسل الهدايا المعروفة من الخنطة للاراضي المقدسة « مسكة والمدينة » التي اوقف ارسالها منذ العام الماضي .

واود ان الفت نظركم الى أن ارسال هدايا هذا العام ، والعام الفائت ، سيكون له أثر فعال في توطيد مصالحنا المشتركة ، واعتقد ان هذا يكفي لاقتناع رجل ذكي مثلكم ، أطال الله بقاءكم .

حاشية — ارجو ان لاتزعجوا انفسكم بارسال اي رسالة ، قبل ان تروا نتائج اعمالنا هنا ، خلا الجواب على مذكرتنا وما تتضمنه .

ونرجو ان يكون هذا الجواب بواسطة رسولنا ، كما نرجو ان تعطوه بطاقة منكم ليسهل عليه الوصول اليكم عندما نجد حاجة لذلك ، والرسول موثوق به .

المذكرة

✓ لما كان العرب باجمعهم - دون استثناء - قد قرروا في الاعوام الاخيرة ان يعيشوا وان يفوزوا بحريتهم المطلقة ، وان يتسلموا مقاليد الحكم نظرياً وعملياً بأيديهم .

ولما كان هؤلاء قد شعروا وتأكّدوا انه من مصلحة حكومة بريطانيا العظمى ان تساعد وتعاونهم للوصول الى امانهم المشروعة ، وهي الاماني المؤسسة على بقاء شرفهم وكرامتهم وحياتهم ...

ولما كان من مصلحة العرب ان يفضلوا مساعدة حكومة بريطانية عن اية حكومة اخرى بالنظر لمرکزهم الجغرافي ، ومصالحهم الاقتصادية وموقفهم من حكومة بريطانية ...

انه بالنظر لهذه الاسباب كلها يرى الشعب العربي انه من المناسب ان يسأل الحكومة البريطانية اذا كانت ترى من المناسب ان تصادق بواسطة مندوبها او مثلها على الاقتراحات الاساسية الآتية :

اولاً - ان تعترف انكثرة باستقلال البلاد العربية من مرسين - ادنه ، حتى الخليج الفارسي شمالاً ، من بلاد فارس حتى خليج البصرة شرقاً ، ومن المحيط الهندي للجزيرة جنوباً ، يستثنى من ذلك عدن التي تبقى كما هي - من البحر الاحمر ، والبحر المتوسط حتى سينا غرباً .

حتى ان توافق انكثرة ايضاً على اعلان خليفة عربي على المسلمين .
ثانياً - تعترف حكومة الشريف العربية بافضلية انكثرة في كل مشروع اقتصادي في البلاد العربية ، اذا كانت شروط تلك المشاريع متساوية .

ثالثاً - تعاون الحكومتان الانكليزية والعربية في مجابهة كل قوة تهاجم احد الفريقين ، وذلك حفظاً لاستقلال البلاد العربية . وتأميناً لافضلية انكثرة الاقتصادية فيها .. على ان يكون هذا التعاون في كل شيء ، في القوة العسكرية ، والبحرية ، والجوية ...

رابعاً - اذا تعدى احد الفريقين على بلاد ما ، ونشب بينه وبينها قتال وعراك ..

فعلى الفريق الآخر ان يلزم الحياد ، على ان هذا الفريق المعتدي اذا رغب في اشتراك الفريق الآخر معه ففي وسع الفريقين ان يجتمعا معاً ، وان يتفقا على الشروط .
خامساً — مدة الاتفاق في المادتين الثالثة والرابعة من هذه المعاهدة خمس عشرة سنة ، واذا شاء احد الفريقين تجديدها عليه ان يطلع الفريق الآخر على رغبته قبل انتهاء مدة الاتفاقية بعام .

هذا ولما كان الشعب العربي باجمعه قد اتفق « والحمد لله » على بلوغ الغاية وتحقيق الفكرة مها كلفه الامر ، فهو يرجو الحكومة البريطانية ان توجيهه سلباً أو إيجاباً في خلال ثلاثين يوماً من وصول هذا الاقتراح .
واذا انقضت هذه المدة ولم يتلق جواباً ، فإنه يحفظ لنفسه حرية العمل كما يشاء .
وفوق هذا فانتأخض عائلة الشريف نعتبر انفسنا — اذا لم يصل الجواب — احراراً في القول والعمل من كل التصريحات والوعود السابقة التي قدمناها بواسطة علي افندي (١)

من السير هنري كمالهون الى الشريف حسين

— ٢ —

مصر في ١٩ شوال سنة ١٣٣٣ هـ ٣ اغسطس سنة ١٩١٥ ،
الى الحبيب النسيب سلالة الاشراف وتاج الفخار ، فرع الشجرة المحمدية ،
والدوحة القرشية الاحمدية ، صاحب المقام الرفيع ، والمكانة السامية ، السيد ابن السيد
والشريف ابن الشريف ، السيد الجليل المبجل دولة الشريف حسين باشا ، سيد الجميع
أمير مكة المكرمة ، قبة العالمين ، ومحط رجال المؤمنين الطائعين ، عمت برصته
الناس اجمعين .

بعد رفع رسوم وافر التحيات العاطرة ، والتسليمات القلبية الخالصة من كل شائبة ،

(١) علي افندي أصفر ، هو من انساب حسين روجي البهائي الموظف في قلم الترجمة بدار المندوب السامي في مصر يومئذ ، وكان تاجراً في مصر كلفه المسترستورس السكرتير الشرقي لدار الحماية في مصر ان يكون رسوله الى الشريف حسين ونجده الامير عبد الله .

أعرض ان لنا الشرف بتقديم واجب الشكر لظهاركم عاطفة الاخلاص والاحساسات نحو انكلترة ، وقد يسرنا ملاوة على ذلك ان نعلم ان سيادتكم ورجالكم برأي واحد وعقيدة واحدة ، وهي ان مصالح العرب . هي مصالح انكلترة ، ومصالح انكلترة هي مصالح العرب .

وأود بهذه المناسبة ان أؤكد لكم ما قاله اللورد « كشنر » في الرسالة التي وصلتكم بواسطة علي افندي ، وهي الرسالة التي أوضح لكم فيها بصرامة رغبتنا في استقلال البلاد العربية وسكانها ، وموافقتنا على أن يكون الخليفة عربياً ، عريق العروبة . أما ما يتعلق بالحدود فقد يسكون بحثنا في مثل هذه التفاصيل - والوقت قصير والحرب قائمة - سابقلاً وأنه وخاصة ان تركية لاتزال تحتل قمماً كبيراً من الاراضي التي اشترتم اليها في اقتراحكم احتلالاً تاماً .

ثم يجب أن أضيف الى ذلك ، انني علمت بدهشة وألم ان بعض العرب في هذه الاقسام لا يرغبون في مساعدتنا ، بل يقدمون مساعدتهم الفعلية بالسلاح للامان والأتراك أعني « لاهدامين الجدد ، والظالمين القدماء » .

هذا من ناحية ، ومن ناحية اخرى فانتا على استعداد لان ترسل لفخامتكم المنح المطلوبة للاراضي المقدسة حالما تعلموتنا كيف ، وأين ترغبون تسلمها ، ونحن نهيء الاسباب اللازمة ليمكن رسولكم من الوصول اليها بكل أمان وسلام .
وتفضلوا بقبول احتراماتنا .

التوقيع « ا . ه . ما كاهون »

من الشريف حسين الى السر ما كاهون

— ٣ —

بسم الله الرحمن الرحيم

مكة في ٢٩ شوال سنة ١٣٣٣ « ١٩ ايلول سنة ١٩١٥ »

لصاحب السعادة والرفعة نائب جلالة الملك بمصر ، سلمه الله .

بمزيد السرور والغبطة تلقيت كتابكم المؤرخ في ١٩ شوال وطالعتة بكل

— ٤ —

احترام واعتبار رغم شعوري بغموضه وبرودته وتردده فيما يتعلق بتقنيننا الاساسية ،
اعني نقطة الحدود .

وأرى من الضروري أن أؤكد لسعادتكم اخلاصنا نحو بريطانيا العظمى واعتقادنا
بضرورة تفضيلها على الجميع في كل الشؤون ، وفي أي شكل ، وفي أية ظروف ويجب
أن أؤكد لكم أيضاً أن مصالح اتباع ديارتنا كلها تتطلب الحدود التي ذكرتها لكم .
ويعذرني فخامة المندوب اذا قالت بصراحة ان « البرودة » و « التردد » اللذين
ضمنها كتابه فيما يتعلق بالحدود ، وقوله ان البحث في هذه الشؤون انما هو اضاعة
لوقت ، وان تلك الاراضي لا تزال بيد الحكومة التي تحكمها ... ويعذرني فخامته اذا
قلت ان هذا كله يدل على عدم الرضا ، او على التفور او على شيء من هذا القبيل .
— (فان هذه الحدود المطلوبة ليست لرجل واحد تتمكن من ارضائه ، ودفاوضته بعد
الحرب ، بل هي مطالب شعب يعتقد ان حياته في هذه الحدود ، وهو متفق باجمعه على
هذا الاعتقاد .) —

وهذا ماجل الشعب يعتقد انه من الضروري البحث في هذه النقطة قبل كل شيء
مع الدولة التي يثقون بها كل الثقة ويعلقون عليها كل الآمال وهي بريطانيا العظمى .
— واذا اجمع هؤلاء على ذلك ، فاما يجمعون عليه في سبيل الصالح المشترك ، وهم يرون
انه من الضروري جداً أن تنظم الاراضي الجزأة ، ليعرفوا على أي اساس يؤسسون
حياتهم ، كيلا تعارضهم انكثرة او احدى حليقاتها في هذا الموضوع مما يؤدي الى نتيجة
معاكسة ، الامر الذي حرمه الله . —

وفوق هذا فان العرب لم يطلبوا - في تلك الحدود - مناطق يقطنها شعب اجني
بل هي عبارة عن كلمات والقاب يطلقونها عليها .

أما الخلافة فان الله يرضى عنها ، ويسر الناس بها .
وأنا على ثقة يا صاحب الفخامة ، انكم لا تشكون قط بأني لست انا شخصياً الذي
يطلب تلك الحدود التي يقطنها عرب مثلنا ، بل هي مقترحات شعب باسره ، يعتقد انها
ضرورية لتأمين حياته الاقتصادية .

أو ليس هذا صحيحاً يا فخامة الوزير ؟ ...

وبالاختصار فانا ثابتون في اخلاصنا ، نصرح بكل تأكيد بتفضيلنا لكم على الجميع
أكنتم راضين عنا - كما قيل - أو غاضبين !.. أما ما يتعلق في قولكم ، بأن قسماً من
شعبنا لا يزال يبذل جهده في سبيل تأمين مصالح الأتراك ، فلا أظن ان هذا يبرر « البرودة »
و « التردد » اللذين شعرت بهما في كتابكم فيما يتعلق بموضوع الحدود ، الموضوع الذي
لا اعتقد ان رجلاً مثلكم ثاقب الرأي ينكر أنه ضروري لحياتنا الادبية والمادية .

وانا حتى الساعة لا ازال أنفذ ماتأمر به الديانة الاسلامية في كل عمل أقوم به ،
وأراه مفيداً وصالحاً لبقية المملكة ، واني ساستمر في هذا الرأي بأمر الله بغير ذلك !..
وأود هنا يا صاحب الفخامة ، أن أؤكد لكم بصراحة أن الشعب - ومن جلته
هؤلاء الذين تقولون انهم يعملون لصالح تركيا والمانية - ينتظر بفارغ الصبر نتائج
هذه المفاوضات المتوقفة على موافقتكم أو رفضكم قضية الحدود وقضية المحافظة على
ديانتهم ، وحمايتهم من كل أذى وخطر .

وكل ما تجده الحكومة البريطانية موافقاً لسياستها ، في هذا الموضوع ، فاعلموا
ان تعلمنا به ، وأن تداننا على الطريق التي يجب أن نسلكها .
ولذلك نرى من واجبنا ان نؤكد لكم اننا سنطلب اليكم في أول فرصة بعد
اتهاء الحرب ماندعه الان لفرنسة في بيروت وسواحلها .

ولست أرى حاجة هنا لان الفت نظركم الى أن خطتنا هي آ من على مصالح
انكلترة من خطة انكلترة على مصالحنا ، ونعتقد أن وجود هؤلاء « الجيران » في المستقبل
سيقلق افكارنا كما يقلق افكارها .

وفوق هذا فان الشعب البيروتي لا يرضى قط بهذا الابتعاد والازواء ، وقد يضطربنا
لاتخاذ تدابير جديدة قد يكون من شأنها خلق متاعب جديدة ، تفوق في صعوبتها
المتاعب الحاضرة .

وعلى هذا لا يمكن السماح لفرنسة بالاستيلاء على قطعة صغيرة من تلك المنطقة .
وأنا أصرح بهذا ، رغم أنني اعتقد وأؤمن بالتعهدات التي قطعتها في كتابكم .
ويستطيع معالي الوزير ، وحكومته أن يثقا كل الثقة باننا لا نزال عند قولنا
وعزيمتنا وتعهداتنا التي عرفها « ستر » « ستورس » منذ عامين .

ونحن ننظر اليوم الفرصة السانحة التي تناسب موقفنا، وخاصة فيما يتعلق بالحرارة التي أضحت قريبة، والتي يدفعها اليها القدر بسرعة ووضوح، لنكون حجة — نحن والذين يرون رأينا — في العمل ضد تركيا، ودون أن نتعرض للوم والنقد. واعتقد أن قولكم « بأن بريطانيا لا تمسكم ولا تدفعكم للاسراع في حرركم مخافة أن يؤدي هذا التسرع الى تصديع نجاحكم » لا يحتاج الى ايضاح ... الا فيما يتعلق بالاسلحة والذخائر عند الحاجة ... أعتقد الان أن في هذا كفاية ...

من السير مكماهون الى الشريف حسين

— ٤ —

القاهرة في ٢٤ تشرين الاول سنة ١٩١٥ (١٥ ذي الحجة سنة ١٣٣٣)

الى شريف مكة « مع الالقاء »

تلقيت كتابكم المؤرخ في ٢٩ شوال بكثير من الغبطة والسرور، وكان للعبارات الودية المختصة التي وردت فيه اكبر تأثير في نفسي. وانه ليؤسفني انكم لاحظتم في كتابي الاخير، وحديثي عن قضية الحدود، شيئاً من البرودة، والتردد مع اني لم اكن اقصد ذلك بل كنت اود ان اقول بأن الوقت لم يحن بعد للبحث فيها بحثاً منتجاً.

هذا كل ما اردت قوله، وقد أدركت من كتابكم الاخير انكم تعلقون أهمية كبرى على قضية الحدود، وانكم تعتبرونها من المسائل الحيوية، فارسلت مضمون كتابكم الى الحكومة البريطانية، وانه ليسرني ان ارسل اليكم البيانات التالية، التي اثق كل الثقة بانها ستفوز برضاءكم.

— ان « مرسين » و « اسكندرونة » وبعض الاقسام السورية الواقعة في غربي دمشق وحمص وحماة وحلب، لا يمكن ان يقال عنها عربية محضة.

— ٧ —

فيجب ان تستثنى من الحدود التي ذكرتموها ونحن على استعداد للموافقة على تلك الحدود على اساس هذه التعديلات ، على ان لا تنتقض شيئاً من اتفاقاتنا مع زعماء العرب في اما الاراضي التي تستطيع انكثرة العمل فيها ببدء الحرية ، ودون ان توقع ضرراً بحليفها فرنسة ، فان لي السلطة التامة باسم حكومة صاحب الجلالة ان اعطيكم التأمينات التالية جواباً على كتابكم .

١ — ان انكثرة مستعدة — على اساس تلك التعديلات — ان تعترف باستقلال العرب ، وتقديم المساعدة لهم في الحدود التي اقترحها الشريف مكة .

٢ — تحمي بريطانية الاراضي المقدسة من كل اعتداء خارجي وتعترف بوحدتها
٣ — تقدم بريطانية للعرب — عند الحاجة — كل مساعدة أو نصيحة تلزم وتعاونهم في تشكيل افضل شكل من اشكال الحكومات في مختلف البلاد العربية .

هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فان العرب يوافقون على الاقتصار على استشارة ومعونة وإدارة بريطانية العظمى وحدها ، ويرضون بان يكون جميع الموظفين الذين يحتاجون اليهم لتنظيم دوائر مملكتهم من التبعة الانكليزية .

اما ما يتعلق بولايي البصرة وبنداد ، فان العرب يعرفون أن مركز انكثرة ومصالحها فيها ، تتطلب شكلاً ادارياً خاصاً ، ومراقبة خاصة للمحافظة على تلك الانحاء من الاعتمادات الخارجية ، وتأمين راحة واطمئنان السكان ، وتوطيد مصالحنا المشتركة فيها .

واني اعلم ثقة بان هذا التصريح يجعلكم أبعد ماتكسونون عن الشك في عطف بريطانية على أماني أصدقائها « التلميدين » العرب ، ويؤدي حتماً الى التحالف ، والعمل على طرد الاتراك من البلاد العربية ، وانقاذ العرب من النير التركي الذي كان وما يزال يضغط على أعناقهم منذ أعوام .

لقد قصرت كتابي هذا على الشؤون العظيمة الاهمية ، فإذا كان لديكم شؤون أخرى ترغبون في المذاكرة بشأنها ، ولم أشر اليها في كتابي هذا ، فان في وسعنا البحث فيها في فرصة مناسبة في المستقبل .

وقد تلقيت بالسرور والرضاء نبأ وصول المحمل الشريف ، والهدايا المرسلة بكل

دقة ونظام ، بفضل التعليمات والارشادات القيمة التي قدمتموها ، وذلك بالرغم من الاخطار والمصاعب التي خلقتها الحرب الحاضرة .

ارجو الله ان يعيد السلام والامان والحرية سريعاً الى جميع الشعوب .
لقد ارسلت اليكم هذا الكتاب بواسطة رسولكم النشيط الامين الشيخ محمد بن عارف عريفان ، وهو سيطلعكم على بعض الشؤون التي لم اذكرها في كتابي .

من الشريف حسين الى السير مكماهونه

— ٥ —

بسم الله الرحمن الرحيم

مكة في ٢٤ ذي الحجة سنة ١٣٢٣ (٥ تشرين الثاني سنة ١٩١٥)

لقد تلقيت بسرور كتابكم الكريم المؤرخ في ١٥ ذي الحجة وهأنا اجيبكم عليه بما يلي :

١ — رغبة في تسهيل الاتفاق ، وخدمة الاسلام ، واجتناب كل ما من شأنه تكبير صفو المسلمين ، واعتماداً على صفات بريطانية العظمى ومواقفها الحميدة فأتنا تنازل عن اصرارنا في ضم مرسين وأدنه ، الى المملكة العربية .

اما قضية حاب وبيروت وسواحلها فهي عريضة صرفاً ، وليس هناك فرق بين المسلم العربي والمسيحي العربي ، فكلاهما من نسل واحد .

وسنسير — نحن المسلمين — على خطة سيدنا عمر بن الخطاب وسواه من الخلفاء الراشدين الذين فرضوا على المسلمين — بموجب الديانة الاسلامية — ان يعاملوا المسيحيين كما يعاملون انفسهم ، وقد قال سيدنا عمر في حديث له عن المسيحيين « بان لهمؤلا مالنا من حقوق وواجبات » .

وعلى هذا فان المسيحيين سيتمتعون بما تتمتع به من حقوق ، بما يتفق ومصلحة الشعب اجمع .

٢ — لما كان العراق قدما من المملكة العربية ، وكان مركز حكوماتها في عهد علي بن ابي طالب ، والخلفاء الذين تبعوه ، ولما كان هذا القطر مهداً لحضارة العرب ومدنياتهم ، وفيه أنشئت أبنيتهم الاولى ، وفيه عظمت قوتهم ، فان العرب القرييين والبعيدين ، ينظرون الى هذا القطر نظرة اعتبار خاصة ، ولا يستطيعون ان ينسوا بسهولة تقاليدهم وذكرياتهم .

ولذلك اعتقد أنه ليس في المستطاع اقناع الشعب العربي بالتنازل عن هذا القطر انما رغبة منا في تسهيل الاتفاق ، واعتماداً على عهودكم في المادة الخامسة من كتابكم ، وحفظاً لمصالحنا المشتركة في هذا القطر ، فقد نوافق ان نترك الان لمدة قصيرة الاراضي التي تحتلها الجيوش الانكليزية ، تحت ادارة انكلترة ، لقاء مبلغ من المال يدفع كتعويض عن مدة احتلال تلك المنطقة ، واحترام اتفاقكم مع شيوخها .

٣ — اذا كنتم ترغبون في الاسراع بالثورة فاتنا نرى كثيراً من المخاوف .
واول ما نخشاه ان يقوم مسلمو الطرف الاخر ويلومونا على حركتنا ونورتنا على حكومة اسلامية .

ثم هناك أمر آخر نخشاه ، وهو اننا اذا وقفنا في وجه الاتراك ووراءهم جميع القوى الالمانية ، فاتنا لانستطيع ان نعرف اذا كان من الممكن أن تضعف احدى الدول المخالفة وتطلب الصلح فهل تتركنا انكلترة وحدنا أمام الاتراك أم لا !
فاذا تم هذا وبقي العرب وحيدين أمام الاتراك فاذا نصنع ؟

٤ — ان الاتراك لا يكادون يرونا وحيدين حتى يعمدوا الى الانتقام منا ، فيعبثوا بحقوقنا المادية والمعنوية ، ويعتدوا على كرامتنا وشرقنا بمساعدة حليفهم الالمانية .
هذه أمور يجب النظر اليها منذ الان بعين الاعتبار لان لها علاقة خاصة بقضيتنا .

٥ — عندما يعرف العرب أن حكومة بريطانيا العظمى هي حليفهم لاتدعهم وحدهم عند انتهاء الحرب وعقد معاهدة الصلح ، وتميدها دوما لمساعدتهم والدفاع عنهم عندئذ يخوضون غمار الجرب بنفس مطمئنة لا يشوبها شيء من الخوف والحذر .

٦ — ان كتابنا المؤرخ في ٢٩ شوال سنة ١٣٣٣ يثبتنا على ما اعتقد عن اعادة

رأينا فيما يتعلق بالمادتين الثالثة والرابعة من كتابكم الاخير بشأن الادارة والاستشارة الحكومية والموظفين على أن لا يكون - كما صرحت - تدخل في الشؤون الداخلية .
٧ - اتنا نتظر وصول جوابكم النهائي الصريح على هذه الاقتراحات بأسرع ما يمكن فقد أبدينا كل تساهل في الموضوع في سبيل الوصول الى اتفاق يرضي الفريقين ونحن نعرف أن نصينا من هذه الحرب اما نجاح يؤمن للعرب حياة تتفق وتاريخهم القديم ، أو اقراض في سبيل الوصول الى أمانهم ومطالبهم .
ولم اكن اعرف ان العرب باجهم مستعدون للتضحية بأرواحهم في سبيل الوصول الى امانهم ، لكنك افضل ان اصعد الى رأس جبل وازوي فيه ، ولكن العرب بأسرهم يصرون علي بان اقود حركتهم حتى النهاية .
وليحفظكم الله ، وينصركم ...

من السير كما هو به الى الشريف حسين

- ٦ -

القاهرة في ١٣ كانون الاول سنة ١٩١٥ (٩ صفر سنة ١٣٣٤)
وبعد فقد وصلني كتابكم الكريم بتاريخ ٢٤ ذي الحجة سنة ١٣٣٣ ، وسرني ما رأيت فيه من قبولكم اخراج ولايتي مرسين وادنة من حدود البلاد العربية ، وقد تلقيت ايضاً بمزيد السرور والرضا تأكيدي ان العرب مازمون على السير بموجب تعاليم الخليفة عمر بن الخطاب « رضي الله عنه » وغيره من السادة الخلفاء الاولين : التعاليم التي تضمن حقوق الاديان وامتيازاتها على السواء ، هذا وفي قواكم ان يحترموا ويمتروا بجميع معاهدتنا مع رؤساء العرب الآخرين : يعلم منه طبعاً ان هذا يشمل البلاد الداخلة في حدود المملكة العربية ، لان حكومة بريطانيا العظمى لا تستطيع ان تنقض اتفاقات قد أبرمت بينها وبين اولئك الرؤساء .

اما بشأن ولايتي حلب وبيروت فحكومة بريطانيا العظمى قد فهمت كل ما ذكرتم بشأنها ودون ذلك عندها بعناية تامة ، ولكن لما كانت مصالح حليفتها فرنسة داخلة

فيها فالسألة تحتاج الى نظر دقيق وسنخبركم بهذا الشأن مرة أخرى في الوقت المناسب .
 ان حكومة بريطانيا العظمى — كما سبقت فاخبرتكم — مستعدة لان تعطي كل
 الضمانات والمساعدات التي في وسعها الى المملكة العربية ولكن مصالحها في ولاية بغداد
 تتطلب ادارة ودية ثابتة ، واننا نستصوب تماماً رغبتكم في اتخاذ الحذر ، ولسنا نريد
 أن ندفعكم الى عمل سريع ربما يعرقل نجاح أغراضكم ، ولكننا في الوقت نفسه نرى
 من الضروري جداً أن تبذلوا كل مجهوداتكم في جمع كلمة الشعوب العربية الى غايتنا
 المشتركة ، وأن تحثوهم على أن لا يمدوا يد المساعدة لاعدائنا بائي وجهه كان ، فانه على
 نجاح هذه المجهودات ، وعلى التدابير الفعلية التي يمكن للعرب ان يتخذوها لاسعاف
 عرضنا عندما يجيء وقت العمل تتوقف قوة الاتفاق بيننا وثباته ، وفي هذه الاحوال
 فان حكومة بريطانيا قد فوضت الى أن أبلغ دولتكم أن تكونوا على ثقة من ان
 بريطانيا العظمى لاتتوي ابرام اي صلح كان ، الا اذا كان من ضمن شروطه الاساسية
 حرية الشعوب العربية وخلاصها من سلطة الالمان والأتراك .
 هذا ، وعربونا على صدق نيتنا ، ولاجل مساعدتكم في مجهوداتكم في غايتنا
 المشتركة فاني مرسل مع رسولكم الامين مبلغ عشرين الف جنيه ، وأقدم في الختام
 طاهر التحيات القلبية .

من الشريف حسين الى المرما كاهون

— ٧ —

بسم الله الرحمن الرحيم

مسكة في ٢٥ صفر سنة ١٣٣٤ (اول كانون الثاني سنة ١٩١٦)

تلقينا كتابيكم المؤرخين في ٩ صفر فسرني ماجاء فيها ، وذهب ما كان يقلقني .
 واطن ان فخامتكم قد ادر كتم بعد وصول الشريف محمد فاروق واجتماعه اليكم
 بان اعمالنا حتى الان لم تكن لغايات وميول شخصية ، بل ان كل شيء كان نتيجة
 مطالب ورغائب شعبنا ، واننا لسنا سوى ناقلين ومنفذين لرغائب الشعب والحاحه .

وهذه الحقائق هي دوماً في فكري اهتم لها كل الاهتمام ، وارجو ان تجد في نفسكم مكانها من الانتباه والاعتبار .

ان مايتعلق بقضية العراق ، وقضية التعويض الذي اقترحناء لقاء احتلاله فانني في رغبة في تقوية ثقة بريطانية بنوايانا في القول والعمل ، ادع امر تقدير المبلغ الى حكومتها وعدالتها .

أما مايتعلق بالاقسام الشمالية ومرافئها فقد ابدينا لكم في كتابنا السابق اقصى ما يمكن ان نوافق عليه من تعديلات ، ونحن لم نتساهل هذا التساهل الا لتحقيق الرغائب التي يريدها الله العلي الاعلى ان تتحقق .

وهذا الشعور هو الذي حدانا لان نتجنب كل ما من شأنه ان يسيء الى تحالف انكلترا وفرنسة ، والاتفاق المعقود بينها خلال هذه الحرب ومصائبها .

من السير مكماهونه الى الشريف حسين

- ٨ -

القاهرة في ٢٤ ربيع الاول سنة ١٣٣٤ (٣٠ كانون الثاني سنة ١٩١٩)
تلقينا بسرور كتابكم المؤرخ في ٢٥ صفر بواسطة رسولكم الموثوق به ، واطلعنا منه على رسالتكم الشفوية .

واننا لنقدر حق التقدير الدوافع التي تقودكم في هذه القضية الهامة ، ونعرف جيداً انكم تعملون في صالح العرب ، وانكم لاترمون الى شيء - في عملكم - غير صالحهم وحريرتهم وقد عنيت عناية خاصة بملاحظاتكم بشأن ولاية بغداد ، وسنبحت هذا الموضوع باهتمام وعناية زائدين عندما تتم هزيمة الاعداء ونصل الى التسويات السلمية .

اما مايتعلق بالجبهات الشمالية فقد كتبت ملاحظة عن رغبةكم في تجنب كل ما من شأنه الاساءة الى تحالف انكلترا وفرنسة ومرت جداً بابداء مثل هذه الرغبة .

واظنكم تعرفون جيداً اننا مقررون قراراً نهائياً بالانسحاج باي تدخل - مهما قل شأنه - في اتفاقنا المشترك في اكمال هذه الحرب الى الفوز ثم متى انتهت الحرب ، فانه

- ١٣ -

صداقة فرانسه وانكلتره ستقوى وتشد وها اللتان بذلتا الدماء الانكليزية والفرنسية
جنباً الى جنب في سبيل الدفاع من الحقوق والحريات .
والان .. وقد قررت البلاد العربية ان تشترك معنا في الدفاع عن الحقوق والحريات
وتعمل معنا في سبيل هذه القضية الهامة ، فاننا نرجو الله ان تكون نتيجة هذه الجهود
المشتركة وهذا التعاون الوطيد ، صداقة دائمة تعود على الجميع بالسرور والغبطة .
وقد سررنا جداً للحركة التي يقومون بها لاقناع الشعب بضرورة انفضاهم الى
حر كتنا والكف عن مساعدة اعدائنا .
ونترك لفتنتكم وتقدير انكم تقرير الوقت المناسب لاتخاذ تدابير اوسع من هذه .

من الشريف حسين الى السير كمهاون

— ٩ —

مكة في ١٤ ربيع الاخر سنة ١٣٣٤

الى صاحب السعادة ... (١)

بمزيد السرور والغبطة تلقيت كتابكم الاخير المؤرخ في ٢٤ ربيع الاول سنة
١٣٣٤ (٣٠ كانون الثاني سنة ١٩١٦) واحطت علماً بما جاء فيه ، وسأعمل ان شاء الله
لجمع كلمة العرب لبداً العمل قريباً باذن الله .

من السير كمهاون الى الشريف حسين

— ١٠ —

القاهرة في ١٠ مارس سنة ١٩١٦ جمادى الاولى سنة ١٣٣٤

بعد مايليق بمقام الامير الخطير من التجلة والاحتشام وتقديم خالص التحية والسلام

(١) نص هذا الكتاب لم تذكره اكثر الكتب التي ضمت هذه الوثائق والتي رجعنا
اليها في جمعها على الرغم من كثرتها ، وقد اثبتنا هذا القسم منه على ان ننشره . بنصه في
مكان آخر من الكتاب اذا عثرنا عليه .

— ١٤ —

وشرح عوامل الالفة وحسن التفاهم والمودة المزوجة بالحببة القلبية ، أرفع الى دولة الامير المعظم أننا تلقينا رقيمكم المؤرخ في ١٤ ربيع الاخر من يد رسولكم الامين ، وقد سررنا لوقوفنا على التدابير الفعلية التي تتوونها ، وانها لموافقة في الاحوال الحاضرة ، وان حكومة جلالة الملك صادقت على جميع مطالبكم وان كل شيء رغبتم الاسراع فيه وفي ارساله فهو مرسل مع رسولكم حامل هذا ، والاشياء الباقية يستحضر بكل سرعة ممكنة وتبقى في « بورت سودان » تحت أمركم لحين ابتداء الحركة وإبلاغنا ايها بصورة رسمية كما ذكرتم وبالمواقع التي يقتضي سوقها اليها والوسائط التي سيكون حاملو الوثائق لتسليمها ايها .

ان كل التعليمات التي وردت في محرركم قد اعلمنا بها محافظ بورت سودان ، وهو منيجريها حسب رغبكم ، وقد عملت جميع التسهيلات اللازمة لارسال رسولكم حامل خطابكم الاخير الى جيزان حتى يؤدي مأموريته التي نسأل الله ان يكملها بالنجاح وحسن النتائج ، وسيمرود الى بورت سودان وبصداها يصلكم بحراسة الله ليقص على مسامع دولتكم نتيجة عمله .

ونتبر الفرصة لتوضح لدولتكم في خطابنا هذا ما ربما لم يكن واضحاً لديكم ، أو ما عساه أن ينتج سوء تفاهم .. الا وهو يوجد في بعض المراكز والنقط العسكرية فيها بعض المساكن التركية على سواحل بلاد العرب يقال انهم يجاهدون بالعداء لنا ، والذين هم يعملون على ضرر مصالحنا الحربية والبحرية في البحر الاحمر ، وعليه نرى انه من الضروري ان تتخذ التدابير الفعالة ضدهم ، ولكننا قد أصدرنا الاوامر القطعية انه يجب على جميع بوارجنا أن تفرق بين مساكن الاتراك الذين يبدؤن بالعداء وبين العرب الابرياء الذين يسكنون تلك الجهات لانا لا نقدم للعرب أجمع الا كل عاطفة ودية وقد ابغنا دولتكم ذلك حتى تكونوا على بينة من الامر اذا بلغتم خبراً مكذوباً عن الاسباب التي تضطرونا الى عمل من هذا القبيل .

وقد بلغنا اشاعات مؤداها ان اعداءنا الالقاء باذلون جهم في اعمال السفن ليشوا بها الالغام في البحر الاحمر ، ولالحاق الاضرار بمصلحتنا في ذلك البحر ، وانا نرجوكم سرعة اخبارنا اذا تحقق لديكم ذلك .

وقد بلغنا ان ابن الرشيد قد باع للاتراك عدداً عظيماً من الجمال ، وقد ارسلت الى دمشق الشام ، ونؤمل ان تستعملوا كل ما لكم من التأثير عليه حتي يكف عن ذلك او اذا هو صمم على ما هو عليه أمكنكم عمل الترتيب مع العربان الساكنين بينه وبين سورية ان يقبضوا على الجمال حال سيرها . ولا شك ان في ذلك صالحاً لمصلحتنا المتبادلة وقد يسرني ان ابلاغ دولتكم ان العربان الذين ضلوا السبيل تحت قيادة السيد احمد السنوسي وهم الذين اصبحوا ضحية دسائس الالمان والاتراك قد ابتدؤا يعرفون خطاهم وهم يأتون الينا وحداناً وجماعات يطلبون العفو عنهم والتودد اليهم وقد هزمنا - والحمد لله - القوات التي جمعها هؤلاء الدسائسون ضدنا ، وقد اخذت العرب تبصر الغش والخديعة التي حاقت بهم ، وان لسقوط « ارضروم » من يد الاتراك وكثرة انهزاماتهم في بلاد القوقاس تأثيراً عظيماً هو في مصلحتنا المتبادلة وخطوة عظيمة في سبيل الامر الذي نعمل له واياكم .

ونسأل الله عز وجل ان يكلل اعمالكم ومساعدكم بالنجاح وبالحتام

احمد جمال باشا ملك العرب !!.. وثائق سرية هامة ينذعها البعثنة

وزارة الخارجية الروسية (١)

بترسبورغ في ٢٦ تشرين الثاني سنة ١٩١٥ اشيفرة رقم ٦٣٩
الى سفارتي باريس ورومه .

ان الاخبار الواردة الينا من الدوائر الارمنية في استمبول تفيد ان جمال باشا يرغب في القيام بحركة عداء لحكومة استمبول اذا حققت شروطه التالية :

أولاً — ان تتعهد الدول المتحالفة
بالاعتراف بسياسة الدولة العثمانية برئاسة
السلطان على اتحاد السلطنة المؤلفة من
دول سورية ، فلسطين ، العراق ، عربستان
كلمكية ، ارمنية ، كردستان .

ثانياً — ان يتولى السلطنة احمد جمال
باشا وان يتولى السلطنة من بعده اولاده
واحفاده .

ثالثاً — يتعهد احمد جمال باشا ان
ينادي بان السلطان الحالي وحكومته اسرى
بيد الالمان ويعلن الحرب عليهم .

رابعاً — في حال اعلان جمال باشا



(١) عثر البلاشفة في مجلات وزارة الخارجية الروسية على اثر ثورتهم الكبرى عام ١٩١٧ على هذه الوثائق الهامة فاذاعوها ، وهي تشير الى طابع احمد جمال باشا الى تأسيس دولة عربية يرأسها وميله الى الانشقاق عن الاتراك ووسائله العظيمة في هذه السبيل لدى الحلفاء .

ثورته هذه وزحفه لمقاتلة الحكومة يتعهد الحلفاء بتقديم السلاح والغذاء والعنصر
الحربي اللازم لجيوشه .

خامساً — ان تقدم الدول الى جمال باشا المساعدات المالية اللازمة الى نهاية الحرب .

سادساً — يرضى جمال باشا بترك المضائق واستمبول للحلفاء .

سابعاً — يتعهد جمال باشا بان يترك الطريق حرة لمساعدة الارمن

ان اقل ثورة داخلية في تركية تضمف قوات هذه الدولة وتساعدنا كثيراً فبهاء على
ذلك من الضروري الدخول بمفاوضات مع جمال باشا والارمن المخلصين لنا فاذا تمكن
جمال باشا من طرد الالمان وقلب حكومة استمبول كانت لنا فائدة عظيمة ولهذا نرجو
الجواب على برقيتنا هذه سريعاً وسراً .

سازانوف

— ٢ —

بخارست في ١١ كانون الاول سنة ١٩١٥ ، رقم ٧٧٨

الرجاء حل الشيفرة من قبل المرسل اليه مسيو . ك . ن كولكونتش مستشار

الشعبة الثانية في وزارة الخارجية ببطرسبورغ

ان الانباء الواردة تدل على ظهور خلاف بين جمال باشا ورجال الحكومة المركزية

فاذا وجد من يساعد جمال باشا على حصر حكم تركية في آسية فقط فمن الممكن

استمالة جمال باشا اليها وحمله على العمل ضد حكومة استمبول

الرجاء افادتي عن وجهة نظر الحكومة في هذا الامر سيما وفي الامكان ان نستفيد

من الارمن الموجودين هنا وفي تركية فائدة كبرى .

السفير . س . آ . بو كولوفسكي

— ٣ —

بطرسبورغ في ١٢ كانون الاول سنة ١٩١٥ رقم ٦١٣٠

بو كولوفسكي سفير روسية في بخارست

وصلت برقيتكم الشيفرة رقم ٧٧٨ ان كل تفرقة يمكن ايجادها في تركية وعلى

الاخص بين اركان الحكومة تجد منا المعاودة والمساعدة التامتين وفي الامكان تقديم

ي وعد بما يقترحه جمال باشا ، واذا اقتضى الامر في مقدورنا الحصول على وعود من
الحلفاء بتحقيق ما يريده والى ان يحين الاوان يجب ان تظل هذه القضية سرية .
الامضاء : كوليكونفوتش

— ٤ —

بخارست في ٢٥ كانون الاول سنة ١٩١٥ رقم ٨١٥

تلقيت برقيتكم رقم ٦١٥٠

يعتقد زخاروف انه اذا جرت المفاوضات مع احمد جمال باشا بواسطة مندوب الخارجية
القيصرية مباشرة فقد تأتي بالفائدة المطلوبة وفي امكان الارمن ان يقدموا ما يلزم من
مساعدات محلية . ومع هذا فان الارمن يتعهدون بفتح ابواب المفاوضات التي يتمها
مندوبوكم وهم على استعداد ليقودوا مندوبين من قبلهم الى مصر يتصلان من هناك
بجمال باشا ولهذا يطلبون من الخارجية مايلي .

اولاً — ان تعطيهما اوراق مرور الى مصر وعدم ارهاقهم بطلب الكفالة لدخول مصر

ثانياً — اعطاء التعليمات الى الموظفين

على حدود سويسرة لتسهيل مرورهما

ثالثاً — ارسال التعليمات اللازمة الى

سفيرنا في لندن وباريس لتسهيل سياحتها

براً وبحراً حين ذهابها الى مصر .

رابعاً — اعطاء التعليمات اللازمة الى

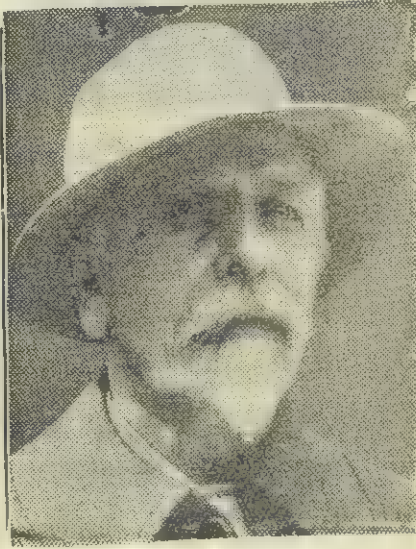
الموظفين المحليين في مصر لعدم معارضتها

في الوجهة التي يذهبان اليها .

خامساً — ارسال التبليغات اللازمة

الى ممثلنا في مصر لحماية هذين المندوبين

والدفاع عنها بقدر استطاعته مادياً وفعلياً .



« باسيل زخاروف »

سادساً — تسهيل السبل لها لخبرة باسيل زخاروف من أي بلد كان وان تظل

الطريق حرة امامها .

ان المهمة الموكولة اليها هي إيجاد الطرق اللازمة للدخول بمفاوضات مع احمد جمال باشا ومعرفة شروطه ومطالبه ودعوته الى الشروع بالمفاوضات حتى اذا نجحنا في الوصول الى هذا الهدف تركا المجال واسعاً امام المندوبين الذين ستوقدهم وزارة خارجية صاحب الجلالة القيصرية لوضع الاتفاق النهائي بينها وبين احمد جمال باشا .
ان الفوز الذي احرزته القوات البلغارية والالمانية في جبهاتها وقيام الانكليز باخلاء قسم من شبه جزيرة غاليمولي قد ادخل الشك في نقوس الارمن بامكان الفوز نهائياً .
ان الارمنيين اللذين سنستدبها لمفاوضة احمد جمال باشا احدهما روسي التبعة والاخر بريطاني التبعة .

الرجاء ارسال التعليمات سيدي

الامضاء : بو كولوفسكي

— ٥ —

رومه في ٢٨ كانون الاول سنة ١٩١٥ رقم ٨٥٧

تلقيت برقيتكم رقم ٦٣٩١

اذا كان هناك اقل احتمال بالفوز في المساعي التي اشترتم اليها في تقريركم فان السنيور سونينو يراها موافقة جداً . ويرى ضرورة العمل بها لاننا في هذه الحالة نقتد الموقف بسرعة .

السفير . م . ن . كريس

— ٦ —

باريس في ٢٧ كانون الاول سنة ١٩١٥ رقم ٧٥١

اخذنا برقيتكم رقم ٦٣٩١

ابلغت نسخة من محتوياتها المسيو بريان فاطهر اهتماماً كبيراً بهذه الاخبار وصرح انه سيرضاها غداً على مجلس الوزراء قبل ان يفوت الوقت وقد قال لي في هذه المناسبة ان هذه الشروط وان كانت موافقة لنا الا انها على كل حال لا تتفق مع مطالع الانكليز اللذين قد لا يقبلون بها .

السفير آ . ب . ايزوفولسكي

— ٢٠ —

باريس في ٢٩ كانون الاول سنة ١٩١٥ رقم ٨٥٤

ذيلاً للبرقية رقم ٥٨١

بعد الانقلاب الوزاري الذي حصل في فرنسا اجتمعت بالمسيو بريان وباحثته في امر
البرقية فافادني انه مرتاح الى الحطة التي وضعتوها للاجتماع بجمال ومفاوضته.



« المسيو بريان »

الا ان هذا المشروع يلاقي معارضة
جديدة فعلية من قبل الدوائر الفرنسية
فالخطة التي وضعتوها وان كانت حسنة في
الظاهر الا ان الفرنسيين يرونها محقة
لرغبة روسية وحدها بالاستيلاء على المضائق
واستنبول في حين انها تخرمهم من البلاد التي
وعدوا بها كفلسطين وسورية وقسم من
مقاطعة كيليكية وكما ان الشعب الروسي
لا يمكنه ان يبعد قط عن فكرة الاستيلاء
على استنبول والمضائق فان الرأي العام

الفرنسي ايضا لا يمكنه قط ان يتخلى عن البلاد الموعود بها كسورية وفلسطين و كيليكية
وعدا هذا يجب علينا ان لانسى ايضا ان الحكومة البريطانية تفكر في إيجاد حكومة عربية مستقلة
وفي نهاية الامر افادني مسيو بريان بصراحة تامة انه يشك في امكان فوز جمال باشا
بشورته وهو يحكم قطعة صغيرة من السلطنة العثمانية وانا اعتقد ان الخطة التي وضعتوها
اتم لهذه المفاضات كانت قائمة على تحقيق المصالح الروسية وحدها مع عدم الاضرار
بالمصالح الافرنسية او الانكليزية وقد اوضحت هذه الامور الى مسيو بريان وايدت له
نيتكم الحسنة واضفت اليها ان رغبتم الاكيدة لا تقتصر على هذا الهدف وحده بل
تعتقدون ان الثورة الداخلية التي قد تقع في تركيا تهدم تماماً سياسة المانية في الشرق
وبذلك يستفيد الحلفاء فائدة كبرى . وقد استصوب بريان الفكرة الاخيرة ووجدها

موافقة تماماً وقال لي : اذن مادامت هذه هي الغاية فاننا اوافق عليها تمام الموافقة
واعلمكم موافقتي على مشروعكم الانني ارجو ان لا تخل هذه المفاوضات التي ستجرونها
بحقوق فرنسا في الشرق .

السفير : آ.ب. ايزوفولسكي

— ٨ —

باريس في ٢٩ كانون الاول سنة ١٩١٥ رقم ٨٥٥

ملحقاً ببرقيتي رقم ٨٥٤ المرسلة بتاريخ اليوم

خصوصي — لا اكتمكم انني لاحظت من جواب مسيو بريان على اقتراحكم اشياء
ان لم يكن من الجائز وصفها بالحدة الا انها في الوقت نفسه تدل على عدم الرضا عن
هذا الاقتراح ، انكم تعلمون جيداً ان اتفاق الحلفاء على تسليم المضائق واستنبول الى
روسية امر غير مرغوب فيه في الاندية الفرنسية البرلمانية والانكليزية . وقد كان هذا
الاتفاق سبباً في حملة عنيفة اثارها النواب وبعض الوزراء على مسيو دلکاسه
فالذي علمته ان الوزراء الافرنسيين عارضوا في هذا الاتفاق بكل شدة حتى انهم لم يحجموا
عن المجاهرة بمعارضتهم هذه والحقيقة هي انه وان كان لم يعارض احد هذا الاتفاق علناً الا
ان المؤكد هو ان الاتفاق لم يكن مرغوباً فيه وليس من الجائز في وجه من الوجوه
ان نتمدد على مؤازرة الافرنسيين لنا في امر تنفيذه مؤازرة صادقة

والمؤكد هو ان الافرنسيين هذا يقدرّون بعض اقتراحاتكم وليسوا في حالة يجهلون
معها اهمية احداث ثورة في السلطنة العثمانية . كلا بل هم يعتقدون ان هذه الثورة مفيدة
جداً لهم في الحرب العالمية ، الا انهم لا يرون في الاقتراحات المقدمة لمفاوضة جمال باشا
الا تحقيقاً لامانيكم في الاستيلاء على استنبول والمضائق دون اقل ضمان للسيادة الافرنسية
المقررة على الشرق .

فالذي اعتقده تحقيقاً لهذه الفكرة ان يبذل هذا الاتفاق بصورة تحفظ للافرنسيين
حقوقهم المقررة على سورية وفلسطين وكيليكية وفي هذه الحالة يمكن استئناف
المفاوضات مع جمال باشا .

السفير : ايزوفولسكي

— ٢٢ —

- ٩ -

الى سفير روسية في باريس

بترسبورغ في ١٧ كانون الثاني سنة ١٩١٦

شيفرة رقم ٦٣٣

جواباً على القضايا المتعلقة ببرقيتي رقم ٦٥١٨ وبرقية سفيرنا في لندن رقم ٩٠٦
أؤيد فكرة السر ادوار غراي بوجوب قيام الافرنسيين انفسهم بمفاوضة جمال
باشا ووسطائه في القاهرة .

لهذا ارجوكم مفاوضة بريان في هذا الامر وتقديم الضمانات اللازمة له بشأن سورية
والعمل بكل قواكم لحل الافرنسيين على القول بهذه المفاوضات التي تراها جديرة
في سبيل تحقيق رغائبنا ورغائب الافرنسيين معاً .

وزير الخارجية : سازانوف

- ١٠ -

الى سفير روسية في باريس

الى سفير روسية في لندن

برقية شيفره

بترسبورغ في ١٩ كانون الثاني سنة ١٩١٦ رقم ٨٤

ذيل برقيتي رقم ٦٥١٨

يقول الوسطاء ان البطء في بدء المفاوضات يحول دون تأمين الفوز المنتظر فاذا
كانت الحكومات التي تمثلونها لديها تعتقد ان مجرد نشوب ثورة داخلية في تركيا موافق
لمصالح الحلفاء عرفونا فوراً لنرسل الوسطاء الى مصر عن طريق لندن وباريس مع
اجراء التسهيلات اللازمة لهم لمقابلة اركان الخارجيةين حين وصولهم اليكم .
وزير الخارجية : سازانوف

- ١١ -

الى وزير الخارجية الروسية في بترسبورغ

لندن في ٢٧ كانون الثاني سنة ١٩١٦ ، رقم ١٧

- ٢٣ -

شيفرة - نسخة لباريس

تلقيت برقيتكم رقم ٨٥

اجابني نيكولسون ان الحكومة البريطانية بعد فحصها القضية من جديد وتقليبها على سائر وجوها ترى من الضروري عدم اشتراكها في هذه المفاوضات والتنازل عنها بصورة نهائية لان المفاوضات التي تدور مع العرب تدور بجو صاف وبصورة ملائمة للعرب والانكليز معاً .

ثم سألته عما اذا كانت الحكومة البريطانية تجد مانعاً في ان تتولى الحكومتان الروسية والفرنسية هذه المفاوضات بصورة افرازية فاجاب ان الحكومة البريطانية لاتعارض في ذلك قط الا انها لاتؤيدها بوجه من الوجوه .

والذي لاحظته ان الحكومة الانكليزية تعتمد في الدرجة الاولى على العرب وخدم مستفيدة من شعورهم العدائي للاتراك وجمال باشا الذي اعدم رجالهم .

السفير : بنكندورف

- ١٢ -

الى وزير الخارجية الروسية في بطرسبورغ

باريس في ٢٨ كانون الثاني سنة ١٩١٦

جواباً على برقيتكم رقم ٨٠

وافقت الحكومة الفرنسية على الاقتراح المقدم من قبلكم ولم تجد فيه ما يمس الاتحاد الموجود بين الحلفاء

وقد علمت ان مسيو بريان وحكومته غير راضين تمام الرضى عن المفاوضات السرية التي يقوم بها الانكليز مع العرب لان الانكليز انصرفوا الى خدمة انفسهم دون حلفائهم في هذه القضية

السفير : ايزوفولسكي

- ١٣ -

باريس في ١٣ مارس سنة ١٩١٦

شيفرة رقم ١٩٦

- ٢٤ -

نسخة الى لندن

وصل منذ مدة الى هنا ظافارياف وعملا باشعاركم السابق سهلت له طرق المخبرات
والاجتماع بالسيو برين

ابلق ظافارياف مسيو برين المشروع الذي وضعه لاجراء مفاوضات في مصر مع جمال
باشا مع بيان باسماء الرجال وطرق مخبراتهم مع الباشا ولئن كان المسيو برين استقبل
ظافارياف استقبالا حسناً واطهر له كل عطف الا انه لم يعده وعداً ثابتاً بل لاحظنا من
اجوبته انه يحاول التخلص من وعد قطعي باحثاً عن موقف احمد جمال باشا غير الثابت
وعن الدور المولج به ظافارياف ، ومع هذا آتمنى له الفوز في مهمته وقد سافر ومعه احد
الضباط الافرنسيين لتمام هذه المفاوضات في مصر

الى هنا تنتهي سلسلة الرسائل السرية التي دارت في شأن هذه المؤامرة بين الدول
وقد انتهت بالاخفاق والفشل لسبب معارضة الانكليز والفرنسيين



الملك حسين يشور على الاتراك

(١)

النص الكامل للمنشور الذي اذاعه الملك حسين

بسم الله الرحمن الرحيم

منشور عام من شريف مكة واميرها الى جميع اخوانه المسلمين

﴿ ربنا افتح بيننا وبين قومنا بالحق وانت خير الفاتحين ﴾

كل من له الملم بالتاريخ يعلم ان امراء مكة المكرمة هم اول من اعترف بالدولة العلية من حكام المسلمين وامرائهم رغبة منهم في جمع كلة المسلمين واحكاما لعري جامعهم ، لتمسك سلاطينها من (آل عثمان) العظام طاب ثراهم ، وجعل دار الخلد مشوام ، بعروة الايمان بكتاب الله وسنة رسوله صلوات الله وسلامه عليه ولبناء احكام دولتهم على الشريعة الغراء ولفس تلك الغاية السامية الرفيعة مازال الامراء المشار اليهم يحافظون عليها حتى انني حمت بالعرب على العرب بذاتي في سنة سبع وعشرين وثلاثمائة والف ١٣٢٧ اثناء حصار (ابها) محافظة على شرف الدولة ، وفي السنة التي تلتها كان مثل هذه الحركة تحت قيادة أبنائي الى غير ذلك مما هو في هذا المعنى كما هو مشهود ومعهود - الى ان نشأت في الدولة جمعية الاتحاد وتوصلت الى القبض على ادارتها وجميع شؤونها بقوة الثورة فحادوا عن صراط الدين ومنهج الشرع القويم ومهدوا السبل

(١) بعد ان دارت المحابر السابقة بين الملك حسين والدولة البريطانية المثلة بالسير مكجيمون اعلان الملك حسين الثورة على الاتراك في الحجاز مساء يوم الجمعة في ٩ حزيران عام ١٩١٦ (٨ شعبان عام ١٣٣٤) و كان استعدادا من قبل سرأ وعقد الموائيق مع رؤساء القبائل وفي يوم ٢٥ شعبان (٢٦ حزيران) تم طبع منشور الثورة الذي وضعه بنفسه فاذيع على الناس .

المروق منه واحتقار أئمة وسلبوا شوكة السلطان المعظم ماله من حق التصرف الشرعي والقانوني أيضاً وجعلوه هو ومجلس الامة ومجلس الوكلاء منفذين للقرارات السرية لجمعية الثورية - واسرفوا في اموال الدولة وحملوها الديون الفاحشة التي لا يخفى امر خطرها ووخامة عاقبتها على أحد واضاعوا عدة ممالك من ممالكها ومزقوا شمس الامة العثمانية بمحاولة جعل شعوبها كلها تركية بالقوة القاهرة فاقمعوا بيننا وبين العنصر الذي ارادوا تسويده علينا وادغمنا فيه العداوة والبغضاء - وخصوا العرب ولغتهم بالاضطهاد ولم يكتفوا بذلك كله حتى خاضوا بالدولة والامة غمرات هذه الحرب الاوربية الساحقة الماحقة فوقفوا بالدولة موقف الهلكة ، والقوا بأيديهم الى التهلكة ، واستنزفوا باسمها ثروة الامة كما استنزفوا قبلها ثروة الدولة ثم اتخذوها ذريعة للفتك بجميع المخالفين لرأيهم في سياستهم الخرقاء وادارتهم الظالمة وللتشكيل بالعرب خاصة ، حتى ان حرم الله سبحانه وتعالى وحرم رسوله الاعظم صلى الله عليه وسلم لم يسلمان شرهم فانهم عرضوهما للخوف والجوع والخراب .

اما انحرافهم عن صراط الدين فلا تأخذ فيه هنا بمجرد ماشتهر عن زعمائهم من الكفر والالحاد في الصحف الاسلامية والاوربية ، وبما نعلم من سوء اعتقاد جمهور علماء الاستانة وغيرهم فيهم بل تأخذ فيه بأقوالهم واقوالهم فمن باب الاقوال ما نشره في دار السلطنة من الكتب والصحف التي جهرت بالطعن في الاسلام وانتقاص ما عظم الله تعالى من قدر خاتم رسله وقدر خلفائه الراشدين الكرام ، ككتاب (قوم جديد) الذي اشتهر بما فيه من الكفر والضلال والاضلال ، وتحريف نصوص الكتاب العزيز والسنة السنية ومجلة (الاجتهاد) التي شوهت اجل سيرة في الخلق واشرفها وهي سيرة المصطفى صلوات الله عليه وسلامه ، ولا يمكن ان تنشر امثال هذه المطبوعات في دار السلطنة على مرأى ومسمع من شيخ اسلامها وعلمائها ومن رجال السلطنة ووزرائها ، لولا ان الجمعية هي الناشرة لها ، وما بالناس ترى من ينتقد جمعيتهم ولو بحق يعاقبونه بالقتل او النفي او السجن المؤبد ، ومن يطعن في دين الله وصفوة خلقه يعزز ويكرم .

ومن باب الافعال انهم ابطلوا ما كان محتما على تلاميذ المدرسة الحربية وغيرها وعلى جميع العسكريين من التزام الصلاة فجعلوا الصلاة في نظامهم العسكري اختيارية غير واجبة توسلا بذلك الى ابطالها بالفعل ، وقد جعل كتاب (قوم جديد) لديهم اركاناً

لا صلاة فيها ولا صيام ولا حج ثم جاءت اوامره في اثناء هذه الحرب الى الجنود المقيمين في مثل المدينة المنورة او مكة المكرمة او الشام تحتم عليهم الاقطار في رمضان بيلة المساواة بينهم وبين الجنود الذين يقاتلون في حدود الروس ، ولفقوا أقاويل لمعارضة النص الصريح الذي لا يقبل التأويل وهو قوله عز وجل (فمن كان منكم مريضاً أو على سفر فعدة من ايام اخر) بل شرعوا في ابطال احكام الشريعة المنصوصة في القرآن الكريم المجمع عليها العلومة من الدين بالضرورة وقد يعد من هذا القبيل ماورد اخيراً الى قاضي محكمة مكة الشرعية بان لا يحكم الا بالشهادة التي تحررت في محكمته وبين يديه والا يلتفت الى الشهادات التي يكتبها المسلمون فيما بينهم غير مباين بما في آية البقرة ومنه استحلالهم لقتل المسلمين والذمين بغير محاكمة شرعية ولا حكم ، أو باحكام عرفية ما نزل الله بها من سلطان واستحلال مصادرتهم وسلب اموالهم واخراجهم من ديارهم وسيأتي شيء من شواهد ذلك في المنشور ، ولا يمكن هنا احصاء جرائمهم ولا بدعهم واحداثهم في الاسلام ومن اغربها مشروع (سجلات المستشفعين) الذي قرره شيخ اسلامهم السابق واصدر به ارادات سنية وقصاراه يبيع الشفاعة النبوية لطالبيها بليرة عثمانية وكتابة اسماء المشتريين للشفاعة في سجلات تسودع في الحرم النبوي الشريف .

وأما سليمهم مالا لسلطان المعظم من حق التصرف الشرعي - وهكذا القانون - فهذا مما لا يجمله احد من اهل العاصمة واهل المعرفة في جميع اقطار المملكة ولا من الاجانب ايضاً حتى انه لا قدرة له على اختيار رئيس كتاب (المايين) في سلطنته الشريفة ولا رئيس خاصته المجله المنيفة ، فضلاً عن اختيار الصدر الاعظم وشيخ الاسلام وفضلاً عن النظر في امور المسلمين ومصالح العباد والبلاد استقطوا بهذا بقايا شروط الخلافة التي يطالب بها المسلمون كافة ، اذ يجب على المسلمين ان يكون لهم امام (خليفة) شرعي مستقل قادر على التصرف في اقامة الشرع ورفع لواء العدل واما اسراقهم في اموال الدولة وارهاقها بالقروض الفاحشة فأمره معلوم للخاصة والعامة وكذلك اضعفهم لعدة ممالك من الدولة - كملكتي البوسنة والهرسك والممالك الالبانية والمكدونية وطرابلس الغرب وبرقة وكذلك اثاره الاحقاد الجنسية المعزقة لشمل الامة العثمانية وبهذه السياسة السوأى أضعفوا المملكة الالبانية وفقدوا الشعب

الاردنوطى الباسل الذي كان سياجاً للدولة امام البلقان وهي التي حماهم على ماالشتهر خبره في هذه الايام من الفتك بالارمن من رجال ونساء واطفال فأين هذا ان صح عشر معشاره من قول الرسول الاعظم صلى الله عليه وسلم « من آذى ذمياً فانا خصمه ومن كنت خصمه خصمته يوم القيامة » رواء الخطيب في التاريخ من حديث ابن مسعود . وفي الوصية بحفظ حقوق اهل الذمة والعهد احاديث في الصحاح والسنن ومن الاحاديث الخيفة في هذا الباب مارواء الطبراني من حديث جابر « اذا ظلم اهل الذمة كانت الدولة دولة العدو » وان كان في سنده ضعف فان منته في غاية القوة تؤيده السنن الاجتماعية .

واما ماخصوا به العرب ولغتهم من الاضطهاد فهو اعظم ماجنوه على الدين والدولة من الفساد ، حاولوا قتل اللغة العربية في جميع الولايات العثمانية ، بابطالها من المدارس ومنها من الدواوين والمحاكم واصدروا في ذلك أوامر كثيرة لقيت من مبعوني العرب معارضا شديدة ونفروا عنها في كتبهم الجديدة ، والفوا لذلك الجمعيات الكثيرة ، ولا يخفي ان قتل اللغة العربية قتل للاسلام نفسه ، فالاسلام في الحقيقة دين عربي بمعنى ان كتابه انزل باللغة العربية وجعل متعبداً بتلاوته وتدبره وفهمه لا بمعنى انه خاص بالعرب فمن المعلوم من الدين بالضرورة انه عام لجميع الامم وقد قال الله في سورة الرعد (وكذلك انزلناه حكماً عربياً)

وقد امكنتهم فرصة اعلانهم الاحكام العرفية في البلاد من تنفيذ كل ما يريدون في العرب قطفوا يقتلون ويصلبون كبراء ونوابغ رجال النهضة العربية الذين اشتهروا بغيرتهم على الامة والدولة من ارباب المعارف والافكار وحمة الاقلام وبارعي الضباط واخر ماوصل الينا من بلاغاتهم الرسمية في ذلك انهم صلبوا في الشام (٢١) رجلا في آن واحد (منهم شفيق بك المؤيد والسيد عبد الحميد الزهراوي والضابط الكبير سليم بك الجزائري والامير عارف الشهابي وعبد الغني العريسي وشكري بك العسلي وعبد الوهاب بك وتوفيق بك البساط)

وانه ليصعب على كثير من ذوي القلوب القاسية ازهاق مثل هذا العدد الكثير من الانفس لاجل الانتقام ، ولو كانت من الدواب او بهيمة الانعام ، وانما يقتلون امثال لاء جهراً ويصلبونهم في الشوارع العامة صلباً ، حتى لا يطمع عربي بان يقول بعدهم

ان لغتنا لغة الاسلام فيجب على الدولة الاسلامية الكبرى مساعدتنا على حفظها ، وان لنا في المملكة حقوقاً شرعية وقانونية يجب علينا المطالبة بها ، واما من يقتلون رمياً بالرصاص بعلم عسكرية ، ومن يقتلون اغتيالا في السجون والثوارع فلا سبيل الى العلم باخبارهم الا اجمالاً وانه ليعز على كل انسان ان يرضى لقومه او لغيرهم من ابناء جنسه بان تكون دماؤهم مهينة غير محترمة الى هذا الحد وقد هضم الاسلام امر احترام الدماء وجعل من يعتمد القتل خالداً في النار

ثم انهم صادروا اموال من لا يحصى من الناس وعمدوا الى كثير من الاسر «العائلات» الغنية او المغضوب عليها لاسباب سياسية فاخرجوهم من ديارهم واموالهم وعقارهم وابعدوهم نساء واطفالا الى بلاد الاناضول بلا كافل شرعي فهتكوا حرمة المخدرات من النساء المؤمنات اللواتي لا يعرفن السياسة وعرضوا اطفالهن للهلاك بين ايديهن في طرق النفي الطويل الذي لا يجدن فيه الكفاية من القوت والاسباب الواقية من البرد والحر والله تعالى يقول : (ولا تزر وازرة وزر اخرى) والظاهر ان الغرض من هذا ان يكون من يسلم من الهلاك من هؤلاء النساء والاطفال كالاماء والعبيد للترك في الاناضول ولا بد من ان ينسى الاطفال لغتهم هناك فيكونون تركا تعمربهم بلاد الترك ، ولعلمهم يريدون ان يأتوا بترك يحلون محل هؤلاء المنفيين فيسهل جعل البلاد السورية كلها تركية ولم يكتفوا بالتنكيل بالاحياء تقتيلاً وتصليةً ومصادرةً ونقياً ، بقساوة على الاطفال والمخدرات تنفطر لمجرد تصورها القلوب وتذهب الانفس حشرات - بل وصل حقدهم على العرب الى اهانة الاموات ، فتجروا على قبر الامير الابن والمجاهد التقي الزاهد مولانا الشريف عبد القادر الحسيني باهاتته وتحقيره .

أي مسلم ، بل أي بشر ، يرضى لقومه بمثل هذا الظلم والخسف . . ؟ .
وقد جعل الله تعالى امر نهي المرء من وطنه ، مقارناً لامر قتاله ليرتد عن دينه وسبباً لمشروعية القتال فقال تعالى في تعليل الاذن بالجهاد (اذن للذين يقاتلون بانهم ظلموا ، وان الله على نصرهم لقدير ، الذين اخرجوا من ديارهم بغير حق .) - الاية .
وقال في شأن معاملة غير المسلمين بالعدل والبر والاحسان (لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ، ولم يخرجوكم من دياركم ، ان تبروهم وتقسطوا اليهم ، ان الله

يحب المقسطين ، انما فيها كم الله عن الذين قاتلوكم في الدين واخرجوكم من دياركم
وظاهروا على اخراجكم ، ان تولوهم ، ومن يتولهم فأولئك هم الظالمون)

واما نصيب الحجاز وسكان الحرمين الشريفين من هذه الارزاء فلو سكتنا على ما
كان من بوارده وأوائله لطغى مده ، حتى لا يعلم الا الله ان يكون حده ، ساقوا اليها
الالوف الكثيرة من جنودهم المنظمة مستكاملة الاسلحة والذخائر ، وهم يعلمون كما نعلم ان
الحجاز لا يهاجمه احد من الدول الحاربة ، حتى يحتاج الى قوة مدافعة وانهم في اشد
الحاجة الى هؤلاء الجنود في ميادين القتال ، فلم يبق الا انهم يريدون ان يفعلوا في الحجاز
ما فعلوا في سورية والعراق ، ليم لهم القضاء على الامة العربية في عقر دارها ، وموطن
منعتها وعزها وفخارها ، ويذيقوا هذا الحرم الذي جعله الله آمناً تجي اليه ثمرات كل
شيء ، ماذا قوا جنة الدنيا (الشام) من الجوع والخوف ، ويسلبوه مامن الله به عليه
وامتن به على سكانه في كتابه العزيز فكان وجود هذه الجنود سبباً لمنع ورود الاقوات
على الثغور الحجازية وعليها مدار معيشة البلاد وسبباً لمنع ورود الحجاج منها ولا
كسب لاهلها الا منهم ، فاشتد الضيق حتى اضطر كثير من انشاء الدرجة الثانية من
الاهالي الى بيع ابواب بيوتهم وخشب سقفا بعد بيعهم لجميع ما يملكون لاجل الحصول
على سد الرق ، وصار من المحتم علي دفع اسباب الهلاك على قوم جعلني الله راعياً
مسؤولاً عنهم ، وأسباب منع سواد المسلمين الاعظم عن اقامة ركن من اهم اركان
دينهم ، ولو كان ذلك البلاء في سبيل الدفاع عن الاوطان ، او المصلحة الراجحة
للإسلام ، لتحملت البلاد بالافتخار ، ولساوى فيه الشرفاء والموسرون غيرهم ولو بالاختيار
ولكنه كما اسلفنا ضد مصلحة الاسلام والوطن .

فيأيتها الاخوان المسلمون :

اننا قد وصلنا الى حال من الخطر لم يسبق لها في الاسلام نظير - كان لنا دول عزيزة
قوية افضلها دول اسلافنا العربية ، وقد ورثتها هذه الدولة العثمانية ، فكنا نحن العرب
احرص الناس على حياتها ، على كونها هي التي خذات اللغة العربية وانتحلت لنفسها
منصب الخلافة دون الدول التركية والكردية قبلها ، وكنا نحن امراء مكة وشرفاءها
اخلاص زعماء العرب وغيرهم لها ، على حرمانها بلادنا مهبط الوحي والعرفان من علوم

الدين والدنيا كل ذلك حرصاً منا ومن العرب كافة على ان يكون للاسلام دولة قوية تحفظ استقلاله وتنفذ شرعة ولو في الجملة .

وقد صار امر هذه الدولة الى جمعية اغتصبت آل عثمان الكرام ملكهم بقوة الثورة وجملته في ايدي زانف ليس لاكثرهم في الشعب التركي الاسلامي اصل راسخ ، ولا في الاسلام علم صحيح ، ولا عمل صالح ، كانوا باشا وجمال باشا وطلعة بك فكان من سوء تصرفهم فيها وفيما ما جملناه لهم في هذا المنشور ، وقد كانت مقاومة اخواننا الترك لهم اشد من مقاومة العرب ، واما نحن فكنا كلما سمعنا او رأينا شيئاً من هجماتهم على الاسلام ندفعه بالتأويل ، الى ان اعيانا التأويل ، وكما علمنا بجنائهم على الدولة او على العرب نقول لعله ذنب عارض يرجعون عنه بعد قليل ، ولا تستحل مقاومتهم لاجله لئلا يترتب عليه صدع في الدولة ، ويزيد له ما يريدون من التفرقة بين العرب والترك حتى انني ساعدتهم على مقاومة قومي ، ومقاومة ابناء ابي وامي ، فلم يرضهم كل ذلك من العرب ولا مني .

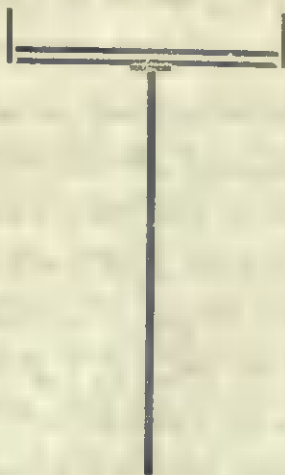
ولما رأيناهم عرضوا استقلال هذه الدولة التي نحرس عليها للزوال ، ولم يبقوا على كرامة الدين ولا على احكام الشرع ولا على استقلال السلطان ، لم يبق من سبب نحتل لاجله منهم هذا الحسف والهوان ، فلما وصل سيل طغيانهم اليها في حرم ربنا الذي اكرمنا بخدمته بينته واقامة دينه وحرم جدنا رسولنا عليه الصلاة والسلام ، الذي تحفظ من حديثه الصحيح « اذا ذلت العرب ذل الاسلام » اضطررنا الى مقايمة بغيرهم من اسلم الطرق ، وهي حصر جنودهم في معاقليها من غير ان نبادئهم بقتال ، فمن سلم منهم سلم ، ومن قاتلنا كانت جنايته على نفسه ، فما كان من حامييتهم عسكة الا ان فعلت ما بعد برهاناً على ما تكن صدورهم للدين والعرب وهو رميهم للبيت العتيق الذي اضافته العزة الاحدية لذاتها العلية في قوله تعالى : (وطهر بيتي للطائفين) وهي قبلة المسلمين وكعبة الموحدين بقبيلتين من قتال مدافعهم التي بحصن (جناد) عندما علموا بقيام البلاد بالمطالبة باستقلالها ، وقعت احداها فوق الحجر الاسود بنحو ذراع ونصف ، والثانية تبعد عنه بمقدار ثلاثة اذرع ، فالتهمت بنارها استار البيت حتى هرع الالوف من المسلمين لاطفاء لهيبه بالضجيج والنحيب ، واضطروا الى فتح باب البيت والصعود الى سطحه للتمكن من اطفاء الالهيب ، وماتت ابرهم بهذا حتى عززوا الاثنتين بثالثة وقعت في

مقام ابراهيم عليه الصلاة والسلام ، هذا عدا ما وقع من القذائف في بقية المسجد الذي اتخذوه هدفهم الوحيد في غالب مقدوفاتهم بالقنابل والرصاص ، وما زالوا يقتلون الثلاثة والاربعة في نفس المسجد كل يوم حتى تعذر على العباد التقرب من الكعبة المشرفة وفي هذا من الاستخفاف بالدين وازدراء بيت الله تعالى والاتحاد فيه مانترك القول والحكم فيه ايضاً لجماعة المسلمين في مشارق الارض ومغاربها بعد تذكيرهم بقول الله عز وجل (ومن يرد فيه بالحاد بظلم نذقه من عذاب اليم) وتذكيرهم بان الجاهلي كان يرى قاتل ابيه في هذا البيت فلا يسمه بسوء ، نعم فترك الحكم في هذا الاستخفاف والازدراء للعالم الاسلامي ولكننا لا نترك مشاعر ديننا وشعائره العلوية في ايدي الاتحاديين ولا نبيح لهم من التصرف في حرم الله وحرم رسوله ما استباحوا في ديار الشام ولا في الاستانة نفسها ، ولا نسكت لهم بعد على شيء من نعيم على احد من ابناء جنسنا ، اذ لم يعد في السكوت مصلحة راجحة لالدين ولا لدولة بل صارت المصلحة الاسلامية والعربية (وهما متلازمتان) في مقاومة هذه الفئة الباغية .

ولما كان امر حماية الحجاز من هذا البقي والعدوان ، واقامة ما فرضه الله فيه من شعائر الاسلام ووقاية العرب والبلاد العربية من عاقبة الخطر الذي استهدفت له الدولة العثمانية بسوء تصرف هذه الجمعية الباغية كل ذلك لا يتم تداركه الا بالاستقلال التام وقطع كل صلة بهؤلاء المتغلبين السفاكين للدماء الناهبين للاموال ، وقد هبت البلاد بتوفيق الله تعالى للنهوض بامر استقلالها بعد ان ضربت على ايدي عمال الاتحاديين ورجال حامياتها فاستقلت فعلاً وانفصلت عن البلاد التي لم تزل تثق تحت سلطة المتغلبين من الاتحاديين انفصالاً تاماً مطلقاً بكل معاني الاستقلال الذي لا تشوبه شائبة مداخلة اجنبية ولا تحكم خارجي ، جاعلة مبادئها وغايتها نصرة دين الاسلام والسعي لاهلأشأن المسلمين والمساواة الشرعية في الحقوق بينهم وبين جميع من يدخل في حوزة استقلالها من المخالفين قائمة في كل اعمالها على اساس احكام الشرع الشريف الذي لا يكون لنا مرجع سواه ولا مستند الاياه في جميع الاحكام و اصول القضاء وفروعهم مع استعدادها لقبول كل ما ينطبق على اصول الدين ويلائم شعائره من انواع فنون الترقى الحديث واسباب النهضة الصحيحة ، باذلة كل مافي الجهد والطاقة لاعزاز العلم وتعميمه بين الناس على اختلاف الطبقات وعلى حسب الحاجة والاستعداد .

هذا ما قد قننا به لاداء الواجب الديني علينا راجين من اخواننا المسلمين في مشارق
الارض ومغاربها ان يؤدوا كذلك ما يروونه واجباً لنا عليهم من احكام روابط الاسلام
والتناصح على البر والتقوى ، وليعلموا اننا قننا بما قننا به ونحن نعتقد اعتقاداً راسخاً انه
افضل خدمة للاسلام اذا لم تتحقق به اكرامنا بني المسلمين الصادقين حتى الترك منهم
فانه لا ضرر فيه يوازي عشر معشار الضرر في تركه ، وستظهر لهم الايام حقيقة ذلك
فليصبروا ان الله مع الصابرين ، والله نسأل وبجبه وحب رسوله تتوسل ان يتولانا بالتوفيق
ويعمدنا بالهداية الى ما فيه خير الاسلام والمسلمين ، والاعتماد على الله العلي الكبير وهو
حسبنا ونعم النصير •

شريف مكة واهلها : الحسين بن علي



و نائق و مخبرات

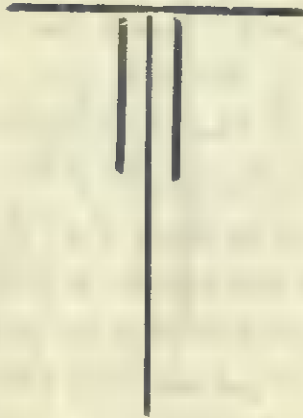
انكثرة تساعد الشريف حسين كتاب من المستر ولسن الى الشريف حسين

جدة في ١٣ نيسان سنة ١٩١٩ — ١٢ رجب سنة ١٣٣٧

صاحب السيادة العظمى جلالة ملك الحجاز و شريف مكة و اميرها المعظم صاحب الجلالة
بعد بيان ما يجب بيانه لجلالتكم من التوقير اتشرف باحاطة علم جلالتكم بان حكومة
جلالة الملك قد رخصت بدفع مبلغ مئة الف جنيه لاعانة شهر نيسان وهذا بتنقيص
عشرين الف جنيه اما الثمانين الف جنيه الشهرية فيجري دفعها طبعاً الى دمشق علاوة
على المائة الف . ومن حيث هذا التخفيض لا يخفى على جلالتكم
انه عندما تشرفت بالبحث مع جلالتكم في مسألة الاعانة في
شهر شباط الماضي قد اخبرت جلالتكم ان حكومة جلالة الملك رغبت عمل تخفيض
عظيم في اعانة شهر مارس بناء على ما كنتم جلالتكم قد وافقتم عليه، مع ذلك طلبتم
جلالتكم ان اعانة شهر مارس يجب ان تبقى كما كانت بلا تغيير الا انكم وعدتم بتنقيص
كبير في نيسان فعرضت رغائب جلالتكم على حكومة جلالة الملك فصارت موافقة
خصوصية على صرف اعانة شهر مارس بتمامها مع العلم بانه كان مفهوماً ان تنقيصاً عظيماً قد
عمل لشهر نيسان بناء على وعد جلالتكم وعندما كنت بمصر كانت حكومة جلالة الملك
قد عينت هذا التخفيض الى اربعين الف جنيه ، الا ان فخامة نائب جلالة الملك رأى
انه لمناسبة الاحوال الحاضرة يحتمل ان جلالتكم تفضلون ان يخضع من نيسان عشرين
الف جنيه فقط ، وقد صارت الموافقة بذلك من قبل حكومة جلالة الملك على شرط
ان جلالتكم تعملون كل سعي لتخفيض مبلغ شهر ايار الى ثمانين الف جنيه وان تعطوني

الميزانية ببيان مطالب جلالته المتنوعة واني قد اخبرت حكومة جلالة الملك مندبهم
شهور ان جلالته قد وعدتموني بالميزانية بعد سقوط المدينة مباشرة وأؤمل ان جلالته
تتمكنون من اعطائي التفاصيل عن الايراد والمصاريف المنتظرة للحجاز عندما تشرف
بمواجهة جلالته قريباً ، وعندئذ استطيع ان ارفع طلبات جلالته بصورة فعلية واني
سوف استطيع طبعاً البحث مع جلالته في جميع التفاصيل الا ان الميزانية المطلوبة
من قبل حكومة جلالة الملك لا تشمل مثل تلك المفردات كتصليح الخط والاحتياجات
الخصوصية (خلاف الادارية) للمدينة وخلافها التي لا تدخل في ميزانية اعتيادية ولكنها
تكون في الواقع ونفس الامر مخصصة بفروض مخصوصة وما شاكل ذلك ، ولا تشمل
ايضاً مصاريف الادارة العربية بدمشق ، لان تلك الادارة تتناول اليوم مائة وخمسين
الف جنيه شهرياً ، واني لتطلع باشتياق لمشاهدة جلالته ثانياً ، وارجو الله ان تكونوا
بصحة جيدة وتفضلوا بقبول خالص تمنياتي الطيبة وعظيم احتراماتي .

مخلصكم
ولسن باشا



الشریف حسین یشرح اغراض الثورة

من الملك حسین الى نائب الملك بمصر

مارأيتہ خصوصاً بهذا الائناء عن اعتناء فخامتکم وتأكيداتہا في ازالة اسباب دواعي سوء التفاهم الذي لا ارتاب بان المقصود بذلك الاعتناء هو صيانة تأثير حسیات مخلصکم خاصة لذا ولما تكون المواد البسيطة ايضاً من ذلك المعنى رأيت ان اتبين من حكومة جلالة الملك في الاساس المقرر مع عظمتها في النهضة وما بنيت عليه من مواد الاتفاق القدم طيه ياتھا يأتي ما طلبت للبلاد امام حكومة جلالة الملك ما طلبته من المواد التي تعهدت عظمتھا بها رغبة في تأسيس حكومة او تشكيل دولة لا أستأثر بحاكيته او حرصاً على جاهها او رياستها ، ولكن عندما دعيتي بريطانية الى مادعتني اليه ، وعلمت ان مقاصدها بهذا ايضاً تأمين مصلحة المسلمين عامة والعرب خاصة لم يسعني الا الاجابة اقله تلك المواد المؤدية في اعتقادي لما يأتي :

- اولاً — لحفاظة الكيان الاسلامي بالنظر لما حل وما سيحل بتركية
- ثانياً — صيانة العظمة البريطانية من الاستهداف مما سترمي به عكس مقاصدها .
- ثالثاً — سلامتي من الاتهام بالتواطؤ معها ضد الاساس المقصود بالهضة .

نعم اني لم اجد من جناب الفاضل الاديب المستر ستورس عند اجتماعي بحضرته في السنة الاولى بجدة ، ثم بعده بحضرة الشهم الهام السير مارق سايبكر ثم في السنة الماضية بالقمندان الهام هو غارت الموقر مايشير الى ما يخالف او يخل بتلك المقررات غير ان ما في طبيعة مشروعي وتمامه الحياتية من الرقة وما يتصادف من بعض حالات يستدعي سياقها زيادة تعين الامر وتأكده الحقيقة عن الحدود فقط والا باقي المواد ، فانا نفعجز عن اداء شكر الوفاء بها شكراً يملأ الخافقين خصوصاً امر الاعانة عما لو فهمت الغلط في مقررانا المذكورة أساساً ، او حدث ما يوجب تعديلها الامر الذي لا أقول انه يمس

كيان العالم الاسلامي ، ولكن اظن وبعض الظن اثم انه لا يخلو من شيء من ذلك
 هذا على فكري الخصوصي فتي اضعنا عليه تظاهر عجزني بعدم حصول ما كان يؤمل
 من النتائج يتحتم علي الانسحاب من الامر والتمنازل عنه لاعتقادي الشخصي ان تعديل
 مقرراتنا المذكورة بصرف النظر عما في اخلاله بالغايات المقصودة وعرضتنا لحذر موادنا
 الثلاثة آفة البيان وطمس صحيفة تاريخي فهو يزيل ويسقطني من ثقة واعتماد بلادي
 واقوامي الاقربين حينما يظهر لهم عكس تلك المقررات التي اعلمتها له وصرحت به
 شفاهاً وتحريراً في ظرف هذه المدة واستعليه الاعمال واكون خدعت نفسي
 وغشيتكم يا اصدقائي بما وراء هذا من اضطراب البلاد بالفتن والثورات ونحوه مما
 لا يمكن لي معه حتى الاستفادة لذاتي وما يزيل كل ظن حكومة جلالة الملك بي واكيد
 اخلاصي يجبرني ان اقول من الان ان مبادئ هذه الخطرية على وشك التحسن بها
 بالنسبة للطلبات المتكررة المختلفة عن امرهم باعلان استقلال بلادهم ولم اجد ما دفعهم به
 الا قولي ان استقلالي هو استقلال عموم الخاء البلاد ولكنهم يقيموا الحجة على دفعي
 هذا باوجه آخر ؛ وعليه فان كان ولا بد من التعديل فلا لي سوى الاعتزال والانسحاب
 ولا اشتهي في مجد بريطانية بالا يتلقى هذا منا الا انه امر يتعلق بالحياة لا قصد مرضي
 او فكر غرضي ، وانما لا ترناب في اني واولادي اصدقائنا الذين لا يتغير ولاؤهم
 واخلاصهم ، ثم تعينوا البلاد التي تستحسن اقامتنا فيها للسفر اليها في اول فرصة
 وان رأت ذلك ولكن مشا كل الحرب الحاضرة تقضي بتأجيله الى ختامها فغروها
 وجيل مكاردها يفرض علينا الثبات ادام ما سيتضاعف علينا من المهات ونحوه من العموم
 مما لا مقاومة لدينا امامها الا حسن النية فالامر اليها ، اما عطف الامر وتعليقه بمؤتمر
 الصلح فالجواب عليه من الان بان لاعلاقة لنا به ولا مناسبة بيننا وايامه حتى تنتظر
 منه سلباً او ايجاباً ، ولو قرر المؤتمر المذكور اضعاف مقرراتنا و كان ذلك عن غير
 وساطتكم وقبلناها فنكن من المطرودين من رحمة الباري جل شأنه الرقيب على قولي
 هذا الذي انوسل اليه الان ان يتولانا جميعاً بعنايات رأفته الاحدية وقبول ما قدمه
 لفخامتكم في الختام من جزيل احتشاماتي هو سجايا شيمكم .

٢١ ذو القعدة سنة ١٣٣٦ و ٢٨ اغسطس سنة ١٩١٨

في هذه الرسائل اغلاط وعبارات ركيكة لم نعمد الى تصحيحها بل

ملاحظة: تركناها كما كتبها المغفور له الملك حسين .

انكلترة تقطع الوعود للعرب

من المعتمد البريطاني في جدة الى الشريف حسين

صورة بلاغ من المعتمد البريطاني بجدة

جدة في ٨ شباط سنة ١٩١٨

جلالة صاحب السيادة العظمى ملك الحجاز وشريف مكة واميرها المعظم بعد بيان مايجب بيان من الاحترام والتوقير ، قد اسرني جناب فخامة نائب جلالة الملك ان ابلاغ جلالتم البرقية التي وصلت الى فخامته من نظارة الخارجية البريطانية بلندن ، وقد عنونتها حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى باسم جلالتم ، وهذا نصها بالحرف الواحد :

ان الرغبة والصراحة التامة التي اتخذتموها جلالتم في ارسال التحريرات التي ارسلها القائد التركي في سورية الى سمو الامير فيصل وسمو الامير عبد الله الى جناب نائب جلالة الملك كان لها اعظم التأثير الحسن لدى حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى وان الاجراءات التي اتخذتموها جلالتم في هذا الصدد لم تكن الا رمزا يمرر عن تلك الصداقة والصراحة التي كانت دائماً شاهدة العلاقة بين كل من الحكومة الحجازية وحكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى ، ومما لا يحتاج الى دليل ان السياسة التي تتبناها عليها تركية هي ايجاد الارتياح والشك بين دول الحلفاء والعرب الذين هم تحت قيادة وعظيم ارشادات جلالتم قد بذلوا الهممة الشماء ليظفروا باعادة حريتهم القومية . ان السياسة التركية لا تقتضى تفرض ذلك الارتياح بان توسوس للعرب ان دول الحلفاء يرغبون في الاراضي العربية وتلقي باذهان دول الحلفاء انه يمكن ارجاع العرب عن مقصدهم ولكن اقوال الدسائسين لن تقوى على ايجاد اتفاق بين الذين اتجهت عقولهم الى فكر واحد وغرض واحد ان حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى . وحلفاها مازالت

واقفة موقف الثابت لكل نهضة تؤدي الى تحرير الامم المظلومة، وهي مصممة ان تقف بجانب الامم العربية في جهادها لان تبني عالماً عربياً يسود فيه القانون والشرع بدل الظلم العثماني، ويتحد التنافس الصناعي الذي احدثته الصناعات الرسمية التركية ان حكومة ملك بريطانيا العظمى تكرر وعدها السالف بخصوص تحرير الامم العربية، وان حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى قد سلكت مسلك التحرير وتقصد ان تستمر عليه بكل استقامة وتصميم بان تحفظ العرب الذين تحرروا من السقوط في وهدة الدمار، وتساعد الذين لا يزالون تحت نير الظالمين لينالوا حريتهم وفي الختام التمس قبول خالص التحيات وعظيم الاحتشامات والتمنيات

نائب المتمد البريطاني بجدة : الكولونيل باست

مشروع المعاهدة الهاشمية - الانكليزية

بريطانية تحاول الاتفاق مع الملك حسين (١)

بسم الله الرحمن الرحيم

لما كان صاحب الجلالة الهاشمية الملك حسين الناهض باقوامه العرب ، مؤسس الدولة العربية الهاشمية ومليكها حامي حمى بلد الله الامين ومدينة جدة سيد المرسلين وجلالة ملك البلاد المتحدة بريطانية



«المغفور له الملك حسين»

العظمى وارلددة والاملاك البريطانية فيما وراء البحار ، وامبراطور الهند بالاصالة عن نفسيهما ، وبالنسبة عن وراثتهما وخلفائهما مدفوعين بالرغبة الخالصة لتوطيد ، وتقوية عرى الصداقة والولاء المؤسسة بين بلادها اثناء الحرب التي اقتحماها معاً على الدولة

الجرمانية وتركية ، محمولين ايضاً برغبة تمكين مصالحهما وتأييد السلام الدائم والاتحاد بين الشعوب العربية .

(١) بعد ان سقطت سورية في ايدي الفرنسيين بعد موقعة ميسلون تصدعت آمال الملك حسين ، ولكنها ما لبثت ان اتعشت بعد ان اعتلى الملك فيصل عرش العراق وادى الحاحه الشديد على البريطانيين بالوفاء بعهودهم المقطوعة له - الى ان تفكر انكلترة بعقد معاهدة معه ، فاقفوا لهذا الغرض الكولونيل لورانس سنة ١٩٢١ الى جدة فتفاوض مع سمو الامير علي ، والشيخ فؤاد الخطيب على الحدود الحجازية - التجديدية والحدود اليمنية والاتحاد العربي ثم على مشروع هذه المعاهدة التي رفضها الملك حسين لانه لم يجد لها متفقة مع امانيه .

ولما كان صاحب الجلالة الهاشمية قد سمى وعين صاحب السمو الملكي الامير زيد وحضرة صاحب الاقبال الشيخ فؤاد الخطيب وكيل خارجية جلالته الهاشمية مفوضين من قبل جلالته لعقد معاهدة مع صاحب الجلالة البريطانية للوصول الى هذه الاغراض ولما كان صاحب الجلالة البريطانية قد سمى وعين جناب الميجر و. ا. مارشال *M. E. R. A. M.C.* معتمد وقنصل جلالته بحجة مفوضاً من قبل جلالته لعقد معاهدة للوصول الى هذه الاغراض مع صاحب الجلالة الملك حسين .

قد اتفق صاحب السمو الملكي الامير زيد ، والشيخ فؤاد الخطيب ، وجناب الميجر مارشال على المواد الآتية ، وتعاقدا عليها :

المادة الاولى — سيكون السلام والمودة دائمين بين صاحب الجلالة الهاشمية وصاحب الجلالة البريطانية وورثائهما وخلفائهما ، وقد اتفق كل من الفريقين العالين المتعاقدين على استعمال جميع الوسائل التي تبيحها قوانينه لمنع استخدام بلاده كقاعدة لمركبات موجهة ضد مصالح الاخر الحالية او المستقبلية ، وقد وعدوا بذلك .

المادة الثانية — تتعهد الحكومة البريطانية العالية بأن تستعمل قواها في المساعدة على تسوية اي خلاف على الحدود يحدث بين صاحب الجلالة الملك حسين واحد جيرانه الذين بينهم وبين صاحب الجلالة البريطانية صلات معاهدة ، وسيكون صاحب الجلالة الهاشمية الملك حسين حراً في كل الاوقات ان يطلب وساطة صاحب الجلالة البريطانية في حالة حدوث مثل هذا الخلاف .

المادة الثالثة — تتعهد الحكومة البريطانية العالية بان تمنع بجميع الوسائل السلمية التيسرة لديها — خصوصاً بايقاف الاعانات من أي نوع كان — كل تعدد على صاحب الجلالة الهاشمية من المقاطعات المجاورة التي بينها وبين صاحب الجلالة البريطانية صلات معاهدة .

المادة الرابعة — قد بلغت لجلالة الملك حسين المعاهدات المعمول بها الان بين الحكومة البريطانية العالية والسيد محمد بن علي الادريسي وكذا بين الحكومة البريطانية العالية والسيد عبد العزيز بن عبد الرحمن بن فيصل السعود .
يعترف بهذا جلالة الملك حسين بالمعاهدات المذكورة الان بين الحكومة البريطانية

العالية ، والسيد محمد بن علي الادريسي ، وكذا بين الحكومة البريطانية العالية والسيد عبد العزيز بن عبد الرحمن بن فيصل السعود ، ويتعهد جلالتهم بان يمتنع عن الاتيان بأي عمل يعرقل أو يمكن ان يعرقل تنفيذ هذه المعاهدات الكلي بواسطة الطرفين المتعاقدين .



جورج الخامس ملك بريطانيا العظمى
في زمن الحرب

المادة الخامسة — يتعهد جلالة الملك حسين بان يحافظ بكل مافي وسعه وقوته على السلام والصلات الودية مع جيران جلالتهم الذين بينهم وبين صاحب الجلالة البريطانية صلات معاهدة ، وان يمتنع عن التعدي بدون موجب فعلا او شكلا على هذه البلدان المجاورة ، وان يعارض ويمنع بقدر استطاعته أي مؤامرة أو دسيسة داخل بلادجلالته الهاشمية تكون موجهة ضد هذه البلدان او ضد مصالح حكامها .

في المسائل الهامة التي تحدث بين حكومة صاحب الجلالة الهاشمية والمقاطعات المجاورة يكون لصاحب الجلالة الملك حسين

الخيار في طلب وساطة صاحب الجلالة البريطانية كما ذكر في المادة الثانية .

المادة السادسة — اتفق وتواعد كل من الفريقين المتعاقدين العاليين على قبول معتمد الاخر والاعتراف به ، فيجوز لجلالة الملك حسين ان يعين معتمداً للحكومة العربية الهاشمية في لندن ، ولصاحب الجلالة البريطانية أن يعين معتمداً بريطانياً يقيم في جدة او اي مدينة اخرى على ساحل بلاد صاحب الجلالة الهاشمية .

ولا يعين صاحب الجلالة البريطانية معتمداً بريطانياً بمكة المكرمة والمدينة المنورة احتراماً لصفتهما المأثورة .

و كذا سيكون لجلالة الملك حسين اذا اراد ذلك ان يعين وكيلا قنصلياً في انكلترا

والقطر المصري والهند ، ولصاحب الجلالة البريطانية ان يعين وكيلا قنصلياً في جدة وفي مواني اخرى لصاحب الجلالة الهاشمية التي تراها الحكومة البريطانية من آن لا آخر مناسبة ، وسيتمتع هؤلاء المتمدون والوكلاء القنصليون بالامتيازات السياسية والقنصلية المعتادة .

المادة السابعة — يعترف بهذا جلالة الملك حسين بالاحتياطات المؤقتة للكورتينا التي اتخذتها الحكومة البريطانية العالية في « القمران » كما تقتضيه شروط الاحتياطات الطبية السنونة في العقد الدولي الصحي لعام ١٩١٢ ، او اي عقد صحي آخر يكون مقيداً للحكومة المذكورة .

ومن جهة اخرى فان بريطانيا توافق على الاعتراف بالاحتياطات التكميلية التي يلزم اتخاذها في جدة ، وفي مواني اخرى من بلاد صاحب الجلالة الهاشمية تطبيقاً للنصوص الطبية الواردة في الاتفاق او الاتفاقيات المذكورة ، وذلك بمقتضى لوائح يصدرها جلالة الملك حسين .

المادة الثامنة — تتمتع الحكومة البريطانية العالية بان لا تتدخل باي حال من الاحوال في الاجراءات التي يتخذها جلالة الملك حسين لراحة الحجاج ، والاعتناء بهم داخل بلاد جلالته الهاشمية مع مراعاة ما جاء في المادة العاشرة .

ويتمتع جلالة الملك حسين من جهته بان يساعد كل مجهود يبذله الرعايا البريطانيون المسلمون ، والاشخاص او الجمعيات المشمولون بحماية صاحب الجلالة البريطانية للاشتراك في سبيل رفاهية الحجاج في الحجاز ، وصحتهم وتموينهم ، كما يفعل جلالته فيما يختص بعين « زبيدة » .

المادة التاسعة — قد اتفق كل من الفريقين العاليين المتعاقدين على ان يحدد مبلغ معين على كل حاج بصفته رسوم ، وان يعين مقداره لغاية اول يوم من جادى الاولى من كل سنة ، وذلك للاحتياطات الصحية التي يتخذها كل منها ، وستكون هذه الرسوم شاملة لمصروفات جميع الاحتياطات الصحية لحين يوم زول الحجاج الى البر وتكون داخلة في ثمن تذكرة السفر التي تصرف من شركات الملاحة المختلفة . ويستولي الملك حسين على الرسوم المفروضة للاحتياطات التي تتخذ في مواني جلالته

الهاشمية ، وبالمثل تستولي الحكومة البريطانية العالية على الرسوم المفروضة الاحتياطات التي تتخذ في القمران .

المادة العاشرة — وافقت الحكومة البريطانية العالية على ان تعترف بالتبعية الهاشمية لجميع رعايا جلالة الملك حسين الذين يوجدون في أي وقت كان داخل بلاد صاحب الجلالة البريطانية أو البلاد المشمولة بالحماية البريطانية ، او الواقعة تحت الانتداب البريطاني شرطاً أن يكون هؤلاء الرعايا الهاشميون حائزين على أوراق صادرة من جلالة الملك حسين تثبت التبعية الهاشمية لحاملها .

ووافق جلالة الملك حسين من جهته على ان يعترف بالتبعية البريطانية لجميع رعايا البريطانيين او الاشخاص المشمولين بحماية صاحب الجلالة البريطانية الذين يوجدون في اي وقت داخل بلاد صاحب الجلالة الهاشمية مادامت اسماء هؤلاء البريطانيين ، او الاشخاص المشمولين بحماية بريطانية العظمى مسجلة في قنصلية بريطانية في البلاد الهاشمية .

ومع ذلك فان احكام هذه المادة لا تسري على الرعايا البريطانيين او الاشخاص المشمولين بحماية صاحب الجلالة البريطانية الذين يقيمون عادة في بلاد صاحب الجلالة الهاشمية خارج جده وغيرها من المواني التي يمكن ان يعين صاحب الجلالة البريطانية وكيلاً قنصلياً فيها .

المادة الحادية عشرة — وافق جلالة الملك حسين على ان تمتلك الرعايا البريطانيين او الاشخاص المتمتعين بحماية صاحب الجلالة البريطانية تسلم في حالة موتهم في بلاد صاحب الجلالة الهاشمية الى الممثل البريطاني فيها ، او الى اي سلطة يعينها لهذا الغرض ليتصرف فيها حسب القوانين التي تنطبق على الحالة ويراعي ممثل بريطانية في البلاد المذكورة أن الرسوم والضرائب الواجبة على تلك الممتلكات بمقتضى الشرائع الهاشمية تسدد في حينها .

المادة الثانية عشرة — وافق بهذا صاحب الجلالة الملك حسين على انه في جميع القضايا التي تنشأ في البلاد الهاشمية ويكون احد الرعايا البريطانيين او الاشخاص المشمولين بحماية صاحب الجلالة البريطانية مدعياً فيها او مدعى عليه يحضر ممثل قنصلي بريطاني في المحاكم الهاشمية اثناء سماع القضايا ، وفي الاحوال التي يظهر فيها المعتمد

البريطاني رغبته في اجراء مخابرات سياسية مع صاحب الجلالة الهاشمية فلا تداع الاحكام ، ولا تنفذ خلال مدة المخابرات المذكورة ، ولا تسري احكام هذه المادة على الرعايا البريطانيين ، أو الاشخاص المشمولين بحماية صاحب الجلالة البريطانية الذين يقيمون عادة في بلاد صاحب الجلالة الهاشمية خارج جدة وغيرها من المواني التي يعين صاحب الجلالة البريطانية وكيلا قنصلياً فيها .

المادة الثالثة عشرة — وافق جلالة الملك حسين على ان يتسلم الرعايا البريطانيين او الاشخاص المشمولين بحماية صاحب الجلالة البريطانية المقبوض عليهم بأمر من



« الشيخ فؤاد الخطيب »

الحكومة الهاشمية الى السلطة القنصلية البريطانية في الاحوال التي تضمن فيها السلطة المذكورة استحضارهم متى طلبتهم منها الحكومة الهاشمية .

ولا تسري احكام هذه المادة على الرعايا البريطانيين او الاشخاص المشمولين بحماية صاحب الجلالة البريطانية الذين يقيمون عادة في بلاد صاحب الجلالة البريطانية وكيلا قنصلياً فيها .

المادة الرابعة عشرة — وافق جلالة الملك حسين على ان تنظر السلطة القنصلية البريطانية في القضايا التي تقع بين الرعايا البريطانيين او الاشخاص المشمولين بحماية حضرة صاحب الجلالة البريطانية ، والتي لاتمس مصالح الرعايا الهاشمين .

ولا تسري احكام هذه المادة في

الاحوال التي يرغب فيها الفريقان المتقاضيان ان يرفعا القضية الى المحاكم الهاشمية كالتصوص في المادة الثانية عشرة ، وكذا لاتسري احكام هذه المادة على الرعايا البريطانيين او

او الاشخاص المشمولين بحماية صاحب الجلالة البريطانية الذين يقيمون عادة في البلاد الهاشمية خارج جدة ، او الموالي التي يمكن ان يعين فيها صاحب الجلالة البريطانية وكلاء قسلياً .

المادة الخامسة عشرة — وافق جلالة الملك حسين على ان يشعر المتمد البريطاني في جميع الاحوال التي يحتاج فيها الى نفي احد الرعايا البريطانيين ، او شخص متمتع بحماية صاحب الجلالة البريطانية من بلاد جلالته الهاشمية ، وان المتمد البريطاني يكون مسؤولاً عن نفي الشخص المعين في مدة مقبولة .

المادة السادسة عشرة — وافق صاحب الجلالة البريطانية على ان يتنازل في بلاد صاحب الجلالة الهاشمية عن جميع الامتيازات والاستثناءات التي يتمتع بها الرعايا البريطانيون او الاشخاص المشمولون بحماية صاحب الجلالة البريطانية بمقتضى الامتيازات بين بريطانية العظمى والحكومة العثمانية الا ما ذكر في هذه المعاهدة .

المادة السابعة عشرة — يعترف جلالة الملك حسين بموقف صاحب الجلالة البريطانية الخصوصي في العراق وفلسطين ، ويتعهد أنه في المسائل الواقعة تحت نفوذ جلالته الهاشمية في تلك البلاد بفرغ استطاعته لمساعدة صاحب الجلالة البريطانية .

المادة الثامنة عشرة — تثبت بهذا الحكومة البريطانية العالية اعترافها بعلم صاحب الجلالة الهاشمية شرطاً ان المراكب غير مراكب الحكومة الهاشمية التي ترفع العلم المذكور تكون مسجلة في جدة او ينبع او في اي ميناء محدد معلوم من بلاد صاحب الجلالة الهاشمية وان تكون حائزة على اوراق صادرة من جلالة الملك حسين وتطبق بصفة عامة على الشهادات والاوراق الرسمية التي تعطيها عادة الممالك البحرية الرئيسية لمراكبها .

ويثبت جلالة الملك حسين من جهته هذا اعترافه بالاعلام التي ترفعها المراكب البحرية التابعة لاي قسم من املاك صاحب الجلالة البريطانية ، او البلاد المشمولة بالحماية البريطانية او الواقعة تحت الانتداب البريطاني بشرط ان المراكب التي ترفع هذه الاعلام تكون حائزة على الشهادات والاوراق الرسمية التي تعطيها عادة الدول البحرية الرئيسية الى مراكبها .

المادة التاسعة عشرة — يصرح بهذا كل من الفريقين المتعاقدين العاليين انه اثناء مدة هذه المعاهدة لا يدخل في اية معاهدة او اتفاق او تقام مع فريق ثالث يكون الغرض منه موجهاً ضد مصالح الفريق الاخر المتعاقدين العاليي .

المادة العشرون — لا يتغلب اي شرط من الشروط الواردة في هذه المعاهدة على اي قيود تكون قيدت بها ، او ستقيد في المستقبل احد الفريقين المتعاقدين العاليين باحكام عهد عصبة الامم أو باي عهد آخر يكون لعصبة الامم ان تتخذه . ويدخل فيه احد الفريقين .

المادة الحادية والعشرون — يعمل بهذه المعاهدة من تاريخ التوقيع عليها وتبقى نافذة المفعول مدة سبع سنوات من ذاك التاريخ ، واذا لم يخبر احد الفريقين العاليين المتعاقدين الاخر قبل مضي السبع السنوات المذكورة بستة شهور بعزمه على منسح المعاهدة فيستمر معمولاً بها الحين مضي ستة شهور من اليوم الذي يرسل فيه احد الفريقين العاليين المتعاقدين اعلاناً كهذا .

حررت هذه المعاهدة الحالية باللغتين العربية والانكليزية ، وستحفظ صورة من كل منها في سجلات الحكومة الهاشمية ، وايضاً صورة من كل منها في سجلات حكومة صاحب الجلالة البريطانية ، وقد وقع عليها بجدة المفوضون المذكورون بعاليه في اليوم الحادي والعشرين من شهر تشرين الاول سنة الف وتسعمائة واحد وعشرون الموافق لليوم التاسع عشر من شهر صفر سنة الف وثلثمائة واربعون من التاريخ الهجري .

بسم الله الرحمن الرحيم

بحمد الله وتوفيقه ، نحن الحسين بن علي الناهض باقوامه العرب مؤسس الدولة العربية الهاشمية ومليكها ، حامي حى بيت الله الامين ومدينة جده سيد المرسلين ، نسدي السلام على من يقرأ هذه الوثيقة .

لما كان قد عقدت معاهدة ينشأ وبين دولة بريطانيا العظمى تشمل على احدى وعشرين مادة ، ووقع عليها في مدينة جدة في اليوم التاسع عشر من شهر صفر عام الف وثلثمائة واربعون هجري ، الموافق لليوم الحادي والعشرين من شهر تشرين الاول

عام الف وتسعمائة وواحد وعشرون ميلادي - حضرة صاحب السمو الملكي الامير
زيد ، وحضرة صاحب الاقبال الشيخ فؤاد الخطيب و كيل الخارجية المذان حولناها
الاذن بذلك ..

فنحن بعد انعام النظر فيها نؤكده التوقيع عليها بالاصالة عن انفسنا ، وبالتسليم
عن وراثتنا ، ونعد اننا سنعطي بكل اخلاص وأمانة الامور المدونة في تلك المعاهدة
واننا لا نتحمل ان يتقضا احد ، او يتمدى عليها باي حال من الاحوال مادام ذلك في
طاقتنا .

وتركية لجميع ذلك ، وتأكيذاً لقانونيته قد امرنا بامضاء هذه الوثيقة بختمنا
ووقعنا عليها بيدنا الملوكية .

حرر في ديواننا الملوكي في جدة في اليوم التاسع عشر من شهر صفر سنة الف
وتسعمائة وواحد وعشرين ميلادية .

مصدق ومخابرات سرية

الوكالة البريطانية
نمرة ١٥٢١ م - ٥١

جدة في ١٣ كانون الاول سنة ١٩٢١ « سري »

الى صاحب السعادة الشيخ فؤاد الخطيب وزير الخارجية بمكة .
سيدي ...

اتشرف بان ارسل لكم طي هذا نسخة عربية من المعاهدة كما حضرناها نحن ،
ونسخة انكليزية من كتابكم الى الكولونيل د . آ . لورنس ، حسب طلبكم .
ولي الشرف ان اكون ياسيدي خادمكم المطيع .

و . ا . مارشال

وكيل بريطانية وقنصلها

من وزير الخارجية بجدة

الى الكولونيل د . آ . لورنس

اتشرف بان ارسل لكم للاطلاع ، نسخة من محاضر المناقشات التي جرت بين
الامير علي نائباً عن الملك حسين وبينكم في ٧ ايلول سنة ١٩٢١ م .

محمد:

اقام الامير علي البرهان على ان رانية وخرمة وتربة وبيشة وما حولها تابعة لمقاطعة الحجاز ، فتقبل الكولونيل لورنس هذه الحجج ، ووافق على عرضها على وزارة الخارجية ووزارة المستعمرات لارسالها لابن سعود لايذاء ملاحظاته واذا سلم بصحة هذه الحجج

لاعلانه ، ان هذه الاماكن كانت تابعة وتتبع الآن للحجاز وانه اذا كان لا يزال له ممثلون هناك فيسحبهم وبعد ذلك فاني السكان أي الطاعة للحكومة الهاشمية فيعامل كشائر ، واذا رفض ابن السعود ان يقبل هذه الحجج فالحكومة البريطانية تبلغ رده للملك حسين ليبيدي ملاحظاته عما يرى اتخاذه من الحفظ



اليمن:

أبان الكولونيل لورنس الموقف الحالي في اليمن وشاطئ البحر الاحمر وبين عدن والحجاز والظروف التي احتل فيها السيد الادريسي الجديدة ، وان احتلاله للحديدة مؤقت كوضي على حقوق الخلفاء

الى ان تقرر مصيرها الاخير بمعاودة الصلح مع تركيا ، وان الحكومة البريطانية تكون سعيدة ان ترى حداً مشتركاً بين الحجاز واليمن بالطرق الدبلوماسية ، وقال الامير علي : انه يعتقد ان هذه النتيجة تم متى احتلت الحكومة العربية الهاشمية ثانية خرمة ورانية وبيشة .

وأوضح الكولونيل لورانس ان بريطانيا العظمى لم تعترف ولن تعترف الان باي سيادة في عسير ، وايسست مرتبطة باي شيء يحدد حريتها في هذا الصدد سوى مادة واحدة في المعاهدة مع السيد الادريسي تقرر على كل أرض اخذها من الاتراك في اثناء الحرب وقال الأمير علي : ان هذا التأخير سيعطي الحكومة العربية الهاشمية الفرصة لد تقوذها جنوباً بالطرق السلمية .

بلاد العرب

وقال الامير علي أنه ليس هناك مسائل متعلقة بشاطيء بلاد العرب من عدن الى اعلى الخليج الفارسي ، لان معظم هذه الاماكن تشملها معاهدات عقدت مع خليفة بريطانية العظمى تضمن لها استقلالها .

فلسطين

أثار الامير علي مسألة اهالي فلسطين العرب ، فأجابته الكولونيل لورانس بأن الوفد الاسلامي المسيحي يتناقش في هذه اللحظة مع الحكومة البريطانية في مصرهم السياسي وأنه لا يمكن ان يعمل اي تصريح عن فلسطين الى ان تظهر نتيجة هذه المناقشات ، فاذا حصل الوفد على حل مرض لهم فلا تبقى مسؤولية على الملك حسين ، فوافق الامير علي على ذلك ، وقال : واذا اخفق الوفد فالملك حسين يستأنف الدفاع عن مطالب العرب القومية في تلك البلاد لان اهالي فلسطين طلبوا منه المساعدة ، ومبدأ هو تأييد رغبات الاهالي بصرف النظر عن الاشخاص

ابن رشيد

قال الامير علي : ان امير جبل شمر الجديد محمد بن رشيد قد دخل في علاقات ودية مع الحكومة الهاشمية فأشار عليه الكولونيل لورنس بانه اذا كان قد حصل اعتراف او اتفاق رسمي فيجب على الحكومة العربية الهاشمية ان تبلغه للدول مباشرة

الوحدة

قال الكولونيل لورنس ان الحكومة البريطانية ترحب باي خطوات يتخذها العرب لتوحيد البلاد العربية ، ولكن يجب ان يكون القائم بهذه المسألة هم العرب انفسهم
أكد الامير علي اهمية عقد معاهدة تسليم مجرمين بين الحكومة العربية الهاشمية وابن سعود بمجرد تقرير حدودها



الشریف حسین یرفع مذکرة الى امريکا^(١)

ياسعادة الوزير

تثن الامة العربية من اجيال تحت النير التركي ولم يأت في التاريخ ذكر لشعب ذاق من ضروب الاستعباد والتعذيب ماذاقه هذه الامة ولا ذنب لها سوى انها الاكثرية في البلاد العثمانية . فكان الترك يعدونها خطراً يهدد سيادة عنصرهم . ولهذا عاملوها معاملة العدو اعدوه اللدود وبالغوا في ذلك بعد فقدانهم بعض ولايات تركية الاوربية الامر الذي جعل الاكثرية العربية شيئاً لا جدال فيه . وعلى هذا المنوال كان العنصر العربي وهو محروم من جميع حقوقه وعرضة للظالم والفظائع يتضائل ويضعف في بلاده او يبحث في البلاد العربية الاخرى عن الحياة التي كان الترك يوصدون عنها في وجه ابنائه . ولما اعلنت الحرب الاوربية ولم يبق في بلاد الترك رقيب على اعمالهم اطلقوا العنان لحقدهم وغضبهم وراحوا ينفذون خططهم المنظمة لآبادة العرب فلم تردعهم عاطفة ولا يصدمهم قانون واستحلوا في هذا السبيل كل واسطة محرمة فاستعملوا الشنق والتعريب والحبس والتعذيب وتفريق العائلات وحجز الاملاك والاحكام الغيبية الى آخر ما هنالك من المظالم .

ولقد بذل جلالة مولاي الملك كل ما كان في وسعه لنصح حكومة الترك والرجوع بها الى جادة الصواب والعدل ، فذهب تعبهم سدى فيخضع نير الظلم واعلن استقلال العرب بصفتهم رئيساً لبيت قريش وهو البيت الذي خرجت منه كل البيوت التي تبوأ عرش الملك في البلاد العربية من امية الى بني العباس الى الفاطميين فالتف حوله كل شعبه العربي ، ولم تمض عليه شهور قليلة حتى انشأ جيشاً ونظام ادارة وطرده وابد كل ما كان تركياً في الحجاز واكتفى بان ضرب نطاقاً حول المدينة لان الصفة الدينية التي عليها

(١) على اثر دخول الولايات المتحدة الامريكية الحرب في جانب الحلفاء سنة ١٩١٧ واعلان الرئيس ولسن مبادئه ارسلت وكالة خارجية الحكومة العربية الى الولايات المتحدة هذه المذكرة .

تحول في كل حال دون ضربها بالدفاع افتتحها غنوة وترايط جيوشه اليوم في الاراضي السورية وتقوم باعمال تكلل جميعها بالفوز والنجاح .

فالمملكة الجديدة تجاهد منذ سنتين في سبيل انقاذ عنصر جدير بالاحترام لئلا له من تاريخ مجيد ومن فضل على التمدن الاوربي ولا يمكن ان تجد من الامة الاميركية



ويلسون رئيس الولايات المتحدة

الاميركية في زمن الحرب

العظيمة سوى عطف ومودة وهي تؤمل ان تعترف بها حكومة الجمهورية الكبرى ولا سيما بعد دخولها الحرب الى جانب الحلفاء مملكة مستقلة كما اعترفت بها الدول المتحالفة ويمتلك جلالة مولاي اهمية كبيرة على هذا الاعتراف الذي سيكون اول تنفيذ فعلي لمبدأ تحرير الشعوب الذي ايداه جناب الرئيس ولنس وقد دخلت بلادكم الحرب لتحقيقه.

ولا حاجة هنا الى سرد الظروف

التاريخية التي ادخلت الدول في مصافها اي في

المجتمع الدولي شعباً مجاهداً في سبيل حريته

واستقلاله قبل انتهاء جهاده ، فلا اذ كر

الامعاهدة لندن سنة ١٨٢٧ فقد اعترفت باستقلال اليونان بينما كان الترك لا يزالون يعتبرونهم من رعاياهم .

وسيوضع المملكة العربية حال انتهاء الحرب دستور حر يضمن المساواة في الحقوق لجميع السكان بدون ادنى تمييز بين المذاهب والاديان والبلاد العربية التي تعلن بملء اختيارها وبتمام حريتها بعد انقاذها من النير التركي رغبتها في الانضمام الى هذه المملكة تمنح استقلالاً داخلياً فتكون مع الحجاز حلفاً قائماً على المبادئ الديمقراطية الواسعة. ولهذا فالمملكة الجديدة تعتبر نفسها من كل الوجوه ذات حق بمطالبة حكومة الجمهورية الكبرى ومساعدتها وارجوكم يا سعادة الوزير ان تبلغوا حكومتكم اماني الامة العربية هذه وان تفضلوا بقبول شوائر احترامي الفائق.

مؤامرات ومخابرات سرية^(١)

روسية، انكلترة، فرنسة، ايطالية اتفاق على اقتسام املاك الدولة التركية

— ١ —

ابلاغ مسيو زانوف وزير خارجية روسية في يوم ٤ آذار سنة ١٩١٥ سفيري انكلترة وفرنسة في بطرسبرغ مذكرة قال فيها :

ترغب الحكومة الروسية عند ختام الحرب العظمى في ضم الاراضي الاتية الى ممالكها وهي : مدينة الاسنانة مع ضفاف البوسفور الغربية، وبحر مرمرية ومضيق الدردنيل وتراقية الجنوبية حتى خط اينوزميديه ، وسواحل آسية الصغرى الواقعة بين البوسفور حتى نهر سقاريه مع بعض المراكز على خليج ازميت وجزر بحر مرمرية وجزيرتي اميروس وتندوس الواقعتين قرب مدخل الدردنيل على ان لا يخل ذلك بما لفرنسة وانكلترة من حقوق على تلك الاراضي .

— ٢ —

فردت الحكومتان على هذه المذكرة ببيان قائلانهما توافقان على مطالب الروس بشرط ان تنتهي الحرب بالتجاسع السريع وان توافق روسية على مطالب فرنسة وانكلترة في الاجزاء الاتية وهي :

١ — الاعتراف بحقوق الاسنانة ميناء حراً « ترانسيت » واعلان حرية المضائق للبوادر التجارية .

(١) بقيت هذه المذكرات سرّاً مكتومة حتى اذا عفا البلاشفة وفضحوا بها غايات الحلفاء الاستعمارية .

٢ — الاعتراف بحقوق انكلترة وفرنسة ومصالحها في آسية ، تلك المصالح التي التي طالما طالبنا بتحديدتها تحديداً صحيحاً بعقد اتفاق خاص بينها وبين روسية .

٣ — صيانة الاماكن المقدسة في البلاد الاسلامية والبلاد العربية تحت حكم دولة اسلامية مستقلة .

٤ — ضم منطقة الحياض الفارسية الى منطقة النفوذ البريطاني في ايران .

٥ — الاعتراف بان هذه المطالب قابلة للبحث والتعديل .

وفي يوم ٧ مارس ارسل وزير الخارجية الروسية الى سفيريه في لندن وباريس رداً على اقترحات حكومتها قال فيه :

ان اتخاذ قرار حاسم في مستقبل العلاقات بين الدول الاسلامية المقرر تأليفها على اقتراض السلطنة العثمانية وفصلها عن دولة الخلافة بهم حكومة صاحب الجلالة القيصر لانه لايساعد كثيراً على تحقيق الاماني التي تعمل على تحقيقها .

ان حكومة صاحب الجلالة القيصر ترغب من كل قلبها في نزع الخلافه من الترك الا انها في الوقت نفسه ترغب من كل قلبها في تأمين حرية الحج وعدم التعرض له بأقل مايسوء المسلمين .

وحكومة صاحب الجلالة القيصر تؤيد ادخال المنطقة الحيادية في ايران ضمن دائرة نفوذ بريطانية الا انها في الوقت نفسه ترى ان ترك اصفهان وزردشير التي لايمكن التفريق بينهما والاراضي المجاورة للمنافع الروسية .

ان المنطقة المحايدة في حدودها الحاضرة عبارة عن رأس داخل في البلاد الافغانية وهي قرية من موقع (ذي الفقار) الى الحدود الروسية ولهذا نرى من اللازم الحاق قسم من الخط الداخل ضمن الحدود الافغانية في محيط النفوذ الروسي .

اما مسألة انشاء الخطوط الحديدية في المنطقة المحايدة فانها وان كانت ذات اهمية جدية لحكومة صاحب الجلالة القيصر الا انها في الوقت نفسه تعد بان تدرس هذه النقطة بالاتفاق مع الحكومة البريطانية في المستقبل بصورة ودية تامة وان لا تعتمد على الاستئثار في هذه النقطة الى النهاية .

ان حكومة صاحب الجلالة القيصر لما كانت مالكة الحرية التامة المطلقة في ادارة المنطقة التي ستخصص لنفوذها في السلطنة العثمانية ولما كانت حائزة على الصلاحية المطلقة في المشاريع المالية والاقتصادية التي ستقوم بها في المستقبل لترقية هذه المنطقة فهي تؤمل المصادقة على هذه الاماني بتمامها .

وهي تؤمل حل المسائل المتعلقة بمحدودها في شمالي الافغان طبقاً للمحادثات التي دارت بينها وبين وزير خارجية بريطانيا في العام الماضي .

انني ارجو منكم بسط هذه الامور بحذافيرها للسراة ادوار غراي وزير خارجية بريطانيا والحصول منه على وعد قطعي رسمي بشأن هذه المطالب واقرارها بقالب نهائي .

— ٤ —

فرد عليه السيو ايزولسكي سفيره في باريس يوم ٨ منه بريقة قال فيها :
البلغي السيو دلکاسه (وزير الخارجية الفرنسية) ان الحكومة الفرنسية مستعدة لتأييد وجهة النظر الروسية في ما يتعلق بقضيي المضايق والاستانة .

— ٥ —

وفي يوم ١٨ منه ارسل السيو سازانوف الى سفيره في باريس البرقية التالية :
« ارجوكم ابلاغ شكري الصميم الى السيو دلکاسه للبيان الذي ادلى به اليكم يوم ٨ مارس بشأن استعداد الحكومة الفرنسية لتأييد وجهة نظرنا في مختلف الشؤون التي بسطناها اليكم في برقيتنا السابقة والخاصة بقضيي الاستانة والمضايق .

ولما كان السيو دلکاسه ذكر لكم في اجتماعاته المختلفة ان في امكانكم ان تكونوا معاضدين من جهة فرنسة ومن محبتها لروسية ورغبتها الاكيدة في معاضدتها ، الا انها ترى وجوب أخذ رأي بريطانيا نهائياً في الامر قبل البت فيه خوف الاعتراض .

وبما ان الحكومة البريطانية قد كتبت اليها اليوم بانها توافق على ضم المضايق والمناطق المعينة من الاستانة الى روسية مقابل شروط تخص بمصالحها الاقتصادية على ان تبدي مثل هذا التساهل ازاءها في غير هذه الناحية في الميدان السياسي .

ومع ثقتي العظيمة بالسيو دلکاسه ، واعتقادي بان اقواله الشفيسة كافية ، الا اني ارى من الضروري الحصول على وعد خطي مماثل للوعد البريطاني يطمئن روسية على حصول ما ترغب الحصول عليه في هذا الباب ويكون ادعى للارتياح .

إيطاليا تسترك في المفاوضات

وبينما كانت المفاوضات تدور على هذا المتوال بين العواصم الثلاث قررت ايطالية الانضمام الى الحلفاء والاشتراك في الحرب فاطلعوها على المفاوضات وهذه صورة التقرير الذي رفعه سفير روسية الى وزير خارجية حكومته بهذا الشأن .

« بلغت وزارة خارجية انكلترا وزارة الخارجية الايطالية المباديء التي اتفق عليها الحلفاء لاقتسام السلطنة العثمانية مع امانينا المبسوطة في برقية ٧ مارس على اثر تقرير هذه الحكومة دخول الحرب العالمية بجانب دول الحلفاء والخروج على الجانب الالماني النمساوي ، فاجاب وزير الخارجية الايطالي انه على استعداد تام لاجابتنا على رغبتنا هذه في حال تمهدنا مع الحلفاء بتحقيق الشروط التالية اذا ماخرج الحلفاء ظافرين من الحرب وهي :

اولا — ان تعرض القضية الشرقية بسائر فروعها على بساط البحث بين دول الحلفاء وايطالية .

ثانياً — أن تعطى لاطالية في المناطق التي ستضم البنا سائر الحقوق والتعهدات التي ستعطى لفرنسة وبريطانية بصورة مساوية .

ثالثاً — أن تعترف الحكومة الروسية بالمنطقة التي ستعطى الى ايطالية في المملكة العثمانية .

رابعاً — ان تكون حصة ايطالية في البلاد التي ستسلب عن السلطنة العثمانية مساوية تماما للاراضي التي ستعطى لفرنسة وبريطانية .

— ٧ —

ثم أرسل سفير روسية في لندن الى وزير الخارجية الروسية برقية حدد فيها مطالب ايطاليا تحديداً نهائياً وهذه صورة البرقية :

اولا — ان الحكومة الايطالية توافق الحكومة الروسية على الشروط التي أدجتها فيما يتعلق بتأمين حرية مرور السفن من المضائق وتجارة الترانزيت ، وتدخل في تأليف

اللجنة العليا التي ستولى مراقبة المضائق على ان يكون رأيا مساويا لرأي فرانسة وبريطانية في اللجنة المذكورة .

ثانياً — ان الحكومة الايطالية تؤيد رأي الحكومة الروسية بضرورة فصل الحكومة الاسلامية التي ستؤسس في الحجاز على انقراض السلطنة العثمانية عن الخلافة، وان تكون تحت مطلق نفوذ بريطانية .

ثالثاً — ان الحكومة الايطالية تؤيد بكل قواها نزع الخلافة من الاتراك والغاءها بناتاً اذا اقتضى الامر .

رابعاً — ان الحكومة الايطالية تساعد بكل قواها الفكرة الروسية القائلة بوجوب تأمين حرية طريق الحج ، وان تكون هذه الطريق تحت حماية الدول المتعاقدة.

المعاهدة الروسية - الانكليزية - الفرنسية (١)

— ٨ —

بناء على المفاوضات التي دارت بين بريطانية العظمى وفرنسة وروسية في ربيع سنة ١٩١٥ في لندن وباريس .

وبناء على اقتناع هذه الدول المتحالفة بوجوب انقاذ الامم الخاضعة للسلطنة العثمانية واقتسامها مناطق نفوذ فيما بينها .

ولما كانت الاكثرية الساحقة من ابناء هذه البلاد رغبة جد الرغبة في الخلاص من تحكم الحكومة الحاضرة .

ولما كان الواجب يقضي بضرورة العمل على تدريب هذه الشعوب فقد تقرر ما يلي :
المادة الاولى — تعهد فرنسة وبريطانية العظمى وروسية فيما بينها أن تعمل يدأ واحدة في سبيل انقاذ البلاد العربية ، وحمايتها وتأليف حكومة اسلامية مستقلة فيها تتولى بريطانية مراقبتها وادارتها .

(١) نشر البلاشفة هذه المعاهدة يوم ٢١ شباط سنة ١٩١٨ ، وكان الحلفاء الثلاثة :

« روسية - فرنسة - انكلترة » وقعوا هذه المعاهدة يوم ٤ مارس سنة ١٩١٦ في مدينة بضرسبورغ

المادة الثانية — تعهد الدول المتعاقدة بحماية الحجاج وتسهيل سائر السبل المؤدية الى مرور الحجاج وعدم الاعتداء عليهم .
المادة الثالثة — تقسم البلاد الثمانية الى مناطق نفوذ بين الدول المتعاقدة على الوجه التالي :

منطقة نفوذ دولة روسية ✓

- اولا — تضم الى روسية المناطق التالية :
- أ — ولايتا ارضروم وبتليس والمناطق التابعة لهما
- ب — الاراضي الكائنة جنوبي كردستان ، وتمتد على خط من ولاية موش الى سعرد ، ومن هناك تنحدر الى جزيرة ابن عمرو ، ثم تتبع خطاً مستقيماً الى العمادية ، ومنها الى الحدود الايرانية .
- ج — تتبعه نقطة الحدود هذه من موش شمالاً ، الى البحر الاسود فتدخل طرابزون في سمتها .
- د — تنتهي نقطة حدود روسية على البحر الاسود شرقي طرابزون في منطقة تحدد فيما بعد .
- هـ — تخضع هذه الاراضي خضوعاً تاماً الى حكومة صاحب الجلالة قيصر روسية وتعتبر من ممتلكاته .

منطقة نفوذ دولة فرنسية ✓

- ثانياً — تضم الى منطقة نفوذ فرنسية المناطق التالية :
- أ — السواحل السورية ، وتبدأ هذه السواحل من حدود الناقورة مارة بصور وصيدا ، فيبيروت ، فطرابلس ، واللاذقية وتنتهي في الاسكندرونة .
- ب — تضم المناطق الساحلية جميعها الى فرنسية مع الجبل اللبناني المعروفة حدوده بموجب الاتفاق الدولي .
- ج — تضم جزيرة ارواد والمناطق المجاورة لها ، والجزر الصغيرة القائمة على الساحل المعروف عنه في الفقرة السابعة .

د — تضم ولاية كيليكية الى النفوذ الفرنسي ، وتبدأ حدود هذا الخط من جهة الجنوب من الحدود الخاضعة الى النفوذ الروسي في جزيرة ابن عمرو ثم تتجه الى عنتاب وماردين ، ثم تتحدر شمالا من الآطاغ — قيصري ، آق طاغ — بيلديز طاغ — زرعه — اكين — خربوط .
ه — تظل هذه المنطقة خاضعة تمام الخضوع للنفوذ الافرنسي .

منطقة نفوذ حكومة بريطانية ✓

- ثالثاً — تؤلف منطقة النفوذ البريطاني من المناطق التالية :
- أ — تضم المنطقة الممتدة من الحدود الروسية والافرنسية في الخطين المذكورين الى النفوذ البريطاني ، وهذه المنطقة تضم القطر العراقي مع نفس مدينة بغداد .
- ب — السواحل الممتدة من الحدود المصرية الى حيفا فمسكا ، حيث تتصل بحدود نفوذ فرنسة .
- ج — تضم المنطقة الممتدة من خليج فارس الى آخر البحر الاحمر الى نفوذ بريطانية المطلق .
- د — تؤلف الحكومات العربية عملاً بالمادة الآتية من سكان المناطق المسكونة بالعرب على ان تكون هذه الحكومات حائزة على السيادة والاستقلال اللازم لها ، والذي يعين فيما بعد الاتفاق بين الحكومات المتحالفة .
- ٤ — تتألف في المنطقة الكائنة بين منطقتي النفوذ الفرنسي والبريطاني دولة أو حلف دول عربية مستقلة وفقاً لاتفاق خاص بين فرنسة وانكلترة على ان تحدد حدود هذه الدولة حين عقد هذا الاتفاق .
- ٥ — يكون ميناء اسكندرونة دولياً وتعلن حريتها .
- ٦ — تعتبر فلسطين واماكنها المقدسة منطقة خارجة عن الاراضي التركية ، على ان توضع تحت ادارة خاصة وفقاً لاتفاق يعقد بين انكلترة وفرنسة وروسية بهذا الشأن ، وتحدد مناطق نفوذ المتعاهدين ومصالحهم .
- ٧ — تعترف الدول المتعاقدة مبدئياً ومتقابلاً بجميع العقود والامتيازات المعقودة المعطاة قبل الحرب في هذه الاراضي .
- ٨ — تقبل الدول المتعاقدة جانباً من الدين العثماني بنسبة الاراضي التي تمتلكها .

اتفاقية سايكس - بيكو

المعاهدة التي عقدت بين فرنسا وبريطانيا عام ١٩١٦

- قد تم التفاهم بين كل من الحكومتين الفرنسية والبريطانية :
- (١) ان فرنسا وبريطانيا العظمى مستعدتان ان تعترفا بحكومة عربية مستقلة او تؤيداها في الاماكن المشار اليها بحرف (ا) وحرف (ب) على الخريطة الملحقة بهذا ، وان تكون هذه الحكومة او الحكومات تحت سيادة زعيم عربي وان يكون لفرنسا في المكان المشار اليه بحرف (ا) ولبريطانية العظمى في المكان المشار اليه بحرف (ب) اولية الحق في المشاريع والقروض المحلية ، وان كل من فرنسا حرف (آ) وبريطانيا في حرف (ب) تقدم وحدها المستشارين والموظفين الاجانب الذين يطلبهم الحكومة العربية او الحكومات العربية المتحدة .
 - (٢) يسمح لكل من فرنسا في المنطقة الزرقاء وبريطانيا في المنطقة الحمراء ان تنشئ من الادارة او الحكومات مباشرة او غير مباشرة ، ماتريد او ماترى تدبيره موافقاً مع الحكومة العربية او الحكومات العربية المتحدة .
 - (٣) ان ينشأ في المنطقة الخضراء ادارة دولية مشتركة يقرر شكلها بعد استفتاء سوريا اولاً ، ثم استفتاء الحلفاء الآخرين واستفتاء مندوبي شريف مكة .
 - (٤) ان يعطى لبريطانية العظمى ثغر حيفا وثر عكا ويضمن لها المقدار الكافي من مياه دجلة والفرات في منطقة (آ) لارواء منطقة (ب)
 - وتتعهد حكومة جلالة الملك ان لاتحارب في زمن كان دولة من الدول للتنازل لها في جزيرة قبرص بلا موافقة حكومة فرنسا .
 - (٥) تكون الاسكندرونة ميناء حراً فيما يتعلق بتجارة الامبراطورية البريطانية وان لا يكون فيها تمييز في تعيين ضرائب الميناء او التسهيلات فيما يتعلق بالبضائع او السفن

البريطانية . وأن يكون للبضائع البريطانية حرية المرور في الاسكندرونة وفي سكك الحديد التي في المنطقة الزرقاء سواء كانت هذه البضائع صادرة عن المنطقة الحمراء او المنطقة حرف (ب) او المنطقة حرف (ا) او واردة اليها وان لا يكون تمييز سواء كان ذلك مباشرة او غير مباشرة ضد البضائع البريطانية او السفن البريطانية في اي ميناء من الموانئ المذكورة سابقاً لهذه المناطق وان تكون حيفا ميناءاً حراً فيما يتعلق بتجارة فرانسة وتملكاتها وحمايتها وان لا يكون فيها تمييز بتعيين ضرائب الميناء ، او التسهيلات فيما يتعلق بالسفن الفرنسية والبضائع الفرنسية وان يكون للبضائع الفرنسية حرية المرور في حيفا وفي السكك البريطانية التي في المنطقة الحمراء سواء كانت هذه البضائع صادرة عن المنطقة الزرقاء او المنطقة حرف (ا) او المنطقة حرف (ب) او واردة اليها وان لا يكون تمييز سواء كان ذلك مباشرة او غير مباشرة ضد البضائع الفرنسية على اية سكة حديد كانت ، او ضد البضائع الفرنسية على اية سكة حديد كانت او ضد البضائع والسفن الفرنسية في اي ميناء من موانئ المناطق المذكورة آتياً .

(٦) ان لا تمتد سكة حديد بغداد جنوباً في منطقة (ا) الى وراء الموصل ولا تمتد شمالاً في منطقة (ب) الى وراء سامري الى ان يتم انشاء سكة حديد تصل ما بين بغداد وحلب في وادي الفرات وذلك بموافقة الحكومتين .

(٧) ان يكون لبريطانية العظمى وحدها الحق بان تنشيء وتدبر وتملك سكة حديد توصل حيفا بالمنطقة (ب) ويكون لها الحق الدائم في نقل الجيوش عليها في اي وقت كان .

والمفهوم بين الحكومتين ان هذه السكة هي لتسهيل المواصلات بين بغداد وحيفا والمفهوم ايضا اذا حالت الصعوبات الهندسية والتفقات دون انشاء هذا الخط في المنطقة الحمراء وحدها فان الخطوط الاتية وهي : بانياس ، نيس ، معرب ، صلخد ، تذا ، صدى ومسمية ، تصل الى المنطقة (ب)

(٨) تبقى الرسوم الجمركية معمولاً بها عشرين سنة في جميع انحاء المنطقتين الزرقاء والحمراء كذا في المنطقة (ا) والمنطقة (ب) ولا تزداد الرسوم الا بعد اتفاق الحكومتين ولا تضرب رسوم داخلية تكون عائقاً بين المناطق المذكورة آتياً . اما الرسوم

على البضائع الواردة فتؤخذ في الميناء التي تصل اليها البضائع ، وتسلم الى حكومة المنطقة الواردة اليها .

(٩) لا يجوز للحكومة الفرنسية في اي زمن من الازمان ان تخبر دولة ثالثة في امر التنازل عن هذه الحقوق لغير الحكومة العربية او الحكومات العربية المتحدة الا اذا وافقت الحكومة البريطانية على ذلك . وعلى الحكومة البريطانية مثل هذه العهود للحكومة الفرنسية فيما يتعلق بالمنطقة الحمراء

(١٠) تمهد كل حكومة من حكومة فرنسا وحكومة بريطانيا العظمى ان لا تمتلك ارضاً في جزيرة العرب ، وان لا توافق على امتلاك دولة ثالثة لارض هناك سواء كان ذلك على السواحل الشرقية منها او جزر البحر الاحمر على ان هذا لا يمنع من تعديل حدود عدن بسبب اعتداء الترك .

(١١) ان المخبرات مع العرب لوضع حدود للحكومة العربية او الحكومات العربية المتحدة يستمر كما كان بالنيابة عن الحكومتين الفرنسية والبريطانية .

(١٢) قد وقع الاتفاق على ان الوسائل اللازمة للسيطرة على توريد السلاح الى الاراضي العربية تستشار فيها الحكومتان .

في يوم ١٥ ايار سنة ١٩١٦ أرسل السر ادوار غراي وزير الخارجية الانكليزية الى سفير فرنسا في لندن الكتاب الاتي :

لي الشرف ان اجيبكم على كتابكم المؤرخ في ٩ الجاري والخاص بايجاد حكومة عربية ، اني انتظر ان تعلموني مباشرة في ما اذا كان في امكانكم اعطائي ضمانات معينة تضمن بقاء حقوق الملاحة والامتيازات البريطانية في المآهد والمؤسسات الدينية ، ومعاهد التعليم ، والمعاهد الصحية في المناطق التي ستصير في ما بعد مناطق فرنسية ، أو في المناطق التي تسود فيها المصالح الفرنسية ، وفقاً للقواعد الواردة في كتابكم وتفضلوا . . .

— ٣ —

فرد عليه السفير الفرنسي في اليوم نفسه بالخطاب التالي :

لقد اعرتم في كتابكم بتاريخ اليوم عن رغبتكم قبل الرد على كتابتي الخاص بمسألة تأليف حكومة عربية والمؤرخ في ٩ الجاري في الحصول على ما يضمن لكم دوام

بقاء امتيازات وحقوق الملاحه وكذلك جميع الحقوق والامتيازات البريطانية في المؤسسات الدينية ومعاهد التعليم وفي المعاهد الصحية في المناطق التي تصير فيما بعد مناطق فرنسية او في المناطق التي تسود فيها المصالح الفرنسية — كما ان حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى ستعترف بهذا الحق عينه لفرنسة في المناطق التي تصير فيما بعد مناطق بريطانية في الشرف ان ابلغ سعادتك ان حكومة فرنسة مستعدة للمصادقة على جميع الامتيازات البريطانية المختلفة التي يرجع تاريخها الى زمن معين قبل الحرب في المناطق التي تنسب الى فرنسة فيما بعد ، أو المناطق التي تعتمد على مجهوداتها فيها .

اما فيما يخص بالمؤسسات الدينية ، ومعاهد التعليم ، والمعاهد الصحية فانها ستظل كما في الماضي مستمرة في اداء مهمتها ، والفت نظركم في الوقت نفسه الى ان هذا العهد لا يشمل الامتيازات الاجنبية ، او ما يتعلق بالامور المدنية والقضاء .

— ٤ —

فرد عليه السر ادوار غراي يوم ١٦ منه بالكتاب التالي :

جوابا لخطابكم المؤرخ في ١٥ الجاري لي الشرف ان ابلغ سعادتك ان قبول جميع هذه التكاليفات والرتيبات بهيئتها الحالية مما يوجب اهمال المنافع البريطانية العظيمة غير انه لما كانت حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى ترجو الفوائد العظيمة لمصالح الحلفاء عامة باحداث حالة سياسية داخلية في تركيا ، فقد استعدت لقبول المواد المتفق عليها لضمان اشتراك العرب في الحرب ، ولكي يقوموا بواجب التحالف فيحتلوا حلب وحماة وحمص ودمشق ، فاذن حصل التفاهم بين انكلترة وفرنسة فيما يتعلق بالشروط الواردة في كتابكم المؤرخ في ٩ الجاري .

ثم ادرج في الكتاب نص مواد معاهدة سايكس — بيكو بكاملها .

معاهدات بريطانية مع امراء العرب

المعاهدة الانكليزية المفقودة مع ابن السعود

في ٢ كانون اول سنة ١٩١٥ ميلادية

بسم الله الرحمن الرحيم

بين الحكومة البريطانية من جهة ، وبين عبد العزيز بن عبد الرحمن بن فيصل السعود امير نجد والاحساء والقطيف وجبيل وجميع المدن والرافىء التابعة لهذه المقاطعات من جهة اخرى .

الحكومة البريطانية باسمها ، وعبد العزيز باسمه وباسم ورثته واخلافه ورجال مشيرته عينت الحكومة البريطانية الكولونيل السير برسي كوكس معتمداً في سواحل خليج المعجم مفوضاً لاجل ان يعقد معاهدة مع عبد العزيز بن عبد الرحمن فيصل السعود ضمن المقصد الآتي :

توطيد وتوكيد الصداقة الموجودة بين العارفين منذ زمن طويل ، وتأيد منافعها المتقابلة :

ان الكولونيل السير برسي كوكس وعبد العزيز بن عبد الرحمن بن فيصل السعود المعروف بابن السعود اتفقا وتعاقدوا على المواد الآتية :

اولا — ان الحكومة البريطانية تعترف وتقبل بان نجد والاحساء والقطيف وجبيل وملحقاتها التي تعين هنا ، والرافىء التابعة لها على سواحل خليج المعجم — كل هذه المقاطعات هي تابعة للامير ابن سعود وآبائه من قبل ، وهي تعترف بابن سعود ~~خليفة~~ مستقلاً على هذه الاراضي ورئيساً مطلقاً على جميع اقبائل الموجودة فيها ، وتعترف لاولاده واعقاب الوارثين من بعده على ان يكون خليفته منتخباً من قبل الامير

الحاكم ، وان لا يكون مخاصماً لانكثرة بوجهه من الوجوه ، اي انه يجب ان لا يكون ضد المبادئ التي قبلت في هذه المعاهدة .

ثانياً — اذا تجاوزت احدى الدول على اراضي ابن سعود أو أعقابيه من بعده دون اعلام الحكومة البريطانية ، ودون ان تمنح الوقت المناسب للمخاطبة مع ابن سعود لاجل تسوية الخلاف ، فالحكومة البريطانية تعاون ابن سعود ضد هذه الحكومة ، وفي مثل هذه الظروف يمكن للحكومة البريطانية بمساعدة ابن سعود ان تتخذ تدابير شديدة لاجل محافظة وحماية منافعها .

ثالثاً — يتعهد ابن سعود ان يمتنع عن كل مخاطبة او اتفاق أو معاهدة مع أية حكومة أو دولة اجنبية ، وعلاوة على ذلك فانه يتعهد باعلام الحكومة من كل تعرض أو تجاوز يقع من قبل حكومة اخرى على الاراضي التي ذكرت آنفاً .

رابعاً — يتعهد ابن سعود بصورة قطعية أن لا يتخلى ولا يبيع ولا يرهن ولا بصورة من الصور يقبل بترك قطعة أو التخلي عن الاراضي التي ذكرت آنفاً ، ولا يمنح امتيازاً في تلك الاراضي لدولة اجنبية أو لتبعية دولة اجنبية دون رضا الحكومة البريطانية ، وانه يتسرع نصائحها التي لا تضر مصالحه .

خامساً — يتعهد ابن سعود بان يبقی الطرق المؤدية الى الاماكن المقدسة مفتوحة ، وان يحافظ على الحجاج اثناء ذهابهم الى الاماكن المقدسة ورجوعهم منها .

سادساً — يتعهد ابن سعود كما تعهد والده من قبل ان يمتنع عن كل تجاوز وتداخل في ارض الكويت والبحرين وأراضي مشايخ قطر وعمان وسواحلها ، وكل المشايخ الموجودين تحت حماية انكثرة والذين لهم معاهدات معها .

سابعاً — الحكومة البريطانية وابن سعود يتفقان فيما بعد بمعاهدة على التفاصيل التي تتعلق بهذه المعاهدة .

٢ كانون الثاني سنة ١٩١٥ التوقيع

معاهدة بين الادريسي وبريطانية العظمى

في ٣٠ نيسان سنة ١٩١٥

١ — ان هذه المعاهدة التي هي معاهدة صداقة وولاء قد وقع عليها الماجور جنرال شو « Shaw » المعتمد في عدن باسم حكومة بريطانيا العظمى ، والسيد مصطفى بن السيد عبد الله باسم حضرة السيد محمد علي بن محمد بن احمد بن ادريس — السيد الادريسي وامير « صيبا » وأطرافها .

٢ — المقصد من هذه المعاهدة هو اعلان الحرب على الاتراك وتوطيد عرى الصداقة مابين حكومة بريطانيا ، والسيد الادريسي المذكور آنفاً وادعاء قبيلته .
٣ — الادريسي يتعهد بقتال الترك وانه سيجتهد لطردهم من مواقعهم في اليمن وان يتعقبهم ، وله ان يوسع اراضيه على حساب الاتراك .

٤ — عمل السيد الادريسي الاساسي يتجه ضد الترك فقط، ويمتنع عن كل حركة عدائية ضد الامام يحبى مادام هذا لا يضرع يده بيد الترك .

٥ — تتعهد الحكومة البريطانية بالحفاظة على اراضي السيد الادريسي من كل اعتداء يقع من قبل أي عدو كان على السواحل وبضمان استقلاله في اراضيه الخاصة وباستعمال كل الوسائل السياسية عند تمام الحرب في سبيل تأليف مطالب السيد الادريسي مع الامام يحبى او اي خصم آخر .

٦ — ان الحكومة البريطانية لاتقصد توسيع اراضيها في غرب البلاد العربية ، ولكنها تمنى بصورة صريحة ان ترى رؤساء العرب في حالة سلمية وأخوية ، كل منهم في منطقته ، وكل موال للحكومة البريطانية .

٧ — انه كدليل على تقدير الحكومة البريطانية للامال التي سيقوم بها السيد

الادريسي فهي ستعاونه بالمال والمؤونة ، وتستمر على معاوته طول الحرب ، وستكون هذه المعاونة متناسبة مع مايقوم به السيد الادريسي من الاعمال .

٨ — تسمح الحكومة البريطانية للادريسي اثناء الحصار البحري المضروب على سواحل تركية في البحر الاحمر ان يتاجر مع عدن وسواحلها ، وهي تضمن استمرار هذه الحالة مادامت العلاقات الحسنة موجودة بين الطرفين .

٩ — تكون هذه المعاهدة نافذة المفعول على اثر موافقة الحكومة الهندية .

يوم الجمعة في ٣٠ نيسان سنة ١٩١٥

التوقيع

B.G.L. Chavv

ب . ج . ل . تو

معمد بريطانية في عدن

التوقيع

السيد مصطفى بن السيد علي

توقيع

هاردينج

حاكم الهند العام

ملحق : تعطي جزيرة « فرسال » للادريسي منعاً لطالب ايطالية .





صاحب الجلالة الملك عبد العزيز آل سعود

معاهدة جـ _____ دة

بين جلالة ملك بريطانيا و جلالة ملك الحجاز

« بسم الله الرحمن الرحيم »

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده .
نحن عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل السموه ، ملك الحجاز ونجد وملحقاتها
بما انه قد عقدت بيننا وبين صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى وايرلندة
والممتلكات البريطانية فيما وراء البحار وامبراطور الهند ، معاهدة صداقة وحسن تفاهم
لاجل تثبيت وتقوية العلاقات الودية وحسن التفاهم بين بلادنا . ووقعا مندوبنا
المفوض ومندوب جلالتنا الحائزان للصلاحيه السامه المتقابلة وذلك في مدينة جدة في
اليوم الثامن عشر من شهر ذي القعدة سنة الف وثلاثمائة وخمس واربعون هجرية
(الموافق ٢٠ مايو سنة ١٩٢٨) وهي مدرجة فيما يلي :

بسم الله الرحمن الرحيم

جلالة ملك بريطانيا وايرلندة والممتلكات البريطانية فيما وراء البحار ، وامبراطور
الهند من جهة . وجلالة ملك الحجاز ونجد وملحقاتها من جهة اخرى .
رغبة في توطيد العلاقات الودية السائدة بينهما وتوثيقها وتأمين مصالحهما وتقويتها قد
عزما على عقد معاهدة صداقة وحسن تفاهم .

لذلك أوفد صاحب الجلالة البريطانية حضرة السيد جلبرت فلكنهايم كلايتين مندوبا
مفوضاً عنه . وانتدب صاحب الجلالة ملك الحجاز ونجد وملحقاتها صاحب السمو
الملك الامير فيصل بن عبد العزيز نجله ونائبه في الحجاز مندوبا مفوضا عنه .
بناء على ما تقدم وبعد الاطلاع على مستندات اعتمادهما والتثبت من صحتها قد اتفق

سمو الامير فيصل بن عبد العزيز وحضرة السير جلبرت فلكنجهام كلائين على الواد
الآتية :

المادة الاولى : يعترف صاحب الجلالة البريطانية بالاستقلال التام المطلق لمالك
صاحب الجلالة ملك الحجاز ونجد وملحقاتها -

المادة الثانية : يسود السلم والصداقة بين صاحب الجلالة البريطانية وصاحب الجلالة
ملك الحجاز ونجد وملحقاتها . ويتمهد كل من الفريقين المتعاقدين بأن يحافظ على حسن
العلاقات مع الفريق الآخر وبأن يسعى بكل ما لديه من الوسائل لمنع استعمال بلاده
قاعدة للأعمال غير المشروعة الموجهة ضد السلم والسكينة في بلاد الفريق الآخر .

المادة الثالثة : يتمهد صاحب الجلالة ملك الحجاز ونجد وملحقاتها بتسهيل اداء
فريضة الحج لجميع الرعايا البريطانيين من المسلمين اسوة بسائر الحجاج ويعلمن جلالة
الملك بانهم يكونون آمنين على أموالهم وانفسهم اناء اقامتهم في الحجاز .

المادة الرابعة : يتمهد صاحب الجلالة ملك الحجاز ونجد وملحقاتها بتسليم مخلفات
من يتوفى في البلاد التابعة لجلالته من الحجاج المذكورين آفناً والذين ليس لهم في بلاد
جلالته اوصياء شرعيون الى المعتمد البريطاني في جدة او من يتدبه لذلك الغرض
لايصالها لورثة الحاج المتوفي المستحقين بشرط ان لا يكون تسليم تلك المخلفات الى
الممثل البريطاني الا بعد ان تم المعاملات بشأنها امام المحاكم المختصة وتستوفى عليها
الرسوم المقررة في القوانين الحجازية او التجدية .

المادة الخامسة : يعترف صاحب الجلالة البريطانية بالجنسية الحجازية او التجدية
لجميع رعايا صاحب الجلالة ملك الحجاز ونجد وملحقاتها عندما يوجدون في بلاد صاحب
الجلالة البريطانية والبلاد المشمولة بحماية جلالته وكذلك يعترف صاحب الجلالة ملك
الحجاز ونجد وملحقاتها بالجنسية البريطانية لجميع رعايا صاحب الجلالة البريطانية ولجميع
الاشخاص المتمتعين بحماية جلالته عندما يوجدون في بلاد صاحب الجلالة ملك الحجاز
ونجد وملحقاتها على ان تراعى القواعد الدوائية المرعية بين الحكومات المستقلة .

المادة السادسة : يتمهد صاحب الجلالة ملك الحجاز ونجد وملحقاتها بالمحافظة على
علاقات الود والسلم مع الكويت والبحرين ومشايخ قطر والساحل الاماني الذين لهم
معاملات خاصة مع حكومة صاحب الجلالة البريطانية .

المادة السابعة : يتعهد صاحب الجلالة ملك الحجاز ونجد وملحقاتها بأن يتعاون بكل ما لديه من الوسائل مع صاحب الجلالة البريطانية في القضاء على الاتجار بالرقائق .
المادة الثامنة : على الفريقين المتعاقدين ابرام هذه المعاهدة وتبادل قرارات الابرام باقرب وقت وتصير المعاهدة نافذة اعتباراً من تاريخ تبادل قرارات الابرام ويعمل بها مدة سبع سنوات ابتداء من ذلك التاريخ وان لم يعلن احد الفريقين المتعاقدين الفريق الاخر قبل انتهاء السنوات السبع لستة اشهر انه يريد ابطال المعاهدة تبقى نافذة ولا تعتبر باطلة الا بعد مضي ستة اشهر من اليوم الذي يعلن فيه احد الفريقين ابطالها للفريق الاخر .

المادة التاسعة : تعتبر المعاهدة المعقودة بين صاحب الجلالة البريطانية وصاحب الجلالة ملك الحجاز ونجد وملحقاتها في ٢٦ كانون الاول يوم كان جلالاته حاكماً لنجد وما كان ملحقاتها اذ ذاك ملغاة ابتداء من تاريخ ابرام هذه المعاهدة .

المادة العاشرة : دونت هذه المعاهدة باللغتين العربية والانكليزية وللنصين قيمة واحدة . اما اذا وقع اختلاف في تفسير اي قسم منها فيرجع الى النص الانكليزي .
المادة الحادية عشرة : تعرف هذه المعاهدة بمعاهدة جدة .

وقعت هذه المعاهدة في جدة يوم الجمعة الثامن عشر من ذي القعدة سنة ١٣٤٥ هجرية الموافق ٢٠ ايار سنة ١٩٢٧

(جلبرت فلكنجهام كلايتن) (فيصل بن عبد العزيز السعود)

فبعد ان اطلعنا على هذه المعاهدة السالفة الذكر وامعنا النظر فيها صدقناها وقبلناها وقررناها جملة في مجموعها ومفردة في كل مادة وفقرة منها كما اننا صدقناها ونقبلها ونثبتها ونبرمها وتتعهد ونعد وعداً ملوكياً صادقاً باننا سنقوم بحول الله بما ورد فيها ونلاحظه بسكك الامانة والاخلاص وباننا لن نسمح بمشيئة الله بالاخلاق بها باي وجه كان طالما نحن قادرون على ذلك وزيادة في تثبيت صحة كل ما ذكر فيها امرنا بوضع خاتمنا على هذه الوثيقة ووقعناها بيدنا والله خير الشاهدين .

حرر في اليوم الحادي والعشرين من شهر ربيع الاول سنة الف وثلاثمائة وست واربعين هجرية الموافق للسابع عشر من شهر ايلول سنة الف وتسعمائة وسبع وعشرين ميلادية
الحكم الملكي
(عبد العزيز عبد الرحمن آل سعود)

تصديق ملك بريطانيا

ومن المفيد في تمة هذه الوثيقة التاريخية ان ثبت هنا النص الذي كان من قبل صاحب الجلالة البريطانية في التصديق على نسخة المعاهدة حيث جاء فيه مايلي :
« جورج » بعمه الله ملك بريطانيا العظمى وايرلنده والممتلكات البريطانية فيما وراء البحار حامي الايمان وامبراطور الهند الخ ٠٠٠٠ الى كل من يطلع على كتابنا هذا السلام .

بما انه قد عقدت بيننا وبين حضرة صاحب الجلالة ملك الحجاز ونجد وملحقاتها معاهدة وقعت في جدة من قبل مندوبنا المفوض ومندوب جلالته الحائزين للصلاحيه التامة المتقابلة وذلك في اليوم العشرين من شهر مايس من سنة ١٩٢٧ ميلادية لتثبيت وتقوية العلاقات الودية وحسن التفاهم والحمد لله بين بلادنا وهي كلمة بكلمة كما يلي :
فنحن بعد ان اطلعنا وامعنا النظر في المعاهدة المقدمة صدقناها وقبلناها واثبتناها بحجة وفي كل مادة وفقرة منها كما اتنا بموجب هذا نصدقها وقبلها وثبتها ونبرمها عن انفسنا وعن خلفائنا وورثتنا وتمهدونعد وعدأملو كياً صادقاً باننا سنقوم ونلاحظ بكل الامانة والاخلاص ماورد فيها اجمالاً وافراداً من الاشياء الموجودة والمبينة في المعاهدة المذكورة وباننا لانسمح لاحد بالاخلاق بها او مناقضتها بأي وجه كان طالما نحن قادرون على ذلك وزيادة في الاستشهاد والصحة في كل ماذ كر فيها امرنا بوضع خاتمنا الكبير على هذه المستندات ووقعناها بيدنا الملكية .

الكتب المتبادلة

تبودلت مع المعاهدة كتب يتعلق بعضها ببيان بعض مواد المعاهدة وبعضها مستقل بذاته ثبت نصها فيما يلي :

— ١ —

الى صاحب الجلالة ملك الحجاز ونجد وملحقاتها
يا صاحب الجلالة

اشارة الى الاقتراح الذي تفضلتم به لوضع مادة في المعاهدة تشرط على حكومة صاحب الجلالة البريطانية عدم الممانعة في شراء وتوريد جميع الاسلحة والادوات الحربية والذخيرة والالات وغير ذلك من اللوازم الحربية التي قد تحتاج اليها حكومة الحجاز ونجد لاستعمالها نفسها . لي الشرف ان اخبر جلالتيكم ان حكومة صاحب الجلالة البريطانية ترى ان هذه المسألة لا تحتاج الى ذكر في نص المعاهدة وقد فوضتني حكومة صاحب الجلالة البريطانية بان اخبر جلالتيكم ان تحريم تصدير الادوات الحربية الى جزيرة العرب قد رفع وانه اذا استحسنتم طلب اسلحة او ذخيرة او ادوات حربية من اصحاب المعامل البريطانيين لاستعمال حكومة جلالتيكم وبمقتضى شروط اتفاقية الاتجار بالاسلحة (١٩٢٥) فحكومة صاحب الجلالة لا تعارض في تصديرها ولا تضع اي عرقلة في سبيل توريدها الى بلاد جلالتيكم وساجتهد اجابة لرغبة جلالتيكم ان اقدم نسخة من الاتفاقية المشار اليها باقرب وقت وارجو من جلالتيكم ان تفضلوا بقبول اجل الاحترام .

عن جدة في ١٩ ايار سنة ١٩٢٧ الموافق في ١٧ ذي القعدة سنة ١٣٤٥
الندوب المفوض عن صاحب الجلالة البريطانية
جلبرت كلايتن

الجواب :

من عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود الى حضرة صاحب الفخامة
الندوب المفوض عن صاحب الجلالة البريطانية :

جوابا على كتاب فخامتكم المؤرخ في ١٧ ذي القعدة ١٣٤٥ الموافق في ١٩ ايار
سنة ١٩٢٧ تحت رقم ٣ بشأن الاسلحة فأني اشكركم على ذلك البيان الذي يفيد ان
جزيرة العرب غير ممنوعة من استيراد الاسلحة وتفضلوا بقبول فائق احترامي
الحكم الملكي

— ٢ —

الى صاحب الجلالة ملك الحجاز ونجد وملاحتاتها
يا صاحب الجلالة :

لي الشرف ان اذكر جلالتم ان في اثناء المفاوضات التي دارت بيننا والتي ابدت ولله
الحمد الى عقد معاهدة صداقة وحسن تفاهم بين صاحب الجلالة البريطانية وجلالتكم
كنا بحثنا في مسألة الحدود بين الحجاز وشرق الاردن وكنت شرحت لجلالتكم موقف
حكومة صاحب الجلالة البريطانية في هذه المسألة كما هو مبين في مسودة
الملحق (١) التي قدمتها الى جلالتم وأخبرت جلالتم ان حكومة صاحب الجلالة
البريطانية مصررة على التمسك بذلك الموقف . اما الحدود المشار اليها فتعتبر حكومة
صاحب الجلالة البريطانية انها تعرف كما يأتي « بتبديء الحدود بين الحجاز وشرقي
الاردن من نقطة تقاطع دائرة الطول ٣٨ (شرقي) بدائرة العرض ٣٥ ، ٢٩ (شمالي)
حيث تنتهي الحدود بين نجد وشرقي الاردن فتتمدد على خط مستقيم الى نقطة على السكة
الحديدية الحجازية بعدها ميلان الى الجنوب من محطة (المدورة) ثم تمتد من تلك
النقطة على خط مستقيم الى نقطة على خليج العقبة بعدها ميلان الى الجنوب من مدينة
العقبة .

وفي الختام ارجو من جلالتم ان تفضلوا بقبول فائق الاحترام

جلبرت كلايتن

المدوب المفوض عن صاحب الجلالة البريطانية

الجواب

من عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود الى حضرة صاحب الفخامة
المدوب المفوض لصاحب الجلالة البريطانية .

(١) قدم هذا الملحق ولم يقبل من الحجاز ونجد فرقع ولم يعمل به :

جواباً على كتاب فخامتكم المؤرخ في ١٧ ذي القعدة سنة ١٣٤٥ المختص بمسألة الحدود بين الحجاز وشرقي الاردن قد اخذنا علماً بان حكومة صاحب الجلالة البريطانية مصرة على موقفها ولكن نرى ان تسوية هذه المسألة بصورة نهائية امر متعذر في الظروف الحاضرة ومع ذلك نظراً لرنيمتنا الصادقة في المحافظة على العلاقات الودية المؤسسة على صلات الصداقة المتينة رأينا ان نعرب لفخامتكم استعدادنا لابقاء الحالة الحاضرة على ما هي عليه في منطقة معان والعقبة مع الوعد بأن لا نتدخل في ادارتها الى ان تحين الظروف المناسبة لتسوية هذه المسألة تسوية نهائياً .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

في ١٨ ذي القعدة سنة ١٣٤٥

الحتم الملوكي

— ٣ —

الى صاحب الجلالة ملك الحجاز ونجد وملحقاتها .

يا صاحب الجلالة

الحاقاً بالمحادثات التي دارت بيننا بخصوص مسألة المتاجرة بالرقيق لي الشرف ان اخبر جلالتم ان حكومة صاحب الجلالة البريطانية ترى انه من واجبه ان لا تتنازل في الوقت الحاضر عن حق اعتناق الارقاء ذلك الحق الذي عمل بموجبه حضرات قناصل جلالته والذي يمكنهم من اطلاق سبيل اي رقيق يتقدم اليهم من تلقاء نفسه ويطلب تحريره واعادته الى مسقط رأسه ثم اريد ان اؤكد لجلالتم ان التمسك بهذا الحق من قبل حكومة صاحب الجلالة البريطانية ليس المراد منه اي تدخل في شؤون مملكتم أو اي تجاوز على سلطان جلالتم وان السبب في هذا التمسك انما هو اصرار حكومة صاحب الجلالة البريطانية على القيام بواجب معتبره مفروضاً عليها نحو الانسانية واضيف الى قولي هذا ان حكومة صاحب الجلالة البريطانية ستكون على استعداد للنظر في النماء حق الاعتناق حينما يتبين للفريقين ان التعاون المنصوص عليه في المادة الثامنة من معاهدة جدة قد أدى الى تدابير عملية كافية لابطال حق الاعتناق . آمل ان جلالتم ستقدرون موقف حكومة صاحب الجلالة البريطانية في هذه المسألة

وانكم ستحسنون الموافقة على الخطة التي شرحتها اعلاه .
وأرجو من جلالكم ان تفضلوا بقبول اجل الاحترام .

جلبرت كلايتن

الندوب المفوض عن صاحب الجلالة البريطانية

عن جدة ١٩ ايار سنة ١٣٢٧ و ١٨ ذي القعدة سنة ١٣٤٥
الجواب

من عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل السعود
الى حضرة صاحب الفخامة الندوب المفوض عن صاحب الجلالة البريطانية
جوابا على كتاب فخامتكم المؤرخ في ١٨ ذي القعدة سنة ١٣٤٥ الموافق ١٩ ايار
سنة ١٩٢٧ رقم ٢ بخصوص عتق الرقيق فاني واثق بأن المتمد البريطاني في جدة
سيكون محافظاً على الروح التي توخيناها في مداواة الموقف الحاضر فلا يدع مجالا
للتشويق في هذا الموضوع الذي قد يؤثر على الحالة الادارية والاقتصادية وتفضلوا
بقبول فائق الاحترام .

١٩ ذي القعدة سنة ١٣٤٥
الختم الملكي

— ٤ —

الى صاحب الجلالة ملك الحجاز ونجد وملحقاتها .
يا صاحب الجلالة

اشارة الى المادة الرابعة من معاهدة جدة لي الشرف ان اثبت في كتابي هذا
التصريحات التي ألقيتها امام جلالكم اثناء محادثتنا عندما صرحت بان الغرض الوحيد
من ادخال تلك المادة في المعاهدة هو أولا وضع المعاملة المتبعة الآن لجميع المسلمين في
البلاد البريطانية وعلاوة على ذلك اريد انؤكد لجلالكم ان وجود تلك المادة في
المعاهدة لا يؤثر ولا يفسر بأنه قد يؤثر على المعاملة المختصة بمخلفات الاشخاص غير
الحجاج التي لا تزال خاضعة لقواعد المعاملة بالمثل التي هي اساس التعامل المتبادل بين
البلاد المستقلة وأرجو من جلالكم ان تفضلوا بقبول أجل الاحترام .

— ٧٨ —

عن جدة في ٢٠ ايار سنة ١٣٢٧ الموافق ١٩ ذي القعدة سنة ١٣٤٥

جلبرت كلايتن

الندوب المفوض عن صاحب الجلالة البريطانية

الجواب

من عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود

الى صاحب الفخامة الندوب المفوض لصاحب الجلالة البريطانية .

جوابا على كتاب سعادتكم المؤرخ في ١٩ ذي القعدة سنة ١٣٤٥ و ٢٠ ايار سنة ١٩٢٧ رقم ٤ بشأن مخلفات رعاياتنا في دياركم ومخلفات رعاياكم في ديارنا . فأحب ان اؤكد لفخامتكم ان المعاملة ستكون كما ذكرتم حسب التعامل الدولي اذ تقوم محاسنا باستلام المخلفات وبعد اجراء المعاملات القانونية واستيفاء الرسوم عليها نسلم الى العتمد البريطاني وذلك مقابلة بالمثل لتسليم المعتمد البريطاني في جدة مخلفات المتوفي من رعاياتنا في الممالك البريطانية .

وتفضلوا بقبول فائق احتراماتي

في ٢٠ ذي القعدة سنة ١٣٤٥

الحتم الملكي

تمديد المعاهدة السعودية الانكليزية

وفي عصر يوم السبت الواقع في ١٧ رجب ١٣٥٥ الموافق ٣ تشرين الثاني ١٩٣٦ عقد اجتماع في مكتب الخارجية بجدة بحضور سعادة الشيخ يوسف ياسين وبعض موظفي وزارة الخارجية العربية السعودية وسعادة السر بولارد الوزير البريطاني المفوض في جدة وبعض موظفي المفوضية وجرى تبادل مذكرتين وقعت احدهما من صاحب السمو الملكي ووزير الخارجية وقعت الثانية جوابا عليها من سعادة الوزير البريطاني في جدة نيابة عن الحكومة البريطانية لتمديد مفعول معاهدة جدة بعد تعديل بعض احكام وارده فيها وقد احتوت المذكرتان المشار اليهما في ما يأتي :

١ — تمديد معاهدة جدة ٧ سنوات شمسية من تاريخ تبادل المذكرات

٢ — عدلت المادة الرابعة المتعلقة بمخلفات الحجاج التابعين للحكومة البريطانية اذ اتفق على ان تباع الحكومة العربية السعودية مخلفات اولئك الحجاج او بعضها بناء على طلب الحكومة البريطانية وتسليم قيمتها للمفوضية البريطانية في جدة



الشيخ يوسف ياسين

٣ — عدلت المادة العاشرة فجعلت اللغة العربية مساوية للغة الانكليزية في النص والتفسير

٤ — احتفظت الحكومة العربية السعودية بحقوقها في منطقة العقبة ومعاين وأحاطت الحكومة البريطانية علماً بهذا التحفظ وتمسكت الحكومة البريطانية بموقفها فيها .

٥ — تنازلت الحكومة البريطانية عن حق عتق الارقاء الذين كانوا يلجأون للقنصل البريطاني في جدة ووقفت عن استعمال ذلك من تاريخ يوم تبادل المذكرتين .

٦ — اذا ارادت الحكومة العربية السعودية شراء اسلحة من البلاد البريطانية فانها تشتري ذلك طبق الانظمة المحلية لتصدير الاسلحة المعمول بها في بريطانية يوم التصدير .

المعاهدة المقررة بين ايطالية واليمن

في ٢ ايلول سنة ١٩٢٦ وقع الامام محمد يحيى حميد الدين ملك اليمن والسنينور
عسبريني حاكم الارثيرة المعاهدة الآتية
نصها :



١ — تعترف ايطالية باستقلال اليمن
التام المطلق وبملكها
٢ — تعاهد الحكومتان على تسهيل
تجارة البلادين

٣ — ترغب حكومة اليمن في جلب
حاجياتها من ايطالية والاعتماد على مساعدة
الفنيين الايطاليين لتوسيع نطاق اقتصاديات
اليمن وتفعّل الحكومة الايطالية ما في
وسمها للاقضاء الى هذه الغاية

٤ — تنبذ الحكومتان الحاصلات الممنوع دخولها الى بلاديهما وتضبطانها
٥ — تظل هذه المعاهدة معمولاً بها ست سنوات .

جلالة الامام يحيى حميد الدين

سوريته ولبنان



جلالة المغفور له الملك فيصل

الحلفاء يعقدون مؤتمراً للصلح

تقرير الاستفتاء و إلغاء معاهدة سايكس-بيكو^(١)

المادة ١ — لمثل هذه الاسباب ، ولا سيما لسوء الادارة التركية التاريخية في معاملة الشعوب الخاضعة لها والمذابح الارمنية الهائلة وسواها في السنوات الخمس المتأخرة قرر الحلفاء والدول المشتركة معهم فصل ارمينية وسورية والعراق وفلسطين وبلاد العرب فصلاً تاماً عن المملكة التركية من دون الحاق ضرر بسكان الاقسام الاخرى من المملكة التركية .

المادة ٢ — قررت الدول المتحالفة والدول المشتركة معها انه نظراً للفرصة السانحة للبت في مصير المستعمرات والاراضي التي كانت لالمانية وتركية وهي مأهولة بسكان لا يستطيعون الوقوف وحدهم بالنسبة للحالات العالم الحاضرة الشديدة — العمل في هذه الاراضي بمبدأ ترقية واسعاد هذه الشعوب الذين يعتبرون وديعة مقدسة في ذمة المدنية وان ينص على ذلك في دستور جمعية الامم .

المادة ٣ — اقتنع الحلفاء بعد الدرس الدقيق ان افضل طريقة للقيام بهذا المبدأ هو وضع هذه الشعوب في عهدة الامم الراقية التي تكون بالنسبة الى مواردها واختيارها او مركزها الجغرافي اقدر على القيام بهذه المهمة فيجب ان تقوم بهذه المراقبة كوصيات من قبل جمعية الامم .

(١) عقد الحلفاء يوم ١٨ كانون الثاني سنة ١٩١٩ مؤتمراً في باريس سمي « مؤتمر الصلح » فكان الانكليز والفرنسيون يعملون سرراً لابقاء قضية البلاد العربية بمزول عن المؤتمر لولا انهم اضطروا الى مجازاة الرئيس ولسن ، فوافق مندوبوهم يوم ٣٠ كانون الثاني سنة ١٩١٩ على قرار بفصل ارمينية وبلاد العرب عن تركية واستفتاء السكان في تقرير المصير واختيار الوصي عليهم ، وهذا القسم يختص ببلادنا من ذلك التقرير .

المادة ٤ — تعتقد دول الحلفاء والدول المشتركة معها ان طبيعة الوصاية يجب ان تكون حسب درجة السكان من الرقي ومر كثر البلاد الجغرافي وحالتها الاقتصادية وما شا كل هذه الظروف .

المادة الخامسة — لما كان الحلفاء يعتبرون بعض الشعوب التي كانت خاضعة في السابق للمملكة التركية بلغت من الرقي درجة يصلح الاعتراف بها كاهم مستقلة محتاجة الى استمداد النصائح الادارية ومساعدة دولة وصية حتى تصبح قادرة على السير وحدها فان رغائب هذه الشعوب يجب ان يكون لها مقام اولي في اختيار الدولة الوصية .

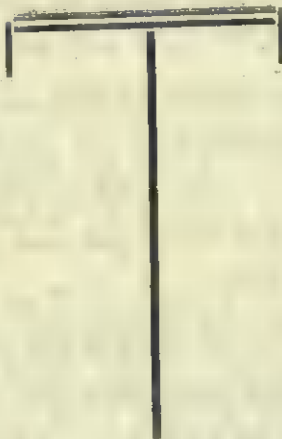
ولما اقر مجلس الحلفاء الاعلى عهد جمعية الامم في شهر شباط سنة ١٩١٩ ادهج هذه المبادئ في المادة الثانية والعشرين منه تبييناً لها وتوكيداً ولقطع الطريق على الانكليز والفرنسيين وهذا نصها :

« يجب ان يطبق على المستعمرات والبلدان التي قضت نتائج الحرب الاخيرة بخروجها عن سلطة الدول التي كانت تسيطر عليها في الماضي والتي تسكنها شعوب لا تزال الى الان غير قادرة على الوقوف منفردة في معترك الحياة — المبدأ القاضي بجعل سعادة شعوبها وتقدمها وديمعة مقدسة في يد العالم المتمدن ويجب ان ينص في هذا العهد على الضمانات اللازمة لحسن القيام بهذه الوديعة والطريقة المثلى لتطبيق هذا المبدأ عملياً هو ان يعهد بالوصاية على هذه الشعوب الى الدول الراقية التي تمكنها مواردها المالية او اختياراتها او موقعها الجغرافي من القيام بهذه المهمة على منوال افضل من غيرها وتكون مستعدة لقبول هذه التبعة ، وتقوم بها على سبيل الانتداب من قبل جمعية الامم .

وتختلف طبيعة هذه الوصاية باختلاف درجات هذه الشعوب في التقدم وباختلاف موقعها الجغرافي واحوالها العمرانية وما اشبه من الظروف ، ولما كان بعض الشعوب الصغيرة التي كانت ضمن السلطنة العثمانية قد بلغت من الرقي درجة يمكن ان يعترف معها مؤقتاً بكونها امة مستقلة على شرط ان تسترشد ادارتها بنصائح ومساعدة تستمدتها من دولة منتدبة الى ان تصبح اهلاً للسير وحدها على ان تحل رغبة هذه الشعوب باختيار الدولة المنتدبة محلها من الاعتبار ، ويجب في جميع الاحوال على كل دولة من الدول المنتدبة ان تقدم تقريراً سنوياً الى مجلس جمعية الامم عن البلاد الموضوعة تحت وصايتها

ويجب على هذا المجلس أن يحدد تحديداً صريحاً نوع السلطة او المراقبة او الادارة التي
تخول الدولة المنتدبة ممارستها .

ويجب ايضاً انشاء لجنة دائمة لتسلم تقارير الدول المنتدبة سنوياً وفحصها وامداد
المجلس برأيها في جميع الامور المختصة برعاية شروط الانتخاب .



تصريح ٨ تشرين ثانی سنة ١٩١٧

برقية الى الامير فيصل مه الدول العربية

ان السبب الذي من اجله حاربت فرنسا وانكلترة في الشرق تلك الحرب التي اهاجتها
مطامع الالمان انما هو لتحرير الشعوب التي رزحت اجيالا طويلا تحت مظالم الترك
تحريراً تاماً نهائياً واقامة حكومات وادارات وطنية تستمد سلطتها من اختيار الاهالي
الوطنيين لها اختياراً حراً . ولقد اجمعت فرنسا وانكلترة على ان تؤيد ذلك بان تشجعا
وتعينا على اقامة هذه الحكومات والادارات الوطنية في سوريا والعراق المنطقتين اللتين
اتم الحلفاء تحريرهما وفي الاراضي التي ما زالوا يجاهدون في تحريرها ، وان تساعدوا
هذه الهيئات وتمترقا بها عندما تؤسس فعلاً . وليس من غرض لفرنسا وانكلترة أن
تنزلا اهالي هذه المناطق الى الحكم الذي تريدانه ، ولكن مهمها الوحيد ان يتحقق
بمعاونتها ومساعدتها المفيدة عمل هذه الحكومات والادارات التي يختارها الاهلون من
ذات انفسهم ، وان تضمنوا لهم عدلاً متزهياً يساوي بين الجميع ، ويسهل عليهم ترقية
الامور الاقتصادية في البلاد باحياء مواهب الاهالي الوطنيين ، وتشجيعهم على نشر العلم
ووضع حد لاختلاف القديم الذي قضت به السياسة التركية — تلك هي الاغراض التي
ترمي اليها الحكومتان المتحالفتان في هذه الاقطار المحررة.

فيصل يعلن تأسيس دولته

البلاغ الذي اذاعه فيصل بعد دخوله سورية

الى اهالي سورية المحترمين

أشكر جميع السوريين على ما أبدوه من العطف والمحبة وحسن القبول لجيوشنا المنصورة ، والمساعدة للبيعة باسم مولانا السلطان امير المؤمنين الشريف حسين نصره الله ثم ابغهم المواد الاتية :

١ — تشكلت في سورية حكومة دستورية عربية مستقلة استقلالاً مطلقاً لاشائبة فيه باسم مولانا السلطان حسين شاملة جميع البلاد السورية .

٢ — قد عهدت الى السيد رضا باشا الركابي بالقيادة العامة للحكومة المذكورة نظراً لثقتي باقتداره ولياقته .

٣ — تتألف ادارة عرقية لرؤية المواد التي يحيلها القائد اليها ، بناء عليه ارجو من الاهالي الكرام المحافظة على الهدوء والسكون والطاعة للحكومة الجديدة والالتقياد لاوامرها والاصغاء لتبليغاتها ، وابغكم باني سأكون شديد العقاب على من يجراً على مخالفة اوامرها والعبت بقوانينها ، وايقاع العراقيين في سبيل رقيها وسيرها .

ولذلك فاني آمل من أهالي سورية الذين برهنوا على محبتهم لنا بترحيبهم بنا ان يكونوا مثالا حسناً للطاعة والسكون حتى يثبتوا للعالم أجمع انهم امة لاثقة بالاستقلال قادرة على ادارة شؤونها بنفسها .

وليعلم جميع الناس ان حكومتنا قد تأسست على قاعدة العدالة والمساواة ، فهي تنظر الى جميع الناطقين بالضاد على اختلاف مذاهبهم وأديانهم نظراً واحداً لاتفرق

في الحقوق بين المسلم والمسيحي والموسوي ، فهي تسعى بكل مالهها من الوسائل
لتحكيم دعائم هذه الدولة التي قامت باسم العرب ، وتستهدف اعلان شأئهم وتأسيس
مركز سياسي لهم بين الامم الراقية .

والله نسأل ان يوفقنا جميعاً الى ما فيه خير العرب واعلاء كلمتهم والسلام .

في ٢٧ ذي الحجة سنة ١٣٣٦ (٥ تشرين الاول سنة ١٩١٨)

الشريف فيصل

بريطانيا تقطع عهدا للعرب

نص العهد البريطاني للسوريين السبعة ^(١)

(١) ان حكومة جلالة الملك ترغب في ان تكون عامة الشعوب التي تتكلم اللغة العربية متقذة من السلطة التركية ، وان تعيش فيما بعد وعليها الحكومة التي ترغب فيها .

(٢) ان بعض البلاد العربية اما كانت تتمتع باستقلالها التام منذ مدة ، او حصلت عليه الان وهو استقلال اعترفت به انكلترة اعترافاً تاماً ، وهذا يكون شأنها ايضا مع البلاد التي تحصل على استقلالها من الآن حتى نهاية الحرب .

(٣) ان سائر البلاد العربية هي الان اما خاضعة للترك او تحتلها جيوش الحلفاء فحكومة جلالة الملك تأمل ، ولها الثقة ان شعوب هذه البلاد تحصل أيضاً على حريتها واستقلالها وان يتخذ بشأنها عند انتهاء الحرب قرار يتفق مع رغائبها .

(٤) ان حكومة جلالة الملك تعتقد ان العوائق والصعوبات المقدرة التي تقف في سبيل احياء هذه الشعوب سيتغلب عليها تقيلاً ناجحاً ، وهي تعد بكل مساعدة لمن يسعى في ازالتها ومستعدة لان تنظر في أي خطة لعمل مشترك يلتزم مع الحركات العسكرية الحاضرة ، ويتفق مع المبادئ السياسية لبريطانية وحلفائها .

(١) كان الكومندور هوغارث عميد جامعة اكسفورد مندوباً للعمل في المكتب العربي بمصر . فدعا يوم ٢٢ حزيران سنة ١٩١٨ الدكتور عبد الرحمن شهبندر وأحد اخوانه الى منزل المستر والرند كآتم اسرار اللورد ملز وأبلغه جواب الحكومة البريطانية الرسمي الصادر يوم ١٦ حزيران سنة ١٩١٨ وقد سمي لورنس هذه الوثيقة باسم « العهد البريطاني للسوريين السبعة » .

مذكرة سمو الامير فيصل الى المجلس الاعلى لمؤتمر السلام في فرساي

استدعاني فخامة رئيس الوزارة البريطانية من دمشق في خلال ايلول لمفاوضة الدول العظمى في المسألة السورية وسلمني فخامته في لوندرة مذكرة تحتوي على تغييرات معينة في الادارة الحالية في سورية ، وقال ان نسخاً منها سلمت لندوبي فرنسة واميركا واطاليم وقد فهمت من المكاتبات والمعاملات التي تبعت ذلك ان المذكرة المشار اليها لم تكن مبنية على اتفاق بين بريطانيا العظمى وأية دولة اخرى ، وانما هي بيان لقرار اتخذه بريطانيا العظمى لاسباب اقتصادية فيما يتعلق بالنسحاب جيوشها من بعض الولايات العربية ويقال ان المسألة كلها اتفاق عسكري مؤقت وليس له صفة ادارية او سياسية ، وانما اتخذ لحفظ النظام الى القرار النهائي الذي سيصدره مؤتمر السلم عن حكومة البلاد المستقبلية فأمعنت النظر في هذه المكاتبات ، ولما كنت اراقب عن كثب الحالة العامة في البلاد العربية منذ عقدت الهدنة مع الترك (ولا يخفى على حضرتكم اني في موقف يؤهلني للحكم بأحوال بلادي) فقد وصلت الى النتيجة الآتية :

ان تنفيذ هذا المشروع مخالف لحقوق الامم ومجحف بحقوق شعبي وبلادي ، واخل بالامن العام في الشرق كله ، واني واثق ان الدول العظمى ذات المصالح في الشرق يصيبها من الضرر بقدر ما لها من المصالح هناك ، وان الدولتين لا يمكن ان تكونا عاملتين بالشا كل التي قد تقع من تغيير الحالة الحاضرة المؤسسة منذ الاحتلال لان هذا الاتفاق يغير الادارة المؤقتة منذ الاحتلال بلا اتخاذ تدبير مؤقت يقوم مقامه ولما أخبرني الحكومة البريطانية عن هذا المشروع الذي بسمونه (مشروعاً مقترحاً) مبنياً على معاهدة سايبكس - بيكوس سنة ١٩١٦ احتججت ودونت الاسباب التي دعتني الى ذلك . فلما تحققت الحكومة البريطانية حرج الموقف قبلت اقتراحي بتعيين لجنة امريكية وبريطانية وفرنسية وعربية للنظر في المسائل المتعلقة في الجلاء الآتي ، ولتأسيس ادارة واحدة مؤقتة تقوم مقام الادارة الحاضرة فلما عرض هذا الاقتراح على الحكومة الفرنسية اخبرني اللورد كرزن وزير خارجية بريطانيا

العظمى ان الميسو كنصو لم يستحسن هذا الاقتراح ، وأعرب عن رغبته في ان يراني في باريس ، وعلاوة على ذلك فان الحكومة الفرنسية رفضت الموافقة كما هي اخبرني بنفسها على اقتراح بريطانية الا فيما يختص بجلاء الجيوش البريطانية في اول تشرين ثاني فالحكومتان نظرنا فقط الى ما يختص بصالحا في المسألة ولم تقدرا التقدير اللازم لما يكون لذلك من التأثير في الشعب السوري ، ولما كانت علي مسؤولية سلامة ونجاح بلادي فقد أخبرت الحكومة الفرنسية كذلك عن الاسباب التي تمنعني عن الموافقة على هذا الاتفاق ، واعدت عليها الاقتراح بتأليف اللجنة المختلطة ، فريس الوزارة الفرنسية في رده على رفض قبول اي اقتراح من اقتراحاتي اعتقاداً منه ان المجلس الاعلى قد اتخذ قراراً في هذا الامر ، وقال ان الجنود الفرنسية مستعدة لحفظ النظام في منطقتها ومساعدتي على ذلك في منطقتي طالما اطلب ذلك منها ، وأظن ان الميسو كنصو يعتقد ان الحركة التي نخشاها يكون سببها المحرضون ، وليس انفجار ذاتي لشعور وطني ، واني في ريب من ان المجلس الاعلى والرأي العام في العالم المتمدن أجمع يوافق على اتخاذ الوسائل لاختاد الحركات الوطنية المشروعة مما لا يكون من نتائجه الاسفك الدماء ، وقد فهمت ان المجلس الاعلى لم يتخذ اي قرار في هذا الامر ، والذي أعلمه ان غاية ما فعله انه دون هذا الاتفاق في ١٥ ايلول . ويظهر ان المجلس الاعلى فهم ان هذا المشروع المقترح لم تكن الغاية منه سوى استبدال الجيوش ، وانه لم يشمل اي تغيير سياسي أو اداري في بلاد العدو المحتلة التي تدار شؤونها الآن باسم الحلفاء ، فمن الواضح اذن ان المشروع المقترح لم يوافق عليه أولو الامر المناط بهم ذلك ، ويجب ان يعاد النظر والمناقشة فيه في المجلس الاعلى ، واني أعرض فيما يأتي الاسباب الجوهرية التي قد تدفع الشعب الى اليأس من مستقبله ، والتي أبني اعتراضي عليها على الاقتراح :

(١) يصعب علي ان أفهم ان المشروع عسكري أمض ، ويظهر لي انه يحتوي على امور اقتصادية وسياسية لا يمكن البت فيها الا في مؤتمر السلم ، فان مجرد نزع السلطة العليا في الادارة من يد واحدة ، وقسمة البلاد الى ثلاث مناطق مختلفة مرجع كل منها حكومة دون غيرها ، وكل منها تعمل على نظام مختلف لهو بلا ريب تغيير ذو شأن لا يمكن ان يقال انه اجراء عسكري ، فان بعض المسائل كالاتفاق على السكك الحديدية

ومناطق النفوذ وغير ذلك لا تدخل في جملة الوسائل المتخذة لحفظ النظام حتى يصدر القرار النهائي في المسألة السورية من قبل مؤتمر السلم.

(٢) انه بموجب التدبير المقترح تقسم الولايات العربية الى ثلاث مقاطعات: واحدة منها تحت الادارة البريطانية، والثانية تحت الادارة الفرنسية، والثالثة تحت الحكومة العربية، ومعنى ذلك ان الامة السورية التي قد طالما تأقت الى وحدة الادارة قد تقطعت أوصالها وجعل لكل جزء منها حكومة، فالضرر الناشئ هو ضربة قاضية على البلاد، فان المنازعات بين سكان المقاطعات المختلفة التي قد تكون تحت رحمة، أو جهل الموظفين الذين ينشطون منها، أو تزداد المزاحمة بين الحكام المختلفين فيقف ذلك في سبيل الفوائد التي تتجم عن وضع البلاد تحت ادارة واحدة، ثم ان الجزء الذي ترك للحكومة العربية يقال انه ولاية عربية مستقلة، ومع ذلك فقد وضع تحت نفوذين مختلفين، احدهما بريطاني والاخر فرنسي، وكل مساعدة لاخذ هذين الجزأين يجب ان تتطلب من الدولة التي لها النفوذ هناك. فهل سمع في تاريخ العالم ان امة من الامم امكنها الرقي في أحوال معاكسة كهذه؟ ولا شبهة ان هذا التدبير يشيط عزائم الامة ويكون مدعاة لحقتها فتزول ثقتهما بالحلفاء، وتبذل جهودها والدفاع عن وحدة البلاد. نعم ان الامة ضعيفة. يتعذر عليها المقاومة الطويلة، لكنها لا تتحجم عن الموت في سبيل مطالبها العادلة، فمن يكون مسؤولاً أمام العالم التمدن عن مسؤولية كهذه، ولا يستطيع احد ان يقنع الامة انها على ضلال فيما قد وضعت نصب اعينها. وكل من اختبر الشعور الغالب على الامة لا يؤمن ان يعتقد بان الامن العام ممكن توحيد بدون اراقة الدماء.

(٣) قد اقترح سحب الجيوش البريطانية من أساس لا يعترف به العرب ولا حكومة الولايات المتحدة التي أعلنت عند دخولها الحرب انها لا تعترف بأي اتفاق سري، وانا أشير بهذا الى اتفاق سايكس-بيكو المبرم سنة ١٩١٦ ميلادي الذي تصرف بالبلاد كأنها ضيعة من الضيع أو سلعة من السلع في زمن كان فيه قتيانها يهرعون من سورية الى الصحراء لئلا يفوسهم في سبيل استقلالها، فان كل عمل يكون اساسه غير معترف به في مؤتمر السلم لا يمكن تنفيذه بلا مناقشة خاصة في ذلك المؤتمر.

(٤) لما احتل الحلفاء سورية امرني القائد العام ان استدفي عمالي من السواحل وصرح للشعب السوري انه يريد احتلال البلاد وتأسيس حكومة موحدة فيها باسم الحلفاء وان تبقى ادارتها المشكلة على هذا النمط معمولاً بها الى ان يحين الزمن الذي يمضي فيه مؤتمر السلم قراره النهائي ، وقد اعتبر السوريون هذا التصريح عهداً من الحلفاء ، وان بلادهم تكون امانة في ذمة القائد نيابة عن الحلفاء ، وان ذلك يكون اساساً للحكومة واحدة وعداً على القيام بها كما ذكر آنفاً ، واني اعتقد انه لا يمكن تغيير القواعد الاساسية في هذا التدبير قبل حلول الاجل ، وقبل انشاء ادارة اخرى مبنية على المبادئ عينها . اما بريطانيا العظمى فانها تعترف بهذا العهد ، ولكنها تقول انها لم تكن تحسب حساباً لطول الزمن الى ان يمضي مؤتمر السلم قراره ، فهل هذا التأخير ذنبه على الامة العربية السورية ، او هل ظهر منا اقل اخلال بولائنا نستحق هذا العقاب ، فقد كنا دائماً على تمام الولاء للحلفاء من اليوم الذي ثرنا فيه على الترك ، واقل ما نرجوه هو القيام بوعد القائد العام .

(٥) ان ثورة العواطف الشاملة الان الولايات العربية وجميع الولايات الاسلامية في تركيا الاسيوية التي اعظم اسبابها المداخلة الاجنبية بلا ترو لم تعد خافية على احد وكل من له اقل الملم بما هو جار في المقاطعة السورية لهو في اشد الاقتناع انه لا بد من وقوع المشاكل وفي اما كن متعددة اذا تغيرت الحالة الراهنة في الادارة الحاضرة . فاني لذلك اتوسل اليكم باسم الانسانية وحفظا للسلام وباسم الامة العربية وباسم المصالح المتعددة التي لفرنسة وبريطانية وايطالية واميركا في الشرق ان لاتفتح ابواب جديدة لمشاكل اخرى قد ترى اوائلها ولا يعلم آخرها الا الله .

وان حوادث ازميز وغيرها لاتزال حديثة العهد وانا اخشى ان يمتد الشر الى جميع العالم الاسلامي ظناً من الناس ان هنالك غاية معلومة للتمكينة بالاسلام ؛ ولعلكم تفكرون ان قيام العرب بزعامة والذي الملك كانت الضربة الاولى على سياسة التعصب الذميمة ، فالعرب حاربوا الترك المسلمين لانهم كانوا ظالمين ، وانضموا الى صفوف الحلفاء لاعتقادهم انهم يحاربون دفاعاً عن الحق والعدل بلا نظر الى الاديان ، وطالما حاربت التعصب في كل زمان ومكان مدة الحرب ، فاجتمع العرب حولي من كل صوب ودين

وكان اتحادنا وطنياً لادنياً ، وعدد كبير من العاملين معي الان في سبيل الوطن ليسوا
من ديني ، هذا كاف ليرهن لكم مقدار اسفي اذا انحطت هذه الفكرة الوطنية وتحولت
الى نزاع ديني بسبب سوء التفاهم والتدبير ، فينبغي اذن ان نوافقوني على قولي : ان
من مصلحة الجميع حفظ السكينة التامة في الزمن القصير الباقي قبل القرار النهائي في
المؤتمر لاثارة الفتنة لسبب غير معقول ، وأرى انه يجب ان نعلم الدول العظمى خطورة
الموقف ليتخذ الحلفاء اصحاب المصالح واخواننا في الحرب التدبير اللازم للنظر في
مصلحة كل حكومة على مقتضى مبادئ العدل التي اشتهر كذا في الدفاع عنها واصر
على طلبي ان اعرض بنفسي بياناً وافياً عن قضيتي التي هم بلادي اكثر من سواها ،
لان نتائج كل عمل يقوم به ، تقع علي وعلى بلادي سواء كان ذلك شراً او خيراً .

مذكرة لويد جورج رئيس وزراء بريطانيا

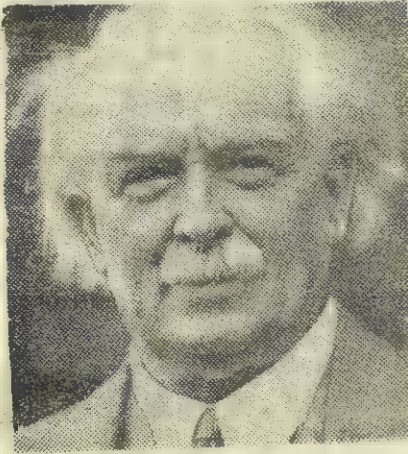
عن الاحتلال المؤقت لسورية وفلسطين والعراق ريثما يبرم امر الانتداب

١ — تتخذ التدابير اللازمة حالا لاجلاء الجنود البريطانيين عن سورية و كيليكية ومن جملتها وفق جبال السلسلة « طوروس » .

٢ — لقد اعلن كل من الامير فيصل والحكومة الفرنسية ان في القدرة الشروع في الانجلاء عن سورية و كيليكية في اول تشرين الثاني سنة ١٩١٩

٣ — ان المسؤولية في وضع الحاميات في المقاطعات التي يتم اخلاؤها يكون على مقتضى عهود وتصريحات الحكومة البريطانية والحكومة الاقرنسية ليس فقط بينهما ، بل بين كل منها وبين العرب .

٤ — تستبدل على مقتضى ذلك حاميات سورية في غربي خط « سايكس بيكو » وحاميات كيليكية بجنود فرنساوية وتستبدل حاميات دمشق وحمص وحماة وحلب بجنود عربية .



لويد جورج

٥ — انه بعد جلاء الجنود البريطانية

لا تبقى مسؤولية ماعلى الحكومة البريطانية ولا على القائد البريطاني العام في المناطق التي اخلتها الجنود .

٦ — المقاطعات التي تبقى فيها الجنود البريطانية هي فلسطين وتكون حدودها مطابقة للحدود القديمة المسماة « دان الى بحر السبع » والعراق ومن جملتها الموصل فيكون هذا الاحتلال مطابقا للاتفاق الموقود في كانون الاول سنة ١٩١٨ بين السيو كليمنصو والمستر لويد جورج .

٧ — ان الحكومة البريطانية مستعدة في اي وقت كان ان تبحث في امر الحدود بين فلسطين وسورية ، واذا وقع خلاف بشأن هذه الحدود فالحكومة البريطانية مستعدة ان تقبل تحكيم « حكم » يمينه الرئيس ويلسون .

٨ — انه بمقتضى مباديء اتفاق « مايكس - ييكو » يحق للحكومة الفرنسية ان تعترض على منح الحكومة العربية للحكومة البريطانية الحق في ادارة وانشاء وامتلاك خط حديدي يصل ما بين حيفا والعراق وذلك في طريق تقرر بدل التخطيط في أي جهة كانت الى موازاة « دير الزور » شمالا ، وبحق كذاك للحكومة البريطانية ان تنشيء انايب للبتول ، كما يحق لها انشاء سكة الحديد ، ويكون للحكومة البريطانية علاوة على ذلك حق دائم في جميع الازمنة للقيام بتحسين التسهيلات للسكة المذكورة والانايب ، وان تنقل الجيوش على السكة الحديدية ، ويمكنها ان تمتع بهذه الحقوق حتى في زمن الحرب ، وذلك بدون خرق حياد الحكومة الفرنسية والحكومة العربية ، واذا وقع خلاف في رسم الطريق لسكة الحديد وانايب الزيت « البترول » فالحكومة البريطانية مستعدة ان تقبل تحكيم « حكم » يمينه الرئيس ويلسون .

٩ — الحكومة البريطانية تعلن الحكومة الفرنسية والامير فيصلا ان غاية الاسراع في الرسم لتجد طريقاً ان امكن للسكة الحديدية ولانايب البترول في الاراضي التي هي تحت الوصاية البريطانية حتى تجتنب بذلك التمتع بالحقوق المذكورة آتفا « اي حتى لا تستعمل حقها في المرور في الاراضي العربية » .

١٠ — انه الى ان تقرر الحدود بين فلسطين والعراق يكون للقائد العام البريطاني الحق في احتلال مخافر أمامية على الحدود التي تدعيها الحكومة البريطانية .

١١ — لما كانت الحكومة الفرنسية قد اتخذت على عاتقها حماية الشعب الارمني فالحكومة البريطانية توافق على ارسال جنود فرنساوين حالا عن طريق مرسين والاسكندرية لهذا الغرض .

باريس في ١٣ ايلول سنة ١٩١٩

الامير فيصل يرد على لويد جورج

نص رد سمو الامير فيصل على مذكرة لويد جورج

لندن في ٢١ ايلول عام ١٩١٩

حضرة صاحب الفخامة :

لي الشرف بان اضع بين يدي فخامتكم خلاصة جوابي على الذكرة التي تفضلتم باعطائي صورة منها يوم الجمعة في ١٩ ايلول سنة ١٩١٩ ، وذكركم انكم دفعتم للمسيو كلنصو في ١٣ ايلول نسخة منها ايضاً ، وكذلك للمندوب الاميركي المستر فولك في ١٥ منه فأقول :

١ — ان هذا الاتفاق الاخير محجف تماماً بحقوق العرب ويخالف ما كانوا يتوقعون من الحكومتين الجليليتين خاصة ومن العالم المتمدن عامة بعد الذي قاموا به من مقاتلة الخلافة وجعل البلاد المقدسة ميداناً للحرب انتصاراً لمبدأ جاهر به الحلفاء رسمياً ، وفي محافهم وكتاباتهم الماثورة .

٢ — ان العرب الذين جرى الاتفاق على بلادهم وبدون علم منهم البتة لا يمكنهم ان يعترفوا بما وقع ولا ان يتحملوا تبعه الرضى بما يفضي الى بوارهم على غير ماثم اجترحوه .

٣ — ان معاهدة سنة ١٩١٦ التي جعلت دعامه هذا الاتفاق ليست معروفة رسمياً عند العرب ، ولا هي مما يسوغ ان يعول عليه بعد الذي وقع من اجماع الحلفاء والدول المشتركة على نحو المعاهدات السرية وبعد الذي تلقاه العرب ... بشأنها من وزارة خارجية جلالة الملك نفسها ردأعلى اعتراض والذي عليها عندما وقعت اليه نسخة منها منشورة في جريدة « المستقبل » الباريسية ، نقلاً عن صحف الشام التي أذاعها فيها جمال باشا التركي في حزيران سنة ١٩١٨ لاثارة الحواطر ، وهذا نص البرقية :

« ان البولشفيك لم يجدوا في وزارة الخارجية في « بتروغراد » معاهدة معقودة بل محاورات ومحادثات مؤقتة بين انكلترة وفرنسة وروسية في اوائل الحرب لنسج المصاعب بين الدول اثناء مواصلة القتال ضد الترك ، وذلك قبل النهضة العربية ، وان جمال باشا اما من الجهل او الخبث غير في مقصدها الاساسي ، واهمل شروطها القاضية لضرورة رضى الاهالي وحماية مصالحهم ، وقد تجاهل ماوقع بعد ذلك من ان قيام الحركة العربية ونجاحها الباهر ، وانسحاب روسية قد اوجد حالة اخرى تختلف عما كانت عليه بالسكينة منذ امد مضى » .

وقد زكى هذا القول المنوط برضى الشعب ومشيئته ماقلته الدولتان العظيمتان (انكلترة وفرنسة) من تأكيد ذلك بالمنشور الذي اصدراه معاً في تشرين ثاني سنة ١٩١٨ فضلاً عن قانون جمعية الامم الذي لم ينضب مداده بعد ، وآخرها بلاغ الكولونيل مايتس هارجن بحضور السيولافو كارد :
« ان الحكومة البريطانية لا ترغم اي شعب على قبول انتداب لا يريده »

٤ — ان القائد العام الذي يقود جيوش الحلفاء المشتركة قد بلغنا رسماً في اوائل احتلال سورية وغيرها مرة من طريق المندوبين السياسيين بالقول والكتابة انه المسؤول الرسمي الوحيد من ادارة البلاد جميعها باسم الحلفاء ولدى مؤتمر السلام بواسطة نظارة الحربية البريطانية ، وقد أيد هذا القول الضابط السياسي الاعلى البريطاني الكولونيل (مايتس) اثناء الاجتماع الرسمي في الشام في ٩ ايلول سنة ١٩١٩ بحضور المعتمد الافرنسي السيولافو كارد) وقد دام هذا الاحتلال سنة كاملة ولا ارى من الاسباب الكافية مايدعو الى تغيير هذا النظام في هذه البرهة القصيرة الباقية لعقد الصالح — كما تقولون — مع تركية .

٥ — يأتي العرب ان يعترفوا بامر لا علم لهم به وباجتماع لم يشهده احد منهم وبقرار لم يشتركوا فيه في الوقت الذي تستوي فيه مسؤولية الجميع لدى القائد العام لجيوش الحلفاء .

٦ — ان المعروف رسماً ان التدابير الحاضرة المتخذة في سورية مؤقتة . وقد جاء في تلك (المذكرة الملحقة) ايضاً ان التدابير المقصودة مؤقتة ، فما معنى استبدال امر

مؤقت بمثله ، وما الفرق بين التدبيرين حتى يقوم احدهما مقام الاخر ويعمل بموجبه في وقت غير مناسب ومع سهولة ابقاء الحالة حتى القرار الاخير ؟ واني احذر أولي الشأن من قادة الامم ان تنفيذ هذه الخطة الجديدة سيؤدي الى مالاتحمد عقباه في البلاد العربية وتقع المسؤولية على عاتق الذي ابرم ذلك القرار الظالم المقوت .

٧ — جاء في الفقرة الثالثة من المذكرة الملحقة بان هذا التدبير والتغيير في مواقع الحاميات العسكرية متى جرى على مقتضى عهود وتصريحات انكسرتة وفرنسة ليس فقط بينها بل بين كل منها وبين العرب . وبما اني لا املك نسخة من هذه المهود والتصريحات القضائية بتمزيق وحدة البلاد ولا سيما بين العرب وفرنسة مباشرة فارجوكم ان تتفضلوا باعطائي نسخة منها موقعة فانه لا علم لي بغير المعاهدة الموقودة بين بريطانية العظمى والعرب وعلى خلاف ما يقضي به الاتفاق الاخير وبالتصريح الذي اصدرته الحكومةتان معاً لاعطاء الشعب حرية الاختيار (١٩١٨)

٨ — ومع ان المعاهدة تذكر ان التدبير مؤقت فاني احتج بشدة على ماورد في المذكرة الملحقة بشأن التخوم وتحديداتها ، واني ارى في ذكر الحدود واستعداد الحكومة البريطانية لقبول التحديد برهاناً قاطعاً على تجزئة البلاد ودخولها لأمسوغ له في شأن مصيرها قبل ان يصدر اي قرار من مؤتمر السلم عنه .

٩ — اني اسأل بريطانيا العظمى التي صرحت انها لا تقبل انتداباً في سورية عما جرى بعهداها السابق الذي بنت عليه معاهدتها مع العرب فانها أكدت لهم (انها تعترف باستقلال العرب وتأخذ بناصره) فهل ترضى بريطانيا العظمى ان تقول للعرب لا شأن لي معكم بعد فان مصالحي اليوم غير مصالحي بالامس ، وهي التي قد طالما جاهرت بانصاف الشعوب المظلومة وقاتلت دون الضعيف المستهدف للطامع الحسيسة الاشعبية ؟ ذلك ما اترك الحكم فيه لوجردان فخامتكم وللرأي العام البريطاني الكريم .

١٠ — اذا كان لا بد من (انسحاب) الجيوش البريطانية من سورية فلماذا لا تتسحب ايضا سائر الجيوش الاوربية وتترك المسؤولية للحكومة العربية المستعدة لقبول تلك المسؤولية لدى الحلفاء والدول المشتركة معهم لحماية الامن العام في البلاد ريثما يبرم مؤتمر السلام قراره بشأن مصير سورية .

١١ — هذه هي الملحوظات الابتدائية التي اردت بسطها لفخامتكم وفي الختام
اطلب الغاء ذلك التدبير المقترح بين فرنسا وانكلترا بالكلية ، لانه يخالف المراد من
جمعية الامم ويناقض العهد المبني على اساس الشرف القومي ، وانه فوق ذلك رجوع
غير عادل الى سياسة الاستعمار الاشعبي الذي ينبغي هدم بنيانه بعد هذه الحرب هدماً لا
قيام بعده ، وسيضطر العرب من ان يدافعوا عن وحدتهم ووجودهم بأقصى ما لديهم من
قوة وحمة ، ثم انهم لا يعدمون وسيلة ينشرون فيها للعالم المتمدن اجمع ما جرى من
تزييق المعاهدات وتبديل الخطة الموضوعة مها قيل في شأنها انها مؤقتة فان الحالة
النفسية لاهالي البلاد تحملهم على الاعتقاد بان هذا الترتيب مقدمة الى تقسيم واقع ،
ولن يقبلوا في ذلك معذرة او حجة ، ولا ادري كيف رضي القائد مع معرفته بتلك
الحقائق ان يعرض البلاد التي ساعد على تحريرها الى قلاقل مؤكدة ، ولا جرم انه من
الانفع ترك الحالة على ما هي عليه او انسحاب الجيوش الاوربية برمتها ريثما يبرم القرار
الاخير .

هذا ما اردت بيانه لفخامتكم تخلصاً من كل مسؤولية لديكم ولدى العالم اجمع
وتفضلوا بقبول فائق احتراماتي وتعظيماتي .

التوقيع

نص الكتاب الإضافي

لندن في ٢٣ ايلول سنة ١٩١٩
رئيس الوزارة البريطانية المعظم
حضرة صاحب الفخامة

لي الشرف أن أقدم لفخامتكم الملاحظة التالية — علاوة على المذكرة التي قدمتها
لفخامتكم بالأمس والمؤرخة في ٢١ ايلول سنة ١٩١٩ .
استدعاني حضرة القائد العام للجيش المتحالفة في سورية ، وسألني بالأمس أن أبحث
معه بشأن (انسحاب الجيوش البريطانية من البلاد) وقد أنبأت فخامته بأنني أرفض البحث
في هذا الموضوع ، وبينت الأسباب الموجبة لذلك الرفض .
وها أنا إذ أذكر فخامتكم أيضاً بأن الجنرال البريطاني في بيروت عندما أجبر الجيوش
العربية على الانسحاب من المنطقة الساحلية قد كتب لقائدها العربي الجنرال شكري
باشا بأن الموجب لهذا التغيير عسكري محض ومؤقت الى أن يصدر قرار مؤتمر السلام
بشأن مستقبل البلاد ، والقوات البريطانية هي التي تولت بنفسها انزال الاعلام العربية
المرفوعة على بنايات الحكومة وغيرها بواسطة الاهلين .
ولهذه الأسباب أطلب أحد أمرين : اما اعادة السواحل الى الجيوش العربية كما
كانت عليه الحالة في أوائل الاحتلال ، وهي تتولى مسؤولية الامن وحماية البلاد الى أن
تبرم النهاية ، واما ابقاء الحالة على ما هي عليه الان الى الحين المذكور . وتفضلوا بقبول
فائق الاحترام والاجلال .

التوقيع

كتاب آخر منه الامير فيصل

الى رئيس الوزارة البريطانية المعظم

تشرين الاول سنة ١٩١٩

رئيس الوزارة البريطانية المعظم :

حضرة صاحب الفخامة :

لقد تفضلتم فأبناؤنا عند اجتماعنا في (جيلدهول) منذ يومين ان الازمة الاخيرة حالت بينكم وبين الرد على مذكري المؤرخة في ٢١ ايلول سنة ١٩١٩ وانكم عازمون على ارسال الجواب في اقرب مدة ، فأشكركم على ذلك اللطف الجزيل ، وانما لما كانت الازمة قريبة الوقوع تجاسرت على تقديم هذا الكتاب سلفاً واني أضع فيه امامكم المطالب الاتية :

لقد بسطت لكم سابقاً آرائي عن الوفاق الاخير في باريس ، ولا اقصد الان الا ان اؤكد لكم باني لم ازل على ذلك الرأي ، ومهما يكن في ذلك الوفاق من حسن أو قبح ، فالواقع انه سينظر اليه من جمهور السكان بسخط عظيم وأرجح ان انسحاب الجيوش البريطانية من سورية يؤدي الى كارثة عظيمة يكون فيها القضاء على العالم العربي وعلى المشروع العمومي الذي يذود عنه الحلفاء ، واني شديد الرغبة ان تجنب كل ما يؤدي الى احراج المركز او ما يؤدي الى اضطراب الجبل بين الحلفاء والعرب وما يمكن ان يفضي ايضا الى جعل الذموية على قاعدة مقبولة من المستحيل ، واريده ان ابذل جهدي لاؤيد الوفاق المكتوب بالدم المراق على الجميع نصرة لاحق والعدل ، ورغبة في منع اي حادث يؤدي الى زيادة الخطورة في المركز ، رأيت ان اعرض لفخامتكم ما يأتي :

- ١ — ابقاء القرار الباريسي او في الاقل ارجاء العمل فيه .
- ٢ — ان تعرض المسألة كلها على مؤتمر السلام لتسويتها النهائية بدون تأجيل والنظر فيها من قبل المؤتمر بأجمعه او من لجنة اخرى فرعية يعينها المؤتمر تؤلف من

اعضاء بريطانيين وفرنساويين وعرب تحت رئاسة احد الامريكان للبحث في هذه
المسألة الخطيرة ولتقديم قرار عن ذلك الى مؤتمر السلام .

اني اعتبر الغاء ذلك القرار الباريسي من الاوليات الحيوية للوصول الى حل مرض
وانه ان لم يعمل بذلك فالسكارثة في سورية يعجل وقوعها ، وربما تطرأ امور تمنع
المباحثات الودية ، ولذلك فأنا واثق بأن مطالبي هذه التي هي جوهرية لمصالح الجميع
تقابل من فخامتكم بالاستحسان ، واني معتمد على مساعدة الحكومة البريطانية
لتأكيدها . وارجو من فخامتكم ان تتكرموا علي بالجواب في أسرع أوان ، وتفضلوا
بقبول فائق الاحترام .

الكتاب الوارد منه رئيس الوزارة البريطانية

١٠ دونج ستريت

(لندن) ١٠ تشرين الاول سنة ١٩١٩

وصافي كتابكم المؤرخ في ١٩ تشرين الاول، تقرأون فيه ان الاقتراحات عن احتلال سورية بعد الانسحاب البريطاني ينبغي ان تلغى او على الاقل تؤجل وان القضية كلها تعرض على مؤتمر الصلح أو مؤتمر فرعي يعينه المؤتمر لاجل التسوية النهائية بدون تأخير .

لا أظن انه يجب علي ان أبحث مرة ثانية في الدواعي التي حملت حكومة جلالته من عرض الاقتراحات المذكورة ، لانها قد اوضحت كفاية في الكتاب المرسل اليكم من قبل وزير الخارجية . ولتلك الاسباب المذكورة لا يظهر لي ان الاقتراح الذي تبدوونه الان يمكن العمل به ، فحكومة جلالته قد اقرت عزمها على انه يستحيل عليها ان تداوم على احتلال سورية بالجيش البريطاني ، وقد اعلنت منذ ستة اشهر مضت لمؤتمر السلم ولذا نسكم ايضاً انها لا تقبل انتداباً في سورية في اي حال من الاحوال ، فاحتلالها للبلاد الذي كبدها نفقات طائلة قد طال اكثر ما كان في انتظارها على أمل ان مؤتمر السلام يقدر على مباشرة البحث في القضية التركية بعد بضعة شهور ، ومرض الرئيس ولسن المكدر الذي بدون مشاركته بالعمل معنا لا يمكن الوصول الى بت نهاي سيؤجل عوضاً عن ان يعمل البت في هذه القضية . وعليه فن المستحيل لحكومة جلالته ان تسحب الاقتراحات التي أبدتها للعمل في القضية السورية اثناء التأجيل الى ان يفصل فيها مؤتمر السلام .

على انها تسر جداً بان تدبر سريعاً اجتماعاً بين ذاتكم ومفوض فرنساوي وامريكاني وبريطاني لتسوية القضايا المتعلقة بالانسحاب النوي وقوعه للجيش البريطاني في اول تشرين ثاني على احسن طريقة حية مرضية للجميع .

وكما انبأتكم قبلا اني ارغب في استماع مطالعات سموكم شخصيا في مواجهة ثانية عن
هذه المسألة نهار الاثنين القادم الساعة الرابعة في دونج ستريت ، وان لي الشرف
ان اكون خادم سموكم المطيع .

لويد جورج

رئيس الوزارة البريطانية



مذكرة من وزارة الخارجية الانكليزية للافير فيصل

نظارة الخارجية البريطانية

لندن في ٩ تشرين الاول سنة ١٩١٩

يا صاحب السمو :

لي الشرف ان ابشركم بوصول الملاحظات الابتدائية التي تفضتكم بتعليقها على مذكرة رئيس الوزارة التي قدمها للسيد كننيسو ولشخصكم عن الاحتلال العسكري في سورية وفلسطين والعراق ريثما يبرم مؤتمر السلام قراره بشأن الانتداب قد ارسلنا نسخاً منها ايضاً الى كل من المستر فولك مندوب الولايات المتحدة الاميركية والى السيور تيتوني مندوب المملكة الايطالية .

وبناء على مايلوح لنا من ان هنالك سوء تفاهم في مغزى المذكرة فاني اريد قبل كل شيء ان ابين ان تلك الوثيقة المذكورة لا تمثل بأي وجه من الوجوه اتفاقاً بين الحكومتين الافرنسية والبريطانية ، بل تشتمل على مقترحات قدمتها الحكومة البريطانية من تلقاء نفسها عن الاحتلال العسكري في الولايات التي كانت فيما سبق من الزمن تابعة لتركية - الى ان يقرر مؤتمر السلام مسألة مستقبلها نهائياً .

وهذه المقترحات التي تملك بها الحكومة البريطانية لم تضعها الا بعد ان قررت انه يستحيل عليها ان تستمر على احتلال سورية بالجيوش البريطانية ، وقد دعتكم الحكومة البريطانية الى اوروبا واسرعت في تدبير امر سفركم قبل ان تبلغ هذا القرار للحكومة الفرنسية او المؤتمر ، ووضعت تلك المقترحات في يدكم للنظر فيها على اثر وصولكم . ويظهر ان سموكم تنظرون الى هذا التدبير المقترح لاستبدال الجيوش البريطانية بالافرنسية والعربية كانه من بعض الوجوه مغاير للعهود التي عقدتها حكومة جلالة الملك مع والدكم الجليل جلالة الشريف حسين ملك الحجاز ودفعاً لحصول اننى سوء تفاهم بشأن هذا الامر فاني ابعث اليكم بالمراسلات التي دارت بين والدكم

الجليل ملك الحجاز وبين نائب جلالة الملك بمصر وادت بموجب الشروط التي تشمل عليها الى دخول العرب في الحرب ضد تركيا ، وهذه الاوراق تحتوي على جميع المكاتبات المختصة بهذا الموضوع وهي في حيازة حكومة جلالة الملك .

اما الوثيقة التي قدمتموها سموكم لرئيس الوزارة في الاجتماع الذي انعقد منذ بضعة ايام فهي فقط خلاصة الشروط التي طلبها الملك حسين في وقت سابق ولكنها لم تؤخذ بعين الاعتبار ولم تقبل ، ولذلك لادخل لها في المسألة الموضوعة على بساط البحث .

وانه لمن الواضح لسموكم من المكاتبات المرسلة طيه ان حكومة جلالة الملك يبت من الاول انه في رأيها ان مقاطعات مرسين واسكندرونة وبعض اقسام سورية الواقعة الى غرب مقاطعات دمشق وحمص وحماة وحلب لا يمكن ان يقال عنها انها عربية خالصة وانه ينبغي اخراجها من الحدود المقترحة والتخوم التي كانت الحكومة البريطانية مستعدة ان تعترف باستقلال العرب فيها ، ولها ملء الحرية ان تصرف فيها بما لا ينافي مصالح حليفها فرنسا - وهذه الفقرات واردة في كتاب السر هنري مكماهون الى جلالة الشريف بتاريخ ٢٥ تشرين اول سنة ١٩١٥ وقد اجاب جلالة الشريف حسين عن هذا الكتاب في ٥ تشرين ثاني بقوله :

« انه يتنازل عن الحاجة بادخال ولايتي مرسين واطنه في المملكة العربية » ولكنه صرح بان :

« ولايتي حلب وبيروت وسواحلها انما هي ولايات عربية خالصة » ورداً على هذا الكتاب قال نائب جلالة الملك بمصر في ١٤ كانون الاول ما يأتي :

« انه يرحب بموافقة جلالة الشريف على استثناء ولاية مرسين واطنه من حدود الامصار العربية »

وزاد على ذلك ما يأتي :

« اما فيما يختص بولاية حاب وبيروت فحكومة بريطانية العظمى قد نظرت بعين الاعتبار الى ملاحظتكم . ولكن بما ان مصالح حليفنا داخلية في هذه المسألة فيقتضي لذلك اعتبارات مهمة ومراسلات اخرى عن الموضوع تقدم لكم في حينها »

واما الحاجة الى مكتوبة جديدة فقد استغني عنها لورود كتاب من جلالة الشريف

حسين مؤرخ في اول كانون الثاني لسنة ١٩١٦ يقول فيه :
« انه بخصوص الاقسام الشمالية وسواحلها قد اوضحنا قبلا في كتابنا السابق ما يمكننا
القبول به من التغييرات ، وقد وجب ذلك لاتمام المطالب التي بلوغها منوط بمشيئة
سيحانه وتعالى ، ان هذا الشعور ذاته وهذه الرغبة التي تبغثنا على تجنب كل ما يمكن ان
يضر بالمعاهدة بين انكلترة وفرنسة والاتفاق المفقود بينها مدة الحرب ورزاياها ، على
اننا نجد انه من واجبتنا ان نؤكد لحضرة الوزير عند منوح اول فرصة بعد انتهاء
الحرب نظامكم بما نقض النظر عنه الان لفرنسة في بيروت وسواحلها »

وقد شرح جلالته ذلك الرأي بقوله فيما بعد :
من المؤكد ان الاهلين في بيروت لن يقبلوا هذه الاستثناءات وربما اجبرونا ان
نتخذ امورا جديدة قد تعود على بريطانية العظمى « بما لا يقل عن مشاكلنا الحاضرة ،
لاقنا نمتقد ونؤكد ان مصالحنا متبادلة ، وهذا الامر هو الذي جعلنا ان نحاطب دولة
غيركم ، ولذلك يستحيل علينا ان نسمح بأي تحوير يخول فرنسة اي نفوذ او اي شبر
واحد من الارض في تلك البقاع »

وفي ٢٥ كانون الثاني اجاب نائب الملك بمصر بما يأتي :
« اما عن الاقسام الشمالية فقد لاحظنا بمزيد الرضى انكم ترغبون ان تتجنبوا كل
ما يضر بالمعاهدة بين بريطانية العظمى وفرنسة ، لان ذلك كما تعلمون عز منا الاكيد ،
وانه لا يمكن ان يطرأ اي شيء يخفف ولو في أقل الدرجات تضامتنا على مداومة
الحرب الى نتيجة النصر . وعلاوة على ذلك فالصداقة بين بريطانية العظمى وفرنسة
مقي تقرر النصر تزيد رسوخا وثباتا لانها تكون موثقة بدماء الانكليز والفرنسيين
الذين ماتوا جنبا لجنب ذائدين عن العدل والحرية » .

تلك كانت آخر المكاتبات التي دارت عن هذا الموضوع قبل المهاجمة المشتركة التي
انتهت في كانون الثاني سنة ١٩١٨ باندحار الجيوش التركية التام .
وينضح من هذه المراسلات أمران :

الاول : « ان الحكومة البريطانية مرتبطة بعوايقها مع الملك حسين ان تعترف
بتأسيس مملكة عربية مستقلة تشمل حدودها على المدن الاربع ، وهي الشام وحماة
وحمص وحلب » .

الثاني : « ان الحكومة البريطانية قد اوضحت بلا ايهام جلالة والدكم قبل دخول العرب في الحرب انهم يعتبرون ان لفرنسة حقوقا خاصة في البقاع الواقعة الى غرب هذه المدن الاربع » .

وحكومة جلالتهم تحب ان تزيد على هذا انه في سنة ١٩١٦ حينما اقتضت المصلحة الحربية العمومية ان يرم اتفاق مع فرنسة وروسية على احتلال الولايات التركية عند سقوط تركية ألحت حكومة جلالة الملك على الاحتفاظ باستقلال العرب في الولايات التي وعدت ان تحتفظ بها في مراسلاتها مع الملك الحسين ولم تبلغ هذا الاتفاق الملك حسين لانه كان مطابقاً للعهود التي دخلت معه بموجبها من قبل .

وقد كان موقف حكومة جلالة الملك في كل هذه المحابر واضحة دائماً وغير متبدل ، وقد دخلت مع حليفها الفرنسيين والعرب بموجب شروط لا تتغير بل كل واحد منها متمم للآخر . وحكومة جلالتهم تعلق اهتماما عظيما على صداقة حليفها واشتراكها في العمل ، وتنوي ان تقوم بتعهداتها لكل واحد منها .

واما الان فأقول شيئا عن سؤال سموكم عن السبب الموجب لنهاية الاحتلال العسكري البريطاني لسورية عوضاً عن تأجيله حتى يتقرر الصلح مع تركية وحلفائها ان حكومة جلالة الملك يسرها ان تعترف اعترافاً تاماً بالمساعدة التي لم يكن غنى عنها والتي بذلها الملك حسين وشخصكم الكريم والجيش العربي الباسل تحت قيادتك تأييداً لقضية الحلفاء ، فان حماسة ونشاط جيوش سموكم كانت دسداً مهما في الحرب التي انتهت بقهر الاستبداد التركي . ولكن حكومة جلالة الملك لا يمكنها ان تنسى ان الحصنة الكبرى في قهر تركية قد كانت من نصيب المملكة البريطانية ، فانها منذ البداية الى النهاية قد ارسات الى ميدان الحرب الشرقي ما ينيف على مليون واربعمائة الف جندي ، وانفقت سبعين الف مليون من الجنيئات . وقد كانت هذه الاثقال علاوة على الضحايا الكبرى التي اضطرت اليها في اوربة لحطم قوة الالمان التي كانت تدعم الامبراطورية العثمانية . فشعوب الامبراطورية البريطانية قد خسرت اكثر من تسعمائة وخمسين الف نسمة في ذلك السبيل ، وجزت على نفسها دينا فادحا يبلغ تسعة الاف مليون جنيه لتأييد حرية ائم اوربة والشعوب التي كانت من قبل تشن تحت النير التركي . وقد تمكنت شعوب الامبراطورية البريطانية بهذه النفقات من مساعدة الشعوب

العربية والامم الاوربية المستبد بها وحطمت نير المستبد ، لتسير في الطريق المؤدية الى النجاش والاستقلال والنفوذ في العالم ، علاوة على هذا الجهد اثناء الحرب فالامبراطورية البريطانية قد تركت حاميات في الولايات المحتلة مدة سنة منذ امضاء الهدنة واحتلت الانتقال العظيمة والتبعة لتأييد النظام والسلام في البلاد التي تحررت من الحكم الاجنبي راجية ان مؤتمر الصلح يأتي بحل مرض عاجل لجميع المشاكل الصعبة المتعلقة بمستقبل الشرق الاوسط ، ولكنه ليس من الانصاف ان يسأل (المكلف) الانكليزي بان يتحمل اكثر مما تحمل من انتقال احتلال الولايات التي لا تنوي الامبراطورية ان تقبل فيها مسؤولية دائمة ، وقد جاهرت حكومة جلالتها في مارس الاخير لمؤتمر السلام ولذاتكم ايضا انها لا تقبل اندابا في سورية في اية حالة كانت ، والان بناء على تأجيل الولايات المتحدة الامريكية قرارها باستعدادها لقبول اورفرض المشاركة في تأييد خير ونجاح شعوب الشرق الاوسط فلا امل في تقرير سلم نهائي مع تركية قبل مضي بعض الوقت في السنة المقبلة .

وعلى هذه الحالة قد قررت حكومة جلالة الملك انه يستحيل عليها ابقاء جيوشها بعد في سورية واعلنت المؤتمر بذلك وهي تنوي سحبهم في اول كانون الثاني القادم . وقد ذكرتم سموكم في مذكرة اخرى مؤرخة في ٢٣ ايلول مسألة الشروط التي عليها احتلت القوات العربية مدن الساحل حين تقدم الجيش ، فحكومة جلالتها لا تريد ان تفكر بان سموكم تعتبرون امثال اوامر القائد العام الذي كنتم تحت امره (وهي اوامر كانت عنده قوة كافية لانفاذها) نتيجة مقالة اوله . اما ان سموكم قد اعتقدتم ان الاحتمال البريطاني سيدوم الى امضاء السلام فأمر افهمه جيدا ، لان ذلك كان ايضا في رأي حكومة جلالتها في ذلك الوقت ، وقد اطالت اجل الاحتلال البريطاني اكثر مما كانت تظن هي او غيرها في الارجح ، لكن بالنظر الى العبء الفادح الواقع عليها فنحن نحس ان تاج ان احتلالها ينبغي ان ينتهي ، وهي عندما انبأت مؤتمر السلام بما سبق ذكره عن عزمها على سحب جيوشها حال اعرضت حكومة جلالتها لمشروع الاحتلال المؤقت للبقاع التي كانت سابقاً تركية كما هو منشور في المذكرة وهي لا ترى ان هنالك اقتراحاً يمكن العمل به في خلال هذه المدة . ولا يوجد رجل ثقة يعتقد بقدرة

الشعب السوري على القيام بشؤون نفسه في الوقت الحاضر ، فبحرية هذا الحل الذي تشيرون به يكون مضرّاً لترقي الشعب السوري سريعاً — وعلى الحرية — وبالنتيجة لاستقلال الشعوب السورية العربية وعلاوة على ذلك فانه ينبغي ريثما يتقرر الصلح مع تركية ان تحتل قوة اوربية من الدرجة الاولى البقاع الواقعة الى الجنوب الشرقي من الاناضول ، وبعرضها هذا الاقتراح كما هو مفصل في المذكرة قد نظرت حكومة جلالة الملك الى التعهدات التي تحملتها نحو حلفائها العرب والافرنسيس وهي تعهدات كما سبق ايضاحه قد بينت للملك حسين قبل دخوله في الحرب ، وهي لم تستطع الا بعد صعوبة ان توطد لسموكم تأسيس مملكة عربية مستقلة في ذلك القسم في سورية المشتمل على دمشق وحماة وحمص وحلب كما سبق الوعد للعرب مع الملك حسين .

امامياً يتعلق باحتلال فرنسة لبقية سورية فهي تسأل سموكم ان تذكر وان العرب مديونون بنيل حريتهم بدرجة عظيمة للضحايا العظمى التي تكبدتها الامة الفرنساوية في هذه الحرب وحقيق ان المساعدة الفرنسوية في سورية عينها لم تكن عظيمة لاشتغال فرنسة في العراق في جهات اخرى غيرها ، ولكنها في ميادين الحرب الحيوية في اوربية قد خسرت مليوناً واربعمئة الف جندي لسحق القوة التي ايدت الاستبداد التركي والتي لولا معونتها لم تستطع القوة الحربية التركية ان تدوم اكثر من بضعة اسابيع ولذلك فحكومة جلالة الملك تؤمل من سموكم ان ترضوا بالاقتراحات التي بينها في مذكرتها عن احتلال سورية ريثما يتم الصلح مع تركية ، واما الاعتبارات التي تذكرونها عن مستقبل الشعب السوري والعربي ستطلب بالالاحاح من مؤتمر السلام الذي انتم احد اعضائه الموقرين والذي تكون له القوة السامة للبت في المسألة العربية كلها والذي لا تقتصر اعماله على رأي سموكم ورأي الشعب العربي فقط ، بل يتناول سائر التعهدات والمجاهرات الصادرة من الدول العظمى .

وان حكومة جلالة الملك لا تشك ابداً في ان احسن الطرق للشعب العربي هو ان يقبل التدبير المؤقت المقترح ، وان يدخل في تدابير حبيبة عملية لاجل انفاذها مع حليفتيه بريطانيا العظمى وفرنسة ، وهي كما اشارت سابقاً تلج الآن بان سموكم تبحثون حالاً في هذه التدابير مع الحكومة الفرنسوية ، وحكومة جلالته تعمل ما في وسعها بكل سرور لتسهيل اتفاق مرضٍ حي بين حليفها فيما يتعلق بالاحتلال سحابة هذه المدة .

وتعتبر الحكومة البريطانية انها مقصرة بواجبها نحو حلفائها العرب اذا لم توضح
بحرص وبكل مودة انها لا تقدر ان تتصور شيئاً أشد مثلاً لا مال العرب ونجاحهم في
مؤتمر السلم وبعده من طريقة المقاومة العسكرية الملح اليها في كتاب سموكم ، وهي
بصفتها صديقة العرب المحلصة والمريدة لهم كل خير تدعوهم الى قبول التدبير المقترح .
وعلاوة على ذلك ارجو ان يكون هذا الكتاب معيناً على نجاح محادثتنا في المستقبل
مع سموكم ، والتي اتطلع اليها بكل سرور ، واني اتق انه يكون وسيلة لتهدد العلاقات
بين هذه البلاد وحليفها الفرنسيين والعرب .

واني ألتمس من سموكم ان تثقوا بان للحكومة البريطانية العاطفة والاعجاب
بالشعب العربي اللذين حملاها على تأييد جلالة الملك حسين في ثورته ضد الترك واللذين
يمثلان طرق العلاقة مع سموكم في الحرب العظيمة التي اشتركتم سموكم في الجهاد فيها
زمناً طويلاً .

ولي الشرف ان أكون خادماً لسموكم الخاضع المطيع .

اللورد كرزون اوف مدلتون

وكيل خارجية حكومة جلالة الملك

قرار استقال كلييكيا وسورية العسكرية

لقد قبل مسيو كننصو باسم الحكومة الفرنسية اقتراحات مسيو لويد جورج
بجلاء الجيش البريطاني عن سورية وكلييكيا واستبدال هذه القوى بجنود فرنسية في
كلييكيا وفي غرب خط سايكس - بيكو في سورية ، ومن المفهوم الصريح ان الحكومة
الفرنسية قبلوها هذه الاقتراحات لم تتعهد بقبول اي قسم آخر من الاتفاقات المترحة
في مذكرة لويد جورج المؤرخة في ١٣ ايلول سنة ١٩١٩ والمتعلقة باحتلال سورية
وفلسطين والعراق لحينما يصدر القرار بقضية الانتداب .

فال مؤتمر دون هذا الاتفاق المنوء عنه بصفة اتفاق موقت لا غير لتسوية الاحتلال
العسكري فقط ، وهو لا يؤثر على حل قضايا الانتداب واليهود التي يجب رؤيتها
بصفتها جزء من قضية الصلح العامة مع تركيا .

منه الامير فيصل الى الملك حسين

البرقية المرسلة الى جلالة الملك في مكة

٢٢ كانون الثاني سنة ١٩١٩

الحكومة الفرنسية رفضت اقتراحي باسم جلالتيكم بشأن سورية مع ان انكلترة قبلته ، وهي مصر على اشغال اقسام مهمة من مقاطعات دمشق وحلب تمسكاً بمذكرة لويد جورج التي قدمها للمؤتمر في ايلول وأخبرت جلالتيكم عنها ، ولما كان مخلصاً بالحقوق والعهود بين بريطانيا وجلالتيكم ، عزمتم على تبليغ الدول ان جيشكم في سورية سيقاوم كل تجاوز يخل بحدود المناطق الحاضرة . واني حررت للحكومة البريطانية اليوم أوكد لها عظم ثقتنا باخلاصها ، واذكرها بعهودها لجلالتيكم في ٢٤ تشرين الاول اتتالا نريد الا ان نكون على وفاق تام مع حليفنا الاولى بريطانيا التي هي سند نجاحنا ومع سائر الحلفاء ، وفرنسة ايضا هي اذا رضيت باقتراحي الاخير الذي لا حياة بدونه الان وهو ابقاء الحدود الحاضرة كما هي ، وتأليف لجنة تحفظ وحدة الادارة بين المناطق الثلاث في قرار المؤتمر النهائي .



من الامير فيصل الى مسيو كلينمنسو

احتجاجا على احتلال البقاع في ١٩ كانون الاول سنة ١٩١٩

فخامة الوزير

أخبرني المسيو غورو اليوم شفها الداعة الثالثة بعد الظهر انه على اثر حادثة ضابط الارتباط الفرنسي وجرح جاويشه بتاريخ ١٤ كانون الاول مشت الجنود الفرنسية في اليوم الثاني للحادثة نحو بعلبك بحجة تأمين النظام والامن ، ولعمري ان هذا القرار الذي اتخذته الجنرال غورو دون ان يدع لحكومة دمشق فرصة لاتخاذ التدابير اللازمة بهذا الشأن مما يخالف الاتفاق المعقود بيننا ، والذي ينطق صراحة بان القوة الموجودة في تلك الجهات اذا كانت غير كافية يؤتى بالمدد من دمشق تأمينا للنظام واعادة الامن الذي تسأل عنه الحكومة العربية دون سواها .

اني واثق بان الحكومة الافرنسية لا يمكنها ان ترضى من مثل هذا العمل الذي يناقض علنا نص اتفاقها ، واني لا اشك ابدا ان الحكومة الافرنسية لا بد ان تعمل بما يوحى اليها شرف تمهدها وان تصدر الاوامر اللازمة للجنرال غورو بسحب هذه الجنود من الاماكن المحتلة خلافا لاتفاقنا السابق ، وجبا بالمحافظة على مواده ، ومع اني ارجو ان تظمنوني عن هذا الاسر ، فلي الشرف ان اقدم لفخامتكم فائق تحياتي .

المخلص : فيصل

منه مسيو برتلو الى الامير فيصل (١)

باريس — « بلا تاريخ »

أخذ يوم الجمعة ٢٨ تشرين الثاني سنة ١٩١٩

مولاي :

اريد اولاً ان ابين لكم السرور الذي خامر رئيس مجلس الوزارة عندما اخذ علماً بالاتفاق الذي اوصلتنا روح التأليف المتبادل بشأن اللجنة العسكرية التي ينبغي ان تفصل في الاختلافات التي قد تحدث بين مناطق الاحتلال المختلفة وبشأن الموقف الموقت في البقاع .

اما من حيث هذه النقطة الاخيرة فاني اعبر ان الصراحة التامة التي ينبغي ان تكون رائد محادثاتنا تقتضي ان يكون معلوماً فيما بيننا أنه مقابلة لرغبة شخصية اظهرتموها واحتراماً لمواطنكم الودية الخاصة التي ابدتموها ، تنازلت الحكومة الفرنسية مؤقتاً عن حقها الذي صادق عليه المؤتمر بخصوص احتلال اراضي البقاع بخنود فرنسوية . واذا لم يؤكدها الاتفاق المؤقت الذي وصلنا اليه بانفاق مرض وقاطع الى ثلاثة اشهر فليكن معلوماً ان الفريقين يستأنفان حرية العمل ، ومع هذا فاني لاشك في ان روح الائتلاف التي يشعر بها الفريقان لاتسمح لهذا الاتفاق القاطع الا ان يبرم لخير منافع الجميع قبل انتهاء هذه المدة .

وأرجو ان تعتدوا يا مولاي بسنائر الاحترام العالي والعاطفة الحبية التي ادين بها لسموكم الملكي .

« برتلو »

(١) برتلو كان مدير الشؤون السياسية في وزارة الخارجية آنئذ .

من الامير فيصل الى الامير زيد

٢٧ تشرين الثاني سنة ١٩١٩

الى سمو الامير زيد في دمشق

أخبركم بكل ارتياح وسرور ان الحكومة الفرنسية قبلت بتأليف اللجنة التي ستكون مؤلفة من فرنسي وانكليزي وعربي لاجل تسوية المشاكل التي قد تحدث بين المناطق وابتغاء لتطمين اهالي سورية بان الاتفاق الاخير هو عسكري محض ومؤقت فالجنود الفرنسية لا تحتل البقاع ولا محلا آخر من منطقتنا الحاضرة ، والجنود العربية سوف تنسحب من البقاع دليلا على ثقتنا المتبادلة ، ويبقى الدرك العربي هناك مكلفاً بحفظ النظام تحت اوامر القائممقام ، وعند اللزوم يؤتي بمفرزات دركية من دمشق ، هذا اذا كانت القوى الموجودة غير كافية .

وسيعهد الى هيئة مؤلفة من ثلاثة ضباط فرنسيين وثلاثة عرب معاً ان تلاحظ بالاتفاق حسن تنفيذ وظائف الشرطة والدرك في تلك الجهة ، وترفع تقريرها الى القائممقام .

المفاوضات جارية مع الحكومة الفرنسية باخلاص وثقة متبادلة ، فليطمئن الاهلون وليهدأ بالهم ، وقد بلغت الحكومة الفرنسية هذا الاتفاق الى الجنرال غورو .

« فيصل »

من الامير فيصل الى مسيو برتلو

باريس في ٢٦ تشرين الثاني سنة ١٩١٩

عزيزي حضرة المدير :

اتشرف بابلاغكم طيه نص البرقية التي اوعف ارسالها الى الامير زيد وفقاً لمنطوق اتفاقنا .

واني اشكركم على المساعي التي بذلتموها في سبيل الوصول الى ائتلاف صميم بين
فرنسة وسورية ، وفي هذا الصدد لايسعني الا ان ارجوكم بان تفضلوا وتجربوا حضرة
رئيس مجلس الوزارة باعترافي بجميله لقبوله اقتراحاتي بخصوص قضية الاستبدال .
وانك يا عزيزي المدير لاتشك بانني سميد لتمكني بفضل معاوتتكم الناجمة من
الوصول لهذا الائتلاف الاول الذي اؤمل ان يتبعه في القريب العاجل ائتلاف اعم ،
ونفع اعظم لخير الجميع ، واني لم ازل منذ وصولي الى باريس اصر كها هو معلوم لديكم
على هذه النقطة ، وهي ان قصدي كان الوصول الى عقد ائتلاف مع الحكومة الفرنسية
التي مع قبولي ما يضمن للشعب السوري سيادته الوطنية ، سنمنح للبلاد بطلب مني معونتها
المالية ومستشارين بقصد التعاون الودي مع الحكومة الوطنية المؤسسة من قبل الاهلين .
وتقبل يا حضرة الرئيس بيان احترامي العالي .

« فيصل »

من الابر فيصل الى المسيو برتالو

باريس في ٢٨ تشرين الثاني سنة ١٩١٩

حضرة المدير العام

تشرفت باعرابي لكم في كتابي الاخير بتاريخ ٢٦ الجاري عن امتناني وشكري على الاتفاق الذي مكنتنا بفضل وساطتكم السعيدة من حل المشكلة التي نجحت من انسحاب الجيش البريطاني ، وقد بعثت اليكم بصورة البرقية المحتوية على التعليمات التي ارسلتها لآخي زيد واقترنت بموافقتكم .

واني بهذه المناسبة اسبح لنفسي بتذكيركم بان البرقيات التي ارسلت الى سورية لم ترد فيها مسألة سحب المفزة المدفعية الفرنسية التي يجب ان تنسحب مع الجيوش البريطانية من دمشق في وقت واحد .

وعلى كل اكون لكم شاكرآ اذا ابلاغتم الجنرال غورو معتمد الجمهورية العالي كي يأمر بتنفيذ هذا الانسحاب .

ان هذا كله هو في الحقيقة فال خير ، يؤمني بان الائتلاف الذي المحتم اليه في برقيتكم المرسلة الى الجنرال غورو ، وان لم تتعرض له حتى الان ؛ فانه لا يلبث ان ينجلي بفضل مذكرات تؤدي بنا الى اتفاق مبني على منافقنا المشتركة .

وتفضلوا يا حضرة المدير بقبول فائق احترامي .

« فيصل »

من الامير فيصل الى المسيو برتالو

باريس في ٤ كانون الاول سنة ١٩١٩

حضرة المدير العام

لي الشرف ان اقدم لكم طي هذا الكتاب برقية لاهي الامير زيد فأرجوكم ان
تفضلوا بارسلها الى الشام وان توصوا ببلاغي جوابها سريعاً واني مع الانتظار اكون
لكم شاكراً اذا تفضلتم باعطائي ماديكم من المعلومات التي تهمني بشأن الحالة الحاضرة
في سورية .

وتفضلوا يا حضرة المدير العام بقبول فائق احترامي .

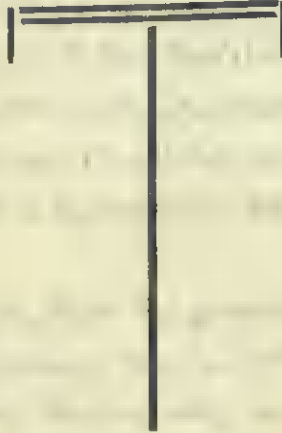
« فيصل »

صورة البرقية

الامير زيد — دمشق

ان خبر ابعاد الجنرال الهاشمي استوجب عظيم استغرابي . انتظر بكل سرعة
المعلومات المفصلة .

« فيصل »



من الامير فيصل الى السيد كلمنصو

باريس في ٢٢ كانون الاول سنة ١٩١٩

يا حضرة الرئيس

لا زال تحت حسن تأثير الاستقبال الجميل الذي تلتقم به علي ، واني احس من اعز واجباتي ان اشكركم على ذلك .

وقد وافقت امثالاً لرغبة حضرتكم على تأجيل سفري الى ان يعود السيد برتلو ، وذلك ان نحل في هذه البرهة مسألة حدود لبنان ، واني كنت سعيداً جداً لتمكيني من ان اقدم في هذه المناسبة دليلاً جديداً على رغيتي القوية في الوصول الى اتفاق حقيقي ولا شك ان العطف والاهتمام اللذين اظهرتموهما لي بعثا لي جسارة على ان اعرض بكل اخلاص على سعادتكم ما يحامرني من القلق الذي لم تكن وضعية الجزال غورو في البقاع الا لتزيد شدة ، ورغماً من محاذرتي في اضاعة وقتكم الثمين فاني لا ارى مندوحة عن ان اخلص ل حضرتكم الموقف الحاضر كما هو :

انه من مقتضى الاتفاق الذي عقدناه في الخامس والعشرين من الشهر المنصرم ان لا تحتل الجنود الفرنسية البقاع ، وان تنسحب منه الجنود العربية ولا يبقى محلياً وخاصة في بعلبك وحاصبيا وراشيا الا الدرك التابع لاوامر القائممقامين ، وستؤلف بعثة تفشيشية من ثلاثة ضباط عرب وثلاثة ضباط فرنسيين يرسلون معاً الى تلك النواحي كي يلاحظوا بالاتفاق حسن تنفيذ وظائف الدرك والشرطة المسؤولين عن الامن ، واذا وجد ضباط العرب والفرنسيون قوة الدرك الموجودة هناك غير كافية فتعزز بقطعات دركية اخرى يؤتى بها من دمشق .

فهل التجاوز الذي وقع على الضابط الفرنسي وجاويشه يبرر الاختلال بهذا الاتفاق ويجيز القرار الذي اتخذ الجزال غورو خصوصاً ان السلطة المحلية هي المسؤولة وحدها عن ارجاع الامن ، وان جلب القوى من دمشق عند الضرورة منصوص عنه في الاتفاق .

لذلك فاني ارى من واجبي ان اصر على بrooms الاحتفاظ بهذا الاتفاق الذي هو
اول اتفاق عقد بيننا ليكون له وقع حسن في نفوس الاهلين ، ويسهل لي القيام
بمهمتي ، ويزيد في الثقة المتبادلة بيننا ، اللازمة لتنمية مناسباتنا المستقبلية .

وقبل ان ننظر في فصل مسألة حدود لبنان التي نعمل الان على حلها ، فان حضرتكم
اذا اعطيتم امراً بسحب الجنود من المحلات التي احتلتها خلافا لاتفاقنا تكونون قد
اظهرتم دليلاً جديداً على اهتمامكم العالي بنجاح هذا كراتنا ، وخففتم بذلك عني عبئاً
ثقيلاً .

وأرجو بان يجد طلبي هذا قبولاً حسناً لدى سعادتكم ، فاني ارجوكم ان تفضلوا
بقبول فائق شعائر احترامي الخالصة .

« فيصل »

قرار المؤتمر السوري باعلان الاستقلال

يوم الاثنين في ٧ آذار سنة ١٩٢٠

ان المؤتمر السوري العام الذي يمثل الامة السورية العربية في ماطقها الثلاث الداخلية والساحلية والجنوبية (فلسطين) تمثيلاً تاماً يضع في جلسته العامة المنعقدة نهار الاحد الموافق لتاريخ ١٦ جمادى الثانية سنة ١٣٣٨ و ليلة الاثنين التالي له الموافق لتاريخ ٧ آذار سنة ١٩٢٠ القرار الآتي :

ان الامة العربية ذات المجد القديم والمدنية الزاهرة لم تقم جميعاتها واحزابها السياسية في زمن الترك بمواصلة الجهاد السياسي ، ولم ترق دم شهادتها الاحرار وترعى حكومة الاتراك الا طلباً للاستقلال التام والحياة الحرة فبصفتها امة ذات وجود مستقل وقومية خاصة لها الحق في ان تحكم نفسها بنفسها اسوة بالشعوب الاخرى التي لا تزيد عنها مدنية ورقياً .

وقد اشتركت في الحرب العامة مع الحلفاء استناداً على ما جبروا به من الوعود الخاصة والامة في مجالسهم الرسمية ، وعلى لسان ساستهم ورؤساء حكوماتهم ، وما قطعوه خاصة من العهود مع جلالة الملك حسين بشأن استقلال البلاد العربية ، وما جبر به الرئيس ولسن من المبادئ السامية القائلة بحرية الشعوب الكبيرة والصغيرة واستقلالها من مبدأ المساواة في الحقوق وانهاء سياسة الفتح والاستعمار ، والغاء المعاهدات السرية المجحفة بحقوق الامم واعطاء الشعوب المحررة حق تعيين مصيرها مما وافق عليه الحلفاء رسمياً كما جاء في تصريحات مسيو بريان رئيس وزراء فرنسا بتاريخ ٣ تشرين ثاني سنة ١٩١٥ امام مجلس النواب ، واللورد غراي وزير خارجية بريطانيا العظمى في ٢٣ تشرين ثاني سنة ١٩١٦ امام لجنة الشؤون الخارجية ، وتصريح الحلفاء في جوابهم على مذكرة الدول الوسطى التي رفعها المسيو بريان بواسطة السفير الامريكي في باريس ، وجواب

الحلفاء على مذكرة الرئيس ولسن بتاريخ ١٠ كانون الثاني سنة ١٩١٧ ، وبيان مجلس النواب الافرنسي في ٥ حزيران سنة ١٩١٧ ، وبيان مجلس الشيوخ في ٦ منه ايضا، وما جاء في الخطاب الذي القاه المستر لويد جورج في غلاسكو بتاريخ ٢٩ منه سنة ١٩١٧ وقد كان ما قام به جلالة الملك حسين المعظم من الاعمال العظيمة في جانب الحلفاء هو الباعث الاكبر لتحرير الامة العربية وانقاذها من ريقة الحكم التركي فخلد لجلالته في التاريخ العربي اجمل الانار وافضلها .

وقد ابلى انجاله الكرام مع الامة العربية في جانب الحلفاء البلاء الحسن مدة ثلاث سنوات حاربوا خلالها الحرب النظامية التي شهد لهم بها اقطاب السياسة وقواد الجند من الحلفاء انفسهم وسائر العالم المدني ، وضحي العدد الكبير من ابناء الامة الذين التحقوا بالحركة العربية من انحاء سورية والحجاز والعراق ، فضلا عما قام به السوريون خاصة في بلادهم من الاعمال التي سهلت انتصار الحلفاء والعرب مع ما أصابهم من الاضطهاد والتعذيب ، والقتل والتغريب ، تلك الاعمال التي كان لها الاثر الاكبر في انكسار الترك وجلათهم عن سورية وانتصار قضية الحلفاء انتصارا باهرا حقق آمال العرب بوجه عام ، والسوريين منهم بوجه خاص ، فرفعوا الاعلام العربية وأسسوا الحكومات الوطنية في انحاء البلاد قبل ان يدخل الحلفاء هذه الديار .

ولما قضت التدابير العسكرية بجعل البلاد السورية ثلاث مناطق اعلن الحلفاء رسميا ان لا مطعم لهم في البلاد السورية وانهم لم يقصدوا من مواصلتهم تلك الحروب في الشرق سوى تحرير الشعوب من سلطة الترك تحريرا نهائيا ، وأكدوا ان تقسيم المناطق لم يكن الا تدبيرا عسكريا مؤقتا لا تأثير له في مصير البلاد واستقلالها ووحدتها ، ثم انهم قرروا ذلك رسميا في الفقرة الاولى من المادة الثانية والعشرين من معاهدة الصلح مع المانيا ، فاعترفوا فيها باستقلالنا تأييدا لما وعدوا به من اعطاء الشعوب حق تقرير مصيرها ، ثم أرسلوا اللجنة الامريكية للوقوف على رغائب الشعب فتجلت لها هذه الرغائب في طلب الاستقلال التام والوحدة السورية التامة .

وقد مضى نحو عام ونصف ، والبلاد لا تزال رازحة تحت الاحتلال والتقسيم العسكري الذي الحق بها اضراما عظيمة ، وواقف سير اعمالها ومصالحها الاقتصادية

والادارية ، وواقع الريبة في نفوس ابناءها من امر مصيرها ، فاندفع الشعب في كثير من البلاد وقام بثورات اهلية منتقضا على الحكم العسكري الغريب ، ومطالباً باستقلال بلاده ووحدتها .

فتحن اعضاء هذا المؤتمر رأينا بصفتنا الممثلين للامة السورية في جميع انحاء القطر السوري تمثيلاً صحيحاً تتكلم بلسانها ، ونجهر بارادتها ، وجوب الخروج من هذا الموقف الحرج استناداً على حقنا الطبيعي والشرعي في الحياة الحرة ، وعلى دماء شهدائنا المراقبة وجهادنا المديد في هذا السبيل المقدس ، وعلى الوعود والعهود والمبادئ السامية السالفة الذكر ، وعلى ماشهدناه ونشاهده كل يوم من عزم الامة الثابت على المطالبة بحقها ووحدتها ، والوصول الى ذلك بكل الوسائل فأعلننا باجماع الرأي استقلال بلادنا السورية بمحدودها الطبيعية ، ومنها فلسطين ، استقلالاً تاماً لا شائبة فيه على الاساس المدني النيابي ، وحفظ حقوق الاقلية ، ورفض مزاعم الصهيونيين في جعل فلسطين وطناً قومياً لليهود او محل هجرة لهم .

وقد اخترنا سمو الامير فيصل بن جلالة الملك حسين الذي واصل جهاده في سبيل تحرير البلاد ، وجعل الامة ترى فيه رجلها العظيم ملكاً دستورياً على سورية ، بلقب صاحب الجلالة الملك فيصل الاول ، واعلنا انتهاء الحكومات الاحتلالية العسكرية الحاضرة في المناطق الثلاث ، على ان تقوم مقامها حكومة ملكية نيابية مسؤولة تجاه هذا المجلس في كل مايتعلق باساس استقلال البلاد التام الى ان تتمكن الحكومة من جمع مجلسها النيابي على ان تدار مقاطعات هذه البلاد على طريقة اللامركزية الادارية وعلى ان تراعى امانى اللبنانيين الوطنيين في كيفية ادارة مقاطعاتهم ، (لبنان ضمن حدوده المعروفة قبل الحرب العامة ، بشرط ان يكون بمعزل عن كل تأثير اجنبي) .

ولما كانت الثورة العربية قد قامت لتحرير الشعب العربي من حكم الترك وكانت الاسباب التي يستند اليها في استقلال القطر العراقي ، وبما ان بين القطرين صلات وروابط لغوية وتاريخية واقتصادية وطبيعية وجنسية ، تجعل احدهما القطرين لا يستغني عن الاخر ، فنحن نطالب استقلال القطر العراقي استقلالاً تاماً على ان يكون بين القطرين الشقيقين اتحاد سياسي اقتصادي .

هذا واتنا باسم الامة السورية العربية التي انا ابتاعنا نحفظ بصداقة الحلفاء الكرام
محترمين مصالحهم ، ومصالح جميع الدول كل الاحترام ، وان لنا الثقة التامة بان يتلقى
الحلفاء الكرام ، وسائر الدول المدنية عملنا هذا المستند الى الحق الشرعي والطبيعي في
الحياة فيما تتحققه فيهم من نبالة القصد وشرف الغاية ، فيعرفوا بهذا الاستقلال ، ويجلي
الحلفاء جنودهم عن المنطقتين الغربية والجنوبية فيقوم الجند الوطني ، والادارة الوطنية
بمحفظ النظام والادارة فيها ، مع المحافظة على الصداقة المتبادلة ، حتى تتمكن الامة
السورية العربية من الوصول الى غاية الرقي ، وتكون عضواً عاملاً في العالم المدني .
وعلى الحكومة السورية التي تألف استناداً على هذا الاساس تنفيذ هذا القرار .

الانتداب يعلن على سورية ولبنان

النص الكامل لصك الانتداب

«ان مجلس جمعية الامم»

لما كانت دول الحلفاء العظمى متفقة على ان اراضي سورية ولبنان التي كانت فيها مضى جزء من السلطنة العثمانية يعهد بها ضمن حدود تعيينها الدول المشار اليها الى دولة منتدبة موكلول اليها نصح الاهالي ومعاونتهم وارشادهم في ادارتهم وفقما لنص الفقرة الرابعة من المادة الثانية والعشرين من عهد عصبة الامم .

ولما كانت دول الحلفاء الرئيسية قد قررت ان الانتداب على البلاد الاثفة الذكر يعطى لحكومة الجمهورية الفرنسية التي قبلته .

ولما كان نص هذا الانتداب المبين في المواد المذكورة فيما بعد قد وافقت عليه حكومة الجمهورية الفرنسية وعرض للتصديق على مجلس جمعية الامم .

ولما كانت حكومة الجمهورية الفرنسية تتعهد باجراء هذا الانتداب باسم عصبة الامم طبقا للمواد المذكورة .

ولما كانت نصوص المادة الثانية والعشرين الاثفة الذكر (الفقرة الثانية) تقضي بانه اذا كانت درجة السلطة والمراقبة والادارة التي تجربها الدول المنتدبة لم يتفق عليها سابقا بين اعضاء جمعية الامم فالمجلس هو الذي ينظم ذلك ،

يضع نصوص الانتداب كما يلي موافقا عليه :

المادة الاولى — على الدولة المنتدبة ان تضع في خلال ثلاث سنوات من تاريخ تنفيذ الانتداب نظاما اساسيا لسورية ولبنان .

ويجب ان يوضع هذا النظام بالاتفاق مع السلطات المحلية وان تؤخذ في وضعه بعين الاعتبار حقوق ومصالح واماني كل الشعوب النازلة في البلاد المذكورة وان ينص

فيه على الوسائل اللازمة لتسهيل ارتقاء سورية ولبنان ارتقاء مطرداً بصفتها دولتين مستقلتين وإلى أن يوضع هذا النظام الأساسي موضع التطبيق يجب أن يسار في إدارة سورية ولبنان على نهج يتفق مع روح الانتداب الحالي

وتقوم الدولة المنتدبة بتنشيط الاستقلالات الادارية المحلية بقدر ما تسمح الظروف بذلك .
المادة الثانية — للدولة المنتدبة أن تحتفظ بحيوتها في البلاد الواقعة تحت الانتداب بقصد الدفاع عن هذه البلاد . ولها أن تنظم الجندمة المحلية اللازمة للدفاع عن البلاد وأن تستعملها لهذا الغرض وللحفاظة على الامن وذلك الى أن يوضع النظام الاساسي موضع التنفيذ ويعود الامن العام الى نصابه ويشترط في ذلك ان لا تؤلف هذه القوى المحلية الا من سكان البلاد التي يشملها الانتداب .

وتكون هذه الجندمة فيما بعد تابعة للحكومات المحلية في ما يخرج من حدود السلطة والمراقبة التي يجب أن تحتفظ بها عليها الدولة المنتدبة . ولا تستعمل هذه القوات لغير الأغراض المنصوص عليها آنفاً الا بأذن الدولة المنتدبة وليس ثمة ما يمنع سورية ولبنان من الاشتراك في نفقات جيش الدولة المنتدبة المربط في البلاد .

وللدولة المنتدبة في كل آن أن تستعمل الموانيء وسكك الحديد وكل طرق المواصلات في سورية ولبنان لنقل عساكرها وجميع المعدات والمؤن وغير ذلك من المهمات .

المادة الثالثة — أن إدارة علاقات سورية ولبنان الخارجية وقبول واعتماد قناصل الدول الاجنبية فيها من حقوق الدولة المنتدبة وحدها كما أن السوريين واللبنانيين المقيمين في خارج حدود سورية ولبنان يكونون تابعين لحماية الدولة المنتدبة السياسية والقنصلية .

المادة الرابعة — أن الدولة المنتدبة تضمن اراضي سورية ولبنان من كل فقدان او استتجار يقع عليها او على قسم منها ومن وضع اية مراقبة اجنبية كانت عليها .

المادة الخامسة — أن الامتيازات والحقوق التي كان الاجانب يتمتعون بها في عهد الدولة العثمانية وفقاً للتقاليد والامتيازات الاجنبية المعلومة ومنها حق القضاء القنصلي والحماية تعتبر غير نافذة وغير معمول بها غير أن المحاكم القنصلية الاجنبية تظل نافذة الاحكام كما في الماضي الى أن يوضع النظام القضائي المنصوص عنه في المادة السادسة من هذا الصك موضع التنفيذ

إذا كانت الدول التي كان رعاياها يتمتعون في ١ اب سنة ١٩١٤ بالامتيازات والحقوق المذكورة لم تعدل عن إعادة تلك الامتيازات والحقوق او عن تطبيقها مدة مبنية فالامتيازات والحقوق الالفة الذكر تعود بدون مهلة بعد انتهاء الانتداب اما بتمامها او بالتعديل الذي يكون قد تم الاتفاق عليه بين الدول ذوات الشأن .

المادة السادسة — تضع الدولة المنتدبة في سورية ولبنان نظاماً قضائياً يضمن للوطنيين والاجانب على السواء حقوقهم كاملة . ويضمن للجوامع والشعوب المختلفة في سورية ولبنان نظام الاحوال الشخصية والمصالح ذات الصلة الدينية وتقوم الدولة المنتدبة على الاخص بمراقبة ادارة الاوقاف طبقاً للشرائع الدينية ولارادة الواقفين .

المادة السابعة — تكون المعاهدات الخاصة بتسليم المجرمين المعمول بها الان بين الدولة المنتدبة والدول الاجنبية نافذة في سورية ولبنان الى ان تعقد اتفاقات خاصة بهذا الشأن .

المادة الثامنة — تضمن الدولة المنتدبة لكل انسان حرية العقيدة باوسع معانيها كما تضمن ايضاً حرية القيام بالفروض الدينية على اختلاف انواعها فيما لا يخالف شروط الاداب والامن العام .

ولا يكون اختلاف العنصر والدين واللغة سبباً في عدم المساواة في معاملة اهالي سورية ولبنان .

وتحترم حقوق الطوائف في الاحتفاظ بمدارسها لتهديب وتعليم ابناءها بلغتها الخاصة على شرط ان تقيد هذه المدارس بالتعليمات العامة التي تضعها الادارة للتعليم العام .

المادة التاسعة — تتمتع الدولة المنتدبة عن التدخل في ادارة مجالس المصايد او في ادارة الفرق الدينية ومعابد الطوائف المختلفة التي تظل حرمتها مضمونة ضماناً مطلقاً .

المادة العاشرة — ان المراقبة التي تقوم بها الدولة المنتدبة على البعثات الدينية في سورية ولبنان تكون مقصورة على المحافظة على الامن العام وحسن الادارة ، ويكون نشاط هذه البعثات الدينية حراً . ولا تكون جنسية اعضاء هذه البعثات سبباً في تقييدهم بشروط خاصة ، على شرط ان لا تخرج اعمالهم عن دائرة الدين .

وفي استطاعة هذه البعثات الدينية ان تشتغل باعمال التعليم والاسعاف العام

على شرط ان تكون خاضعة في ذلك لاحكام النظام والمراقبة التي تضعها الدولة المنتدبة او الدول المشمولة بانتدابها بالتعليم والترية والاسعاف .

المادة الحادية عشرة — من خصائص الدولة المنتدبة ان تمنع في سورية ولبنان كل مامن شأنه ان يجعل رعايا احدى الدول الداخلة في جمعية الامم او الجمعيات والشركات التابعة لها في موقف عدم المساواة مع رعايا الدولة المنتدبة .

وللشركات والجمعيات التابعة لها أو لأي دولة أخرى غيرها سواء كان ذلك في امور الضرائب والتجارة والصناعة أو الحرف والمهن الأخرى أو الملاحة والمعاملة المقررة للسفن والطائرات .

و كذلك تكون المساواة في سورية ولبنان تامة فيما يتعلق بالضائع الواردة من بلاد احدى تلك الدول او الصادرة اليها . ويكون مرور البضائع وانتقالها حراً في البلاد الواقعة تحت الانتداب بشروط عادلة .

وللدولة المنتدبة ان تقرض او ان تحمل الحكومات المحلية على فرض كل مآثر ضروريا من الرسوم والعوائد الجمركية على شرط ان لا يكون ذلك مخالفاً للاحكام الانفة الذكر . وللدولة المنتدبة او الحكومة المحلية العاملة بمشورتها ان تعقد اتفاقات جمركية خاصة مع بلاد متاخمة لها لاسباب الجوار .

وللدولة المنتدبة ان تقوم او ان تحمل على القيام بما تراه واجباً لانماء الموارد الطبيعية في الاراضي المذكورة وان تصون مصالح الشعوب الوطنية على ان لا يكون في عملها هذا ما يناقض الفقرة الاولى من هذه المادة .

والامتيازات الخاصة باعمال هذه الموارد الطبيعية تعطى بدون تمييز بسبب الجنسية بين رعايا كل الدول الداخلة في جمعية الامم بشروط لا تمس بقاء سلطة الحكومة المحلية تامة . ولا يعطى امتياز تكون له صفة احتكار عام .

وهذه الفقرة لا تعارض حق الدولة المنتدبة في ايجاد احتكارات ذات صفة مالية بحجة لمصلحة أراضي سورية ولبنان ولايجاد الموارد المالية الاكثر انطباقاً على الحاجات المحلية لهذه الاراضي او في بعض الظروف لترقية الموارد الطبيعية سواء بواسطة الحكومة رأساً او بواسطة هيئة خاضعة لمراقبتها على شرط ان لا ينجم عن ذلك بالذات او بالتبع اي احتكار للموارد الطبيعية يعود بفائدة للدولة المنتدبة او لرعاياها او اية ميزة تفضيلية

لا تنطبق على المساواة الاقتصادية او التجارية او الصناعية المضمونة في ماسبق ذكره .
المادة الثانية عشرة — يجب على الدولة المنتدبة او توافق لحساب سورية ولبنان على
الاتفاقات الدولية العامة المعقودة او التي ستعقد بمصادقة جميع — الامم بشأن
المسائل الاتية : الرقيق وتجارة المخدرات والاسلحة والذخائر والمساواة التجارية وحرية
مرور البضائع وحرية الملاحة البحرية والجوية والمواصلات البريدية والبرقية السلوكية
والاسلوكية وحماية الحقوق الفنية والادبية والصناعية .

المادة الثالثة عشرة — تضمن الدولة المنتدبة بقدر ما تسمح بذلك الظروف الاجتماعية
والدينية وسواها انضمام سورية ولبنان الى الانظمة ذات الفائدة العامة التي ستضعها
جمعية الامم للوقاية من الامراض او لمحاربتها ويشمل ذلك امراض الحيوان والنبات .
المادة الرابعة عشرة — تضع الدولة المنتدبة وتنفذ في السنة الاولى من تاريخ تنفيذ
هذا الانتداب قانوناً قانوناً خاصاً بالآثار والعاديات ينطبق على الاحكام الاتية ، ويكون هذا
القانون ضامناً لرمایا كل الدول الداخلة في جمعية الامم المساواة في المعاملة فيما يتعلق
بالحفريات والتفقيبات الاثرية .

(١) يجب ان يضم من لفظة « العاديات » كل مانتج من عمل البشر او وضعهم قبل
سنة ١٧٠٠ (٢) ان التشريع لحماية العاديات يجب ان يكون اجدر بالتشجيع منه او
بالتهديد ، ويجب على كل شخص يكتشف ائراً بدون حصول على الاذن المذكور في
الفقرة الخامسة ان يعلم السلطة ذات الشأن باكتشافه وينال مكافأة متناسبة مع قيمة
ما اكتشفه (٣) لا يمكن نقل ملكية شيء من العاديات الا لمصلحة السلطة ذات الشأن
مالم تعدل هذه السلطة عن استحواذه ، ولا يمكن اخراج شيء من العاديات من البلاد
الا باذن تلك السلطة (٤) كل شخص يتلف او يثلم قطعة من العاديات تعمداً او اهماً لا
يجب ان يجازى جزاء معيناً (٥) ممنوع كل حفر او تنقيب لايجاد العاديات الا باذن من
السلطة ذات الشأن ، والا غرم المخالف غرامة مالية (٦) توضع شروط عادلة للساح
بزرع الملكية مؤقتاً او دائماً في الاراضي التي تحتوي فائدة تاريخية او أثرية (٧) لا
تعطى الرخصة باجراء الحفريات الا لاشخاص يقدمون ادلة كافية على اختيارهم
الاثري ، وعلى الدولة المنتدبة عند اعطاء هذه الرخص ان لا تستثني علماء امة ما (٨)
يمكن اقتسام محصول التنقيب بين الاشخاص الذين اجروه والسلطة ذات الشأن بالنسبة

التي تعينها هي ، فاذا تعذر الاقتسام لاسباب علمية يعطى المكتشف تعويض عادل بدل قسم من محصول التعديل .

المادة الخامسة عشرة — متى وضع النظام الاساسي المنصوص عليه في المادة الاولى من هذا الصك موضع التنفيذ تتفق الدولة المنتدبة مع الحكومات المحلية على طرق تسديد هذه الحكومات لاسكل النفقات التي انفقها الدولة المنتدبة على تنظيم الادارة وانماء الموارد الطبيعية وعلى انشاء الاعمال النافعة ذات الصفة الدائمة التي تبقى فائدتها للبلاد ويبلغ هذا الاتفاق لمجلس جمعية الامم .

المادة السادسة عشرة — تكون اللغة العربية والفرنسوية اللغتين الرسميتين في سورية ولبنان .

المادة السابعة عشرة — تقدم الدولة المنتدبة لمجلس جمعية الامم تقريراً سنوياً في الشكل الذي يطلبه عن الاجراءات التي اتخذتها في خلال السنة لتنفيذ هذا الانتداب ويضاف الى هذا التقرير كل الانظمة والقوانين التي تكون قد سنت في ذلك العام

المادة الثامنة عشرة — ان موافقة مجلس جمعية الامم ضرورية لاحداث اي تغيير في نصوص صك الانتداب الحالي .

المادة التاسعة عشرة — من خصائص مجلس جمعية الامم عند انتهاء الانتداب ان يبذل كل نفوذه لضمان قيام حكومة سورية بالواجبات المالية، ومنه بالمخصصات او رواتب التقاعد التي تكون الادارة السورية قد تعهدت بها في مدة الانتداب .

المادة العشرون — تقبل الدولة المنتدبة ان كل خلاف يقع بينها وبين احد اعضاء جمعية الامم على تفسير او تطبيق احكام الانتداب ولا يمكن حله بالمفاوضات يعرض على محكمة العدل الدولية الدائمة المنصوص عليها في المادة الرابعة عشرة من عهد جمعية الامم يودع اصل هذه الوثيقة في اوراق جمعية الامم ويقدم السكرتير العام لجميع اعضاء جمعية الامم نسخاً منها بعد تصديق مطابقتها على الاصل .

حرر في لندن في اليوم الرابع والعشرين من شهر تموز سنة الف وتسعمائة واثنين وعشرين .

الاتفاق العسكري بين فرنسا وانجلترا

باريس في ١٥ ايلول سنة ١٩١٩

لقد قبل السيوكامسو باسم الحكومة الفرنسية اقتراحات المستر لويد جورج بحل الجيش البريطاني عن سورية وكيليكية، واستبدال هذه القوى بحشود فرنسية في كيليكية، وفي غرب خط سايكس - بيكو في سورية .
ومن المعلوم ان الحكومة الفرنسية بقبولها هذه الاقتراحات لاتتعهد بقبول أي قسم آخر من المواد المقترحة في مذكرة المستر لويد جورج في ١٣ ايلول سنة ١٩١٩ والخاصة باحتلال سورية وفلسطين واليران الى ان يصدر القرار في قضية الانتداب .
فال مؤتمر يسجل هذا الاتفاق بصفته تدبيراً عارضاً وموقتاً لتسوية الاحتلال العسكري لاسير ، وهو لا يؤثر في حل القضايا الخاصة بالانتداب والحدود التي يجب النظر فيها باعتبارها جزء من قضية الصلح العامة مع تركيا .

وفي يوم ١٧ منه نشر في باريس البلاغ الرسمي التالي :

تقرر في الاتفاق الذي عقد بشأن الحلول محل الجنود البريطانية في سورية وكيليكية ان تترك من الان المدن الاربع ، وهي دمشق وحمص وحماة وحلب خارج منطقة الاحتلال العسكري الفعلي .

وزيادة في البيان والايضاح نقول ان الانكليز نالوا من الفرنسيين في مقابل هذا الجلاء المزايا الاتية :

- ١ — عدم المطالبة بادخال ولايتي الموصل ضمن الحدود السورية .
- ٢ — عدم المنازعة في تقرير مصير فلسطين ، اي ان تكون لبريطانية .
- ٣ — عدم المنازعة في وضع العراق تحت الانتداب البريطاني .
- ٤ — ابقاء مقاطعة شرق الاردن — وكانت يومئذ جزء من سورية — تحت الاحتلال البريطاني .

من كلمنصو الى بطريك الحويك (١) كتاب كلمنصو الى بطريرك الموارنة بشأن لبنان

باريس في ١٠ تشرين الثاني سنة ١٩١٩

أيها السيد

ان المفاوضات التي جرت من يوم وصول غبطتكم الى باريس فيما بينكم وبين وزير الخارجية وبينني أنا ، فقد وطدت ولا شك فيكم الاعتقاد ان حكومة الجمهورية متمسكة تمسكاً لا تنقسم عراء بتقاليد الولاء المتبادل منذ قرون بين فرنسا ولبنان .

تلك المفاوضات التي اكدت لكم ايضاً ان حل المشكل الذي نسعى اليه في مؤتمر الصلح هو على وجه الاجمال مطابق لاماني الشعب الذي افت مثله السامي .

ان رغبة اللبنانيين في المحافظة على حكومة ذاتية ونظام وطني مستقل تتفق كل الاتفاق مع تقاليد فرنسا الحرة ، وان اللبنانيين لتأكدون من مساعدة فرنسا ومؤازرتها وبلاستقلال عن كل مجموع أهلي ايأ كان ، ان يحافظوا على تقاليدهم ويوسعوا نطاق نظامهم السياسية والادارية وان يستعجلوا بانفسهم زمن الانتفاع التام من مرافق بلادهم وأخيراً ان يروا أولادهم يتأهبون في مدارسهم الخاصة للقيام بالوظائف العمومية .

أما الحدود التي سيجري فيها هذا الاستقلال فلا يمكن تعيينها نهائياً قبل ان يقرر ويحدد امر الوصاية على سورية .

على ان فرنسا الذي بذات كل ما في وسعها سنة ١٨٦٠ لكي تحول لبنان أرضاً

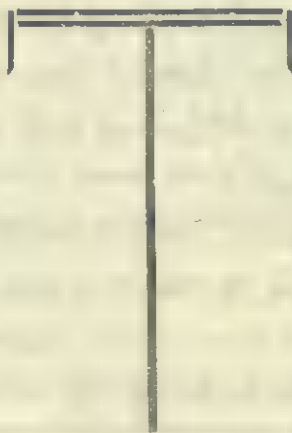
(١) حمل الفرنسيون بطريرك الموارنة السيد الياس الحويك على السفر الى باريس والمطالبة بانشاء لبنان الكبير تحت الحماية الفرنسية ، فذهب اليها في شهر تشرين الثاني عام ١٩١٩ وقابل مسبو كلمنصو ثم عاد الى لبنان يحمل هذا الكتاب .

أوسع لا تنسى ان تضيق حدوده كما هو الان نتيجة الضغط الذي أن تحته لبنان زمناً طويلاً .

وان فرنسا التي ترغب في تحسين الصلات الاقتصادية بين البلاد الموضوعة تحت وصايتها ستظر ايضا بغاية العناية عند تحديد تخوم لبنان في ضرورة تحويل الجبل الاراضي السهلية ، والمرافئ البحرية اللازمة لعمرانه .

واني على ثقة من ان التأكيدات التي ابدتها لغبطتكم توافق العواطف التي حلت الشعب اللبناني في هذه المرة ايضا على طلب وصاية فرنسا لبلاده ، ولي الامل ان الحل النهائي الذي سيته مؤتمر الصلح في المسألة السورية يفسح المجال للحكومة الفرنسية وبمكنتها ان تحقق كل التحقيق أماني هذا الشعب الباسل ، واقبل يا صاحب الغبطة فائق اعتباري .

« كلنصو »



مشروع فيصل - كليمانصو

في ٦ كانون الثاني سنة ١٩٢٠

عطفاً على التصريح الافرنسي - الانكليزي بتاريخ ٩ تشرين ثاني ١٩١٨ من جهة
وبناء على المبادئ العامة المختصة بتحرير الشعوب وبالمشاركة الودية العلنية من قبل مؤتمر
السلم من جهة اخرى تؤكّد حكومة الجمهورية الافرنسية اعترافها للاهلين الناطقين

باللغة العربية والقاطنين في ارض سورية
من كافة المذاهب ان يتحدوا ليحكموا
انفسهم بانفسهم بصفتهم امة مستقلة .



المسيو كلمنصو

يعترف صاحب السمو الملكي الامير
فيصل بان السوريين لا يستطيعون في الوقت
الحاضر - نظراً لاختلال النظام الاجتماعي
الناشيء عن الاضطهاد التركي والحسائر
المحدثّة اثناء الحرب - ان يحققوا وحدتهم
وينظموا ادارة الامّة دون مشورة ومعاونة
امة مشاركة على ان تسجل تلك المشاركة
« coopertar » من قبل جمعية الامم عند
تكونها فعلاً وباسم الشعب السوري يطلب
هذه الهمة من فرنسة .

١ - تتعهد الحكومة الافرنسية بان تمنح معاومتها للامة السورية بجميع انواعها
وان تضمن استقلالها ضد كل تجاوز ضمن الحدود التي سيعترف لها بها مؤتمر السلم وفي
تعيين هذه الحدود ستبذل الحكومة الفرنسية جهدها انيل جميع التعديلات الحقّة من
الوجهة الجنسية واللغوية والجغرافية .

٢ - يتعهد صاحب السمو الملكي الامير فيصل بان يطلب من حكومة الجمهورية الافرنسية ومن هذه الحكومة وحدها المشاورين والمدربين والموظفين الفنيين الضروريين لاجل تنظيم جميع الادارات الملكية والعسكرية وهؤلاء المشاورون الاختصاصيون سيأخذون تفويضهم وقواهم التنفيذية من الحكومة السورية وتوسلاً لتنظيم المالي الذي هو القاعدة الاساسية لمجموع ادارة الدولة الجديدة يشترك المشاور المالي في اعداد ميزانية الدخل والخرج ويبلغ اجبارياً كافة تعهدات وتفقعات الادارة المختلفة ، وله ان يفتش حصة سورية من الديون العمومية العثمانية ، وستكون السكك الحديدية المعطى امتيازها تابعة لصلاحية مشاور التافة .

وعقب انعقاد الاتفاق الحاضر تمنح الحكومة الافرنسية معاونتها لاجل تنظيم الدرك والشرطة والجيش .

يعترف صاحب السمو الملكي الامير فيصل للحكومة الافرنسية بحق الاولية التامة بالمشروعات والقروض المحلية الا ضد الوطنيين الذين يعملون لانفسهم ولا يعيرون اسماءهم خدمة لرأسمال اجنبي .

٣ - سيقم صاحب السمو الملكي الامير فيصل في باريس لدى ناظر الامور الخارجية مفوضاً يشدبه سكرتيره للامور الخارجية ويكون مأموراً بتعقيب المسائل الخارجية التي تهم الامة السورية وسيعهد الى ممثلي فرنسا السياسيين وقناصلها في الخارج بتمثيل مصالح دولة سورية الخارجية ، وسيكون المفوض السوري في باريس مندوبون تابعون لامره في لندن ورومية وواشنطن ضمن نطاق « كادر » السفارة الفرنسية ووظيفتهم رؤية المسائل المختصة باحوال السوريين الشخصية وسيعهد للقناصل بمهمة القضية السورية .

٤ - يعترف صاحب السمو الملكي الامير فيصل باستقلال لبنان تحت الوصاية الفرنسية وبالحدود التي سيعينها له مؤتمر السلم .

٥ - يتعهد صاحب السمو الملكي الامير فيصل بان يسهل بالمشاركة مع فرنسا بتنظيم دروز حوران بشكل وحدة مختارة داخل الدولة السورية تكون مجهزة باوسع مختارية « autonemin » تلتئم مع وحدة الدولة .

٦ - تتعهد الامة السورية بان تبذل في كل فرصة وبكل قواها مساعدتها التامة لفرنسة

امتناناً للعهد الذي قطعته لها الحكومة الفرنسية ، والامة السورية تمنح ايضا مساعدتها
للحجاز بالاتفاق مع فرنسا وذلك امتناناً من الضحايا التي رضى بها لتحريرها وبسبب
صفته المقدسة عند المسلمين .

٧ --- يعترف باللغة العربية لغة رسمية في الادارة والتدريس وتعلم اللغة الفرنسية
كلفة معاونة وبصورة اجبارية ممتازة .

٨ --- تكون دمشق العاصمة الادارية والتشريعية ودار الاقامة العادية لرئيس
الدولة ويجعل المندوب (القومسیر العالي الفرنسي) ممثل الدولة المساعدة اقامته العادية
في حلب ليكون بهذه الصورة على مقربة من كليكيا وهي منطقة الحدود التي تجتمع
فيها عادة الجنود والحامية .

يكون لرئيس الدولة السورية والمندوب العالي الافرنسي مشتی في بيروت التي
ستستمتع بادارة بلدية مختارة . يبقى هذا العهد الذي تضبط به المبادئ العمومية مكتوما
بين الفريقين الى امضاء الاتفاق القطعي المفصل الذي سيحرر في اول رجوع صاحب
السمو الملكي الامير فيصل الى فرنسا، وسيعرض في الوقت الموافق على مؤتمر الدلم .

اتفاق فرنسة وانكلترة على الحدود

بين سورية ولبنان وفلسطين والعراق

انابت الحكومة البريطانية والحكومة الفرنسية الوزيرين المفوضين اسميهما ادناه ليحللا جميع الامور التي لها علاقة بالانتداب الذي منح لبريطانية العظمى على فلسطين والعراق وفرنسة على سورية ولبنان في المجلس الاعلى الذي اجتمع في سان ريمو وقد اتفقا على الشروط الاتية :

١ — تعينت حدود المناطق التي شملها الانتداب الفرنسي اي سورية ولبنان وحدود المناطق التي شملها الانتداب البريطاني اي فلسطين والعراق كما يلي :

من الشرق نهر الفرات وجزيرة ابن عمر الى ولايتي ديار بكر والموصل القديمة ومن الجنوب الشرقي حدود هاتين الولايتين القديمة الى غاية رومالين كوى ومن هنا خط يمتد من المنطقة التي يشملها الانتداب الفرنسي فيترك فيها جميع الاراضي الواقعة في حوض نهر الخابور الغربي ويمر باستقامة نحو الفرات فيجتازها بالبوكمال ويمتد باستقامة الى امتار فجنوب جبل الدروز، ومن هنا يمتد الى جنوب نصيب الواقعة على خط حديد الحجاز، فسمخ الواقعة على بحيرة طبرية سائراً الى جنوب خط السكة الحديدية وموازيها له . وتبقى درما وما حولها في المنطقة التي يشملها الانتداب الفرنسي ويبقى ذلك الخط في وادي اليرموك ضمن المنطقة الفرنسية ويسير بصورة ملاصقة وموازية لخط السكة الحديدية كي يصبح في الامكان ان يمد في وادي اليرموك سكة حديدية واقعة في الاراضي المشمولة بالانتداب البريطاني وستوضع التخوم في سمخ بصورة يمكن معها للفريقين المتعاقدين الساهيين ان يبنيا مرفأ ومحطة للسكة الحديدية ليتمكنوا من استعمال بحيرة طبرية بحرياً .

ومن الغرب يسير الخط من سمخ ماراً داخل بحيرة طبرية فأول وادي السودية

حيث يسير مع مجرى هذا النهر في وادي جرابا ، والى نبعه ومن هنا يتصل بطريق القنيطرة وبانياس بالمكان المعروف بالسكيك فيسير مع الطريق التي تبقى في المنطقة الفرنسية لغاية بانياس ومن هنا يسير نحو الغرب حتى يصل الى المطلة وتبقى المطلة في المنطقة البريطانية .

وستوضع لهذا الجزء من الحدود تفصيلات دقيقة يمكن معها تسهيل المواصلات بين جميع اطراف البلاد المشمولة بالانتداب الفرنسي كصور وصيدا والمناطق الواقعة الى الغرب والى الشرق من بانياس .

وتفصل التخوم بالمطلة بمفرق الماء في وادي الاردن وحوض نهر الليطاني ، وتسير جنوباً مع وادي الاردن فوادي فرعم ووادي كركرة اللذين يقيان في المنطقة البريطانية فوادي البلاونة ووادي العيون والزرقاء التي تبقى في المنطقة الفرنسية ويصل الحد الى شاطئ البحر المتوسط في ميناء رأس الناقورة وتظل في المنطقة الفرنسية .

٢ — تؤلف بعد التوقيع على هذه المعاهدة بثلاثة اشهر بعثة لتدرس الحدود بين المناطق المشمولة بالانتداب البريطاني التي بينها في المادة الاولى وتتألف هذه البعثة من اربعة اعضاء تعين الحكومة البريطانية والحكومة الفرنسية اثنان منهم ، وتعين الاثنان الاخرين الحكومة المحلية المشمولة بالانتداب الفرنسي والحكومة المحلية المشمولة بالانتداب البريطاني بعد مشورة الحكومتين المتدبتين .

واذا وقع خلاف بين اعضاء هذه البعثة يعرض على مجلس جمعية الامم ويكون قراره قطعياً .

وتقدم تقارير البعثة النهائية عن الحدود الثانية التي عينت اخيراً وتربط معها المصورات الضرورية الموقع عليها من قبل اعضاء البعثة ، وتوضع ثلاث نسخ من هذه التقارير والمصورات ، تحفظ النسخة الواحدة بين سجلات مجلس جمعية الامم ، وتحفظ النسختين الاخرتين الحكومتان المتدبتان .

٣ — توافق الحكومة البريطانية والحكومة الفرنسية على ترشيح لجنة خاصة مهمتها درس الخطط التمهيدية التي تعينها الحكومة الفرنسية المتدبة لاجل مصلحة الري في البلاد المشمولة باتدابها لتلا يقلل ابرازها لحيز الفعل ماء دجلة والفرات في

الموضع الذي يدخلان به المنطقة العراقية المشمولة بالانتداب البريطاني .
٤ - توافق الحكومة البريطانية بالنظر الى مكانة جزيرة قبرص من الوجهة
الجغرافية والعسكرية بالنسبة الى خليج الاسكندرونة على ان لتفاوض احداً بخصوص
النازل عنها ، او تسليمه اياها فيما توافق فرنسا على ذلك .

٥ - أ : توافق الحكومة الفرنسية على وضع ترتيب حربيين كيفية استعمال خط
السكك الحديدية الواقع بين طبرية ونصيب استعمالاً مشتركاً .

تضمن سير هذا الترتيب وانتظامه ادارتا السكك الحديدية المؤلفتان في منطقتي
الانتداب البريطاني والفرنسوي بأسرع ما يمكن ، اي بعد تنفيذ الانتداب على سورية
وفلسطين ، وتسمح هذه الاتفاقية بصورة خاصة لادارة السكة الحديدية البريطانية ان
تسير قطاراتها ذهاباً واياباً بين هاتين المنطقتين وفقاً لمصالحها ، وتنقل البضائع التجارية
الى المنطقة المشمولة بالانتداب الفرنسي بواسطتها ، وتعين هذه الاتفاقية الشروط
المالية والادارية والفنية اللازمة لسير القطارات ، اما اذا لم يتم الاتفاق خلال ثلاثة اشهر
من تنفيذ الانتداب بين الادارتين المذكورتين اعلاه فستعين جمعية الامم حكماً يفصل
الحلاف ، وعندئذ تنفذ شروط هذه الاتفاقية التي حازت رضا الطرفين .

يعمل بموجب هذه الاتفاقية الى اجل غير مسمى ، وتصحيح احياناً بمقتضى الاحوال .
ب : يمكن للحكومة البريطانية ان تمد خطاً من الانابيب الحديدية بجانب السكة
الحديدية ، ولها الحق في نقل جنودها على هذه السكة الحديدية دائماً .

ج : توافق الحكومة الفرنسية على تعيين بعثة خاصة تدرس الاراضي ، وبعد
درسها اياها تعين الحدود في وادي اليرموك بطريقتين فنية ، يمكن معها بناء الخط الحديدي
البريطاني ، وخط الانابيب الموصل بين فلسطين وبين سكة الحجاز ووادي الفرات في
المنطقة المشمولة بالانتداب البريطاني وتبقى السكة الحديدية الحالية المارة بوادي
اليرموك داخل الاراضي المشمولة بالانتداب الفرنسي ، ويجب على بريطانيا العظمى
احقاق حقها هذا في مدة لا تتجاوز عشر سنوات .

د : تتألف البعثة التي ذكرناها اعلاه من عضو بريطاني وعضو فرنسوي يضاف
اليها نواب عن الحكومات المحلية بصفة مستشارين فنيين هذا وان رأت الحكومة
البريطانية ، والحكومة الفرنسية لزوماً لذلك .

٥ : اذا اقتضى الامر لاسباب فنية ان يمر خط السكة الحديدية البريطانية بيمض
الاما كن المشمولة بالانتداب الفرنسي ، توافق الحكومة الفرنسية على مرور هذا
الخط بتلك المناطق ، وتقدم للحكومة البريطانية أو لعمالها المساعدات اللازمة .

و : اذا شاءت الحكومة البريطانية العمل بموجب الحق الممنوح لها بالفقرة الثالثة من هذه
المادة اي أن تمدسكة حديدية في وادي اليرموك تنفذ الحكومة الفرنسية الشروط التي اشترطتها
على نفسها بالفقرة الاولى والثانية من هذه المادة غب مرور ثلاثة اشهر من انشاء السكة .

ز : توافق الحكومة الفرنسية على اتخاذ التدابير الفعالة لحل الحكومات المحلية
المشمولة بالانتداب الفرنسي لصادق على هذه الحقوق الممنوحة للحكومة البريطانية
٦ — تم الاتفاق على هذه الشروط التي تسهل اعمال الحكومة البريطانية مقابل

عقد الاتفاقية الفرنسية — البريطانية بخصوص الزيت في سان ريمو .

٧ — لا تضع الحكومة البريطانية ولا الحكومة الفرنسية موانع في منطقتي
انتدابها لجميع الموظفين اللازمين لادارة خط السكة الحجازية او لاستخدامه .

تمنح جميع التسهيلات الضرورية لمرور جميع المستخدمين في الخط الحديدي الحجازي
في منطقتي الانتداب البريطاني والفرنسي لثلا تتأخر اعمال هذا الخط .

توافق الحكومة البريطانية والحكومة الفرنسية عند اللزوم على ان تعقد اتفاقية
مع الحكومات المحلية خلاصتها استثناء جميع مهات هذا الخط ومعداته من الرسوم
الجزرية عندما تمر بأحدى مناطق الانتداب .

٨ — يعين خبراء واختصاصيون من قبل حكومة سورية وفلسطين غب مرور
سنة اشهر من امضاء هذه المعاهدة ، مهمتهم فحص احوال مياه نهر الاردن الاعلى ونهر
اليرموك وتوايها لاستخدامها لاجل الري ، ولجل توليد الكهرباء ، وتعيين المقدار
اللازم للاراضي الواقعة تحت الانتداب الفرنسي .

ترود الحكومة الفرنسية الاخصائيين الذين تعينهم لدرس هذا المشروع بالتعليمات
اللازمة لمنح فلسطين الماء الزائد خدمة لمناقعها العامة ،

اذا لم يحصل الاتفاق المطلوب بنهاية هذا الدرس تعرض المسألة على الحكومتين
البريطانية والفرنسية لتدرساها وتقررا فيها قراراً نهائياً .

تشارك ادارة فلسطين بقدر انتفاعها من هذه الاعمال في دفع نفقات بناء الدرع
والحلبان والسدود والخزانات والاحواض والاقبية ، وخطوط الانابيب الحديدية الخ .

وتشترك في جميع الاعمال التي من شأنها انبات الحراج وتنشيط تربتها .
٩ — توافق الحكومتان البريطانية والفرنسوية عملاً بنص المادة « ١٥ » ، والمادة
« ١٦ » من نظام الانتداب الفلسطيني ، وعملاً بنص المادة « ٨ » والمادة « ١٠ » من نظام
الانتداب العراقي ، وعملاً بنص المادة « ٨ » من نظام الانتداب اللبناني — السوري .
وعملاً ايضاً بموجب الحق العام المعطى من قبل الحكومات الوطنية للمدارس المحلية
بخصوص التربية والتعليم على السماح للمدارس التي تخص اناساً من التبعة الفرنسية ،
أو من التبعة البريطانية على المشاركة في ادارة هذه المدارس في منطقتي انتدابهما . ويسمح
بتعليم اللغة الفرنسية واللغة الانكليزية في هذه المدارس .
لا تعني هذه المادة بحالة من الاحوال منح رعايا احدى الدولتين المشار اليهما حق
فتح مدارس جديدة في الوقت الحاضر في منطقة انتداب الدولة الاخرى .

٢٣ كانون اول سنة ١٩٢٠

هاردنج ج . بيج

النص الكامل لانداز غورو

من الجندال غورو الى سمو الامير فيصل

في ١٤ تموز سنة ١٩٢٠

١ - جعل خط السكة الحديدية من رياق الى حلب تحت سيطرة الفرنسيين ونقل جميع المهمات التي تأمر السلطات الافرنسية بنقلها وضمانها لهذا الترتيب يعهد بالسلطة الادارية بشحن جميع البضائع التجارية في محطات رياق وبعبك وحمص وحماة وحلب الى مأمورين عسكريين افرنسيين يساعدون في القيام بمهمتهم ويضبط الامن في المحطات فصائل عسكرية مسلحة وبما انه لا يمكننا ان نسمح للترك باخذ حلب عنوة لانها مركز هام للنقلات فسنحتلها احتلالاً عسكرياً .

٢ - يجب تسريح الجيش العربي وابقائه كما كان في شهر كانون الاول من العام الماضي والغاء التجنيد الغاء بآناً .

٣ - يجب قبول الاقتداب الافرنسي الذي يحترم السوريين ويحافظ على مبدأ السلطات الحكومية السورية الملائمة للرأي العام .

وتكتفي الحكومة المنتدبة في تقديم المساعدة الضرورية ولا تفكر البتة باستعمار البلاد ولا بادارتها ادارة مباشرة .

٤ - يجب قبول العملة السورية واتخاذها نقوداً وطنية في المنطقة الشرقية السورية وازالة الموانع التي من شأنها الضرر بمصلحة بنك سورية في هذه المنطقة .

٥ - يجب ازال العقاب الشديد بالمسيئين الى فرنسا وقصاص الذين يشتبه بعدائهم لها .

مذكرة الملك فيصل عن القضية العربية (١)

من الملك فيصل الى لويد جورج رئيس وزارة انكلترة

ان الاعمال غير الشرعية التي قامت بها فرنسا في سورية قد اضطرتني للسفر الى اوربة موفداً من قبل والدي الملك حسين ، لاعرض القضية العربية مرة اخرى امام حكومة صاحب الجلالة .

فالاعمال التي قامت بها فرنسا لا يمكن تطبيقها على اعترافاتها السابقة فيما يتعلق باغراضها وغاياتها في الحرب .

واعتقد من جهة ان في هذه الاعمال خرقاً لمعاهدة فرساي التي يصير الافرنسيون على تطبيقها لمخافيرها .

فقد اخذت فرنسا من العرب المنطقة الوحيدة التي تضم المدن العربية — خلا الجزيرة العربية — وجعلت موقف عائلتنا امام العالم الاسلامي عامه ، والعالم العربي خاصة موقفاً لا يمكن لعائلة احتماله .

فما انتهي هي العائلة الحاكمة او الفائدة في جزيرة العرب ، ولما كان والدي هو زعيم هذه العائلة فقد اعترف به زعيماً للحركة العربية الراهية للفوز بالاستقلال .

وقد حمل العرب اسلحتهم ضد الاتراك اعتماداً على بعض العهود التي قطعها الملك حسين لهم .

وهذه العهود التي قطعها والدي كانت مؤسسة على العهد التي قطعها له بريطانيا العظمى .

(١) بعد ان احتل الافرنسيون سورية وقضوا على المملكة التي أسسها جلالة الملك فيصل غادر جلالته البلاد الى حيفا ومنها الى بور سعيد حيث قصد ايطاليا فاستقر في مدينة كومو وهناك وضع هذه المذكرة الطويلة وارسلها الى المستر لويد جورج رئيس وزارة انكلترة .

وستطلعون في هذه المذكرة على الحوادث التي ادت الى احتلال دمشق بالجيش
الفرنسوية ، وأظن ان تفاصيل هذه الحوادث لا بد ان تعطىكم فكرة صحيحة
واضحة عن الغايات التي كانت ترافق افكار الجنرال غورو منذ مغادرته باريس قادمًا الى
سورية .

وهذه الغايات هي حديث البلاد العربية اليوم . . . واعتقد انها تمس مصالح بريطانية
الحقيقية في كل شيء .

يدرك كل عربي اليوم ان غايات الجنرال غورو منحصرة في احتلال المنطقة التي
تمهدت بريطانية بتأسيس حكومة عربية مستقلة فيها ، احتلالا عسكريا ، بأي حجة من
الحجج .

وبما ان فرنسا ادركت ان عائلة الشريف هي زعيمة الحركة العربية ، وانها تعمل
بموجب التعهدات التي قطعتها بريطانية لها ، فقد قررت ان تضرب هذه العائلة ضربة
قاضية ، وان تتخلص من العثرة التي وجدها امامها ، وهي — أنا — فقامت تنشر
النفوذ الفرنسي وتعلو به ، وتقضي على النفوذ الانكليزي في الشرق الادنى في آن واحد .
ففي اليوم الذي وقعت فيه الحوادث في دمشق ، قامت الصحف الباريزية تهاجم
عائلتنا مهاجمة متتابعة .

فبعد ان اتى بوالدي ، وبعض افراد العائلة ، وزعماء العرب الابطال المناضلين
في سبيل الحرية ، قامت الصحف الفرنسية تمهد الى عبارات السب والاهانة ، حتى
ان احدي الصحف نشرت مقالا قالت فيه (العائلة الهاشمية التي كان وصولها الى الملك
في دمشق من اختراع الانكليز)

وعلى هذا فان اغراض الحكومة الفرنسية ، والاهداف التي ترمي اليها ، قد
تحققت اخيراً . فقد احتل الجنرال غورو دمشق ، وثلاث مدن اخرى ، واصبح العالم
امام الامر الواقع .

ولست اتكلم انا الآن بدوافع واسباب شخصية . فانا ليس لي مطامع خاصة
واعتقد ان كل اهانة وظلم وسباب يصيني ، انما يضاف الى مفاخر العرب الوطنية التي
اظهروها خلال الحرب .

أنا اعتقد - من كل وجهة من وجهات النظر - ان احتلال دمشق كان غير شرعي
فقد ايد مؤتمر الصلح في اجتماعاته الاولى ايكال امر ادارة المنطقة الشرقية الي ، وهي
الادارة التي كنت تسلمت زمامها منذ الهدنة تحت سلطة الجنرال النبي ، كما اعترف بذلك
ضمناً في ١٥ ايلول سنة ١٩١٩ في المذكرة التي ارسلها المستر لويد جورج للمسيو كلنصو
ولمثلي الدول العظمى ، والي شخصياً .

اذن فليس لاي قائد فرنسي الحق في ان يسلبني هذا المر كزوان يخرق حرمة
استقلال سورية . ثم ان مر كزي بصفتي رأس حكومة سورية ، قد اعلن وفق
رغائب الشعب ، واعترف به بريطانيا العظمى على اثر القرار الذي اتخذته مجلس مؤتمر
الصلح في سان ريمو .

فاذا روعيت معاهدة فرساي وما تضمنته من مبادئ (الحق فوق القوة) والعدول
عن التدابير العسكرية ، وحق الشعوب في الاستقلال والحرية ، وكان قرار عصبة
الامم ليس قراراً فارغاً لا قيمة له ، يجب ان يعتبر نمل فرنسة تدبيراً جائراً لا مبرر له .
يدهي الجنرال فورو انه انما ينفذ الانتداب في الاعمال التي قام بها فما هو هذا
الانتداب ؟

هل صادقت عليه عصبة الامم والمجلس الاعلى ؟

ان الشروط التي ارسلها الجنرال الي من جهة والتصرفات التي تبدو من الجانب
الفرنسي من جهة اخرى ، انما هي شروط وتصرفات محتل يريد فرض شروطه بقسوة
السلح .

وهذا تدبير يناقض المبادئ التي كانت الدول المحالفة تحارب من اجلها ، كما يناقض
معاهدة السلام « المادة ٢٢ » ، الفقرة الرابعة من قرار عصبة الامم » التي تنص على
وجوب اعتبار رغائب الشعوب في قضية الانتداب وهذا ما لا يطبق في سورية .
والجهد الوحيد الذي بذل في هذا السبيل في سورية كان من جانب حكومة الولايات
المتحدة التي ارسلت لجنة عام ١٩١٩ لتتعرف بمطالب الشعب في هذا الصدد .

وقد اعان اللورد النبي اذ ذاك ان هذه اللجنة هي الوحيدة التي توفد الى سورية ،
وان مؤتمر الصلح سيعتمد على تقريرها عندما سيبحث في تقرير مصر . هذه البلاد ،

والعدل والانصاف بقضيان باذاعة ونشر هذا التقرير الذي بقي سراً مكتوماً حتى الان.
ان ما يفهمه الجنرال غورو من الانتداب - الانتداب الذي يفرضه بثمانين الفا من
الجنود يحملون احدث انواع القتل والتدمير - لا يتفق قط والتصريحات الانكليزية -
الافرنسية في ٨ تشرين ثاني سنة ١٩١٨ التي تنص على رغبة هاتين الحكومتين في
مديد المساعدة لتشكيل الحكومات الوطنية المحلية في البلاد العربية ، وعدم رغبتهما في
فرض الانظمة الخاصة في هذه البلاد ، كما تنص على ان رغبة هاتين الدولتين الوحيدة
هي السعي والمساعدة في تأمين اعمال الحكومة العربية ، وتنفيذ الانظمة التي تقررها
بنفسها بحرية .

واعتقد انني لست في حاجة هنا لان اؤكد وجود التناقضات بين كلمات الحكومة
الفرنسية سنة ١٩١٨ ، واعمال الجنرال غورو سنة ١٩٢٠ ، وعلى كل حال لم يكن من
المنتظر ، ولم يكن من العدل ان يطبق الانتداب على دمشق والمدن الاربعة ، لان في
هذا التدبير ما يناقض اليهود التي قطعها بريطانيا للعرب تناقضاً صريحاً .

لقد اشرت في حديثي الى المسائل المتعلقة بمؤتمر الصلح والانتداب ، والى قرار
عصبة الامم ، وتصريحات انكلترة وفرنسة عام ١٩١٨ ، لابين ان عمل فرنسة لم يكن
مشروعاً في اي وجه من الوجوه .

غير ان قضية العرب ليست متعلقة باي قرار من قرارات الصلح ، او قرار اية دولة
من الدول ، خلا انكلترة .

فنحن قد تفاوضنا مع انكلترة لاسواها ، واليهود التي قطعت لنا ، انما هي عهود
قطعتها لنا انكلترة ، وقد قال والذي في كتاب بحث به في تشرين اول عام ١٩١٨ الى
المفوض السامي في القاهرة مايلي :

« اما ما يتعلق بقضيتنا ، والبحث فيها في مؤتمر الصلح ، فاني اقرر وأقول منذ الان
انه ليس لي علاقة بالمؤتمر ، او اية سلطة اخرى . واعتقد انه من الاصلاح ان لا تبلغ
اليها مقررات المؤتمر بواسطة المؤتمر ، لانني اكون نا كراً لرحمة الله اذا انا قبلتها . »
وقد اراد صاحب الجلالة والذي ان يقول : ان انكلترة هي التي قطعت العهود
لاسواها ، وان على انكلترة نفسها ان تسعى لان ترى عهودها منفذة .

واذا انا حضرت مؤتمر الصلح - رغم اني اقدر الشرف الذي اولاني اياه صاحب
الجلالة البريطانية - فانما فعلت ذلك ، لان السلطات البريطانية هي التي طلبت الي ان
افعل ذلك .

ولئن سافرت الى باريس في شهر تشرين اول السابق ، وسعيت للمفاوضة مع الحكومة
الفرنسية ، وعدت لسورية احمل الرغائب للتفاهم مع الفرنسيين ، وعملت لجعل الشعب
هادئاً ، ولا حول بينه وبين مهاجمة الفرنسيين عندما كانوا ضغفاء في سورية ، وكانت
المصاعب تكثفهم من كل حذب وصوب : ولم يكن لديهم سوى حامية كانت تتألف
بعض الاحيان من الف رجل - فما فعلت هذا كله الا كي استطيع ان اقول ذات يوم
للدولة التي اعطاني كلتها اني نفذت التعليمات التي تلقيتها منها بكل دقة وكل اخلاص .
فقد كانت الكتب الرسمية التي تصاني من اللورد اللاني تصر علي ملحة ان لا اتخذ
موقفاً عدائياً من الفرنسيين حتى اني تلقيت برقية من اللورد كرزون ، قبل احتلال
دمشق بثلاثة ايام ، يطلب الي فيها ان لا اتخذ اي موقف عدائي .

ولهذا كله لم افكر قط في محاربة الفرنسيين ومقاومتهم الامر الذي كان يحصل
موقفهم في سورية صعباً للغاية لو اقدمت عليه .

وفوق هذا ، فقد كنت اقبل دواءاً شروطهم - رغم انها مستحيلة - آمالان اسافر
فيما بعد الى اوربة ، واسوي المسألة فيها .

وكتبي التي ارسلتها الى الحكومة الانكليزية من باريس ، تبرهن على انني كنت
ارفض ان اخطو خطوة واحدة بدون استشارتها .

واني لفخور ان اقول بانني كنت مخاصماً للمبادئ التي وضعها والدي ، وهو ان
افاوض حكومة واحدة ، وهذه الحكومة هي بريطانيا .

والآن وقد خطت فرنسا خطوة جعلت كل أمل في التفاهم والصلح مستحيلاً ،
فقد جئت باسم والدي اطالب من انكسرة ان تقوم بوعودها .

لقد كانت الحركة العربية موجودة قبل الحرب ، فقد وضع العرب نصب اعينهم
دوما استعادة استقلالهم ، وتحديد مظلة المملكة العربية والخلافة الاسلامية السابقة .

فالظن اذن بان الحركة العربية قد نشأت عام ١٩١٥ ، ظن خاطيء . وكل ما في
الامر ان زعماء العرب وجدوا في نشوب الحرب فرصة لتحقيق أمنيتهم ، فقاموا بحركتهم

فقد حث الامان السلطان — خليفة الاسلام — على اعلان الحرب المقدسة ، آملين من وراء ذلك ان يتحد العالم الاسلامي على الحلفاء ، وكانت انكلترة بلا ريب هي العدو الكبرى .

وقد أدركت بريطانيا ما يمكن ان يصيب المسلمين من اخطار هذه الحرب ، وعرفت ان هناك فتورا في قلوب العرب من الترك ، قدخلت في المفاوضات مع والدي الملك حسين لانه رفع السيف في وجه الترك ، ولان هذا العمل هو اعظم عمل سياسي تستفيد منه الدول المتحالفة في العالم الاسلامي .

وقد اعلن والدي على اثر هذه العهود بان الجهاد ضد الترك ليس من الاعمال غير المشروعة ، لانهم يقومون باعمال تناقض مصالح الاسلام الحقيقية .

وقد نجحت عائتي في اقناع العرب بهذه النظرية ، بمساعدة بريطانية ، وأست سياستها مع العرب على اساس الوعود التي قطعتها انكلترة لوالدي وبهذه الوسيلة حمل العرب سلاحهم تحت علم خليفة النبي ، رغم انه كان المطلوب منهم محاربة السلطان الذي كان الى ذلك الحين خليفةهم .

وقد رافقهم النجاح في ثورتهم ، فسقطت مكة دفعة واحدة بين ايديهم ، وذاعت الانباء بين جميع الاقطار الاسلامية ، ففشلت خطة المانية فشلا مريعا . وهكذا قام والدي وعائلته ، وانباؤه واكثرية الشعب العربي بالقسم الذي يتعلق بهم في الاتفاق .

فقد قدموا كل المساعدة لجيوش الجنرال اللنبي ، وكانوا عاملا هاما في نجاح الحلفاء في المعركة .

وقد جئت الآن باسم والدي اسأل بريطانيا ان تقوم بتنفيذ القسم الذي يتعلق بها في الاتفاق .

أنا لا اود ان اعود هنا الى ذكر الاقتراح الذي عرضته انكلترة على والدي من اول الامر ، وهو ان يظل شريف مكة « حيا ديا » ، فنحن لو ظلمنا حيايين لفزنا من انكلترة بنفس العهود في منح الجزيرة العربية استقلالها .

ومع هذا فقد خرجنا للحرب فقائنا وخسرنا عددا كبيرا من رجالنا المقاتلين وعرضنا

انفسنا لخطر مهاجمة ابن سعود الذي كان يستطيع ان يهاجمنا بالنظر لضعفنا وبفضل الاسلحة التي فاز بها من انكلترة .

لقد فعلنا هذا كله . . . ومع هذا فقد قطعت علائقنا اليوم مع البلاد العربية واصبحت حالتنا اسوأ مما لو كنا لم نذهب للحرب وظللنا « حياديين » كما اقترحت علينا انكلترة في اول الامر لقاء الاعتراف باستقلال المملكة العربية .

لقد كنا نعتقد في ذلك الحين ان حملنا السلاح الى جانب انكلترة ومحاربتنا معها بدلا من البقاء حياديين سيفيد القضية اكثر مما افادها وسيجعل انكلترة تؤكده تنفيذ عهودها صريحة واضحة لا لبس فيها ولا غموض .

فقد طلب والدي في كتاب ارسله في ١٤ تموز عام ١٩١٥ ما يلي :

اولا — يجب ان تعترف انكلترة باستقلال البلاد العربية التي يحدها شمالا مرسين وانة حتى الدرجة ٣٧ من خط العرض . الذي يمر على بيره جك . وماردين ، حتى حدود المعجم ، وشرقا الخليج الفارسي وجنوبا المحيط الهندي — خلا عدن — وغربا البحر الاحمر ، والبحر المتوسط — حتى مرسين وعلى انكلترة ان توافق على اعلان خليفة عربي للمسلمين .

ثانياً — على دولة الشريف العربية ان تعتبر انكلترة الدولة المفضلة في جميع المشروعات الاقتصادية . الخ .

وفي ٣٠ آب عام ١٩١٥ كتب المفوض السامي في مصر الى والدي كتابا يعبر له فيه عن السرور الذي شعر به عندما رأى العرب ينظرون الى مصالحهم مع مصالح انكلترة ويؤكد له ان الحكومة الانكليزية ترحب بان يستعيد الخلافة الاسلامية رجل عربي من العرب الخالص . اما فيما يتعلق بالحدود فقد قال المفوض السامي في كتابه ان البحث في مثل هذه التفاصيل سابق لاوانه .

وفي ١٩ ايلول عام ١٩١٥ أجاب والدي على هذا الكتاب ، بكتاب طويل ينقض فيه غموض جواب المفوض السامي ، ولهجته الباردة المترددة فيما يتعلق بنقطة الحدود الهامة .

وقد اشار والدي في كتابه هذا الى ان مصالح اتباع ديانتنا تتطلب تصریحا واضحا في هذا الموضوع لان حياة المملكة العربية العتيقة متعلقة بالحدود المذكورة .

وفي ١٤ كانون ثاني عام ١٩١٥ أجاب المفوض السامي والذي قائل ان منطقة مرسين واسكندرون ، والمناطق الواقعة في غرب دمشق وحمص وحماة وحلب لا يقال ولا يمكن ان يقال انها عربية صرفاً وأنه من الواجب استثنائها من الحدود المذكورة. اما فيما يتعلق بالاراضي التي تستطيع انكسرة ان تعمل فيها بحرية ما تريده دون استشارة فرنسة حليفها فقد اضاف السير هنري مكماهون قائلاً :

ان لي السلطة باسم بريطانيا العظمى ان اعطي اليهود والتأكيدات التالية :
ان بريطانيا العظمى على استعداد للاعتراف وتأييد استقلال العرب في البلاد المحدودة في اقتراح الشريف .

اما ما يتعلق بولايي بغداد والبصرة فان العرب سيترفون بمر كز ومصالح بريطانيا فيها على ان يكون الحق في ان تتخذ فيها التدابير الادارية لحفظها من الاستاء الخارجي .
وفي كتاب آخر مؤرخ في ٢٥ تشرين اول عام ١٩١٥ اضاف المفوض السامي الى سابق تصريحاته انه « من المفهوم ان العرب قد وافقوا على اختيار بريطانيا وحدها في مهمة الاستشارة والارشاد واستخدام الانكليز وحدهم اذا احتاجوا الى مستشارين فنيين لتنظيم شؤون المملكة »

فاجابه والذي بكتاب مؤرخ مؤرخ في تشرين ثاني عام ١٩١٥ يقول : « انه رغبة في تسهيل الاتفاق ، وخزعة للمسلمين ، واعترافاً بموقف انكلترا او مزايها ، يتنازل عن اصراره في ضم مرسين وادنه الى المملكة العربية ولكنه يقول ان حلب وبيروت ومرفاً بيروت انما هي عربية محضة .

اما ما يتعلق بالعراق فقد قال والذي انه قسم من المملكة العربية ، وأنه كان مركز الخلافة في العصور السابقة ، وان العرب باجمعهم يعلقون عليه اهتماماً خاصاً ، ولا يمكن ان ينسوا تقاليدهم وينسوا البلد الذي كان مركزاً لا كثر خلفائهم »

ثم اضاف الى ذلك قائلاً : « وعلى هذا لا يمكننا ارضاء الشعب العربي وارغامه على التنازل عن العراق باي حال من الاحوال »

على انه رغبة منا في تسهيل الاتفاق ، نستطيع ان نوافق على ترك العراق تحت الادارة الانكليزية « وهي محتلة بالجيوش الانكليزية » وذلك لئلا يبلغ من المال يدفع كتعويض ، بالنظر لما يتطلبه تأسيس كل مملكة جديدة من مال »

اما ما يتعلق بالادارة والمستشارين والموظفين فقد اشار والذي الى ما كان قاله في رسالة سابقة وهو انه لا يعارض في ذلك ، وخاصة ان المفوض السامي قد صرح ان كل هؤلاء لا يكون لهم اي دخل في الشؤون الداخلية .

وفي ١٤ كانون اول عام ١٩١٥ اجاب المفوض السامي بكتاب قال فيه :
« اما ما يتعلق بولايتي بيروت وحلب فانه سيخاطب بشأنها مع والذي في وقت آخر وصرح ان الحكومة الانكليزية مستعدة ان تعطي كل ضمانات المساعدة والتأييد للمملكة العربية ، ولكن مصالحها معاً تتطلب ادارة ثابتة حية في ولاية بغداد كما ان المحافظة على هذه المصالح تحتاج الى سرعة ، لاتسمح الظروف الحاضرة في المفاوضة بشأنها .

وفي اول كانون الثاني عام ١٩١٦ كتب والذي الى المفوض السامي يقول : « اما ما يتعلق بالعراق ، والتعويض الذي اشرفنا اليه لفاء فترة الاحتلال ، فاننا نترك تقدير المبلغ لحكمة بريطانيا وعدداً تقوية لثقتنا ببريطانيا ، واخلصنا في مفاوضة حكومتها ، ان ما يختص بالاقسام الغربية ومرفئها فان نفس الشعور السابق يجعلني اتجنب ما يمكن ان يسيء الى تحالف بريطانيا وفرنسا .

ومضى انتهت الحرب ، فاننا سنسألكم في اول فرصة « عن تلك الاقسام التي غرضنا النظر عنها ، والان تر كنها لفرنسا حليفكم »

ويتحدث والذي بعد هذا عن وجود فرنسا ، ويقول ان وجودها في اي مكان كان ليس من الحكمة في شيء .

ثم يضيف الى ذلك قائلاً :

« ان الشعب البيروتي لن يرضى حتماً بمثل هذا الانفراد ، ولا بد ان يضطرنا لاتخاذ تدابير جديدة قد تجعل انكسرت ازاء اضطرابات ومشاكل لاتقل عن اضطرابات ومشاكل اليوم »

ثم شرح بأسباب لماذا يعتقد باستحالة السماح لفرنسا او لاي دولة سواها ، بقطعة واحدة من تلك المنطقة .

وفي ٢٥ تشرين اول عام ١٩١٦ كتب المفوض السامي ، مقدراً الدوافع التي دفعت والذي لبحث هذا الموضوع باهتمام ، وقال انه كتب الملاحظات الكافية على

ملاحظاته المتعلقة ببنفاد ، الامر الذي سينظر فيه باهتمام تام عند ما تغلب الجيوش التركية على امرها ، ويعود السلام الى نصابه .

واما ما يتعلق بالاراضي الشمالية فقد شكر المفوض السامي والذي على رغبته في تجنب كل ما من شأنه ان يضر التحالف الانكليزي والفرنسوي .
وبعد هذا اود ان اعود هنالك كر الشروط التي اتفق عليها بين والذي والمفوض السامي وهذه هي :

١ — تأسيس مملكة عربية تمتد من الخليج الفارسي الى حدود كيليكية — بما فيها حلب وحمص وحماة ودمشق — حتى حدود مصر ، على ان تكون هناك « ادارة خاصة » في ولايتي بنفاد والبصرة بالاتفاق مع الشريف في نهاية الحرب .

٢ — رغبة من والذي في ان لا يخلق شيئاً من المشا كل بين الحلفاء خلال الحرب فانه « بغض النظر » عن لبنان وبيروت ، ومرفئها ، ويتركها لفرنسا على ان يعاد البحث في امرها بعد الحرب .

وايس هنالك اية رغبة — حتى ولا من جانب انكلترا — ان تترك مملكة داخلية كبرى دون منفذ بحري على الشاطئ بين اسكندرون وصيدا .

٣ — تعهد انكلترا بتأييد المملكة العربية ومساعدتها بالاستشارة والحفاظ علىها من الهجمات الخارجية ، على ان لا تستخدم المملكة ومستشاريها وموظفيها من اية دولة غير انكلترا .

وما كان من المنتظر ان تطلب الحكومة البريطانية من العرب ان يعذروها في عدم قيامها بتلك العهود بحجة انها لا تتفق ومعاهدة سايكس — بيكو اجاب والذي على ذلك بهذه الملاحظات :

١ — ان العهود التي قطعتها الحكومة البريطانية على نفسها سابقة لهذه المعاهدة ولذلك فان ما جاء في معاهدة سايكس — بيكو مناقضاً لتلك العهود ، يجب ان يعتبر لاغياً باطلاً .

٢ — وعندما لفت والذي النظر الى هذه المعاهدة السرية التي اطلع عليها بواسطة جمال باشا — الذي اطلع عليها من الارمن — اجابه المفوض السامي بهذا الكتاب :

« لقد اطلع البلاشفة في وزارة الخارجية في بتروغراد على سير المفاوضات والمحددات

الاحتياطية « لا المعاهدة » بين انكلترا وفرنسا وروسيا التي جرت في خلال الحرب ،
لتجنب المصاعب بين الدول التي تحارب تر كيا .

وقد شوه جمال الغرض الاساسي من هذه المفاوضات والمحادثات - اما عن جهل
واما عن خبث - فلم يذكر الشروط المتعلقة بالموافقة على تأسيس الحكومات الوطنية
المستقلة والحفاظ على مصالحها ، و جهل ان نجاح الثورة العربية وانسحاب روسيا قد
احداثا موقفاً مختلفاً »

وعندما تلقى والذي هذا التصريح الواضح طلب ان لا يكون في معاهدة سايكس
بيكو ما يقف معارضاً لليهود المقطوعة للعرب .

لقد زرت اوربا مرتين من قبل ولكني لم اسأل قط عما تم في فلسطين والعراق
فقد كنت اعمل مع والذي حسب ما نعتقد انه حسن تجاه انكلترا .

لقد اطلعت الجزال حداد (١) الذي تر كته في انكلترا - على الخطيئات التي
اركبت للفت نظر كم اليها .

وقد كان من نتيجة هذه الاخطاء ، اننا اخرجنا من سورية والعراق ، وما بين
السنة اللبيب .

أما ما يتعلق بفلسطين ، فقد تر كت التعليمات مع مندوبي للاطلاع على وجهة نظر
الحكومة البريطانية بهذا الشأن التي اعتقد انها ستكون موافقة على جميع الاعمال .

وانا آت الان للمرة الثالثة للحكومة البريطانية باسم والذي وانا على ثقة بان تلك
التعهدات ستكون موضع نظر وعناية واهتمام الحكومة .

فالعرب يعتقدون ان « الانكليزي » يحافظ على تنفيذ كلمته ، ويعلقون املهم على « كلمة
الانكليزي » ، ويعتقدون انه ليس في التقاليد الانكليزية ما يعتبر المعاهدات كأوراق

مهمة لا قيمة لها .

وأنا لا أطالب من الحكومة الانكليزية شيئا ليست مستعدة للاقيام به . فقد قال مستر
لويد جورج في اجتماع حضرته في دوننج ستريت « ولقد قامت القوى العربية بالهجوم

التي قطعها لبريطانية ، ويجب علينا نحن ان نقوم بيهودنا »

(١) الجزال حداد باشا كان معتمد جلالة الملك فيصل الخاص في لندن يومئذ .

وأخيراً فاني أسأل الحكومة الانكليزية اذا كان من العدل ان يعامل رجل حالف
انكلترة وعمل تحت لوائها ، وقاد الثورة نحو النجاح ، وكان رأيه الوحيد ان يظل
مخصاً لبريطانيا وحليفها ان يعامل بمثل هذه المعاملة لانه كان مخلصاً نحو بلده ، امينا لانكلترة
وانتقل الملك بعد ذلك الى الكلام عن احتلال فرنسا للساحل وعما صحبه
من اضطرابات في جبل لبنان ومرجعيون وتل كاخ واللاذقية واسكندرونة وحارم
وجسر الشغور فوصفه وصفاً مناسباً ثم قال :

ولم يكذباً هذه الاضطرابات يصل الى مسامعي ، حتى ارسلت على الفوز رسلا
الى تلك الانحاء لتهدئة الشعب ، واقناعه بان يكون صديق الفرنسيين . وقد حدث
اذ ذاك ان الترك والاكراد افلحوا في اقناع احد زعماء العشائر البدوية بمشاركتهم في
العمل في اخراج الفرنسيين من اورفة . فجاء هذا الزعيم يستشيرني فنهضته بان لا
يفعل ، فسار على نصيحتي .

وقد عرضت نفسي بهذا العمل لاتقاد شعبي نفسه ، الذي بدأ يعتقد اني اخونه
مع الفرنسيين .

وقد عرف الفرنسيون انفسهم الغاية من سياسيي فارسىل اذ ذاك رئيس دائرة
الجنرال غورو السياسية ، مذكرة الى الجنرال قال له فيها : ان لجنة الدفاع الوطني التي
كانت قبل وصول الامير فيصل تدير شؤون الحكومة ، وما زالت حتى الان تنشر في
البلاد افكار الاستقلال التام قد قررت هذه اللجنة محاربة الامير فيصل اذا كان هذا قد
وقع معاهدة مع فرنسا .

وقد كانت الاستقبالات في دمشق هذه المرة ، أقل حماسة مما كانت عليه في أي وقت
آخر وذلك لان الجمهور يشبأ او يشمر بان الامير فيصل قد باع سورية الى فرنسا .
وهذه اللجنة لا تزال مستمرة في المعارضة ويظهر انها لا ترغب في مشاركة الامير
في غاياته ومراميه — الزائدة والناقصة في الاخلاص للتقرب منا .

هذا واعتقد ان كل من يعرف طبيعة المنطقة الشرقية وصعوبة المواصلات وطبيعة
العشائر المشاعبة ، يدرك صعوبة العمل في تهدئة الحواضر الشائرة ، والحيلولة دون رغبة
هؤلاء في مهاجمة الفرنسيين في المنطقة الغربية .

وبما يجب ذكره هنا انه عندما كانت حامية الفرنسيين في اقصى مراتب الضعف وكان عدد رجالها لا يزيد عن الالف ، في ذلك الحين ، زرت حلب زيارة شخصية لوقوف المصابات الذاهبة لمشاركة الترك الوطنيين في محاربة الفرنسيين في كيليكية . وازداد استياء الشعب في كل مكان ، ورأى الناس انه اقضى ثمانية عشر شهرا على اعلان الهدنة . ولم يظهر شيء يدل على ان هناك رغبة في العمل على اجابة رغائبهم ، وكان الشعب من ناحية اخرى يرى الفرنسيين يطبقون سياسة استعمارية محضة ، كما كان الترك يرسلون دعائهم الى المدن ، ويمرضون الرأي العام ضد الحلفاء الذين يقومون بهاته الاعمال ، ويطبّقون مثل هذه السياسة بالرغم من محاربتهم الى جانبهم ، ويقولون ان سورية والعراق ستقسمان الى قسمين ، وانه من الافضل لهم ولمصلحتهم ان يسيرا الى جانب الترك لمعارضة انانية السياسة الاوربية بقوة السلاح .

وكل ما كنت استطع عمله في هذه الظروف هو ان اقنع كل واحد بانهم اذا صبروا وانتظروا فانهم واصلون الى ما يرضيهم .

وفي ٨ آذار عام ١٩٢٠ اعلن شعبي بواسطة مندوبيه الذين اجتمعوا في دمشق استقلال سورية وانتخابي ملكا عليها .

وقد رأى هؤلاء المندوبون في انفسهم انه اذا كان الحلفاء مخلصين في اعمالهم ووعودهم ، فانهم يعترفون بهذا القرار الناشئ عن رغبة الشعب العامة والذي يضع وعود الحلفاء موضع التنفيذ ، ويبرهنون بذلك على كذب الترك في ادعاءاتهم . اما اذا كان الامر على النقيض من هذا ولم يؤيد الحلفاء عمل الشعب السوري وقرار مندوبيه ، يظهر صدق الترك في كل ادعاءاتهم واقوالهم وتحذيراتهم .

لقد قيل عن المؤتمر السوري ، الذي مثل الشعب السوري حق التمثيل انه مؤتمر غير قانوني . مع ان هذا المؤتمر قد انتخب بافضل الوسائل المشروعة ، وكان - حسب اوامري وطلبي - يمثل الشعب السوري بكامله كل التمثيل .

فقد جرت الانتخابات على لدرجة الثانية وحسب القوانين التركية القديمة فانتخب (٨٥) مندوبا من مختلف الجهات ١٠ اضفنا اليهم (٣٥) مندوبين زعماء القبائل ورؤساء الاديان .

وقد جاء الاعضاء من المنطقتين الشرقية والغربية ، وكان هؤلاء يمثلون مختلف

المذاهب والديانات . وارسل لبنان ثلاثة مندوبين ، كان انتخابهم لاطلاع اللجنة الاميركية على رغائب اللبنانيين وامانيهم .

وبعد ان نزلت عند قرار المؤتمر ، وقبلت العرش ، اعلنت السياسة التي يجب ان تسير عليها الحكومة الجديدة ، وعينت عناية خاصة ان لا لعب بمواطف الشعب الوطنية وان لا اخذعه ، مع انه كان في وسعي ان ذلك - اذا اردت - ان اكون محبوبا من الشعب الى اقصى حد .

وقد اسرعت بعد هذا الى الشروع في تنظيم الادارة والحكم بشكل يتفق وطبيعة البلاد فألفت حكومة كان للمسيحيين من يمثلهم فيها و كان موقف الوزارة في العمل موقفاً صعباً الى حد كبير .

وذلك لان الفرنسيين كانوا مسيطرين على السواحل ، وكانوا يتقاضون الرسوم الجمركية التي كانت المورد الاساسي في الخزينة ، ولا يدفعون حصتها الا بصورة متقطعة ، كما انهم لا يدفعون لنا سوى قسم ضئيل من هذه الحصة وهذا ما جعل حكومتي تواجه صعوبات جمة منذ تأليفها ، وتقع في حيرة شديدة لشدة حاجتها للمال .

ثم ازداد سوء الحال بعد ذلك ، واخذ الفرنسيون يطبقون سياسة جائرة في الشؤون الجمركية ، فاضروا التجار ووقعوا اضراراً لاحد لها بأسواق دمشق وهذا ما كانوا يرمون اليه من وراء سياستهم هذه .

وهكذا بدأت المملكة الجديدة حياتها تحت هذا الكابوس ، فاخبرت وزارة الخارجية الانكليزية بواسطة الجنرال حداد باشا ، عن الاسباب التي ادت للقيام بهذا العمل و اعلان الاستقلال والمملكة ، فاجابني الوزارة المذكورة بعد مقررات « سان ريمو » ان انكلترا تعترف باستقلال حكومة سورية ، وتعترف بي ملكاً عليها .

اما فرنسا فقد رفضت ان تتخذ مثل هذا القرار ، وتعترف بالاستقلال وببي وذهب الجنرال غورو فوق هذا الى لبنان ، واخذ يخطب خطباً ضد حكومتي ، مثيراً اللبنانيين للاحتجاج على مقررات المؤتمر السوري .

وعندما عدت للمرة الثانية لنضية البقاع ، وطلبت الى الجنرال غورو ان يجلو عن البقاع ، اجابني جواباً غريباً قال فيه : « كيف تريد ان انسحب من البقاع وانا لا استطيع ان امنع الضباط الذين يصرون على التقدم » .

فأجبتة : اذا كان الجنرال غورو يجد انه من الصعوبة منع ضباطه — وهم الذين يسرون على نظام الجندرية — فكيف يستطيع انا ان امنع رجال القبائل الذين لا يعرفون شيئاً عن النظام ؟ ! ..

وكان موقف فرنسا زداد غموضاً يوماً بعد يوم ، وقد استطاعت بعد عقد الهدنة مع مصطفى كمال باشا ان ترسل قسماً كبيراً من جيوشها الى هذه البلاد ، واخذت تحشد الجند والمصفحات والطيارات الخ ...

لقد كنت دوماً افكر في السفر الى باريس لبحث هذه المشكلة مع الحكومة الفرنسية بيد ان ازدياد خطورة الموقف يوماً بعد يوم . جعلني اعتقد ان وجوبي في سورية ضروري للغاية .

فقد كان وجودي في سورية اكثر ضرورة في ذات الحين من وجودي في اوردية وقد اعترف الجنرال غورو بذلك في كتاب بعث به الى حكومته ، كما اعترف اللورد كرزون بمثل هذا في الخطاب الذي ألقاه في مجلس اللوردات رغم انه صرح برغبته في ان تراني في المستقبل القريب في لندن .

واذ ذاك سرت حسب الاراء التي ابرق الي بها الجنرال حداد من لندن ، وقررت ان اذهب الى اوروبا حالا — كما تريد وزارة الخارجية الانكليزية — و كان موقف الجنرال غورو يتضح شيئاً فشيئاً ، ويقوي عزمي على السفر بامر ع مااستطيع .

فقد فكرت انه قد يكون من الممكن اذا سافرت لاوروبا ان اصل الى حل للقضية كلها . و كتبت الى الجنرال غورو في ٩ تموز اطلب اليه ان يهيئ لي اسباب سفري فالجاني بان لديه بضعة شروط يريد ان يعرضها علي قبل مغادرة سورية ، والا فان الحكومة الفرنسية لن تدخل معي في اية مفاوضة .

ومنذ تلك اللحظة اخذت الحوادث تمر بسرعة ...

فقد اصبح لدى الجنرال غورو قوى كافية لسحق كل معارضة نحاول ان نبديها واعتقد ان ذهابي الى اوردية قد ينهي القضية فحال دون سفري . وتحركت الجيوش الفرنسية في ١١ — ١٢ تموز واخذت تتقدم من جرابلس نحونا فاحتلت جسر الشغور ثم دخلت رياق مزودة بالاسلحة والمدافع لتقوية الحامية العسكرية فيها .

وقد حدث كل هذا فجأة وبطرفة عين دون اخطاري بشيء . و كان من الواضح ان الجنرال غورو يعد العدة للقيام بحملة عامة على منطقتي .

وفي ١٤ تموز تلقيت من الجنرال غورو اذاره المعروف .

وانه لمن المستغرب ان يدعي الجنرال غورو في هذا الانذار اني وضعت له المراقيل في محاربة العدو المشترك مصطفى كمال ورفضت السماح بنقل الذخائر الى جيشه .

فالذخائر لم يعترض احد على نقلها ، ولم يوقفها احد ، اما الجيوش فكل ما فعلته في هذا الصدد هو اني طلبت اليه ان يعترف بما اعترفت به انكلترا - فيما يتعلق بالحكومة العربية - وان يقوم بالتعهدات التي قطعها حكومته لنا قبل ان ينقل جيوشه على الخطوط الحديدية . و اوضحت له بصراحة انه يستحيل علي تهديئة الشعب اذا لم يجب هذه المطالب .

وقد طلبت الى الجنرال غورو ان يعترف بالحكومة وبني لاني كنت اعرف عن ثقة ان حكومته تركت له هذا الامر يقرره حسب ما يراه .

ويجب ان اضيف الى هذا ان الجنرال غورو كان يرسل الذخائر الى جيوشه في القطارات ، وقد ادر كت الان ان ماقالته الصحف المحلية من غايات الجنرال غورو في ارسال هذه الذخائر كان صحيحاً لا ريب فيه .

فالجنرال غورو لم يكن يرغب في نقل الجنود والذخائر لمحاربة العدو المشترك مصطفى كمال بل لم حاجة منطقتي .

اما انا فقد اظهرت شعوري نحو مصطفى كمال بصراحة وجلاء قبل ان تجلو الجيوش الفرنسية عن جرابلس .

فقد ارسلت الى الجنرال غورو اذ ذاك كتابا اشرت فيه الى النتائج الخطيرة التي يؤدي اليها فتح الباب للترك لاثارة القلاقل والاضطرابات في سورية والعراق واقتربت عليه ان ارسل اليه جيوشي لتعاون مع الجيوش الفرنسية في سبيل احتلال المناطق التي قرر مؤتمر الصلح ان تكون من منطقتي .

غير ان الجنرال غورو لم يوافق على هذا الاقتراح . واعتقد ان رجلا يقترح محاربة الترك لا يمكن ان يهتم في « وضع المراقيل » امام الجيش الفرنسي المحالف لمحاربة العدو المشترك .

وقد ذكر الجزال غورو - استناداً الى القلاقل التي اتهمني بانارتها - ست حوادث قال انها وقعت بمعرفتي ، ولم يذكر قط ان ثلاثاً منها قد وقعت خلال غيابي في اوردية ، وكانت المحاربات - حين وقوعها - مقطوعة بيني وبين سورية .

والحقيقة ان هذه الحوادث الثلاث وسواها قد وقعت على اثر الاعمال التي كنت لفت اليها فطر الجزال مراراً عدة ، وارسلت اليه كتابين بشأنها .

اما الكتاب الاول فيبرهن على شدة اخلاصي ورغبتي في العمل مع الفرنسيين بروح المودة ، ويدل على اني عندما لفت الحكومة الجديدة ، كنت واضعاً هذه الرغبة نصب عيني .

واعتقد ان التهمة التي الصقت بحكومتي ، بانها تشجع العصابات وتحميها على دخول المنطقة الغربية . تثير استغراب كل رجل كان في سورية خلال تلك الشهور .

وتما يجدر ذكره ان الفرنسيين انفسهم سلحوا العصابات المسيحية في مختلف الجهات لاثارة القلاقل في منطقتي .

وقد تبودل كثير من الرسائل بين الضباط السياسيين الفرنسيين وبين بعض الاهليين ، بشأن استخدام بعض متطوعة الاكراد - بالراتب الذي يريدونه - لتأليف العصابات واثارة القلاقل في سورية ، وعلى الحدود الكردية في العراق تملأ صحائف صفراء من تاريخ سورية الحديثة .

اذن ... فقد كان من الطبيعي - في بلاد هذه حالتها - ان ترتكب بعض الجرائم الشخصية ضد بعض الجند الفرنسي .

وعندما كان يقع مثل هذه الجرائم في احدى النواحي لم تكن نرى جهداً من الجانب الفرنسي للبحث عن المجرمين ، بل كان كل مافي الامر ان يحرق الفرنسيون اقرب قرية وان يحجزوا اغلالها ، ويسوقوا ماشيتها ، ويتركوا سكانها في شقاء وتماسة لاحد لها وانه لمن سوء حظ سورية انها بعيدة وان شعبها يجهل كيف يلفت نظر العالم المتمدن ويطلعه على جلية الامر . ولو لم يكن الحال كذلك ولو استطاع السوريون ان يسمعو صوتهم للعالم المتمدن لاثارت هذه الاعمال والاضطهادات عاصفة شديدة في العالم الاوربي .
« تنسف » فرنسا من سورية الى الابد .

على ان هذه الاخبار اذا لم تصل الى اسماع اوربا واميركا ، فقد انتشرت في كثير من الانحاء العربية ، وكان كره الفرنسيين يزداد يوما بعد يوم .

اما التهمة الثالثة التي وجهها الجنرال غورو الى حكومتي ، فهي رفض هذه الحكومة ادخال العملة الجديدة على اساس الفرنك واني لاجيب على هذه التهمة ان الجنرال غورو ليس لديه قوة شرعية لبدال العملة في البلاد ، بعملة سواها ، وهو اذا فعل هذا فانما يكون مستعملا سلطة « الحاكم » المطلق ... الامر الذي لاحق له فيه .

ثم ان رفض العملة الجديدة لم يكن من حكومتي ، بل من الشعب اجمع . ويدعي الجنرال غورو في انذاره ان حكومتي قد عاملت انصار فرنسا معاملة سيئة وكرمت - من ناحية اخرى - اعداء فرنسا .

وعلى ذلك اوجب ان هؤلاء الانصار الذي قيل انهم عوملوا معاملة سيئة ، كانوا من المناصرين على الامن ، الساعين لاثارة التورات الدينية بين مختلف المذاهب لقاء الاموال التي دفعها لهم الفرنسيون .

اما هؤلاء الذين يدعوهم الجنرال غورو « اعداء فرنسا » فانهم من الرجال الوطنيين المخلصين ، الذين يحاربون مقاصد فرنسا وانه من المضحك ان يدعى هؤلاء « اعداء فرنسا » وان يعاملوا معاملة سيئة بالنسبة لهذا العداء .

فقد كان هؤلاء يرغبون ان يعيشوا تحت الحكم العربي ، وكان قسم كبير منهم يقيم في المنطقة العربية ، وهي المنطقة التي لاسطة لي عليها .

ولم يكن في وسمي في اي حال من الاحوال ان اخفق الشعور الذي تولد في النفوس وشجعت تصريحات الحلفاء المختلطة في كثير من الظروف وهناك تهمة مضحكة اخرى في انذار الجنرال غورو — وهي تهمة لا بطل لها من الحقيقة — وهي ادعاؤه انتشارا وشوفا المجلس اللبناني بمبلغ ٤٢ الف ليرة انكليزية ليطلب الاستقلال بدون مساعدة فرنسا واتهام اعضاء المجلس بالحياة لانهم طالبوا بهذا الاستقلال . وهذه التهمة مضحكة لاسباب عديدة .

١ — لم يكن لدى الحكومة السورية ما تتمكن معه من دفع شيء .

٢ — ان المادة الخاصة ببلن الكبير ، قد كانت دوما خارجة عن السياسة التي

كنت اتبعها . ولم اكن اعتقد ان امراً كهذا يقابل بالارتياح بين سكان الاراضي المقترح الحاقها ببلنات وقد ارسلت لسكمت طيه ترجمة قرار المجلس وهو القرار الذي نفي من اجله كثير من اعضائه .

واني اعرف السبب الذي حدا بالجنرال غورو للوم الحكومة السورية في هذا الشأن وهو محاولة هؤلاء المنفيين السفر الى فرنسا وعرض شكواهم عن طريق المنطقة الشرقية بعد ان حالت فرنسا دون سفرهم من المنطقة الغربية .

واتهم الجنرال غورو الصحف الدمشقية بانها تهاجم السياسة الفرنسية ونسي ان الصحف التي تساعد فرنسا لم تترك فرصة تمر ان تهاجمي وتهاجم القضية العربية مهاجمة شديدة وتحمل على السياسة الانكليزية في الشرق الادنى تحاول الانتقاص من قيمتها .

وقد طلبت مراراً عديدة الى السلطات الفرنسية ان توقف صحفها عن التهجيات فلم تصغ الى طلبي ، ولهذا لم يكن في وسعي ان امنع صحف دمشق عن الجواب . ثم بالرغم من لهجة الجنرال غورو القاسية في انذاره غير المشروع فقد بذلت كل جهد لاقنع حكومتي بالموافقة عليه .

فقد اعرف ان رفضه سيؤدي حتما الى مصيبة

وتلقت في تلك الظروف الحرجة — والضغط يشتد حولي — برقية من اللورد كرزون فاعلمت الكولونيل كوس بموافقتي على شروط الجنرال غورو وطلبت اليه في نفس الوقت ان يمد مهلة الانذار حتى اتمكن من تنفيذ الشروط فددتها ٢٤ ساعة بناء على طلبي .

وفي ١٩ تموز طلبت مهلة اخرى لا اتمكن — هذه المرة في ابدال الموظفين الذين يترددون في قبول الشروط .

وفي اليوم الذي اجيب فيه طلبي ، أعلمت الجنرال غورو ان الجيوش العربية التي كانت تحتل مرا كز محدل منجز القوية ، والفرق التي كانت ترابط على الحدود ، قد انسحبت بناء على أوامري الى دمشق ، وبدأت منذ ذلك اليوم اسرح الجيوش في العاصمة بناء على تأكيد الفرنسيين بان الجيوش الفرنسية لن تتقدم . وقد كان القناصل في شهودا على هذا التأكيد .

اريد ان اؤكد هنا ان موافقتي على شروط الجنرال غورو ، انما كانت مؤسسة على اعتمادى الذهاب الى اوربا ، لاعرض القضية امامكم ليأخذ العدل مجراه ، بناء على عهدكم المقطوعة .

وفي ٢٠ تموز اغلقت المؤتمر ، وكنت مضطرا لاتخاذ هذا التدبير ، بعد ان رأيت اعضاءه يرغبون في معارضة مطالب الفرنسيين بقوة السلاح .

وفي الساعة الخامسة والخمسين دقيقة من هذا اليوم نفسه ، اعطيت الكولونيل كوس جوابي المفصل ، وموافقتي على شروط الجنرال غورو باجمعها فوصله الجواب قبل ست ساعات ونصف على نهاية مهلة الانذار .

ولكن الجنرال غورو يدعي ان برقية الموافقة لم تصله الا في صباح اليوم التالي اي في ٢١ تموز .

ويجب ان اذكر هنا ان موافقتي على شروط الجنرال غورو قد جعلت موقفي في دمشق صعباً الى اقصى حد .

فقد ادى تسريح الجيوش العربية ، الى قيام حركة في دمشق ضد الحكومة . وكان الشعب يؤثر ان يحارب على ان يوافق على مثل هذه الشروط .

ولم تنته الحركة الا بعد سقوط مئة وعشرين من القتلى ، وثلاثمائة جريح . وفي صباح ٢١ تموز نقل الي ان الجيوش الفرنسية تتقدم نحو دمشق وانها اسرت فرقة صغيرة من الجيش العربي التي تركت في البقاع لتجمع الاسلحة والذخائر من السكان ، وتمود بها الى دمشق .

وقد كانت هذه الفرقة الاسيرة ، تحمل اوامر بان تعامل الفرنسيين كحلفاء فكانت النتيجة ان وقعت اسيرة في ايدي هؤلاء الحلفاء دون ان تبدي اقل مقاومة .

ولم اكد اطلع على هذه الانباء حتى ارسلت الكولونيل طولاً الى الجنرال غورو ؛ اطلب اليه ان يقوم بوعده ، ويأمر بانسحاب الجيوش الفرنسية .

وفي اليوم التالي ارسل الي الجنرال غورو كتابا يطالب فيه ان اوقع على شروط اخرى وقد ارسلت اليكم طيه هذا الكتاب وتلك الشروط لتطلعوا عليها .

وقد اجيب الجنرال على هذا الكتاب بان هذه الشروط الجديدة ، لم تكن موجودة

في الانذار ، واني قد نفذت القسم الاكبر من الشروط الاولى ، وانا مستعد لتنفيذ القسم الاخير اذا انسحبت الجيوش الفرنسية .

ولو قبلنا الشروط الجديدة ، لما بقيت لي ولا لوزرائي اية سلطة في البلاد

وفوق هذا لم اكن اتفق بان الجنرال

غورو ان يبعث بشروط جديدة اذا بقيت

هذه وبينما كنت اسعى لتسوية هذه المشاكل

بروح المسالمة والود وصلتني اخبار جديدة

عن تقدم الجيش الفرنسي ، فخرجت

الجموع من دمشق ، دون نظام ودون

اسلحة ، للمدافعة عن المدينة .

ولم يزد عدد هؤلاء الذين تجمعوا في

خان ميسلون عن الالف رجل .

وقد اشترك مع هؤلاء مئتا رجل من

رجال القبة — ائيل المسلحين ، وهم بقايا

الجيوش المسرحية — فهد اليهم بالمحافظة على

الاسلحة ، والذخائر وكان من الطبيعي

ان يذهبوا ضحية المصفحات والطيارات الفرنسية .

وقد كان بين هؤلاء الذين سقطوا صرعى في ميسلون بعض رفاقي في معارك فلسطين

واني لأخني رأسي احتراماً لجميع هؤلاء الذين ضحوا بحياتهم في سبيل الاحتجاج على

عداء لم يعرف له التاريخ مثيلاً .

لقد وقعت بكلمة الجنرال غورو واعتمدت على وعده بانه لا يسمح للجيوش

الفرنسية بالتقدم فاخليت المراكز من الجند ، وسرحت قسماً كبيراً من الجيش . . .

وأجبت — أنا الرجل الاعزل — بأني أرفض الحرب .

وقد كنت اعرف ان موافقتي على الشروط الجديدة لا بد ان تثير حرباً اهلية في

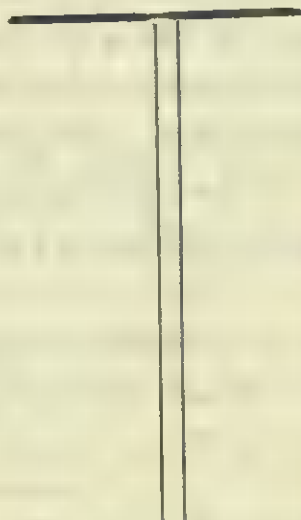
دمشق فاعطيت الجنرال غورو عهداً صريحاً بان انفذ شروط تموز بكاملها . وطلبت اليه



الجنرال غورو

قاء ذلك ان يوقف ويقدم الجيوش نحو دمشق ، فكان جوابه لي اطلاق النار على
النظاميين والمتطوعين .

وبالرغم من هذا كله فقد أمرت النظاميين الذين نجوا من القبائل ان يتركوا السلاح
وقد فئت فرقة من الجنود الشجعان - تحت قيادة البطل يوسف العظمة - وهي في مكانها .
ثم تكلم عن ماجرى بعد حوادث ميسلون ، وناشد انكلسترة بان تفي بمهودها
للعرب .



معاهدة جوفنيل مع ملاحظاته عليها^(١)

اولاً — الاعتراف باستقلال سورية

ملاحظة العميد — بنفس الشرائط التي يتمتع بها العراق

ثانياً — ان فرنسا ، بالنظر لاصداقة والتحالف اللذين يربطانها بسورية ، تتعهد باقتراح قبولها عضواً في عصبة الامم .

ملاحظة العميد — يكون تعهد فرنسا من نوع تعهد بريطانيا للعراق

ثالثاً — ان دول سورية يجب ان تشكل منهادولة واحدة ، وبعبارة اخرى ينبغي اعادة تأليف وحدة الاراضي السورية بما فيها بلاد العلويين .

ملاحظة العميد — اذا كانت هناك موافقة من سكان العلويين ، وبطريق المفاوضة .

رابعاً — يجري استفتاء في الاراضي الملحقه ببلدان ، ويكون لسكان تلك المناطق الحق في اختيار الدولة التي يتبعون لها اختياراً حراً .

ملاحظة العميد — تكون فرنسا حكاماً في هذا الموضوع ويستألف الحكم للجمعية الامم .

خامساً — تنتخب جمعية تأسيسية ، انتخاباً حراً لنسب دستور البلاد ووضع القوانين .

ملاحظة العميد — ولكن بعد انتهاء الاضطرابات .

سادساً — ينسحب الجيش الفرنسي من الاراضي السورية تدريجياً عندما تشكل

(١) وصل جوفنيل الى دمشق في شهر كانون الاول عام ١٩٢٥ وكانت الثورة

ما تزال مضطربة فاحد يتصل بالزعماء الوطنيين ومديري الثورة لحل القضية السورية ،

وتألفت عام ١٩٢٦ حكومة الداماد احمد نامي ، واشترك فيها ثلاثة من الوطنيين ،

ووضعت الحكومة برنامجاً لحل القضية السورية ، وقيل ان دي جوفنيل اتفق على وضع

المعاهدة التالية مع ملاحظاته عليها ، ولكن وزارة فرنسة لم توافق على ذلك .

نواة الجيش الوطني ، بمساعدة مدربين افرنسيين نطلبهم الحكومة الجديدة لهذه الغاية ويكون للجيش الافرنسي الخيار باقامة حامية في لبنان .

سابعاً — تتفضل فرنسا بتخصيص مبلغ من المال في سبيل اعادة بناء المناطق التي خربت القنايل .

ثامناً — تعلن الحكومة الجديدة ، عفواً عامابلا قيد ولا شرط ولا يكون للحكومة الفرنسية اي اعتراض او طلب في هذا الموضوع .

ملاحظة العميد — بعد انتهاء الاضطرابات .

تاسعاً — يحق لسورية تعيين ممثلين دبلوماسيين لها في الخارج . على انه في البلاد التي لا يكون فيها ممثلون ، يقوم الممثلون الدبلوماسيون الفرنسيون ، بتمثيلها .

ملاحظة العميد — في باريس وفي الخارج بعد قبولها عضواً في عصبة الامم .

عاشراً — تقبل سورية في حكومتها وفي دوائرها مستشارين فنيين افرنسيين تابعين للحكومة السورية بموجب عقود تعقد معهم بملاء الحرية .

المادة الحادية عشرة — يكون للصناعة ورؤوس الاموال الفرنسية حق الرجحان في جميع المشاريع التجارية والصناعية وفي استخراج الثروات الطبيعية في البلاد ، هذا في حالة عدم استطاعة رؤوس الاموال الوطنية القيام بتلك المشاريع .

المادة الثانية عشرة — تعقد القروض عامة في فرنسا او بواسطة الحكومة الفرنسية .

المادة الثالثة عشرة — تعقد محالفة بين فرنسا وسورية تنهدها فيها فرنسا بالدفاع عن

سورية ازاء كل اعتداء خارجي ومقابل ذلك تنهده سورية في حالة نشوب حرب ضد فرنسة بوضع قسم من جيشها تحت تصرف فرنسة ، ويعين هذا المقدار فيما بعد على ان تتولى الحكومة الفرنسية تجهيزه وتسليحه .

بيان الحكومة السورية الموقته

الى الشعب السوري الكريم

غير خاف على احد مابلغته الكارثة الحاضرة من ايقاع الدمار والبلاء في هذا الوطن السوري المحبوب فقد تواترت عليه المصائب المفجعة في الاشهر العشرة الماضية حتى كادت تقوض مابناه لنفسه من آثار الحياة والعمران . وبات الحذر شديداً من الاتيان على نمرات جهود الاجيال السالفة والجيل الحاضر .

قد اصبح الموقف رهيباً وكاد يقضي على شعاع الامل بالخروج من هذه المآزق الضيقة ولم يعد منصب الحكم ولاية يستهوي احداً في هذه الايام العصية .

عندما دعينا لتسلم ازمة الادارة في سورية وقفنا برهة موقف التردد والحيرة متيبيين اقتحام هذه الغمرة وقبول ما فيها من التبعة ونحن نعلم ان انهاض هذا الوطن من كبوته واقالته من عثاره يحتاج الى مفاداة ابنائه ومغامرتهم بشخصهم . نحن نعلم ان للامة السورية حقوقاً مشروعة تريد احتيازها وتعتمد في نيلها على قوة الحق التي لا تغالب . وبحسب هذه العقيدة مازلنا من القائلين بوجوب العمل بالطرق الدستورية والوسائل القانونية ومهما كانت نتيجة الثورة الحاضرة لاتتبدل امانتنا الوطنية ولا تضعف عزائمنا عن متابعة قضيتنا والمطالبة بحقوقنا بالطرق السلمية المشروعة تلك الاماني التي كانت الامة تسعى وراء تحقيقها منذ عهد قديم .

جاء المسيو دي جوفنيل المفوض السامي واعان انه قادم لاناالة الشعب السوري حقوقه وقد سرت بضعة اشهر والمفاوضات تجري بينه وبين السوريين لاييجاد اسلوب ملائم لحل به المشكلة الحاضرة بانالة السوريين حقوقهم وازالة اسباب شكواهم وهو معدود من نوابغ الافرنسيين ومشبع بروح الحرية والانصاف . وله في جمعية الامم مواقف كثيرة تؤيد له مزاي بارزة في نصرة الحق وتأييد العدل .

قبل ان وافقنا على تلبية الدعوة بتأليف حكومتنا الحاضرة وضما امامنا في ساحة التأمّل والاعتبار اموراً كثيرة تتناول قوة الحق في جانب قضيتنا الوطنية والوعود المكتوبة والشفوية التي تلقيناها من فخامة المفوض السامي وشخصية هذا العميد البارزة في العالم الاوربي مع الثقة المتبادلة بينه وبين حكومتنا السورية ولزوم الاعتماد المتقابل والتعاون الحقيقي بيننا وبين الافرنسيين لتمكين من الاستفادة بعلومهم وخبرتهم ولتعود الى البلاد سكنتها وسلامتها وما ادى اليه فقدان الثقة ومساويء الادارة الماضية من خراب بلادنا وتدميرها وخطأ الموقف السليبي حيال موارث البلاد الحيوية والاقتصادية وحيال الامن والاموال المندثرة والدماء المسفوحة .

بعد ان تأملنا كثيراً في هذه الامور وقابلناها مع معكوساتها في الكفة الاخرى قضى علينا العقل والغيرة الوطنية ان نستخير الله ونعالج هذا الامر ونحن معتمدون في نيل النجاح على مؤازرة الشعب السوري الكريم وتأييده في هذه المهمة الشاقة . وقد عاهدنا انفسنا ان لا نتجاوز بشيء من حقوق الامة المشروعة .

ان حكومتنا قد اتخذت قاعدة لاعمالها البرنامج الآتي تسمى لتحقيقه :

١ — دعوة الجمعية التأسيسية لتتولى سن دستور البلاد على قاعدة السيادة القومية .
٢ — تحويل الانتداب الى معاهدة تعقد بين فرنسا وسوريا لمدة ثلاثين سنة تعين فيها الحقوق والواجبات والعلائق المتقابلة بين الاملتين ماثلة للمعاهدة المفقودة بين بريطانيا والعراق ولا تكون هذه المعاهدة نافذة الا بعد تصديقها من البرلمان السوري ويحتفظ فيها لفرنسا بالنفوذ السياسي والرجحان الاقتصادي فقط على شرط عدم الاختلال بالسيادة القومية .

٣ — تحقيق الوحدة السورية بالوسائل التي باشرنا باجرائها منذ الان وستظهر للامة نتائجها المثمرة في القريب العاجل ان شاء الله .

٤ — توحيد النظام القضائي على قاعدة السيادة القومية بصورة تصون حقوق الوطنيين والاجانب معاً .

٥ — تأليف جيش وطني بحيث تتمكن القوات الافرنسية من الجلاء التدريجي عن البلاد .

- ٦ — طلب ادخال سوريا في عصبة الامم واعطائها حق التمثيل الخارجي اسوة بالعراق
- ٧ — درس اصلاح النظام النقدي الحالي واعادة الاساس الذهبي في عملة البلاد الرسمية بصورة تدريجية .
- ٨ — استحصال العفو العام عن جميع اصحاب الجرائم السياسية مع الاحتفاظ بالحقوق الشخصية .
- ٩ — استحصال قرار بالغاء القرارات الحربية عن دمشق وغيرها .
- ١٠ — ايجاد طريقة للتعويض عن منكوبي الثورة .
- هذا هو الهدف الاصلي من برنامج حكومتنا الموقرة لاعادة السلام وتحقيق امانى البلاد بالسرعة الممكنة ولما كان هذا البرنامج يحقق قسماً كبيراً من الاماني الوطنية وحقوق البلاد فالتنا نرجو من الامة السورية الكريمة مؤازرتنا لتتمكن من تنفيذه باقرب وقت مستطاع والله من وراء القصد .
- رئيس الحكومة
الدوامد احمد نامي

المعاهدة المرفوضة عام ١٩٣٣

ان حكومة الجمهورية الافرنسية والحكومة السورية بالنظر للتقدم الناتج من تطبيق المادة ٢٢ من ميثاق عصبة الامم في سبيل انشاء سورية كدولة مستقلة وبناء على الرغبة التي ابدتها الحكومة الافرنسية امام عصبة الامم في عقد معاهدة مع الحكومة السورية مقدرة التطور الذي تم حتى الآن .

وبناء على موافقة الحكومتين على تحقيق جميع الشروط المؤيدة باتباع طرق صريحة ، لقبول سورية في جمعية الامم .

فقد اتفقنا توصلا الى هذه الغاية على عقد معاهدة صداقة وتحالف تبني على أساس الحرية التامة والسيادة والاستقلال لتحديد العلاقات التي تبقى بين الدولتين بعد انتهاء الانتداب وبعين في الاتفاقات الملحقه بها والتي توضع موضع التنفيذ في ذات التاريخ الذي تنفذ فيه المعاهدة شروط وكيفية تطبيق بعض بنودها .

وللوصول الى هذه الغاية بصورة اكثر ملائمة فقد اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان ايضا على ان يحددوا بجلاء برنامج تطور المؤسسات الحاضرة في جميع النواحي التي يكون واجبا فيها تعاون الحكومتين تعاوناً حقيقياً صادقاً لتحقيق الشروط التي وضعتها جمعية الامم في الناحيتين الداخلية والدولية وفقاً للمبادئ العامة . التي فرضتها تلك الجامعة ليسوغ انتهاء الانتداب .

ولهذه الغاية فقد اقرغ الطرفان الساميان المتعاقدان اتفاقهما في ثلاثة صكوك هي :

اولا : معاهدة صداقة وتحالف

ثانيا : بروتوكول (آ)

بشأن الاتفاقية الملحقه بالمعاهدة التي توضع موضع التنفيذ في ذات الوقت الذي تنفذ فيه المعاهدة عند قبول سورية في جامعة الامم .

ثالثاً : بروتوكول (ب)

بشأن البرنامج المطلوب تحقيقه في غضون المدة اللازمة لتطور المؤسسات الحاضرة
بطريق التعاقد وضمنه نطاق القانون الاساسي بناء على انتقال المسؤوليات الى الحكومة
السورية تدريجياً .



لهذه الغاية فقد انتدب كل من فخامة
رئيس الجمهورية الافرنسية وفخامة رئيس
الجمهورية السورية مفوضين عنها .

عن فخامة رئيس الجمهورية
الافرنسية الكونت دو مارتيل سفير فرنسا
المفوض السامي للجمهورية الافرنسية
الحائز على وسام جوقة الشرف من رتبة
قوماندير الخ .

وعن فخامة رئيس الجمهورية السورية
حقي بك العظم رئيس مجلس الوزراء الحائز
على وسام جوقة الشرف من رتبة
قوماندير الخ...

محمد علي العابد رئيس الجمهورية السورية

وهما بعد ان تبادلوا اوراق اعتمادها ووجداها موافقة للاصول عقدا ما يلي :

المادة الاولى — يقوم بين فرنسا وسورية سلم وصداقة دائمان

انتهي تحالف بين الدولتين المستقتين ذات السيادة تثبيتا لصداقتها وللروابط التي
تربطهم دفاعاً عن السلم ومحافظة على مصالحهما المشتركة .

المادة الثانية — اتفقت الحكومتان على التشاور تماماً وبدون قيد في كل امر يتعلق
بالسياسة الخارجية من شأنه ان يمس بمصالحهما المشتركة ، كما انها تعهدتا بان تتخذا ازاء
الدول الاجنبية موقفاً يلائم تحالفهما وان تتجنبنا ما من شأنه ان يسيء الى علاقتهما مع
الدول الاخرى . تعين كل حكومة منهما لدى الاخرى ممثلاً سياسياً تؤمن الحكومة
الفرنسية بواحدة عمالها حاية الرعايا السوريين ومصالحهم في كل مكان لا تكون الحكومة
السورية ممثلة فيه مباشرة وفقاً للتعامل الدولي المرعي بهذا الشأن .

المادة الثالثة — سيتخذ الطرفان الساميان المتعاقدان جميع التدابير اللازمة ليتمكن منذ يوم انتهاء الانتداب ان ينقل الى الحكومة السورية وحدها الحقوق والواجبات الناجمة عن جميع المعاهدات والاتفاقيات وسائر العقود الدولية التي ابرمتها الحكومة الافرنسية مع سورية او المتعلقة بها .

تساعد الحكومة الافرنسية الحكومة السورية كل المساعدة وتسهيل لها تعديل الاتفاقات والتعهدات الدولية التي قد تستمر لغاية هذا التاريخ والتي قد لا تكون موافقة الوضع الدولي الجديد في سورية .

يستفيد الرعايا الافرنسيون وذووا البعثة الافرنسية من الحقوق التي قد تمنح عند حصول التعديل المذكور الى رعايا وذوي البعثة الاجنبية .

المادة الرابعة — اذا نشبت بين سورية ودولة اخرى خلاف ادى الى وضع من شأنه خطر قطع العلاقات مع هذه الدولة فان الحكومتين تتشاوران لحسم هذا الخلاف بالطرق السلمية وفقا لاحكام ميثاق جمعية الامم او لاي اتفاق دولي آخر يمكن تطبيقه في مثل تلك الحالة .

واذا وجدت الحكومتان رغم جهودهما المشتركة انها مهددتان بخلاف مسلح فانها يتشاوران حالا بشأن التدابير اللازمة للدفاع

المادة الخامسة — ان مسؤولية المحافظة على النظام والدفاع عن سورية تقع على الحكومة السورية على انه في سبيل تسهيل انفاذ الواجبات التي تترتب عليها بمقتضى احكام هذه المعاهدة فان الحكومة الافرنسية تقبل بان تؤازر الحكومة السورية عسكريا هذه المعاهدة وفاقا لمضمون الاتفاقية الملحقه .

من المقرر ان بقاء القوات العسكرية الافرنسية الجوية او البحرية لا يعتبر احتلالا ولا يحس بحق السيادة لسورية .

تظل هذه القوى والمؤسسات المربوطة بها خاضعة لنظام خارج اراضي الدولة وتبقى متممة بالحصانة والميزات التي تكون لها عند وضع هذه المعاهدة موضع التنفيذ

تساعد الحكومة الافرنسية على التنظيم والتعليم والتسليح وتجهيز القوى العسكرية السورية وقوى الدرك وفاقا لمضمون الاتفاق الملحق وستضع تحت تصرف الحكومة

السورية البعثات والضباط الذين يرى الطرفان المتعاقدان وجودهم مفيداً لذلك وفقاً للاتفاقية الملحق بهذا الشأن .

المادة السادسة — تضع الحكومة الافرنسية تحت تصرف الحكومة السورية المستشارين الفنيين والقضاة والموظفين الذين يرى الطرفان المتعاقدان وجودهم مفيداً لأعمال بعض المصالح العامة وفقاً لمحتويات وتحددات الاتفاق الملحق .

المادة السابعة — تعهد الحكومة السورية المحتفظة على ضمانات الحق العام الدائمة المنصوص عليها في دستور دولة سورية لصالح الافراد والجماعات وان تعطى هذه الضمانات كامل مفعولها وتعهد فيما يتعلق بحقوق الاقليات الجنسية والمذهبية وباحوالها الشخصية ان تؤمن معاملة تتفق مع المبادئ العامة التي قبات بها جامعة الامم فيما يختص بهذه الشؤون .

المادة الثامنة — الطرفان الساميان المتعاقدان يتفقان كل منهما فيما يخصه على انهما يريان من المناسب بقاء حالة الاشتراك القائمة في المصالح الاقتصادية في جميع اراضيها الوارد ذكرها في عهدة لندن المؤرخة في ٢٤ تموز سنة ١٩٢٢

المادة التاسعة — عقدت هذه المعاهدة لمدة خمس وعشرين سنة سيكون للاتفاقيات والعقود التي ستطبق نفس المدة المحددة للمعاهدة ما لم ينص في منها على مدة اقصر أو أن يتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على تمديدتها مراعاة لاوزاع جديدة يمكن بعد مرور عشرين عاماً على تنفيذ هذه المعاهدة ان تفتح مفاوضات لتجديدها أو تعديلها اذا طلبت ذلك احدى الحكومتين .

المادة العاشرة — ستصدق هذه المعاهدة ويجري تبادل صكوك المصادقة في أقصر وقت ممكن وتبلغ الى عصبة الامم .

توضع العقود الملحقه المنصوص عليها في بروتوكول (ب) والمتعلقة بالبرنامج المطلوب تحقيقه في خلال المدة التمهيدية موضع التنفيذ فوراً عند الانتهاء من تبادل صكوك المصادقة على المعاهدة .

المادة الحادية عشرة — اعتباراً من دخول سورية جمعية الامم تسقط عن الحكومة الافرنسية التبعات الملقاة عليها بموجب عهدة لندن المؤرخة في ٢٤ تموز سنة ١٩١٢

المادة الثانية عشرة — حررت هذه المعاهدة بالفرنسيين والفرنسية والعربية وكلتا
النصين رسميان والمعول على النص الافرنسي .

إذا حصل اختلاف بشأن تفسير هذه المعاهدة أو تطبيقها ولم يمكن حسمه نهائياً من
طريق المفاوضة مباشرة فالطرفان الساميان المتعاقدان متفقان على أن يلجأ إلى اصول
المصالحة والتحكيم المنصوص عليها في ميثاق جامعة الامم .

حرر في دمشق اربع صور في ١٦ تشرين الثاني سنة ١٩٣٣

حقي العظم
دومار تيل

ملاحق المعاهدة والكتب المتبادلة

بروتوكول « آ » بشأن الاتفاقات والعقود التي ستوضع موضع التنفيذ في ذات
الوقت الذي تنفذ فيه المعاهدة عند دخول سورية جمعية الامم .



المادة الاولى — الطرفان الساميان
لمتعاقدان متفقان على أن يتفاوضا ويعقدا
باسرع وقت .

١ — الاتفاقات العسكرية المدون
مبدؤها في المادة الخامسة من المعاهدة .

٢ — الاتفاق المتعلق بالموظفين
المنصوص عليه في المادة السادسة من
المعاهدة .

٣ — الاتفاق القضائي واتفاقات
المالية التي من شأنها تنفيذ احكام عهدة لندن المتعلقة بمختلف هذه الشؤون .

المادة الثانية — ستبلغ هذه الاتفاقات كلها وهي جزء متمم للمعاهدة الى جمعية الامم
وتكون نافذة منذ يوم دخول سورية جامعة الامم . الا اذا نص على ذلك .

بروتوكول « ب » بشأن البرنامج المطلوب تحقيقه في خلال المدة التمديدية لكي يؤمن

بطريقة التعاقد وضمن نطاق القانون الاساسي تطور المؤسسات الحالية لاجل نقل التبعات الى الحكومة السورية نقلاً تدريجياً .

المادة الاولى — الطرفان الساميان المتعاقدان متفقان على ان يعطى مفعول باقرب وقت للمباحث الجارية المتعلقة بمقد عدة اتفاقات بشأن :

١ — المسائل العسكرية وتنظيم الجيش الوطني .

٢ — المسائل المالية المنوّه عنها في عهدة لندن المؤرخة في ٢٤ تموز سنة ١٩٢٢

٣ — حالة الموظفين الفرنسيين الداخلين في خدمة الدولة

المادة الثانية — تشترك الحكومة الفرنسية والحكومة السورية في ادارة الشؤون الخارجية بطريقة تدريجية . وفضلاً عن ذلك فهي تساعد على اجراء التهيئة الدبلوماسية لنقل التبعات المنصوص عليها في المادة الثالثة من المعاهدة .

المادة الثالثة — لقد اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على ضرورة وجود دوائر للمصالح المشتركة بين الاراضي المنوّه عنها في عهدة لندن المؤرخة في ٢٤ تموز سنة ١٩٢٢ ان تمشية هذه الدوائر ستكون موضوع اتفاق خاص يعتبر جزءاً متمماً للمعاهدة ويعقد في اقرب وقت ممكن .

المادة الرابعة — تعهد الحكومة السورية ان تضع بالاتفاق مع الحكومة الفرنسية القوانين الاساسية والاحكام التشريعية التي قد تكون ضرورية لتنفيذ الضمانات المدونة في دستور دولة سورية الحالي لصالح الافراد والجماعات وعلى الاخص فيما يتعلق بالمساواة امام القانون « المادة ٦ و ٢٦ » وحرية الضمير واحترام المصالح الدينية والاحوال الشخصية « المادة ١٥ » وحرية الفكر « المادة ١٥ » وحرية التعليم « المادة ١٩ و ٢٨ » والقبول في الوظائف العامة « المادة ٢٦ » وتمثيل الاقليات المذهبية « المادة ٣٧ »

المادة الخامسة — تعهد الحكومة الفرنسية بان تساعد على ادخال سورية جمعية الامم بعد تحقيق النزاهة المحدد في المواد السابقة وحلماً يسمح بذلك الرقي الحاصل . يوضع برنامج هذا التطور على اساس انتظار تحقيقه بمدة تقدر تقريباً باربعة سنوات

الكتب المتبادلة بين الفريقين

الى المفوض السامي

عطفاً على محادثاتنا الاخيرة بشأن معاهدة صداقة وتحالف بين فرنسا وسورية .

وبمناسبة توقيع هذه المعاهدة أرى من اللازم بيان وجهة نظر الحكومة السورية فيما يتعلق بالنظام الإداري للوأي «سنجقي» اللاذقية وجبل الدروز «أوتونوم» في سورية.

تعتبر الحكومة السورية أن الوأي اللاذقية وجبل الدروز هما جزء من سورية.

أما تعترف الحكومة السورية أن الوضع الحاضر لهاتين المنطقتين يستدعي مصلحتهما نظاماً خاصاً، وأنه يجب أن يراعى هذا النظام أمان سكان هاتين المنطقتين.

٢ - عطفاً على توقيع معاهدة الصداقة والتحالف بين فرنسا وسورية وعلى

الرسائل التي تبودلت في بيان وجهة نظر حكومة الجمهورية السورية المتفقة مع وجهة



نظر حكومة الجمهورية الفرنسية فيما يتعلق

بالنظام الخاص للوأي اللاذقية وجبل

الدروز وتمهيداً للتطور الواجب الشروع

فيه في هذا السبيل أتشرف بعرض مايلي:

أن الحكومة السورية ترجو أن

تفضلوا باخذ التدابير اللازمة لربط مرجع

النضاء الاعلى «محكمة التمييز» والدوائر

الوقفية في اللوائين المشار اليهما منذ اليوم

بالحكومة السورية.

فرد عليه المفوض السامي بالكتابين

الآتيين:

الى رئيس الجمهورية

٣ - عطفاً على محادثتنا الاخيرة

بأن معاهدة صداقة وتحالف بين فرانسة

وسورية وبمناسبة توقيع هذه المعاهدة قد

حقي العظم رئيس الحكومة السورية آنشد

تفضاتم بكتاب بتاريخ اليوم يبين وجهة نظر الحكومة السورية بما يختص بنظام حكومتي

اللاذقية وجبل الدروز المستأين اذاريا «أوتونوم»

وبعد تدوين هذه المراسلة اللطيفة لي الشرف ان أحيطكم علماً بأن موقف الحكومة

الفرنسوية تجاه هذه الامور مع اخذ التطورات المتغيرة في نظر الاعتبار لا يخرج عما
جاء في عهدة لندن المؤرخة في ٢٤ تموز سنة ١٩٢٢ ملخصاً بما يلي :

ان الحكومة الفرنسية مستعدة ان تبحث قبيل تقديم طلب دخول سورية جمعية
الامم التعديلات التي يمكن ان تطرأ على الوضع الحالي للحكومتين الممثلتين ادارياً
« اوتونوم » وان هذا البحث سيشمل ليس فقط نظام هاتين الحكومتين بل
بل بالشروط التي يمكن بموجبها ايضاً ابقاء ضمان الاستقلال الاداري والمالي اللذين
تتمتعان بهما الان وسيشترك بهذا البحث ممثلون مفوضون عن السكان اصحاب الشأن
ولا يعمل نتيجة هذا البحث الا بموافقتهم .

المادة الرابعة — جواباً على كتابكم المبين وجهة نظر الحكومة السورية فيما يتعلق
في طلب ربط مرجع القضاء الاعلى « محكمة التمييز » والدوائر الوقفية في حكومتها
اللاذقية وجبل الدروز بالحكومة السورية لي الشرف ان اعلنكم باني مستعد لقبول
هذا الطلب واجابة له فاني اتخذ منذ الان جميع التدابير اللازمة ليمكن العمل بمقتضاها
منذ يوم تصديق المعاهدة .

المعاهدة السورية - الافرنسية وملاحقها

٩ ايلول سنة ١٩٣٦

ان الوفد الفرنسي والوفد السوري بعد ان درسا معاً طبقاً للاتفاق الذي عقد في اول آذار ١٩٣٦ مختلف المسائل المتعلقة بوضع معاهدة صداقة وتحالف بين فرنسا

وسورية على اسس الحرية التامة والاستقلال . قد قررا بعد مفاوضات جرت في باريس صيغ الوثائق التي تؤلف نص معاهدة الصداقة والتحالف وملاحقها وهي :

اتفاق عسكري

خمسة بروتوكولات

احدى عشرة مراسلة

تعرض حكومة الجمهورية السورية البرلمانية حال تشكيلها في سورية هذا النص على البرلمان السوري لاجل ابرامه .

كتب في باريس نسختين في

١٩ ايلول ١٩٣٦

التوقيع : ب . فينو

خام الوفد السوري ١٩٣٦

الرئيس ه . أ

ب . ف . ده مارتل

هاشم الاتاسي ، فارس الخوري

جميل مردم بك ، سعد الله الجابري

مصطفى الشهابي ، ادمون حمصي



هاشم الاتاسي رئيس الوفد المفاوض

ان حكومة الجمهورية الفرنسية وحكومة الجمهورية السورية .
 لم بناء على تصريح الحكومة الفرنسية امام عصبة الامم بقصدها عقد معاهدة مع
 الحكومة السورية معتبرة ماتم من التطور في سورية ونظراً للتقدم الذي تحقق في سبيل
 تثبيت سورية امة مستقلة وبناء على اتفاق الحكومتين على تهيئة جميع الشروط لقبول
 سورية في عصبة الامم في مهلة ثلاث سنوات ابتداء من مراسيم ابرام المعاهدة متبعتين
 في ذلك منهاجاً تام الصراحة قد اتفقتا لهذه الغاية على عقد معاهدة صداقة وتحالف
 لتحدد على اسس الحرية التامة والسيادة



والاستقلال العلاقات التي تظل قائمة بين
 الدولتين بعد زوال الانتداب ، وعلى تعيين
 شروط تطبيق المعاهدة واساليبها في الاتفاقات
 والبروتوكولات والمراسلات الملاحقة
 بالمعاهدة والمعتبرة جزءاً غير منفصل عنها .
 ولهذا الغرض قد اقتدب كل من
 صاحب الفخامة رئيس الجمهورية الفرنسية
 وصاحب الفخامة رئيس الجمهورية السورية
 مفوضين عنها .

...

وعم بعد ان تبادلوا اوراق اعتمادهم
 ووجدوها صحيحة اتفقوا على مايلي :
 في وزارة الخارجية والذي تولى المفاوضات
 المادة الاولى — يسود بين فرنسا وسورية سلم وصداقة دائمان ويقوم تحالف بين
 الدولتين المستقلتين التمتعيتين بالسيادة توثيقاً لصداقتها وللصلات التي تجمع بينهما للدفاع
 عن السلم والحفاظة على مصالحهما المشتركة .
 المادة الثانية — اتفقت الحكومتان على ان تتشاورا بصورة تامة وبدون تحفظ في
 كل امر يتعلق بالسياسة الخارجية من شأنه ان يمس مصالحهما المشتركة .
 وقد تهدتا بان تقفا ازاء الدول الاجنبية موقفاً يلائم تحالفها وبان تجتنب كل عمل
 من شأنه ان يجرى الى علاقاتها مع الدول الاخرى .

وتقيم كل منها لدى الاخرى عملاً سياسياً .

المادة الثالثة — يتخذ الطرفان الساميان المتعاقدان جميع التدابير النافعة لتنقل يوم زوال الانتداب الى الحكومة السورية وحدها الحقوق والواجبات الناجمة عن جميع المعاهدات والاتفاقات وسائر العقود الدولية التي عقدتها الحكومة الفرنسية فيما يخص سورية او باسمها .

المادة الرابعة — اذا أدى خلاف بين سورية ودولة اخرى الى حالة من شأنها احداث خطر قطع العلاقات مع تلك الدولة تتداول عندئذ الحكومات لتسوية الخلاف بالطرق السلمية وفقاً لاحكام ميثاق عصبة الامم او لاي اتفاق دولي آخر ينطبق على مثل تلك الحال .



فارس الحوري

عضو الوفد المفاوض

واذا وجد احد الطرفين الساميين المتعاقدين نفسه رغم التدابير المنصوص عنها في الفقرة السابقة مشتبكاً في نزاع يبادر حينئذ الطرف السامي المتعاقد الاخر فوراً الى تجديده بصفته حليفاً وفي حالة خطر حرب محدد يتداول الطرفان الساميان المتعاقدان فوراً لاتخاذ تدابير الدفاع الضرورية . وممونة الحكومة السورية تنحصر في ان تقدم الى الحكومة الفرنسية في الاراضي السورية كل ما في

وسمها من التسهيلات والمساعدة بما فيه استعمال السكك الحديدية ومجاري المياه والمرافئ والمطارات وسطوح المياه وسائر وسائل المواصلات .

المادة الخامسة — ان مسؤولية حفظ النظام في سورية ومسؤولية الدفاع عن اراضيها على الحكومة السورية ، والحكومة الفرنسية تقبل بتقديم مساعدتها العسكرية الى سورية مدة المعاهدة وفقاً لنصوص الاتفاق الملحق ، وتسهيلات لقيام الحكومة الفرنسية

بالواجبات المترتبة عليها عملاً بالمادة السابقة من هذه المعاهدة تعترف الحكومة السورية بأن استمرار بقاء مسالك العبور «الترانس» الجوية للحكومة الفرنسية التي تجتاز الأراضي السورية وصيانتها في جميع الظروف هما من مصلحة التحالف



حشام مردم بك
عضو الوفد المفاوض

المادة السادسة — عقدت هذه المعاهدة لمدة خمس وعشرين سنة

المدة ذاتها المحددة للمعاهدة تكون للاتفاقات والعقود التطبيقية الملحقة ما لم ينص في متنها على مدة اقصر او يتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على اعادة النظر فيها عجالة لوضع جديدة وتفتح المفاوضات لتجديد المعاهدة او تعديلها اذا طلبت ذلك احدى الحكومتين اعتباراً من السنة العشرين بعد وضعها موضع العمل .

المادة السابعة — تبرم المعاهدة ويتم تبادل صكوك الابرار بالمرع ما يمكن وتبلغ الى عصبة الامم .

توضع هذه المعاهدة موضع العمل مع الاتفاقات والعقود الملحقة بها يوم قبول سورية في عصبة الامم .

المادة الثامنة — خلافاً لتوضع هذه المعاهدة موضع العمل تسقط عن الحكومة الفرنسية المسؤوليات والواجبات المترتبة عليها فيما يتعلق بسورية سواء من جراء مقررات دولية أو من أعمال عصبة الامم .

فما يبقى من هذه المسؤوليات والواجبات ينتقل من تلقاء نفسه الى الحكومة السورية

المادة التاسعة — كتبت هذه المعاهدة بالفرنسية والعربية وكلا النصين رسمي ويعول على النص الفرنسي .

إذا حصل اختلاف بشأن تفسير هذه المعاهدة أو تطبيقها ولم يمكن حسمه نهائياً
من طريق المفاوضة مباشرة فالطرفان الساميان المتعاقدان متفقان على أن يلجأ آ الى اصول
المصالحة والتحكيم المنصوص عليها في ميثاق عصبة الامم .

الاتفاق العسكري

المادة ١ — ان الحكومة السورية بحلوفها عمل السلطات الفرنسية تأخذ تحت
مسؤوليتها القوى العسكرية المنظمة مع تكاليفها وواجباتها

المادة ٢ — الحد الأدنى الذي يجب

ان تحويه القوى العسكرية السورية هو
فرقة مشاة ولواء خيالة والمصالح التابعة لها

المادة ٣ — تتعهد الحكومة الفرنسية

بمنح حكومة الجمهورية السورية بناء على
طلبها التسهيلات الآتية على ان تعود نفقاتها
على الحكومة السورية



(أ) وضع بعثة عسكرية تحت تصرف

الحكومة السورية لجيشها ودر كها وبحريتها
وطيرانها العسكري، تحدد مهمة البعثة
وتأليفها ونظامها بالاتفاق بين الحكومتين

قبل وضع معاهدة التحالف موضع العمل
ولما كان من المرجح فيه ان يكون

المفوض السامي الافرنسي دي مارتيل

رئيس الوفد الافرنسي المفاوض

التدريب والتعليم واحداً في جيشي الطرفين الساميين المتعاقدان فان الحكومة السورية
تعهد بان لا تستخدم سوى الفرنسيين بصفة معلمين واختصاصيين

يطلب هؤلاء المعلمون والاختصاصيون من الحكومة الفرنسية ويرجع امرهم في

الادارة والانضباط العام الى رئيس البعثة العسكرية

يجوز ان يعهد الى ضباط من البعثة العسكرية الفرنسية القيام بقيادة فعلية مؤقتة في

القوى العسكرية السورية بناء على طلب موجه الى ممثل الحكومة الفرنسية وموافق عليه منه وفي هذه الحال يرتبط هؤلاء الضباط بقيادة القطعة التي يلحقون بها في كل ما يتعلق بممارسة القيادة المهود بها اليهم

ب) ارسال كل من ترى الحكومة السورية ضرورة لارساله للتعليم خارج سورية من رجال القوى المسلحة السورية الى المدارس ومراكز التعليم وقطعات الجيوش الفرنسية وعلى ظهر السفن البحرية الفرنسية الا انه من المفهوم ان الحكومة السورية تظل محتفظة بحريتها بان ترسل الى اي بلد اخر من لا يكون باستطاعة المدارس ومراكز التعليم الفرنسية قبولهم من هؤلاء الاشخاص



سعد الله الجابري

عضو الوفد المفاوض

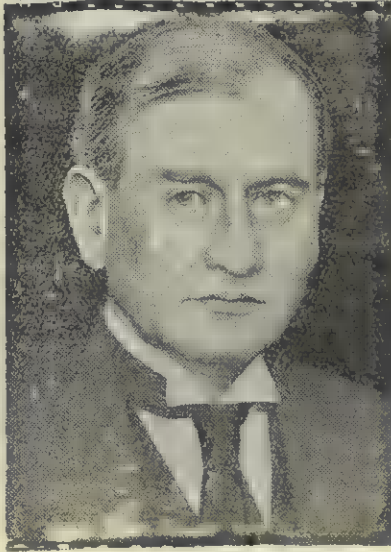
المادة ٤ — تسهيلات تنفيذ واجبات التحالف تتخذ الحكومة السورية لقواها المسلحة سلاحاً وعدداً من الطراز المستعمل في القوى المسلحة الافرنسية وتجهزها بقدر الضرورة تجهيزات من الطراز المستعمل في القوى المسلحة الافرنسية .

والحكومة الفرنسية تمنح جميع التسهيلات للحكومة السورية لتمكينها من ان تؤمن في فرنسا احتياجات القوى المسلحة السورية من اسلحة وعتاد وسفن وطائرات ولوازم وتجهيزات من أحدث طراز .

المادة ٥ — عملاً باحكام الفقرة الثالثة

من المادة الخامسة من المعاهدة تتعهد الحكومة السورية بان تضع تحت تصرف الحكومة الفرنسية لمدة التحالف مواقع لقاعدتين جويتين .
تختار الحكومة الفرنسية هذه المواقع في نقاط لا يقل ابتعادها عن المدن الكبرى الاربع عن اربعين كيلومتراً على وجه التقريب .

وبصورة واثقة يسمح للحكومة الفرنسية باستعمال مطاري النيراب والمزة كقاعدتين ويتم النقل الى الموقعين الجديدين حالما يتم تهيئة القاعدتين الجديديتين بنفس شروط الانشاء والتجهيز الكائنة في القاعدتين القديمتين اللتين تصبجان ملكاً للحكومة السورية على ان تتحمل نفقات هذه العملية .



دلبوس

والحكومة السورية تتعهد بان تقدم بناء على طلب الحكومة الفرنسية وعلى نفقة هذه الحكومة وبالشروط التي يتفق عليها الطرفان الساميان المتعاقدان حرساً خاصاً من جنودها للتعاون مع القوى الفرنسية الموكول اليها تأمين سلامة القاعدتين الجويين وتجريهما مع الاختصاصيين في القوى الجوية الفرنسية المخصصين وقتياً لتجهيز اراضي النزول الاقفة الذكر والاعتناء بها .

والحكومة الفرنسية تقبل بان تستبق لمدة خمس سنوات اعتباراً من تاريخ انقضاء المساعدة جنوداً في جبل الدروز والعلاوين وتحدد نقاط اقامة هذه الجنود باتفاق الحكومتين .

والحكومة السورية تضع تحت تصرف القيادة الفرنسية الوحدات القائمة في هاتين المنطقتين فتقوم هذه القيادة بتعهد شؤونها وتعليمها والحكومة السورية تسهل استخدام ما يقتضي من الاشخاص المحليين لتأمين المحافظة على موجود تلك الوحدات .

ومن الواضح ان استبقاء الجنود الفرنسية في مختلف هذه النقاط لايفيد احتلالاً ولا
يمنح بحقوق السيادة السورية .

المادة ٦ — تمنح الحكومة السورية كل ما يمكن من التسهيلات لتمهيد القوى الفرنسية
وتعليمها وتنقلاتها ومواصلاتها سواء اكان ذلك حول النقاط المقيمة فيها او في المرور
من احدى تلك النقاط الى غيرها و كذلك لتقل جميع المؤن والتجهيزات التي تحتاج



مصطفى الشهابي

عضو الوفد المفاوض

اليها هذه القوى وخزنها وهذه التسهيلات
تشمل استعمال الطرق والسكك الحديدية
وطرق الملاحة والمرافق والارصفة
والمطارات وسطوح المياه وحق الطيران
فوق الاراضي واستعمال شبكات السبرق
والهاتف واللاسلكي ، ولا يجوز في حا
من الاحوال وضع تعرفه متفاوتة ضد
الحكومة الفرنسية . والسفن الحربية
الفرنسية جواز عام في دخول المياه السورية
وارسو فيها وزيارة المرافئ السورية على
انه من المفهوم ان الحكومة السورية
تتلقى بلاغاً مقدماً عن زيارة المرافئ
السورية . والحكومة السورية تضع تحت

تصرف الحكومة الفرنسية جميع المواقع والامكنة اللازمة لاحتياجات القوى الفرنسية .
توضع اتفاقات خاصة باساليب تطبيق هذا النص و كذلك مختلف المسائل المعلقة
بالممتلكات العسكرية الفرنسية او بالممتلكات التي لها عليها حق انتفاع . ولا يجوز ان
يذبح تنفيذ هذه الاتفاقات زيادة في اعباء الحكومة الفرنسية المترتبة عليها حالياً .

المادة ٧ — تنفيذاً للمادة الخامسة من معاهدة التحالف ومع الحفاظ بالتعهدات
التي قد يتفق الطرفان الساميان المتماقدان على احدثائها في المستقبل تعهد الحكومة
السورية بان تؤمن للقوى الفرنسية وللعسكريين والبحريين الفرنسيين المنفردين

وكذلك للمستخدمين المدنيين الفرنسيين وعائلاتهم المقيمين في الاراضي السورية بمقتضى التحالف الميراث والمنافع التي كان يتمتع بها في سورية هؤلاء العسكريون والبحريون والمدنيون حين وضع هذا الاتفاق موضع العمل .



ادمون حمصي
عضو الوفد المفاوض

المادة ٨ — تتعهد الحكومة السورية بأن تتسلم اراضي الطيران الحديثة من جانب السلطة الفرنسية في سورية في تاريخ وضع معاهدة التحالف موضع التنفيذ او الاراضي التي يرى الطرفان الساميان المتعاقدان احداثها ضروري للدفاع الجوي (وهي غير المؤسسات والاراضي المذكورة في المادة ٥) وتأخذ على عاتقها تلك الاراضي جميعها والحفاظة عليها وتعين شروط اخذ تلك الاراضي باتفاقات خاصة .

واطيارات القوى الفرنسية بصورة عامة حق الطيران فوق الاراضي السورية تحت قيد مراعاة قواعد السير ذاتها المرعية

في فرنسا وخاصة فيما يتعلق بالطيران فوق المدن والقرى واما كن الاجتماع المرتادة . ولهذا الطيارات الانتفاع من اراضي الطيران وسطوح الاراضي السورية وبحق للحكومة الفرنسية ان تستبقي في هذه الاراضي او ان تحدث ترتيبات تكون عليها نفقة انشائها وتعهدها

ويجوز للحكومة الفرنسية ان تقيم على المخازن والمعامل التي تحتفظ بها او تحدثها اختصاصيين من القوى الجوية تفرزهم لهذه الغاية والحكومة السورية تمنح جميع التسهيلات لتعهد هذه المؤسسات والقائمين عليها

الملاحق والكتب المتبادلة بين الطرفين

مراسلة رقم «١»

من رئيس مجلس الوزراء في الجمهورية السورية

الى المفوض السامي للجمهورية الفرنسية

عطفاً على المادة الاولى من الاتفاق العسكري اشرف باحاطة فخامتكم علما بان



الحكومة السورية تعتبر الحقوق المكتسبة للضباط وصغار الضباط والعسكريين السوريين في الجيش الخاص من جملة التكاليف والواجبات المذكورة في المادة المشار اليها .

من المفوض السامي للجمهورية الفرنسية الى رئيس مجلس الوزراء في الجمهورية السورية

لقد تكبرتم دولتكم فاعلمتموني عطفاً على المادة الاولى من الاتفاق العسكري بكتاب بتاريخ اليوم ان الحكومة السورية تعتبر الحقوق المكتسبة للضباط وصغار الضباط والعسكريين السوريين في الجيش الخاص من جملة التكاليف والواجبات المذكورة في المادة المشار اليها .
فاتشرف باخذ العلم بهذا البلاغ الكريم
بروتوكول رقم «١»

نعم الانطاكي
امين سر الوفد المفاوض

عطفاً على المادة السابعة من الاتفاق العسكري اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان

على أن يحدد قبل دخول المعاهدة في دور العمل الميزات والمنافع المذكورة في تلك المادة وفقاً للأساليب المتبعة في الحالات المشابهة .

مراسلة رقم «٢»

من رئيس مجلس الوزراء في الجمهورية السورية الى المفوض السامي للجمهورية الفرنسية .

عطفًا على المعاهدة الموقعة بتاريخ اليوم اشرف باحاطة فخامتكم علماً بان الحكومة السورية نظراً للصداقة والتحالف الوثيق بين البلدين ستأتي من فرنسا بالمستشارين الفنيين والقضاة والموظفين الاجانب الذين ترى لزوما لوجودهم في سورية .

من المفوض السامي للجمهورية الفرنسية

الى رئيس مجلس الوزراء في الجمهورية السورية

لقد تكرمتم دولتكم فاعلمتموني بكتاب بتاريخ اليوم نيات الحكومة السورية في امر استخدام موظفين اجانب في سورية في الشرف بأخذ العلم في هذا البلاغ الكريم .
مراسلة رقم «٣»

من رئيس مجلس الوزراء في الجمهورية السورية

الى المفوض السامي في الجمهورية الفرنسية

عطفًا على المادة الثانية من المعاهدة التي وقعناها بتاريخ اليوم تشرف باحاطة فخامتكم علماً بان الحكومة السورية تطالب الى الحكومة الفرنسية ان تكرم فتؤمن وفاقاً للتعامل الدولي المتبع في هذه الامور حماية التبعة والمصالح السورية في كل مكان لا تكون فيه الحكومة السورية ممثلة تمثيلاً مباشراً .

من المفوض السامي للجمهورية الفرنسية

الى رئيس مجلس الوزراء في الجمهورية السورية

جواباً على كتاب دولتكم بتاريخ اليوم اشرف باعلامكم ان الحكومة الفرنسية نزولاً عند الرغبة التي ابدتها الحكومة السورية ووفقاً للتعامل الدولي المتبع في هذه الامور تستقبل بارتياح ان تؤمن حماية التبعة والمصالح السورية في كل مكان لا تكون فيه الحكومة السورية ممثلة تمثيلاً مباشراً .

مراسلة رقم «٤»

من المفوض السامي للجمهورية الفرنسية الى رئيس مجلس الوزراء في الجمهورية السورية .

عطفًا على المادة الثانية من المعاهدة التي وقعناها بتاريخ اليوم اشرف باحاطة دوائكم لعلما بان الممثل السياسي لحكومة الجمهورية الفرنسية في سورية ستكون له صفة سفير .

من رئيس مجلس الوزراء في الجمهورية السورية

الى المفوض السامي للجمهورية الفرنسية

جوابا على كتابكم بتاريخ اليوم اشرف باعلام فخامتكم ان الحكومة السورية رتبة منها في اعلان اوتياحا على اثر تعيين ممثل الجمهورية الفرنسية بصفة اول سفير في

سورية قررت ان يظل تقدمه بالنسبة لمثلي سائر الدول الذين يخلفونه

والحكومة السورية تود بهذه المناسبة اطاعة فخامتكم علما بان ممثل سورية السياسي لدى حكومة الجمهورية الفرنسية يكون مدة المعاهدة بدرجة وزير مفوض

مراسلة رقم «٥»

من رئيس مجلس الوزراء في الجمهورية السورية

الى المفوض السامي للجمهورية الفرنسية

لي الشرف بان اثبت لفخامتكم ان الحكومة السورية تؤمن بقاء ضمانات الحقوق العامة المنصوص عنها في الدستور السوري للافراد والجماعات وتعطى هذه الضمانات كامل مفعولها

من المفوض السامي للجمهورية الفرنسية

الى رئيس مجلس الوزراء في الجمهورية السورية

لقد تكرمتم بكتاب بتاريخ اليوم فاثبت لي ان الحكومة السورية تؤمن بقاء ضمانات الحقوق العامة المنصوص عنها في الدستور السوري للافراد والجماعات وتعطى هذه الضمانات كامل مفعولها .

فلي الشرف باعلامكم باستلامي هذا البلاغ الكريم وبتقديم الشكر لدولتكم على التأكيدات التي يحتويها .

من المفوض السامي للجمهورية الفرنسية
الى رئيس مجلس الوزراء في الجمهورية السورية .

لي الشرف بان اقدم الى دولكم طيا نص القرارين رقم و بتاريخ . . .
المتضمنين نقل اختصاصات السيادة على اراضي اللاذقية وجبل الدروز الى الحكومة
السورية وتعيين النظام الخاص الاداري والمالي لهاتين المنطقتين .

وهذان النصفان هما نتيجة الاتفاق الذي تم في باريس في ما يتعلق بضم هاتين
المنطقتين الى دولة سورية بالنظام الاداري والمالي الذي استنسب الاحتفاظ به لهاتين
المنطقتين وفاقا للمبادئ التي حددتها عصبة الامم .

ان المفوض السامي للجمهورية الفرنسية

بناء على صك الانتداب المؤرخ في ٢٤ تموز ١٩٢٢

وبناء على مرسوم ٢٢ تشرين الثاني ١٩٢٠ الذي حدد سلطات المفوض السامي
وبناء على مرسوم . . .

ولما كان قد حصل اتفاق في باريس بين الحكومة الفرنسية والوفد الذي كان عهد
اليه وضع اسس معاهدة تعقد بين قرانسة وسورية .

ولما كان الاتفاق المذكور يستلزم نقل اختصاصات السيادة التي كان حق ممارستها
محفوظا للمفوض السامي بموجب القرار رقم ٣١١٣ بتاريخ ١٤ ايار سنة ١٩٣٠ الى
الحكومة السورية ويستلزم ايضاً تحديد اساليب النظام الخاص في الادارة والمالية الذي
تنوي الحكومة السورية تأمينه لمنطقة اللاذقية وفاقا للمبادئ التي حددتها عصبة الامم .

قرر ما يأتي:

مادة اولى — ان اراضي اللاذقية هي جزء من الدولة السورية

مادة ثانية — تستفيد هذه الاراضي ضمن دولة سورية من نظام خاص اداري ومالي
حددت أساليبه في النظام الملحق

مادة ثالثة — مع الاحتفاظ باحكام النظام المذكور يسري على أراضي اللاذقية
دستور الجمهورية السورية وقوانينها وانظمتها العامة .

مادة رابعة — فور ابرام المعاهدة الفرنسية السورية يدخل هذا القرار والنظام الملحق به في دور التنفيذ بدلا من النصوص التي كانت تسري على هذه الامور ان المفوض السامي للجمهورية الفرنسية
بناء على الانتداب المؤرخ في ٢٤ تموز ١٩٢٢
وبناء على مرسوم ٢٢ تشرين الثاني ١٩٢٠ الذي حدد سلطات المفوض السامي •
وبناء على مرسوم ٠٠٠٠

ولما كان قد حصل اتفاق بين الحكومة الفرنسية والوفد الذي كان عهد اليه وضع أسس معاهدة تعقد بين فرنسا وسورية •
ولما كان الاتفاق المذكور يستلزم نقل اختصاصات السيادة التي كان حق ممارستها محفوظاً للمفوض السامي بموجب القرار رقم ٣١١٤ بتاريخ ١٤ ايار ١٩٣٠ الى الحكومة السورية ويستلزم ايضا تحديد أساليب النظام الخاص في الادارة والمالية الذي تنوي الحكومة السورية تأمينه لمنطقة جبل الدروز وفقا للمبادئ التي حددتها عصبة الامم •
قرر ما يأتي

مادة اولى — ان اراضي جبل الدروز هي جزء من الدولة السورية •
مادة ثانية — تستفيد هذه الاراضي ضمن دولة سورية من نظام خاص اداري ومالي حددت اساليبه في النظام الملحق •
مادة ثالثة — مع الاحتفاظ باحكام النظام المذكور يسري على اراضي جبل الدروز دستور الجمهورية السورية وقوانينها وانظمتها العامة •
مادة رابعة — فور ابرام المعاهدة الفرنسية السورية يدخل هذا القرار والنظام الملحق به في دور التنفيذ بدلا من النصوص التي كانت تسري على هذه الامور •

ملاحظة

من المفهوم ان النظام الخاص الاداري والمالي المشار اليه في المادة الثانية من المشروعين اعلاه سيكون النظام الذي يستفيد منه حاليا لواء الاسكندرون •
الا انه وجد ان نص المادة الثامنة من النظام الاساسي للواء الاسكندرون قد وضع على اساس اسلوب ادارة سيجري تعديله وان المادة المذكورة يجب توفيقها مع

المقتضيات لظهور اختصاصات الحكومة السورية فيما يتعلق بالواردات والتفقات التي تشير إليها هذه المادة .

ورغم كون النظام الذي تستفيد منه حالياً حكومتنا اللاذقية وجبل الدروز مماثلاً لما حددته المادة الثامنة اعلاء الا انه وجد ان النظام الاساسي لكل من هاتين الحكومتين لا يحوي احكاماً مقابلة للمادة المذكورة ولذلك فانه من المفهوم ، حفظاً للمستقبل ، ان النظام الذي سيلحق بالقرار اعلاء لن يتضمن مادة مقابلة للمادة الثامنة من نظام اللواء ومن جهة اخرى يستوحى في وضع النص المقابل للفقرة الثالثة من المادة الرابعة من نظام لواء الاسكندرون من النص الآتي :

٢ — المبالغ المخصصة بصفة توزيع فيض الواردات المدونة حالياً في حساب الادارة بعد تنزيل المصاريف العامة المعائدة لمجموع الدولة السورية والتي تتحملها الميزانية العامة للجمهورية السورية .

من رئيس مجلس الوزراء في الجمهورية السورية
الى المفوض السامي للجمهورية الفرنسية

لقد تكرمتم فخامتكم بكتاب بتاريخ اليوم فيعتم الى بنص القرارين رقم ٥٥٥٠٠ الصادرين بتاريخ ٥٥٠٠ المتضمنين نقل اختصاصات السيادة على منطقتي اللاذقية وجبل الدروز الى الحكومة السورية وتعيين النظام الخاص الاداري والمالي لهاتين المنطقتين .
فلي الشرف باعلام فخامتكم ان الحكومة السورية بعد اطلاعها على هذين النصين تعتبرهما منطبقين على الاتفاق الذي تم في باريس بشأن هذه الامور .
بروتوكول رقم ٢٥

ان الطرفين الساميين المتعاقدين يثبتان اتفاقهما على النقاط التالية :
بغية تهيئة نقل سلطات التشريع والادارة التي يمارسها حالياً ممثل فرانسة لحساب سورية في الشؤون الاقتصادية والمالية الى الحكومة السورية تعلن هذه الحكومة استعدادها للدخول في المفاوضات فور ابرام المعاهدة الفرنسية — السورية لتسوية المسائل المتعلقة بين سورية ولبنان .

والحكومة الفرنسية من جهتها مستعدة لتأمين النقل المذكور وفقاً لاية تسوية تنتج عن تلك المفاوضات وفي حال عدم افضاء التسوية الى وجود هيئة مشتركة بين

سورية ولبنان ولا الى اساليب للتعاون بين الادارات السورية واللبنانية فالحكومة السورية بشرط المقابلة لن تقرر ضد لبنان نظاماً متفاوتاً بالنسبة الى سائر الدول المنسلخة من السلطنة العثمانية القديمة.

وفي حال عدم وجود هيئة مشتركة تنقل الحكومة الفرنسية مباشرة الى الحكومة السورية سلطات التشريع والادارة التي يمارسها حالياً ممثل فرنسا لحساب سورية في الشؤون الاقتصادية والمالية .

مراسلة رقم «٧»

من رئيس مجلس الوزراء في الجمهورية السورية

الى المفوض السامي للجمهورية الفرنسية

اتشرف باحاطة فخامتكم علماً بان الحكومة السورية مستعدة لان تبقي لمؤسسات الاسعاف والخير الاجنبية ولبعثات التنقيب الاثرية الانتفاع من النظام الحالي للمؤسسات والعاديات .

من المفوض السامي للجمهورية الفرنسية

الى رئيس مجلس الوزراء في الجمهورية السورية

لقد تكرمت دولتكم فاعلمتموني بكتاب بتاريخ اليوم نيات الحكومة السورية بشأن نظام المؤسسات والعادية في سورية

فلي الشرف باخذ العلم بهذا البلاغ الكريم

بروتوكول رقم « ٣ »

يتعهد الطرفان الساميان المتعاقدان بالمفاوضة فور ابرام المعاهدة الفرنسية السورية لعقد اتفاق بشأن الجامعات .

مراسلة رقم « ٨ »

من رئيس مجلس الوزراء في الجمهورية السورية

الى المفوض السامي للجمهورية الفرنسية

هذا الحين الذي تسوى فيه العلاقات مع فرنسا بمعاهدة صداقة لي الشرف باحاطة فخامتكم علماً بانهم مع الاحتفاظ بالتعديلات التي يمكن ان تدخل باتفاق الطرفين الساميين

المتعاقدين على الامتيازات والاتفاقات التي تم مالية الدولة او الجماعات العامة مجارة
للاحوال الاقتصادية والمالية في سورية تتعهد الحكومة السورية باحترام الحقوق المكتسبة
باسم سورية وحسابها لمنفعة الاشخاص الطبيعية والحكومة الفرنسية .

من المفوض السامي للجمهورية الفرنسية

الى رئيس مجلس الوزراء في الجمهورية السورية

لقد تكرمتم دولتكم فاعلمتموني بكتاب بتاريخ اليوم انه مع الاحتفاظ بالتعديلات
التي يمكن ان تدخل باتفاق الطرفين الساميين المتعاقدين على الامتيازات والاتفاقات
التي تم مالية الدولة او الجماعات العامة مجارة للاحوال الاقتصادية والمالية في سورية
تتعهد الحكومة السورية باحترام الحقوق المكتسبة المنشأة باسم سورية وحسابها لمنفعة
الاشخاص الطبيعية والحكومة الفرنسية .

فلي الشرف باخذ العلم بهذا البلاغ الكريم .

مراسلة رقم « ٩ »

من رئيس مجلس الوزراء في الجمهورية السورية

الى المفوض السامي للجمهورية الفرنسية

في هذا الحين الذي تسوى فيه العلاقات بين فرنسا وسورية بماهدة صداقة وتحالف
لي الشرف ان اؤ كد لفخامتكم ان الحكومة السورية ستحافظ على التعادل التقدي
القائم بين العملة السورية والعملة الفرنسية .

من المفوض السامي للجمهورية الفرنسية

الى رئيس مجلس الوزراء في الجمهورية السورية

لقد تكرمتم دولتكم فاكدم لي بكتاب بتاريخ اليوم ان الحكومة السورية
تتحافظ على التعادل التقدي القائم بين العملة السورية والعملة الفرنسية .

فلي الشرف باخذ العلم بهذا البلاغ الكريم .

مراسلة رقم « ١٠ »

من المفوض السامي للجمهورية الفرنسية

الى رئيس مجلس الوزراء في الجمهورية السورية

بفية تحديد وضع التبعة الفرنسيين في سورية وبالمقابلة وضع التبعة السوريين في

فرنسا اتشرف باحاطة دولتكم علما بان الحكومة الفرنسية مستعدة لمفاوضة الحكومة السورية لمقد اتفاق اقامة وسيتضمن هذا الاتفاق تأييد الوضع الوقتي المقرر بمرسوم رئيس الجمهورية بتاريخ ٢٥ نيسان ١٩٣٥

وزاد توضيحاً على ذلك

(١) ان تبعة كل من الطرفين الساميين المتعاقدين يتمتعون بمعاملة الدولة الاكثر رعاية فيما يتعلق بمراجعة محاكم الطرف الاخر سواء للمطالبة بحقوقهم للدفاع عنها لدى جميع درجات المحاكم المقررة قانوناً

(٢) ان فيما يتعلق بالدخول والاقامة يستفيد التبعة السورية في المستعمرات الفرنسية من السلطة الممنوحة لتبعة الدولة الاكثر رعاية

والحكومة الفرنسية تؤمن هذه المعاملة للتبعة السوريين اشخاصاً طبيعيين او شركات ممن هم مقبولون للاقامة في المستعمرات الفرنسية او الذين يقبلون فيما بعد مع التحفظ بمراعاة القوانين المتعلقة بالنظام العام والامن او بالتشريع المحلي

والحكومة الفرنسية توصي الحكومة التونسية بان لا توجد بحق التبعة السوريين تفاوتاً فيما يتعلق بالدخول والاقامة في تونس وبان تمنح ايضاً التبعة السوريين اشخاصاً طبيعيين او شركات مقيمة في الاراضي التونسية حق الاستفادة من الحقوق الشاملة لرايا مختلف الدول مع الاحتفاظ بمراعاة القوانين المتعلقة بالنظام العام والامن وبالتشريع المحلي .

وكذلك يستفيد في سورية تبعة المستعمرات والحمايات من المعاملة الممنوحة لرايا الدولة الاكثر رعاية .

من رئيس مجلس الوزراء في الجمهورية السورية

الى المفوض السامي للجمهورية الفرنسية

لقد نكرهتم فخامتكم فاطلعتوني بكتاب بتاريخ اليوم على الشروط التي اظهرت الحكومة الفرنسية استعدادها للمفاوضة على اساسها مع الحكومة السورية لمقد اتفاق اقامة .

فلي الشرف باعلام فخامتكم ان الحكومة السورية مع موافقتها الحكومة الفرنسية على مضمون هذا الكتاب تأخذ العلم بهذا البلاغ الكريم .

بروتوكول رقم « ٤ »

يتعهد الطرفان الساميان المتعاقدان بالدخول في المفاوضة بعد ابرام المعاهدة ليحددوا ضمن المهلة المعنية لقبول سورية في عصبة الامم نظاماً قضائياً مستوحى من انفاق اول آذار ١٩٣٦ من شأنه التوفيق بين الاهتمام بحماية المصالح الاجنبية والتقدم الذي احرزته الحكومة السورية في تنظيم القضاء .

والحكومة الفرنسية تؤيد الحكومة السورية تأييداً تاماً ليؤمن وضع هذا النظام موضع التطبيق ضمن المهلة ذاتها .

والى ان تنتهي تلك المفاوضة يوضع فور ابرام المعاهدة منهاج اصلاحات تشمل :

١ — تطبيق مبدأ وحدة القضاء بجمع المحاكم .

٢ — تقليل عدد القضاة الفرنسيين .

٣ — تحديد المصلحة الاجنبية بصورة تعالجها بعض وسائل سوء الاستعمال كالمصلحة الوهمية وتحويل القضايا عن مجراها الطبيعي الى محكمة اخرى بايجاد مصلحة اجنبية احتيالا على القانون .

٤ — الغاء اشتراط نقل الصلاحية بين التبعة السوريين .

مراسلة رقم « ١١ »

من المفوض السامي للجمهورية الفرنسية

الى رئيس مجلس الوزراء في الجمهورية السورية

كان من حق الحكومة الفرنسية عملاً بمقررات عصبة الامم ان تطالب من الحكومة السورية المساهمة بنفقات تعهد قواها العسكرية و كان حقها ايضاً التفاهم معها لاجل تسديد جميع النفقات التي تكبدتها لتنظيم الادارة وتنمية الموارد المحلية واجراء الاشغال العامة في سورية .

فاتشرف بان اخبر دوائكم بان الحكومة الفرنسية اخذت بنظر الاعتبار قرب بلوغ سورية مرتبة دولة تامة الاستقلال فقررت بمناسبة توقيع معاهدة التحالف ان لا تطالب بدفع هذه النفقات .

وينحصر الاستيفاء بمختلف العقارات والتجهيزات المتنوعة التي تسلم للحكومة السورية وتقدر قيمتها عند التسليم بمعرفة لجنة خبراء تحكيمية مختلطة .

من رئيس مجلس الوزراء في الجمهورية السورية
الى المفوض السامي للجمهورية الفرنسية
تفضلتم فخامتكم وابلغتموني بكتاب بتاريخ اليوم نيات الحكومة الفرنسية بخصوص
التفقات المدنية والعسكرية التي تكبدها فرنسا في سورية
وذلك ان الحكومة الفرنسية اخذت بنظر الاعتبار قرب بلوغ سورية مرتبة دولة
تامة الاستقلال فقررت بمناسبة توقيع معاهدة التحالف ان لاتطالب بدفع هذه النفقات
وينحصر الاستيفاء بمختلف العقارات والتجهيزات المتنوعة التي تسلم للحكومة
السورية وتقدر قيمتها عند التسليم بمعرفة لجنة خبراء تحكيمية مختلطة .
فلي الشرف باخذ العلم بهذا البلاغ الكريم .
بروتوكول رقم « ٥ »

عطفاً على الفقرة الرابعة من مقدمة المعاهدة يوضح الطرفان الساميان المتعاقدان
انهما ينويان تخصيص السنتين الاوليين من مهلة السنوات الثلاث المشروطة في النص
المذكور لاقامة جميع المؤسسات السورية المدة لتأمين تسلم الحكومة السورية المسؤوليات
التي يؤمنها حالياً مثل فرانسة لحساب سورية على ان تخصص السنة الثالثة من المهلة الالفة
الذكر لتكليف تلك المؤسسات في ممارسة هذه المسؤوليات .

ومن جهة اخرى عطفاً على البروتوكول رقم ٢ يعتبر الطرفان الساميان المتعاقدان
ان المفاوضات الوارد ذكرها في الفقرة الثانية منه يجب ان تقترن بنتيجة في مهلة سنة
اعتباراً من تاريخ البدء بتلك المفاوضات والطرفان الساميان المتعاقدان يسذلان منتهى
الاهتمام لفتح هذه المفاوضات في اقرب تاريخ ممكن من اول كانون الثاني ١٩٣٧
وفي حالة عدم افضاء التسوية الناتجة من هذه المفاوضات الى وجود هيئة مشتركة
فالطرفان الساميان المتعاقدان متفقان على ان تحدد بستة شهور المهلة الاضافية المخصصة
لتنظيم الادارات السورية التي ستنتقل اليها الاختصاصات الاقتصادية والمالية التي يمارسها
حالياً مثل فرنسا لحساب سورية .



[Faint, illegible text block, possibly a table or list, occupying the upper two-thirds of the page.]

نص المعاهدة اللبنانية - الفرنسية

ان حكومة الجمهورية الفرنسية وحكومة الجمهورية اللبنانية
بناء على تصريح الحكومة الفرنسية امام عصبة الامم بقصدها عقد معاهدة مع
الحكومة اللبنانية معتبرة ما تم من التطور في لبنان .
ونظرا للتقدم الذي تحقق في سبيل تثبيت لبنان امة مستقلة .
وبناء على اتفاق الحكومتين على تهيئة جميع الشروط لقبول الدولة اللبنانية في عصبة
الامم في مهلة ثلاث سنوات ابتداء من مراسم ابرام المعاهدة متبعيتين في ذلك منهاجا
تام الصراحة .

فقد اتفقتا لهذه الغاية على عقد معاهدة صداقة وتحالف لتحديد العلاقات التي تظل
قائمة بين الدولتين بعد زوال الانتداب على اسس الحرية التامة والسيادة والاستقلال
ولتعيين شروط تطبيق المعاهدة وأساليبه في الاتفاقات والبروتوكولات والمراسلات
الملحقة بالمعاهدة والمعتبرة جزءاً غير منفصل عنها .

ولهذا الغرض قد اتفق صاحب الفخامة رئيس الجمهورية الفرنسية وصاحب الفخامة
رئيس الجمهورية اللبنانية على ما يلي :

المادة الاولى — يسود بين فرنسا ولبنان سلم وصداقة دائمان .
يقوم تحالف بين الدولتين المستقلتين والتمتعين بالسيادة توثيقا لصداقتها وللاصلا
التي تجمع بينها للدفاع عن السلم والمحافظة على مصالحهما المشتركة .
المادة الثانية — افقت الحكومتان على ان تشاورا بصورة تامة وبدون تحفظ في
كل امر يتعلق بالسياسة الخارجية من شأنه ان يمس مصالحهما المشتركة .
ويتعهد كل من الطرفين السامين المتعاقدين بان لا يقف ازاء الدول الاخرى
موقفا لا يتفق والتحالف وبان يتمتع عن عقد اي اتفاق لا يتلاءم مع هذه المعاهدة .
وتقيم كل منهما لدى الاخرى ممثلا سياسياً .

المادة الثالثة — يتخذ الطرفان الساميان المتعاقدان جميع التدابير النافعة لتثقل يوم زوال الانتداب الى الحكومة اللبنانية وحدها الحقوق والواجبات الناجمة عن جميع المعاهدات والاتفاقات وسائر العقود الدولية التي عقدتها الحكومة الفرنسية فيما يخص لبنان أو باسمه .

المادة الرابعة — اذا أدى خلاف بين لبنان ودولة اخرى الى حالة من شأنها احداث خطر قطع العلاقات مع تلك الدولة تتداول عندئذ الحكومتان اتسوية الخلاف بالطرق السلمية وفقاً لاحكام ميثاق عصبة الامم او لاي اتفاق دولي آخر ينطبق على مثل تلك الحال .

واذا وجد احد الطرفين الساميين المتعاقدين نفسه رغم التدابير المنصوص عنها في الفقرة السابعة مشتبكاً في نزاع يبادر حينئذ الطرف السامي المتعاقد الآخر فوراً الى نجاته بصفته حليفاً . وفي حال خطر حرب محقق يبادر الطرفان الساميان المتعاقدان فوراً لاتخاذ تدابير الدفاع الضرورية . ومعونة الحكومة اللبنانية تنحصر في ان تقدم الى الحكومة الفرنسية في الاراضي اللبنانية كل ما في وسعها من التسهيلات والمساعدة بما فيها استعمال السكك الحديدية ومجاري المياه والرافي والمطارات وسطوح المياه وسائر وسائل المواصلات .

المادة الخامسة — ان مسؤولية حفظ النظام في لبنان ومسؤولية الدفاع عن اراضيها على الحكومة اللبنانية .

والحكومة الفرنسية تقبل بتقديم مساعدتها العسكرية والجوية والبحرية الى لبنان مدة المعاهدة وفقاً لتصوص الاتفاق الملحق .

وتسهيلاً لقيام الحكومة الفرنسية بالواجبات المترتبة عليها عملاً بالمادة السابعة من هذه المعاهدة تعترف الحكومة اللبنانية بان استمرار بقاء طرق مواصلات الحكومة الفرنسية التي تحتاز الاراضي اللبنانية وحمايتها في جميع الظروف هامن مصلحة التحالف

المادة السادسة — عقدت هذه المعاهدة لمدة خمس وعشرين سنة وتعتبر محدودة ضمناً لمدة تعادل مدتها الاصلية اذا لم يطالب احد الطرفين نقضها .

المدة ذاتها المحددة للمعاهدة تكون للاتفاقات والعقود التطبيقية ما لم ينص في منها

على مدة أقصر يتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على إعادة النظر فيها مجازاة لأوضاع جديدة .

وتفتح المفاوضات لتعديل المعاهدة عند الاقتضاء اذا طلبت ذلك احدى الحكومتين في خلال السنة الرابعة والعشرين بعد وضعها موضع العمل .
المادة السابعة — تبرم هذه المعاهدة ويتم تبادل صكوك الابرام بأسرع ما يمكن وتبلغ الى عصبة الامم .

المادة الثامنة — حالما توضع هذه المعاهدة موضع العمل تسقط عن الحكومة الفرنسية المسؤوليات والواجبات المترتبة عليها فيما يتعلق بلبنان سواء من جراء مقررات دولية او من اعمال عصبة الامم .

وما يبقى من هذه المسؤوليات والواجبات يستقل من تلقاء نفسه الى الحكومة اللبنانية
المادة التاسعة — كتبت هذه المعاهدة بالفرنسية والعربية . وكلا النصين رسمي . ويعول على النص الفرنسي .

اذا حصل اختلاف بشأن تفسير هذه المعاهدة او تطبيقها ولم يمكن حسمه نهائياً عن طريق المفاوضة مباشرة فالطرفان الساميان المتعاقدان متفقان على ان يلجأ الى اصول المصالحة والتحكيم المنصوص عليها في ميثاق عصبة الامم .

وبينانا لذلك فقد وقع في ١٧ تشرين الثاني عام ١٩٣٦

عن فرنسا	عن لبنان
دي مارتيل	أميل اده

الاتفاق العسكري

المادة الاولى — ان الحكومة اللبنانية بحلولها محل السلطات الفرنسية تأخذ تحت مسؤوليتها القوى العسكرية المنظمة المؤلفة من عناصر لبنانية مع تكاليفها وواجباتها .
المادة الثانية — الحد الأدنى الذي يجب ان تحويه القوى العسكرية اللبنانية هو لواء واحد مختلط والمصالح التابعة له .

المادة الثالثة — تعهد الحكومة الفرنسية بمنح حكومة الجمهورية اللبنانية بشاء على طلبها التسهيلات الاتية على ان تعود نفقاتها على الحكومة اللبنانية .

(آ) وضع بعثة عسكرية تحت تصرف الحكومة اللبنانية لجيشها او دركها او بحريتها او طيرانها العسكري .

تحدد مهمة البعثة وتأليفها ونظامها بالاتفاق بين الحكومتين قبل وضع معاهدة التحالف موضع العمل .

ولما كان من المرغوب فيه ان يكون التدريب والتعليم واحداً في جيش الطرفين الساميين المتعاقدين فان الحكومة اللبنانية تعهد بان لا تستخدم سوى الفرنسيين بصفة معلمين واختصاصيين .

يطلب هؤلاء المعلمون والاختصاصيون من الحكومة الفرنسية ويرجع امرهم في الادارة والانضباط العام الى رئيس البعثة العسكرية .

يجوز ان يهد الى ضباط البعثة العسكرية الفرنسية القيام بقيادة فعلية مؤقتة في القوى العسكرية اللبنانية بناء على طلب موجه الى ممثل الحكومة الفرنسية وموافق عليه هذا الممثل وفي هذه الحال يرتبط هؤلاء الضباط بقيادة القطعة التي يلحقون بها في كل ما يتعلق بممارسة القيادة المهد بها اليهم

ب) ارسال كل من ترى الحكومة اللبنانية ضرورة لارساله للتعليم خارج لبنان من رجال القوى المسلحة اللبنانية الى المدارس ومراكز التعليم وقطعات الجيوش الفرنسية وعلى ظهر السفن البحرية الفرنسية .

المادة ٤ — تسهيلات تنفيذ واجبات التحالف تتخذ الحكومة اللبنانية لقواها المسلحة سلاحاً وعدداً من الطراز المستعمل في القوى المسلحة الفرنسية وتتخذ ايضاً على قدر ما تقتضي به الضرورة تجهيزات من الطراز المستعمل في القوى المسلحة الفرنسية .

والحكومة الفرنسية تمنح جميع التسهيلات للحكومة اللبنانية لتمكينها من ان تؤمن في فرنسا احتياجات القوى المسلحة اللبنانية من اسلحة وعتاد وسفن وطائرات ولوازم وتجهيزات من احدث طراز .

المادة ٥ — عملاً باحكام الفقرة الثانية من المادة الخامسة من المعاهدة تعهد الحكومة الفرنسية ان تستبقي في الاراضي اللبنانية الى ان يجري اتفاق جديد بين الطرفين

الساميين المتعاقدين عناصر من القوى الافرنسية التابعة للجيش البري والهوائي والبحري المقيمة في الشرق .

ان الشروط الخاصة المتعلقة بهذه الاقامة وبالتعاون بين القوى الفرنسية واللبنانية توضع بشأنها اتفاقات دورية بين الحكومتين .

ومن الواضح ان اقامة القوى الفرنسية في الاراضي اللبنانية لا تقيد احتلالا ولا تضر بحقوق السيادة اللبنانية .

المادة السادسة — تمنح الحكومة اللبنانية كل ما يمكن من التسهيلات لتعهد القوى الفرنسية وتعليمها وتنقلاتها ولتقنياتها ومواصلاتها سواء أ كان ذلك حول النقاط المقيمة فيها أو في المرور من احدى تلك النقاط الى غيرها وكذلك لنقل جميع المؤن والتجهيزات التي تحتاج اليها هذه القوى وخزنها . وهذه التسهيلات تشمل استعمال الطرق والسكك الحديدية وطرق الملاحة والمرافيء والارصفة والمطارات وسطوح المياه وحق الطيران فوق الاراضي واستعمال شبكات البرق والهاتف واللاسلكي .

ولا يجوز في اي حال من الاحوال وضع تعرفه متفاوتة ضد الحكومة الفرنسية . ولاسفن الحربية الفرنسية جواز عام في دخول المياه اللبنانية والرسو فيها وزيارة المرافيء اللبنانية على انه من المعلوم ان الحكومة اللبنانية تتلقى بلاغا مقدما عن زيارة المرافيء اللبنانية ،

والحكومة اللبنانية تضع تحت تصرف الحكومة الفرنسية جميع المواقع والامكنة اللازمة لاحتياجات القوى الفرنسية .

توضع اتفاقات خاصة باساليب تطبيق هذا النص وكذلك مختلف المسائل المتعلقة بالملكات العسكرية الفرنسية او بالملكات التي لها عليها حق انتفاع

المادة السابعة — تنفيذاً للمادة الخامسة من معاهدة التحالف ومع التحفظ بالتعديلات التي قد يتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على احدثائها في المستقبل تعهد الحكومة اللبنانية بان تؤمن للقوى الفرنسية وللعسكريين والبحريين الفرنسيين المنفردين وكذلك للمستخدمين المدنيين افرنسيين ومائلاتهم المقيمين في الاراضي اللبنانية بمقتضى التحالف بالميزات والمناطات التي كان يتمتع بها في لبنان هؤلاء العسكريون والبحريون والمدنيون حين وضع هذا الاتفاق موضع العمل .

الملاحق والمراسلات المتبادلة بين الطرفين

مراسلة رقم «١»

من رئيس الجمهورية اللبنانية

الى المفوض السامي للجمهورية الفرنسية

عطفاً على المادة الاولى من الاتفاق العسكري اشرف باحاطة فخامتكم علماً بان الحكومة اللبنانية تعتبر الحقوق المكتسبة للضباط وصغار العسكريين اللبنانيين في الجيش الخاص من جملة التكاليف والواجبات المذكورة في المادة المشار اليها.

من المفوض السامي للجمهورية الفرنسية

الى رئيس الجمهورية اللبنانية

لقد تكرمتم دولتكم فاعلمتموني عطفاً على المادة الاولى من الاتفاق العسكري بكتاب بتاريخ اليوم ان الحكومة اللبنانية تعتبر الحقوق المكتسبة للضباط وصغار العسكريين السوريين في الجيش الخاص من جملة التكاليف والواجبات المذكورة في المادة المشار اليها.

فاتشرف باخذ العلم بهذا البلاغ الكريم

بروتوكول رقم «١»

عطفاً على المادة السابعة من الاتفاق العسكري اتفق الطرفان الساميان التعاقدان على ان يحددا قبل دخول المعاهدة في دور العمل الميزات والناعات المذكورة في تلك المادة وفاقاً للائيب المتبعة في الحالات المشابهة.

مراسلة رقم «٢»

من رئيس الجمهورية اللبنانية

الى المفوض السامي للجمهورية الفرنسية

عطفاً على المعاهدة الموقعة بتاريخ اليوم اشرف باحاطة فخامتكم علماً بان الحكومة

البنانية نظراً للصداقة والتحالف الوثيق بين بلدينا ستأتي من فرنسا بالمتشارين
الفنيين والقضاة والموظفين الاجانب الذين ترى لزوما لوجودهم في لبنان .

من المفوض السامي للجمهورية الفرنسية

الى رئيس الجمهورية اللبنانية

لقد تكرمتم فخامتكم فاعلمتوني بكتاب بتاريخ اليوم نيات الحكومة اللبنانية في
امر استخدام موظفين اجانب في لبنان في الشرف بأخذ العلم في هذا البلاغ الكريم .
مراسلة رقم «٣»

من رئيس الجمهورية اللبنانية

الى المفوض السامي في الجمهورية الفرنسية

عطفًا على المادة الثانية من المعاهدة التي وقعناها بتاريخ اليوم تشرف باحاطة
فخامتكم علماً بان الحكومة اللبنانية تطالب الى الحكومة الفرنسية ان تكرم فتؤمن
وفقا للتعامل الدولي المتبع في هذه الامور حماية التبعة والمصالح اللبنانية في كل مكان
لا تكون فيه الحكومة اللبنانية ممثلة تمثيلاً مباشراً .

من المفوض السامي للجمهورية الفرنسية

الى رئيس الجمهورية اللبنانية

جواباً على كتاب فخامتكم بتاريخ اليوم اتشرف باعلامكم ان الحكومة الفرنسية
نزولاً عند الرغبة التي ابدتها الحكومة اللبنانية ووفقا للتعامل الدولي المتبع في هذه
الامور تستقبل بارتياح ان تؤمن حماية التبعة والمصالح اللبنانية في كل مكان لا تكون
فيه الحكومة اللبنانية ممثلة تمثيلاً مباشراً .

مراسلة رقم «٤»

من رئيس الجمهورية اللبنانية

الى المفوض السامي للجمهورية الفرنسية

رئياً توضع هذه المعاهدة موضع العمل اتشرف بان احيط فخامتكم علماً بان الحكومة
اللبنانية رغبة منها في توثيق الصلة بين المهاجرين اللبنانيين والوطن اللبناني وتطلب الى
الحكومة الفرنسية ان توافق على احداث مناصب مدققين لبنانيين لدى ممثلي الجمهورية

الفرنسية السياسيين والقنصلين في المدن الاجنبية التي فيها من المصالح اللبنانية ما يستوجب هذا العمل .

تطلب اليها ايضا ان تكرم بتقديم مساعدتها التامة للدفاع عن مختلف مصالح المهاجرين

من المفوض السامي للجمهورية الفرنسية

الى رئيس الجمهورية اللبنانية

جوابا على كتاب فخامتكم بتاريخ اليوم اتشرف باعلامكم بان الحكومة الفرنسية نزولا على الرغبة التي اعربت عنها الحكومة اللبنانية توافق على احداث مناصب لمحققين لبنانيين لدى ممثلي فرنسا السياسيين والقنصلين في المدن الاجنبية التي فيها من المصالح اللبنانية ما يستوجب هذا العمل .

وبنوع عام ستقدم الحكومة الفرنسية مساعدتها التامة للدفاع عن مختلف مصالح المهاجرين .

مراسلة رقم «٥»

من المفوض السامي للجمهورية الفرنسية

الى رئيس الجمهورية اللبنانية

مطفا على المادة الثانية من المعاهدة التي وقعتها بتاريخ اليوم اتشرف باحاطة فخامتكم علما بان الممثل السياسي لحكومة الجمهورية الفرنسية في لبنان ستكون له صفة سفير .

من رئيس الجمهورية اللبنانية

الى المفوض السامي للجمهورية الفرنسية

جوابا على كتابكم بتاريخ اليوم اتشرف باعلام فخامتكم ان الحكومة اللبنانية رغبة منها في اعلان ارتياحها على اثر تعيين ممثل الجمهورية الفرنسية بصفة اول سفير في لبنان قررت ان يظل تقدمه بالنسبة لممثلي سائر الدول شاملا للذين يخلفونه .

والحكومة اللبنانية تريد بهذه المناسبة احاطة فخامتكم علما بان ممثل لبنان السياسي لدى حكومة الجمهورية الفرنسية يكون مدة هذه المعاهدة بدرجة وزير مفوض .

مراسلة رقم ٦٠

من رئيس الجمهورية اللبنانية

الى المفوض السامي للجمهورية الفرنسية

اتشرف ان اثبت لفخامتكم ان الحكومة اللبنانية مستعدة ان تضمن لجميع تبعيها بدون تمييز المساواة في الحقوق المدنية والسياسية .

وهي مستعدة ايضاً ان تؤمن تمثيل مختلف عناصر البلاد في مجموع وظائف الدولة تمثيلاً عادلاً .

وستؤمن الحكومة اللبنانية في توزيع النفقات ذات الفائدة العمومية نسبة عادلة بين مختلف المناطق .

من المفوض السامي للجمهورية الفرنسية

الى رئيس الجمهورية اللبنانية

لقد تكرمتم فخامتكم فاعلمتموني بكتاب تاريخ اليوم ان الحكومة اللبنانية مستعدة ان تضمن للجميع تبعيها بدون اي تمييز المساواة في الحقوق المدنية والسياسية وان تؤمن تمثيل مختلف عناصر البلاد في موضوع وظائف الدولة تمثيلاً عادلاً وان تؤمن نسبة عادلة بين مختلف المناطق في توزيع النفقات ذات المنفعة العمومية .

فاتشرف بلخذ العلم بهذا البلاغ الكريم .

مراسلة رقم ٦١ مكرر

من رئيس الجمهورية اللبنانية

الى المفوض السامي للجمهورية الفرنسية

١- اتشرف بان اثبت لفخامتكم ان الحكومة اللبنانية تنفذاً لمحتويات الرسالة

رقم ٦ ستؤمن توحيد النظام المالي باسرع ما يمكن وعلى كل حال قبل وضع المعاهدة موضع العمل .

والحكومة اللبنانية مستعدة ايضاً حسب هذه الروح ذاتها ان تطبق في مجموع اراضي الجمهورية برنامج اصلاحات ادارية يحتوي على :

(١) اعطاء البلديات سلاحيات اوسع

(٢) انشاء مجالس محافظات لها حق درس المسائل ذات الفائدة المحلية .

ويمكن هذه المجالس ابداء رأيها في المسائل او البت فيها نهائياً حسب اهمية
المواضيع .

وتخضع قراراتها النهائية لموافقة الحكومة المركزية او لاتخضع حسب الاحوال
التي سيجري تحديدها .

وتستشار هذه المجالس على الامر بشأن تخصيص نصيب محافظاتها من موازنة النفقات .

من المفوض السامي للجمهورية الفرنسية

الى رئيس الجمهورية اللبنانية

لقد نكرمتم فخامتكم فاعلمتموني بكتاب بتاريخ هذا اليوم ان الحكومة اللبنانية
تنفيذاً لمحتويات المراسلة رقم ٦ ستؤمن توحيد النظام المالي باسرع ما يمكن وعلى كل
حال قبل وضع المعاهدة موضع العمل وانها مستعدة حسب هذه الروح ذاتها ان تطبق
في مجموع اراضي الجمهورية برنامج اصلاحات ادارية .
فانشرف باخذ العلم بهذا البلاغ الكريم .

بروتوكول رقم ٢٥

ان الطرفين السامين المتعاقدين يشبان اتفاقهما على النقاط الاتية :

بنية تهيئة نقل سلطات التشريع والادارة التي يمارسها حالياً بمثل فرانسة لحساب
لبنان في الشؤون الاقتصادية والمالية الى الحكومة اللبنانية تعلن هذه الحكومة استعدادها
للدخول في المفاوضات فور ابرام المعاهدة الفرنسية — اللبنانية لتسوية المسائل المتعلقة
بين لبنان وسورية .

والحكومة الفرنسية من جهتها مستعدة لتأمين النقل المذكور وفقاً لاية تسوية
تنتج عن تلك المفاوضات .

وفي حال عدم افضاء التسوية الى وجود هيئة مشتركة بين لبنان وسورية ولا الى
اساليب للتعاون بين الادارات اللبنانية والسورية فالحكومة اللبنانية بشرط المتعاقبة لن
تقرر ضد سورية نظاماً متفاوتاً بالنسبة الى سائر الدول المنسوخة عن السلطة اللبنانية
القديمة .

وفي حال عدم وجود هيئة مشتركة تنقل الحكومة الفرنسية مباشرة الى الحكومة

البنانية سلطات التشريع والادارة السقي يمارسها حالياً مثل فرنسا لحساب لبنان في
الشؤون الاقتصادية والمالية .

مراسلة رقم « ٧ »

من رئيس الجمهورية اللبنانية

الى المفوض السامي للجمهورية الفرنسية

اتشرف باحاطة فخامتكم علماً بان الحكومة اللبنانية مستعدة لان تبقي لمؤسسات
التعليم والاسعاف والخير الاجنبية ولبعثات التنقيب الاثرية الانتفاع من النظام
الحالي للمؤسسات والعاديات .

من المفوض السامي للجمهورية الفرنسية

الى رئيس الجمهورية اللبنانية

لقد تكررتم فخامتكم فاعلمتموني بكتاب بتاريخ اليوم نيات الحكومة اللبنانية بشأن
نظم المؤسسات والعاديات في لبنان

فلي الشرف باخذ العلم بهذا البلاغ الكريم

بروتوكول رقم « ٣ »

يتعهد الطرفان الساميان المتعاقدان بالمفاوضة فور ابرام المعاهدة الفرنسية اللبنانية
لعقد اتفاق بشأن الجامعات .

مراسلة رقم « ٨ »

من رئيس الجمهورية اللبنانية

الى المفوض السامي للجمهورية الفرنسية

في هذا الحين الذي تسوى فيه العلاقات مع فرنسا بماهدة صداقة لي الشرف باحاطة
فخامتكم علماً بانهم الاحتفاظ بالتعديلات التي يمكن ان تدخل باتفاق الطرفين الساميين
المتعاقدين على الامتيازات والاتفاقات التي هم مالية الدولة او الجامعات العامة مجاواة
للأحوال الاقتصادية والمالية في لبنان تتعهد الحكومة اللبنانية باحترام الحقوق المكتسبة
باسم لبنان وحسابه لتفئة الاشخاص الطبيعية والحكومة الفرنسية .

من المفوض السامي للجمهورية الفرنسية

الى رئيس الجمهورية اللبنانية

لقد تكرهتم فخامتكم فاعلمتموني بكتاب بتاريخ اليوم انه مع الاحتفاظ بالتعديلات التي يمكن ان تدخل باتفاق الطرفين الساميين المتعاقدين على الامتيازات والاتفاقات التي تم مالية الدولة او الجماعات العامة مجارة للاحوال الاقتصادية والمالية في لبنان تتمد الحكومة اللبنانية باحترام الحقوق المكتسبة المنشأة باسم لبنان وحسابه لمنفعة الاشخاص الطبيعية والحكومة الفرنسية .
فلي الشرف باخذ العلم بهذا البلاغ الكريم .
مراسلة رقم « ٩ »

من رئيس الجمهورية اللبنانية

الى المفوض السامي للجمهورية الفرنسية

في هذا الحين الذي تسوى فيه العلاقات بين فرنسا ولبنان بمعاهدة صداقة وتحالف لي الشرف ان اؤكده لفخامتكم ان الحكومة اللبنانية مستحافظ على التعادل التقدي القائم بين العملة اللبنانية والعملة الفرنسية .

من المفوض السامي للجمهورية الفرنسية

الى رئيس الجمهورية اللبنانية

لقد تكرهتم فخامتكم فاكدتم لي بكتاب بتاريخ اليوم ان الحكومة اللبنانية تحافظ على التعادل التقدي القائم بين العملة اللبنانية والعملة الفرنسية .
فلي الشرف باخذ العلم بهذا البلاغ الكريم .
مراسلة رقم « ١٠ »

من المفوض السامي للجمهورية الفرنسية

الى رئيس الجمهورية اللبنانية

بقية تحديد وضع التبعة الفرنسية في لبنان وبالمقابلة وضع التبعة اللبنانية في فرنسا انشرف باحاطة فخامتكم فلما بان الحكومة الفرنسية مستعدة لمفاوضة الحكومة اللبنانية لعقد اتفاق اقامة . وسيضمن هذا الاتفاق تأييد الوضع الوفي المقرر بمرسوم رئيس الجمهورية الفرنسية بتاريخ ٢٥ نيسان ١٩٣٥

ويزاد توضيحاً على ذلك

(١) ان تبعة كل من الطرفين الساميين المتعاقدين يتمتعون بمعاملة الدولة الاكثر رعاية فيما يتعلق بمراجعة محاكم الطرف الاخر سواء للمطالبة بحقوقهم للدفاع عنها لدى جميع درجات المحاكم المقررة قانوناً

(٢) ان فيما يتعلق بالدخول والاقامة يستفيد التبعة اللبنانيون في المستعمرات الفرنسية من المعاملة الممنوحة لتبعة الدولة الاكثر رعاية

والحكومة الفرنسية تؤمن هذه المعاملة للتبعة اللبنانيين اشخاصاً يبيعين او شركات ممن هم مقبولون للاقامة في المستعمرات الفرنسية او الذين يقبلون فيما بعد مع التحفظ بمراعاة القوانين المتعلقة بالنظام العام وبالامن او بالتشريع المحلي

والحكومة الفرنسية توصي الحكومة التونسية بان لا توجد بحق التبعة اللبنانيين تفاوتاً فيما يتعلق بالدخول والاقامة في تونس وبان تمنح ايضاً التبعة اللبنانيين اشخاصاً طبيعيين او شركات مقيمة في الاراضي التونسية حق الاستفادة من الحقوق الشاملة لرعايا مختلف الدول مع الاحتفاظ بمراعاة القوانين المتعلقة بالنظام العام وبالامن وبالتشريع المحلي .

وكذلك يستفيد في سورية تبعة المستعمرات والحمايات من المعاملة الممنوحة لرعايا الدولة الاكثر رعاية .

من رئيس الجمهورية اللبنانية

الى المفوض السامي للجمهورية الفرنسية

لقد تكرمت فخامتكم فاطلعتوني بكتاب بتاريخ اليوم على الشروط التي اظهرت الحكومة الفرنسية استعدادها للمفاوضة على اساسها مع الحكومة اللبنانية لعقد اتفاق اقامة .

فلي الشرف باعلام فخامتكم ان الحكومة اللبنانية مع موافقتها الحكومة الفرنسية على مضمون هذا الكتاب تأخذ العلم بهذا البلاغ الكريم .

بروتوكول رقم « ٤ »

يتعهد الطرفان الساميان المتعاقدان بالدخول في المفاوضات بعد ابرام المعاهدة ليحددوا ضمن المهلة المعنية لقبول لبنان في عصبة الامم نظاماً قضائياً من شأنه التوفيق بين الاهتمام

بحماية المصالح الاجنبية والتقدم الذي احرزته الحكومة اللبنانية في تنظيم القضاء .
والحكومة الفرنسية تؤيد الحكومة اللبنانية تأييداً تاماً ليؤمن وضع هذا النظام
موضع التطبيق ضمن الملة ذاتها .

مراسلة رقم « ١١ »

من المفوض السامي للجمهورية الفرنسية

الى رئيس الجمهورية اللبنانية

كان من حق الحكومة الفرنسية عملاً بمقررات عصبة الامم ان تطالب من الحكومة
اللبنانية المساهمة بنفقات تعهد قواها العسكرية و كان حقها ايضاً التفاهم معها لاجل تسديد
جميع النفقات التي تكبدتها لتنظيم الادارة وتنمية الموارد المحلية واجراء الاشغال العامة
في لبنان .

فاتشرف بان اخبر فخامتكم بان الحكومة الفرنسية اخذت بنظر الاعتبار قرب بلوغ
لبنان مرتبة دولة تامة الاستقلال فقررت بمناسبة توقيع معاهدة التحالف ان لا تطالب
بدفع هذه النفقات .

وينحصر الاستيفاء بمختلف العقارات والتجهيزات التي تسلم للحكومة اللبنانية
وتقدر قيمتها عند التسليم بمعرفة لجنة خبراء تحكيمية مختلطة .

من رئيس الجمهورية اللبنانية

الى المفوض السامي للجمهورية الفرنسية

تنضلت فخامتكم وابلغتموني بكتاب بتاريخ اليوم نيات الحكومة الفرنسية بخصوص
النفقات المدنية والعسكرية التي تكبدتها فرنسا في لبنان

وذلك ان الحكومة الفرنسية اخذت بنظر الاعتبار قرب بلوغ لبنان مرتبة دولة
تامة الاستقلال فقررت بمناسبة توقيع معاهدة التحالف ان لا تطالب بدفع هذه النفقات
وينحصر الاستيفاء بمختلف العقارات والتجهيزات المشمولة التي تسلم للحكومة
اللبنانية وتقدر قيمتها عند التسليم بمعرفة لجنة خبراء تحكيمية مختلطة .

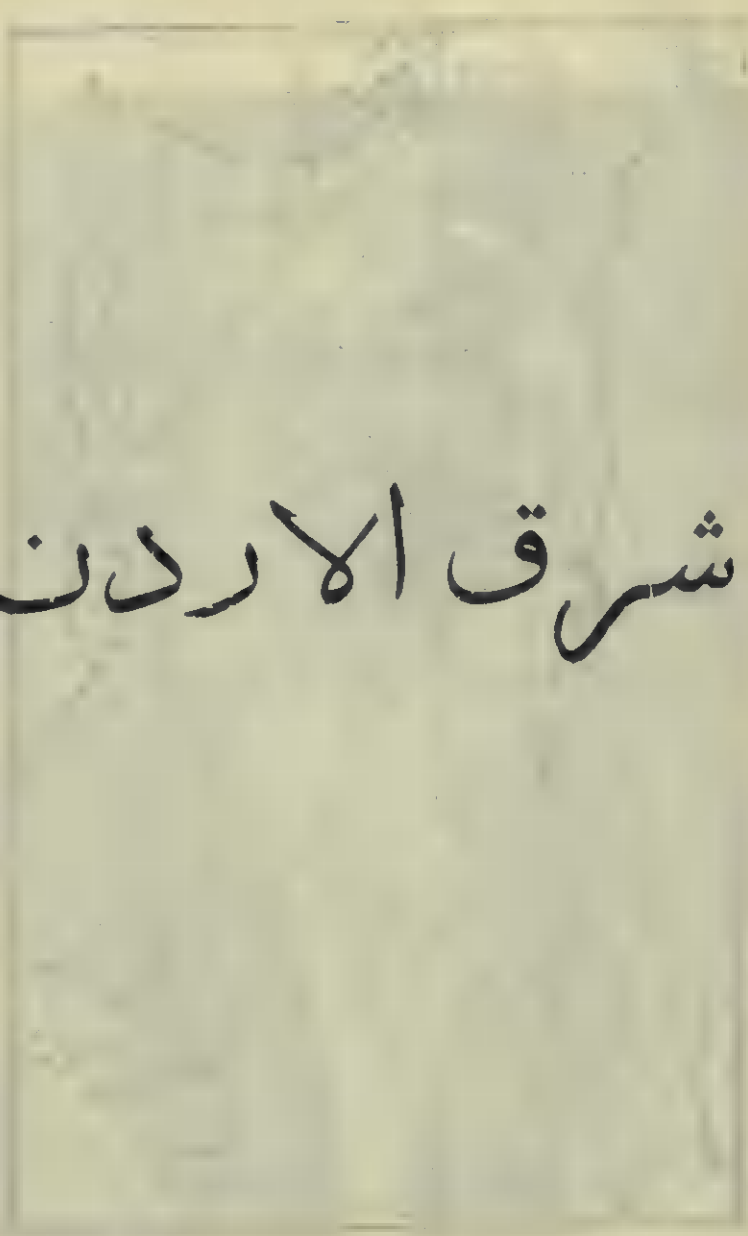
فلي الشرف باخذ العلم بهذا البلاغ الكريم .

بروتوكول رقم « ٥ »

عضواً على الفقرة الرابعة من مقدمة المعاهدة يوضح الطرفان الساميان المتعاقدان

انها ينوي ان تخصص السنتين الاوليين من مهلة السنوات الثلاث المشروطة في النص المذكور لاقامة جميع المؤسسات اللبنانية المعدة لتأمين تسلم الحكومة اللبنانية المسؤوليات التي يؤمنها حالياً ممثل فرنسا لحساب لبنان على ان تخصص السنة الثالثة من المهلة الانفة الذكر لتكييف تلك المؤسسات في ممارسة هذه المسؤوليات .

ومن جهة اخرى عطفاً على البروتوكول رقم ٢ يعتبر الطرفان الساميان المتعاقدان ان المفاوضات الواردة ذكرها في الفقرة الثانية منه يجب ان تقترن بنتيجة في مهلة سنة اعتباراً من تاريخ البدء بتلك المفاوضات والطرفان الساميان المتعاقدان يبدلان منتهى الاهتمام لفتح هذه المفاوضات في اقرب تاريخ ممكن من اول كانون الثاني ١٩٣٧ وفي حالة عدم افضاء التسوية الناتجة عن هذه المفاوضات الى وجود هيئة مشتركة للطرفان الساميان المتعاقدان متفقان على ان تحدد بستة شهور المهلة الاضافية المخصصة لتنظيم الادارات اللبنانية التي ستنقل اليها الاختصاصات الاقتصادية والمالية التي يمارسها حالياً ممثل فرنسا لحساب لبنان .



شرق الاردن





« الامير عبد الله بن الحسين »



Very faint, illegible text, possibly a title or caption, located below the image.

شرقي الاردن تحت سلطة الانكليز

كتاب سري منه هربت صموئيل الى الامير فيصل^(١)

القدس — دار الحكومة في ١٦ آب سنة ١٩٢٠ — سري



« هربت صموئيل »

صاحب السمو الملكي الامير فيصل
أريد ان ابذلكم انه بعد حوادث دمشق
التي حدثت في الشهر الماضي زارني بعض
منايخ شرقي الاردن، وطلبوا انشاء ادارة
بريطانية، ووردتني رسائل من عندهم ومن
بعض اعيان السلط بهذا المعنى.

ولما كان الاتفاق المقود بين الحكومتين
البريطانية والفرنسية يقضي بان البلاد
الواقعة جنوبي خط سايكس — بيكو
في منطقة النفوذ البريطاني، لا الفرنسي
فالحكومة البريطانية تمثل في هذه الحالة

الى تعيين عدد قليل من الضباط لمساعدة اهل شرقي الاردن على تنظيم حكومتهم،

(١) بعد ان ترك جلالة الملك فيصل سورية حين استيلاء الفرنسيين عليها رأى
الانكليز فرصة سانحة لبسط نفوذهم على شرقي الاردن، وكان اول عمل قاموا به في
هذا السبيل ان ارسل السير هربت صموئيل المندوب السامي البريطاني في فلسطين
يوم ٦ آب سنة ١٩٢٠ الى جلالة الملك فيصل هذه البرقية، وكان في حيفا يستعد
للسفر الى اوربة.

ووسائل الدفاع عنها ، ولذلك دعوى زعماء البلاد من عجلون شمالا الى الطفيلة جنوبا لمقابلتي في السلط يوم السبت القادم للمشاورة في الامر . « ١ »

« ١ » . وفي يوم ٢١ آب قصد هربرت صموئيل اربحا والسلط والقي خطابا على شيوخ البلاد شرح فيه المساعدة التي تقدمها بريطانيا لاهل شرقي الاردن ، ثم عاد الى القدس وتفوق شيوخ القبائل ، ودخلت البلاد رسميا تحت الحماية البريطانية وألحقت بالندوب السامي لحكومة فلسطين ، ثم تشكلت في شرقي الاردن ثلاث حكومات هي : حكومة عجلون ، حكومة السلط وعمان ، حكومة الكرك . ولكل منها مستشار بريطاني ، وفي يوم ٢ ايلول سنة ١٩٢٠ عقد شيوخ عجلون بينهم وبين سمرست « اللورد ريجلان بعد ذلك » المستشار البريطاني معاهدة أم قيس الآتية .

معاهدة «ام قيس»

بين شيوخ عجلونه والمجرى سمريت

- ١ — نوافق على انشاء حكومة عربية مستقلة تحت انتداب بريطانية ، واما بخصوص ضم حوران والقنيطرة ومرجعيون الى حكومتكم الجديدة ، فهو طلب لا يستطيع منحه في الوقت الحاضر ، بل سيكون تقديمه والسعي فيه لدى مندوب ونائب جلالة ملك بريطانية العظمى بفلسطين .
- ٢ — طلبكم اميراً عربياً لهذه الحكومة ... فهذا الطلب ايضاً سيخاير به فخامة المندوب السامي ليسمى لتحقيقه لدى جمعية الامم .
- ٣ — بخصوص تأليف مجلس عام لهذه الحكومة ، فهذا الطلب سيقدم الى المندوب السامي ويصادق عليه بعد استشارة اهل الكرك والسلط .
- ٤ — لاعلاقة البتة بين حكومة هذه البلاد وحكومة فلسطين .
- ٥ — منع الهجرة الصهيونية ، ومنع بيع الاراضي لليهود عائد لحكومة البلاد .
- ٦ — توافق الحكومة البريطانية على تأليف جيش وطني لهذه البلاد ، وزيادته عند اللزوم اذا وافق عليه اهل السلط والكرك .
- ٧ — لا توجد في الوقت الحاضر فكرة نزع السلاح ، اما اذا ارادت الحكومة الوطنية ذلك في المستقبل فالامر لها .
- ٨ — لا يكون تسليم اي فرد كان من المجرمين السياسيين اللاجئين الى هذه المنطقة بئناً ، ولا يطالب أحد من الاهالي بجرم سياسي سابق او خلافه .
- ٩ — تكون التجارة حرة بين هذه المنطقة وفلسطين ، وتجري الخابرة بخصوص جعلها حرة مع باقي الحكومات المجاورة لها ، وستعطى حقها من ايرادات الجمارك ، وقد يمكن اخذ جانب منها لوفاء الدين العام .

١٠ - سيكون الخط الحجازي بين درعا - سمخ تابعاً لحكومة الشام ، اما بين درعا - المدينة فقيدها المذاكرة .

١١ - للحكومة الوطنية الحق في اتخاذ اي شعار كان .

١٢ - تقدم الحكومة البريطانية السلاح وغيره للحكومة المحامية بشمن حسب اللزوم

١٣ - تراجع جمعية الامم بشأن انتداب بريطانيا لسورية .

بين الامير عبد الله وبين المستر تشرشل (١)

الشروط الشفهية التي تم الاتفاق عليها

١ — تؤسس حكومة عربية وطنية في شرقي الاردن برئاسة سمو الامير عبد الله

٢ — تكون هذه الحكومة مستقلة

استقلالاً ادارياً تاماً.

٣ — تساعد بريطانيا مادياً لتوطيد

الامن.

٤ — تسترشد برأي مندوب بريطاني

يقم في عمان

٥ — يحافظ على حدود سورية

وفلسطين من كل اعتداء.

٦ — تنشئ بريطانيا مركزين

للطيران في عمان والجزيرة

٧ — تتوسط بريطانيا لتحسين

العلاقات بين الامير عبد الله والسلطة

الفرنسية في سورية ٢٨ آذار سنة ١٩٢١



« المستر تشرشل »

(١) رأى الانكليز ان معاهدة «أم قيس» لم تساعد على توطيد النظام، بل انتشرت الفوضى في البلاد واضطربت الحالة الداخلية وخاصة كان وجود سمو الامير عبد الله في معان على الحدود الجنوبية واتصاله برجالها وشيوخها مما أفاق بالهم فرأوا ان يتكروا وسيلة تريخهم من مشكلة توشك ان تواجههم ، فوافقت وزارة خارجيتهم على انشاء عرش في العراق لسمو الامير فيصل ، وامارة في شرقي الاردن لسمو الامير عبد الله ، وجاء وزير المستعمرات مستر تشرشل الى فلسطين لهذه الغاية ، وكان سمو الامير عبد الله وصل الى شرقي الاردن واستقبل فيها بحفاوة ثم غادرها الى القدس فاستقبل رسمياً ، ووصل بعدئذ مستر تشرشل فاجتمع به وتم الاتفاق على هذه الشروط .

مذكرة بريطانية الى سمو الامير عبد الله (١)

لندن في ٢٨ كانون الاول سنة ١٩٢٢

يا صاحب السعادة

لي الشرف ان ابين لكم انه يمكنني الان ان اخبركم عن النتائج التي توصلنا اليها على اثر المباحثات التي دارت مع سمو الامير عبد الله ومع سعادتكم .

فاما من خصوص التأمين الشفوي الذي اعطى لسمو الامير عبد الله بالاعتراف بحكومة مستقلة في شرقي الاردن ، فقد امرت بايلاغ سعادتكم بان اعلان هذا التأمين يجب ان يؤخر حتى ختام مؤتمر لوزان .

واما عقد المعاهدة الواردة في القسم الاخير من التأمين المذكور فوزير المستعمرات يقول بعدم امكان تحيط الحدود التي وصلنا اليها ، وقد امرت بان ابلفكم ان الحكومة غير مستعدة لاتخاذ قرار حاسم في هذا الشأن الان ، ولذا يظهر انه لافائدة ترجى من اطالة اقامتكم في انكلترة .

ولقد كنت في خلال المباحثات التي دارت بيننا على اتصال دائم بقسم الشرق الادنى في وزارة المستعمرات ، وقد وضع ما اقترحت من اقتراحات امام وزير المستعمرات وهو على تمام الالهة لعرض المسألة بحذافيرها على مجلس الوزراء الانكليزي عند حلول الوقت المناسب ، فأرجو ابلاغ ذلك لسمو الامير عبد الله عند عودتكم الى شرقي الاردن .

واقترحت ان تكون المعاهدة التي يراد عقدها طبعاً للتأمين الشفوي المعطى لسمو الامير قائمة على الاسس الاتية :

(١) زار سمو الامير عبد الله لندن عام ١٩٢٢ زيارة رسمية ، ودارت مفاوضات بين رئيس وزرائه رضا الركابي ، وبين السر جلبرت كلايتن مندوب وزارة المستعمرات لتحديد علاقات البلدين بمعاهدة ، لكنها لم تقترن بنتيجة فعاد الامير ووزيره بحملان المشروع البريطاني المعروض عليها للبت فيه ، وهذا نص المذكرة التي قدمها السر كلايتن الى رئيس الوزراء على اثر ختام تلك المفاوضات .

مقدمة : تبنى على الرغبة في اتخاذ التدابير اللازمة لحسن ادارة المقاطعة المعلومة شرق الاردن ، وتدار في الوقت الحاضر بادارة مرضية من قبل الامير عبد الله بن الحسين وتشير الى نظر حكومة جلالة لمطالب الشعب العربي ، وتذكر قرار جمعية الامم في ١٦ ايلول سنة ١٩٢٢ ، واعتراف حكومة جلالة البريطانية بحكومة نيابية مستقلة في شرق الاردن تحت حكم الامير عبد الله بن الحسين .

مواد : تنص على تحويل الامير عبد الله بن الحسين السلطة التنفيذية المعلقة لحكومة جلالة البريطانية كمتدبة على فلسطين في ذاك الجزء المعلوم وهو شرق الاردن وستحدد حدوده في اول فرصة ، ويجوز سموه ايضاً حق اعلان القوانين والوامر والانظمة لضمان حسن ادارة شرق الاردن ، ويبلغ ذلك الى حكومة جلالة ، وينص في الوقت نفسه بان القوانين والانظمة وغير ذلك مما يقرره مجلس فلسطين الشرعي لا يمثل شرق الاردن الا فيما يراه سمو الامير نافعا لشرق الاردن .

وينص ايضاً على تمهيد سموه بوضع قوانين وانظمة وأوامر طبقاً لما تقتضي به الحاجة للقيام بكل المسؤوليات والتبعات التي اخذها جلالة بالنسبة لشرق الاردن ، وبعدم اقتباس او وضع قوانين وانظمة تحول دون القيام بهذه التبعات والمسؤوليات على الوجه المطلوب ، وينص ايضاً على رغبة سموه بأن يعمل بمشورة حكومة جلالة البريطانية في جميع الشؤون الخطيرة المتعلقة بالتبعات الدولية ومصالح حكومة جلالة . ويتمهد سموه ايضاً باتباع خطة قومية في الادارة المالية ، وبوضع ميزانية ثابتة للمالية . وينص فيها ايضاً على الاعتراف بحق شرق الاردن بالرسوم الجمركية على الامتعة الداخلة لشرق الاردن من فلسطين ، ويجب ان يفهم بأنه سيكون هنالك تمرنة جمركية معينة يوافق عليها من جانب حكومة جلالة البريطانية في فلسطين وشرق الاردن ، ولا تقام حواجز جمركية بين البلدين ، وينص على ان يكون لتجارة شرق الاردن ما لتجارة فلسطين من التسهيلات في المواني ، وعلى تمهيد حكومة جلالة بان لا تضع عقبة في طريق اشتراك شرق الاردن مع اي حكومة من الحكومات العربية المجاورة في اتفاقات جمركية وغيرها ، بشرط ان لا تؤثر هذه الاتفاقات في تبعات جلالة الدولية .

ويتعهد سمو الامير بان يقبل ، ويراعي التدابير التي تراها حكومة جلالة ضرورية في الشؤون القضائية لصيانة مصالح الاجانب ، وينص في هذا التعهد على ان لا يحاكم اجنبي ما ، امام محكمة شرق الاردن بدون اخبار ، وأخذ رأي كبير الممثلين البريطانيين وذلك ريثما يوضع اتفاق خاص ، وتتعقد اتفاقات لتنظيم منح الامتيازات واستغلال المناجم الطبيعية وسكك الحديد ، وعقد القروض ، ومنح المساعدات المالية ، والشؤون الاخرى التي لها تأثير في تقدم شرق الاردن المالي والاقتصادي ، ومنح المساعدة العسكرية طبقاً للشروط التي يتفق عليها بين الحكومتين .

وكل اتفاق يعقد على هذه الاسس يقدم من جانب جلالة الى مجلس جمعية الامم ولا يوجد مانع يمنع الطرفين المتعاقدين من اعادة النظر في المعاهدة لتعديلها مراعاة للاحوال المحلية الحادثة بشرط ابلاغ كل تعديل لمجلس جمعية الامم . ولا تظنوا ان نتائج المباحثات التي دارت بيننا غير مرضية ، ولو اقيم نظرة على التبدلات التي طرأت على الحالة العامة من تاريخ دعوة سمو الامير وسعادته الى لندن لادر كنتم اننا تقدمنا كثيراً ، ومهدنا السبيل لعمل نهائي في المستقبل عندما تجدد الحكومة البريطانية من وقتها متسعا لتنظر في هذه القضية .

رد رئيس حكومة شرق الاردن

لي الشرف بابلاغكم اني استلمت كتابكم المؤرخ في ٢٨ منه مع المذكرة الملحقة به بشأن مشروع المعاهدة ، وأود ان اذكركم بان سمو الامير يمنح قضية التمثيل الخارجي والسعي لادخال شرق الاردن في جمعية الامم — وهي مما نص عليه الاتفاق الشفوي — عناية خاصة ، وأرجو ان توضع امام مجلس الوزراء عند تقديم مشروع المعاهدة . وسأعرض بعدد صولي الى عمان جميع الشؤون على سموه وسأعجل بابلاغكم الجواب . وقد اخذت برقية من سموه يقول فيها : بان الاعتبارات المحلية ، واعتقاده بحسن نيات حكومة جلالة ، تجعله يأمل ان يصدر اعلان الاعتراف مع عقد المعاهدة في البرهة القريبة ، واتخذ هذه الفرصة وسيلة لبيان شكري ...

المفاوضات تجدد بعد انقطاعها (١)

من رئيس حكومة شرق الاردن الى السر جلبرت كلايتن

اطلعت على كتاب سعادتكم المرسل الى سلفي رضا باشا الر كابي عندما كان في لندن بخصوص المذاكرات التي دارت بينكم وبينه ، ولي الشرف ان ابين لسعادتكم ملاحظاتي على الاسس الواردة في كتابكم تمهيداً للمباحثات التي ستدور لعقد المعاهدة ، وانه بالنسبة من سمو مولاي الامير المعظم اشكر لكم ما بذلتموه من المساعي الحسنة بخصوص اعتراف حكومة جلالاته البريطانية باستقلال حكومة شرق الاردن ، واذ كرر ان المساعدة يجب ان توافق في بنودها روح الاستقلال المبنية عليه .

تقول المادة الاولى — ينحول الامير عبد الله بن الحسين السلطة التنفيذية المعلقة لجلالة ملك بريطانيا ككتدب على فلسطين في ذاك الجزء المعلوم ، وهو شرق الاردن وستحدد في اول فرصة مناسبة .

فالفت نظر كم الى ان التخويل لابد ان يكون بين التابع والتبوع ، والامر والمأمور ، وهذا لا يتفق مع استقلال المنطقة التي اعترفت حكومة جلالاته البريطانية به ، ولهذا ارى ان تبديل هذه المادة بما يأتي :

ترك او تتخلى بموجب هذه المعاهدة حكومة جلالاته البريطانية ، لسمو الامير عبد الله عن الحقوق والسلطات المحولة لها من جمعية الامم بقرارها في ١٨ نيسان سنة ١٩٢٣ بموجب المادة ٢٥ من صك الانتداب لفلسطين ، في ذاك القسم المعلوم وهو شرق الاردن والذي ستحدد حدوده في اول فرصة ، وبما ان المادة الثانية صريحة بان من الواجب على حكومة شرق الاردن ابلاغ حكومة جلالاته عن جميع القوانين والانظمة ، فهذا يكون كافياً للدلالة على سير الادارة والتبدلات التي تريد حكومة جلالاته ابلاغها الى جمعية الامم .

(١) بعد ان رجع رضا الر كابي الى شرق الاردن من لندن قدم استقالته ، فخلقه في رئاسة الوزارة مظهر رسلان الذي عاد الى المفاوضات مع بريطانيا ، فأرسل عام ١٩٢٣ الى السر جلبرت كلايتن هذا الكتاب .

وجاء في المادة الثالثة ان القوانين والاوامر والارادات وغير ذلك مما يقرره مجلس فلسطين التشريعي لا تشمل شرق الاردن ، الا فيما يراه سمو الامير نافذة لشرق الاردن ولا يخفى على سعادتك ان الحكومات النيابية لا يمكنها قبول قانون الا اذا اقره مجلسها التشريعي ، وبما ان القوانين والاوامر التي يقررها مجلس فلسطين التشريعي لا يمكن ان تكون نافذة الا اذا وافق عليها مجلس شرق الاردن ، واصبحت كقانون صادر مصادق عليه من قبل سمو الامير وبهذه الحالة يكون القانون الصادر على هذا النوال كأنه لم يؤخذ من فلسطين لا كتساخ الصبغة القانونية بموجب انظمة شرق الاردن وان تفقت بالاصل .

ولهذا لا ارى محالاً ان هذه المادة بعد ما جاء في المادة الثانية ان لسمو الامير الحق المطلق باعلان القوانين ، والاوامر والانظمة لحسن ادارة شرق الاردن .
وجاء في المادة السادسة ان حكومة جلالتك تعترف بحق شرق الاردن في الرسوم الجزئية على الامتعة الداخلة لفلسطين من بلاد شرق الاردن ، وبالنتيجة تدخل شرق الاردن لاجل الاستهلاكات ، الخ

وجاء بالمادة السابعة ان حكومة جلالتك لا تضع عثرة في طريق اشتراك شرق الاردن مع اي حكومة من الحكومات العربية المجاورة وغيرها ، بعقد اتفاقات جمركية بشرط ان لا يؤثر ذلك في التعهدات الدولية لحكومة جلالتك ، فبعد ان جاء بالمادة السابعة ان حكومة شرق الاردن الحق التام لعمل اتفاقات جمركية مع الحكومات المجاورة لا ارى حاجة لابقاء المادة السادسة ، لان الاطلاق المنصوص عليه في المادة السابعة ، والتقييد المنصوص عليه في المادة السادسة لا يتفقان خصوصاً والمباحثات لا تزال دائرة بين فلسطين وشرق الاردن بشأن الجمارك ، وسيعقد اتفاق بينهما .

وأما المادة الثامنة الخاصة بالمحاكم ، فقد تعهد سموه بان لا ينفذ حكم ما بحق اجنبي في شرق الاردن الا بعد الحصول على موافقته مقدماً ، وهذا التعهد بضمن المحافظة على حقوق الاجانب ، ولهذا لا ارى حاجة لمنح ضمانات اخرى .
هذا ما أردت ابداءه من الملاحظات بشأن بعض الاسس الواردة في الكتاب ،

راجيا التكرم ببيان المقصود من كلمة « المشورة » الواردة في المادة الرابعة ومن « التمهيد
المالي » في المادة الخامسة ، وجلائها بما يزيل الغامض .
وأذكر بمعادكم ايضا بما جاء في كتاب الركابي باشا يوم ١٩ كانون الاول سنة ١٩٢٢
عن التمثيل الخارجي ، والسعي لادخال شرق الاردن في جمعية الامم .
وعلى كل حال فان هذه الشؤون يبحث فيها عندما تكونون على استعداد للبحث في
نصوص المعاهدة ، وتفضلوا

بريطانية تعترف بامارة شرق الاردن

خطاب لهربرت صموئيل في عمان عام ١٩٢٣^(١)

أرغب بالنيابة عن جلالة الملك جورج الخامس وحكومته . ان اقدم اصدق التهاني لسو الامير عبد الله ، واهالي شرق الاردن ، وبالأصح الى جميع العرب بمناسبة هذا هذا اليوم المبارك السعيد «٢»

اننا ندخل اليوم في دور عظيم الشأن ، في تاريخ الامم العربية الكبير ، فبعد أن كان العرب عنصراً جيداً ، اشتهر بالادارة والآداب والفنون والعلوم ، تتهقروا تحت اضطهاد دولة دخيلة غير راقية ، وقد منحتم الحرب الكبرى فرصة لتحرير انفسهم ، فقد اشتركت جيوش بريطانية العظمى ، تسندها الجيوش العربية بقيادة النجاشي شريف مكة مع القوات العثمانية في حرب طال أمدها وتكلفت الثورة العربية ضد تركية بالتعاون مع حملة الحلفاء بنجاح تام . وقد مهدت السبل الآن لنهضة عربية يتوقف انتشارها ونجاحها على العرب انفسهم .

ان فصل هذه البلاد عن المملكة العثمانية وضع على عاتق بريطانيا العظمى تبعة ازاء جمعية الامم ، الجمعية الجليلة القدر التي تمثل رأي القسم الاكبر من العالم المتحضر ، وستنجز الوعود التي أعطيت لجلالة الملك حسين في اثناء الحرب ، وفقاً لهذه الخطط

(١) انقطعت المفاوضات بين شرق الاردن وبريطانية لعقد المعاهدة ، حتى يوم ٢٤ حزيران عام ١٩٢٣ اذ زار هربرت صموئيل المندوب السامي البريطاني في فلسطين وألقى هذا الخطاب الذي يعد وثيقة اعترفت به بريطانيا بشرق الاردن ، ودامت المفاوضات بعد ذلك جارية حتى يوم ٢٠ شباط سنة ١٩٢٨ فوقعت المعاهدة الالية بين الطرفين .

(٢) كان ذلك يوم عيد الفطر لسنة ١٣٤١ هـ

اعترف بشريف مكة ملكاً مستقلاً ، وفودي بجلالة الملك فيصل ، ملكاً على العراق ، واعطي سلطات فعلية ، وعقدت معاهدة مع الملك حسين حديثاً ، وستعلن نصوصها قريباً ، وهي تدل على ان النهضة العربية دخلت في طور جديد .

وها نحن الآن بالاتفاق مع سمو الامير في اثناء زيارته لجلالة الملك جورج والحكومة البريطانية ، ولا يخفى كم ان الاتفاق ينص على ما يلي :

تعترف حكومة جلالة الملك جورج بوجود حكومة مستقلة في شرق الاردن ، برئاسة صاحب السمو الامير عبد الله بن الحسين ، بشرط ان توافق جمعية الامم على ذلك ، وان تكون حكومة شرق الاردن دستورية تمكن حكومة جلالة الملك من القيام بتعهداتها الدولية ، فيما يتعلق بتلك البلاد ، وذلك باتفاق يعقد بين الحكومتين .
لم تقض سنتان على تسلم سمو الامير زمام ادارة شرق الاردن حتى خرجت من دور الاضطراب والفوضى الى دور سلام مستمر ، وتقدم متزايد ، فاستفاد من هذا التحسين جميع الاهالي على اختلاف طبقاتهم سواء في المدن او القرى أو بين الفلاحين والبدو ، والامل وطيد بان التقدم سيستمر باضطراد ، والفضل في ذلك ايضاً يعود الى المستشارين الذين اختارهم سموه ، وأذكر منهم مظهر باشا رسلان الذي أرغب ان اقدم له التهاني الخاصة بنواله هذه الرتبة الجديدة .

والحكومة البريطانية تفخر بانها استطاعت الاشتراك في هذا التقدم ، باذلة لحكومة الامير مساعدة فعلية وأدبية ، وقد تمتعت هذه الحكومة بمساعدة مالية ايضاً مما سهل لها ايجاد قوة سيارة منظمة ، وطدت اركان الامن العام في هذه البلاد ، وقد وضعت طيارات وسيارات مصفحة تحت تصرفها ، لاستخدامها عند الحاجة وقدم لها مستشارون سياسيون وعسكريون حسب حاجاتها ، وحرصت حكومة جلالة الملك في الوقت نفسه على عدم التدخل مطلقاً في ادارة الامير فأصبح استقلال ادارته حقيقة .

واسمحوا لي ان اذكر في هذا المقام عظيم تقديري للصدافة التي استحكمت حلقاتها بيني وبين سمو الامير ، ويسرني اني تمكنت فعلاً من الاشتراك في التطورات التي جرت مؤخراً ، وساعدت عليها ، سواء فيما يتعلق باستقلال شرق الاردن ، أو بالتقدم الناشئ من عقد المعاهدة مع الحجاز .

واني آمل من صميم الفؤاد ان الحزم السياسي ، وروح التساهل ، وحسن تدبير
الامور الادارية — وقد امتازت بها حكومة الامير — تستمر طويلا بعناية الله تعكس
ضياء جديداً على سموه ، وتؤدي الى دوام خير ونجاح الذين هم تحت سلطته .

(١) انكسرة تعتمد على استقبال شرق الاردن

- ١ — بسط المراقبة البريطانية على المالية دون قيد ولا شرط
- ٢ — اخراج المتهمين بالتحريض في حوادث الحدود
- ٣ — الغاء نيابة العشائر على ان تكون القوات المحلية خاضعة لضبط قائد القوات
الامبراطورية وعلى ان تستخدم طبق مشورة حكومة جلالة .
- ٤ — قبول اتفاق تسليم المجرمين المفقود مع سورية
- ٥ — ان يعد سمو الامير محترماً ، وغير مسؤول عن ادارة الحكومة ، باعتبار ان
الحكم يجب ان يكون دستوريا على كل حال .

(١) في عام ١٣٤٢ هجري أدى سمو الامير فريضة الحج ، فحدثت في غيابه حوادث
اساءت الانكسار ، ولم يكديصل الى عمان حتى تلقى انذاراً من حكومة بريطانية
يتضمن هذه المطالب ، فقبلها سمو الامير مكرهاً .

معاهدة جدة بين الملك علي والامير عبد الله

على ضم العقبة ومعنان الى شرق الاردن

جدة في ٢٥ ذي القعدة سنة ١٣٤٣ (٥ حزيران سنة ١٩٢٥)

تقرر بين جلالة الملك علي وسمو الامير عبد الله ما يأتي :

أ — التصريح بسلامة الشرق العربي

ب — عدم اتزاج جلالة الخليفة

الاعظم «ا» نظراً لمقامه في العالم العربي

والاسلامي أي انه لا يجري التسليم ، الا

بعد تشريف جلالته لجدة .

ج — لا يجري التسليم ، الا بعد

صدور الامر منه لموظفي ولاية معان

د — عدم التعرض لمناقلات الحجاز

الحرية مطلقاً .

هـ — السماح للحكومة الحجازية

بنقل جندها ومعداتها الى اي محل تريد

قبل التسليم وبعده .



« جلالة الملك علي »

(١) جلالة الملك حسين ، وكان ينزل العقبة وقتئذ بعد مغادرة الحجاز وتنازله

عن المملكة لولده الملك علي .

(١) الانتداب البريطاني على شرق الاردن

مذكرة الحكومة البريطانية الى جمعية الامم

١٦ ايلول سنة ١٩٢٢

تطلب حكومة جلالة الملك من مجلس جمعية الامم وفقاً لشروط المادة ٢٥ من صك الانتداب لفلسطين ان يقرر ما يأتي :

لا تطبق المواد الآتية من نظام الانتداب الفلسطيني في القطر المعروف بشرق الاردن الذي يشمل جميع المقاطعات الواقعة الى شرق خط تمتد من نقطة واقعة على خابج العقبة على بعد ميلين الى غرب مدينة العقبة ، ماراً بمنتصف وادي عربة والبحر الميت ونهر الاردن ، حتى المنطقة التي يلتقي بها هذا النهر بنهر اليرموك ، فتتصف هذا النهر حتى الحدود السورية .

والمواد الملغاة هي :

١ — الفقرة الثانية والثالثة من ديباجة صك الانتداب ، والمواد الثانية والرابعة والسادسة والسابعة ، والجملة الثانية من الفقرتين الاولى والثانية من السادة (١١) والمواد (١٣) و (١٤) و (٢٢) و (٢٣)

وفي تطبيق نظام الانتداب على شرق الاردن تقوم حكومته بالاعمال التي تقوم بها حكومة فلسطين بمراقبة الدولة المنتدبة

٢ — تقبل حكومة جلالة الملك التبعة التي تقع على عاقبها في تطبيق نظام الانتداب على شرقي الاردن ، وتتكفل بان الشروط التي توضع لادارة ذلك القطر وفقاً للمادة (٢٥) لا تكون باي وسيلة غير مطابقة لبقية شروط نظام الانتداب التي لم يشر الى عدم تطبيقها هذا القرار .

(١) لما كان صك الانتداب على فلسطين وشرق الاردن ، ما عدا بعض مواد ألغيت من صك الانتداب على شرق الاردن ، فانتا نشر هنا المواد الملغاة الخاصة بشرق الاردن ، ونشر صك الانتداب الكامل في البحث المتعلق بفلسطين .

الميثاق الوطني لزعماء شرق الاردن (١)

- عمان في ٢٥ تموز سنة ١٩٢٨
- بالاستناد الى العهود المقطوعة للعرب عامة من جانب حليقتهم بريطانية العظمى في اثناء الحرب العامة ..
- والى العهود الرسمية المقطوعة من قبلها لشرق الاردن خاصة ... والى المادة «٢٢» من عهد جمعية الامة ..
- والى مبادئ الرئيس ولبن الاربعة عشر التي اعترف بها الحلفاء ، ووعدها رسمياً بتحرير الشعوب المظلومة على اساسها ..
- والى الوعد الرسمي الصادر عن وزارتي خارجية انكلترا وفرنسة سنة ١٩١٨ للبلاد العربية المحررة ..
- قد اجتمعنا نحن ممثلي الامارة العربية الاردنية في مؤتمرنا الوطني المنعقد في عمان بتاريخ ٢٥ تموز سنة ١٩٢٨ ، وقررنا ميثاقاً وطنياً لبلادنا - البنود التالية :
- ١ - امارة شرق الاردن دولة عربية مستقلة ، ذات سيادة بحذودها الطبيعية المعروفة .
 - ٢ - تدار بلاد شرق الاردن بحكومة دستورية مستقلة برئاسة صاحب السمو الملكي الامير عبد الله بن الحسين المعظم ، واعقابها من بعده .
 - ٣ - لاتعترف بلاد شرق الاردن بمبدأ الانتداب الا كمساعدة فنية نزيهة لصالح البلاد ، وهذه المساعدة تحدد بموجب اتفاق او معاهدة تعقد بين شرق الاردن وحليقة العرب بريطانية العظمى على اساس الحقوق المتقابلة والمنافع المتبادلة ، دون ان يمس ذلك بالسيادة القومية .

(١) لم ترق المعاهدة لزعماء شرق الاردن ، ولم يجدوا فيها ما يحقق اماناً للبلاد فعقدوا مؤتمراً في عمان يوم ٢٤ تموز سنة ١٩٢٨ ووضعوا هذا الميثاق ودعوا البلاد الى التمسك به والسعي لتنفيذه .

٤ — تعتبر شرق الاردن وعد بلفور القاضي بانشاء وطن قومي لليهود بفلسطين مخالفاً ليهود بريطانيا ووعودها الرسمية للعرب ، وتصرفاً مضاداً للشرائع الدينية والمدنية في العالم .

٥ — كل انتخاب للنيابة العامة يقع في شرق الاردن على غير قواعد التمثيل الصحيح ، وعلى اساس عدم مسؤولية الحكومة امام المجلس النيابي لا يتم انتخاباً مثلاً لارادة الامة وسيادتها القومية ضمن القواعد الدستورية ، بل يعتبر انتخاباً مصطنعاً لا قيمة تمثيلية صحيحة له ، والاعضاء الذين ينتخبون على اساسه اذا فصلوا بحق سياسي ، او مالي او شرعي ضار بحقوق شرق الاردن الاساسية لا يكون لفصلهم قوة الحق المعترف به من قبل الشعب ، بل يكون فصلهم جزء من اجزاء تصرف السلطة الانتدابية ، وعلى مسؤولياتها .

٦ — ترفض شرق الاردن كل تجنيد لا يكون صادراً عن حكومة دستورية مسؤولة ، باعتبار ان التجنيد جزء لا يتجزأ من السيادة الوطنية .

٧ — ترفض شرق الاردن تحمل نفقات أية قوة احتلالية اجنبية ، وتعتبر كل مال يفرض عليها من هذا القبيل مالا مقتصباً من عرق عاملها المسكين ، وفلاحها البائس .

٨ — ترى شرق الاردن مواردها — اذا منحت حق الخيار بتنظيم حكومتها المدنية — كافية لقيام ادارة دستورية صالحة فيها برئاسة سمو الامير المعظم صاحب الامارة الشرعي ، اما الامانة المالية التي تدفعها الحكومة البريطانية ، فان بلاد شرق الاردن تعتبرها نفقات ضرورية لحطوط المواصلات الامبراطورية ، وللقوى العسكرية المعسدة لخدمة المصالح البريطانية ليس الا... لذلك فان هذه الاعانة التي يضاف اليها قسم من واردات البلاد لتحقيق غاية لامصلحة لشرق الاردن فيها — كما هو الواقع — لا تخول بريطانيا العظمى حق الاشراف على مالية شرق الاردن ، وهذا الاشراف المركزي الضار الواقع اليوم !..

ولهذا فانتا تعتبر الوضع المالي الحاضر ، المبني على سياسة تخفيف الاعانة المالية عن عائق المسكف البريطاني — على حساب المسكف الاردني عبارة عن وضع ضمان غير مشروع لا تتجمله موارد البلاد ، ومن الواجب ابطاله واستبداله بنظام يؤيد استقلال

حكومة شرق الاردن المالي مقررين ان التصرف المالي الحاضر لا يجوز صدوره عن خليفة غنية كبريطانيا بالنسبة لبلاد فقيرة كشرق الاردن .

٩ — تعتبر بلاد شرق الاردن كل تشريع استثنائي لا يقوم على اساس العدل والمنفعة العامة ، وحاجيات الشعب الصحيحة — تشريعاً باطلا .

١٠ — لا تعترف شرق الاردن بكل قرض مالي وقع قبل تشكيل المجلس التياري .
١٠ — لا يجوز التصرف بالاراضي الاميرية قبل عرضها على المجلس التياري وتصديقه عليها ، وكل بيع وقع قبل انعقاد المجلس يعتبر باطلا .

المعتمد البريطاني يرد على مذكرة المؤتمر (١)

١ — لي الشرف يا صاحب السمو ان اعيد مع هذا كتاب حسين الطراونة الذي تناولته من يد سموكم .

٢ — اعترف بأنه مما يوجب خيبة الامل وجود بعض اشخاص لا يجهدون مشكل الحكومة الحاضرة التي اقامتموها سموكم بالاتفاق مع الدولة المنتدبة .

٣ — العمل الشاق الذي بذل ، والصعوبات الجمة التي ذلت لجعل الادارة في هذا المستوى من الكفاءة والجدارة ، والحكومة في هذه الحالة ، لو فهمت جيداً لقدرها الجميع قدرها ، ولادر كوا ايضاً ان انشاء مجلس خال من موظفي الحكومة للاشتراك في العمل ، في مثل هذه الآونة من تطور البلاد يكون مجلبة للكوارث .

٤ — وعندي انه من الخطئ انشاء مجلس تنفيذي في الوقت الحاضر ، والى مدة اخرى لا يتألف من كبار موظفي الحكومة ، وفضلاً عن ذلك فان البلاد لا تقدر الان ان تتحمل روائب اعضاء مجلس تنفيذي لا يتقلدون مناصب رؤساء مصالح .

(١) شكل المؤتمر لجنة تنفيذية رئيسها حسين الطراونة اناط بها رفع قرارات المؤتمر الى سمو الامير عبد الله ، وقد رفعها سمو الامير الى المعتمد البريطاني فاجاب هذا عليها يوم ١٢ آب سنة ١٩٢٨ بهذا الكتاب ، وظل الوطنيون يعقدون الاجتماعات ويقدمون الاحتجاجات الى بريطانيا حتى سافر سمو الامير عبد الله الى انكلترا في حزيران سنة ١٩٣٤ وسمى لتعديل بضر نصوص المعاهدة .

فاذا كان الذين قدموا هذا الكتاب الموقع من حسين الطراونة - الى سموكم
يطلبون حقيقة خير بلادهم ونجاحها ، فانا واثق كل الثقة بان احسن وسيلة لذلك ان
يؤيدوا التدابير التي اعدت لها لحكومة هذه البلاد .
• — ثم ان التقدم نحو الحكم النيابي لا يتم الا بعد ان يبرهن الشعب على قدرته
لتحمل مسؤوليات اكبر .

بين امارة شرق الاردن وبريطانية

نص المعاهدة الاردنية - الانكليزية

لما كان لصاحب الجلالة البريطانية بموجب انتداب اتفق عليه في ٢٤ تموز سنة ١٩٢٢ صلاحية في الاقليم المشمول بذلك الانتداب .

ولما كان صاحب السمو امير شرق الاردن قد انشأ حكومة في ذلك القسم من الاقليم المنتدب عليه المعروف بشرق الاردن .

ولما كان صاحب الجلالة البريطانية مستعداً للاعتراف بوجود حكومة مستقلة في شرق الاردن تحت حكم صاحب السمو امير شرق الاردن (عن طريق اتفاق يعقد مع صاحب السمو) على ان تكون تلك الحكومة دستورية وتضع صاحب الجلالة البريطانية في موقف يؤدي معه التزاماته الدولية بشأن هذه البلاد .

فلذلك امتاز الان صاحب الجلالة البريطانية وصاحب السمو امير شرق الاردن ان يعقدا اتفاقاً لهذه المقاصد وعيماً لتلك الغاية مندوبيها المفوضين .

صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى وايرلندة والممتلكات البريطانية وراء البحار وامبراطور الهند

عن بريطانيا العظمى وايرلندة الشمالية صاحب المقام الجليل التيلد مرشال اللورد بلومر (ج . س . ب) و (ج . س . م . ج) و (ج . س . ف . و) و (ج . ب . ا)

وعن صاحب السمو امير شرق الاردن حسن خالد باشا ابو الهدى

الذين بعد ان تبادل تفويضها التامين ووجداهما بالشكل الصالح الملائم اتفقا على ما يأتي :

المادة ١ — يوافق صاحب السمو الامير على ان يمثل صاحب الجلالة البريطانية في شرق الاردن معتمد بريطاني يعمل بالنيابة عن الندوب السامي لشرق الاردن

وعلى ان تجري المحادثات بين صاحب الجلالة البريطانية وجميع الدول الاخرى من
الجهة الواحدة وبين حكومة شرق الاردن من الجهة الثانية عن طريق المعتمد البريطاني
والمندوب السامي السالفي الذكر .

ويوافق صاحب السمو الامير على ان التفقات العادية للحكومة المدنية والادارة
ومرتبات المعتمد البريطاني وموظفيه تتحملها باسرها شرق الاردن ويهيء صاحب السمو
الامير محلا لاقامة البريطانيين من موظفي المعتمد البريطاني .

المادة ٢ — ان سلطتي التشريع والادارة الموثمن عليها صاحب الجلالة البريطانية
بصفة كونه منتدبا على فلسطين يتولاها في هذا التسم المعروف بشرق الاردن من
الاقليم المنتدب عليه صاحب السمو الامير عن طريق الحكومة الدستورية التي يحميها
بحدودها قانون شرق الاردن الاساسي وأي تعديل يطراً عليها بموافقة صاحب الجلالة
البريطانية .

ان كلمة « فلسطين » في سائر مواد هذا الاتفاق — ما لم ترد معرفة على وجه آخر
تعني ذلك الشطر من الاقليم المنتدب عليه الواقع الى الغرب من خط مرسوم من نقطة
تبعد ميلين غربي مدينة العقبة على الخليج المعروف بذلك الاسم صعودا في منتصف
وادي عربية والبحر الميت ونهر الاردن حتى ملتقاء نهر اليرموك ومن ثم في منتصف
ذلك الشهر حتى التخوم السورية .

المادة ٣ — يوافق سمو الامير على انه لا يمين في شرق الاردن — مدة الاتفاق
الحاضر — موظف من غير جنسية شرق الاردن دون موافقة صاحب الجلالة البريطانية
وسيضبط عدد الموظفين البريطانيين المعيينين على هذا المنوال في حكومة شرق الاردن
وشروط استخدامهم باتفاق على حدة .

المادة ٤ — يوافق صاحب السمو الامير على اتخاذ من اية قوانين أو أوامر أو
انظمة قد يقتضيها القيام التام بما على صاحب الجلالة البريطانية من التزامات وتبعات
دولية بشأن بلاد شرق الاردن وعلى ان لا تقبل او تسن في شرق الاردن اية
قوانين أو أوامر أو أنظمة يمكن ان تعرقل القيام التام بتلك الالتزامات
والتبعات الدولية .

المادة ٥ — يوافق صاحب السمو الامير علي ان يسترشد بنصيحة صاحب الجلالة البريطانية التي تسدى اليه عن طريق الندوب السامي لشرق الاردن في جميع الامور المختصة بصلات شرق الاردن الخارجية و كذلك في جميع الامور الهامة التي تمس الالتزامات والمصالح المالية والدولية لصاحب الجلالة البريطانية بشأن شرق الاردن .
ويتعهد سمو الامير ان يتبع في شرق الاردن في الادارة والمالية وموارد الحكومة خطة من شأنها ان تكفل الاستقرار والتنظيم الصالح لحكومته وامورها المالية .

ويوافق على ان يجعل صاحب الجلالة البريطانية على علم بالتدابير المقترحة والمتخذة لانفاذ هذا التعهد على الوجه اللائق ويوافق فوق ذلك انه لا يغير طريقة مراقبة الاحوال الهامة في شرق الاردن من غير موافقة صاحب الجلالة البريطانية .

المادة ٦ — يوافق صاحب السمو الامير علي ان يرجع الى مشورة صاحب الجلالة البريطانية في قانون الميزات السنوي وفي اي قانون من الانواع التالية وهي :

١ — اي قانون يمس نقد شرق الاردن او له صلة باصدار اوراق نقدية (بنكنوت) .

٢ — اي قانون يفرض رسوما متفاوتة .

٣ — اي قانون يمكن ان يجعل الاشخاص المتتمين الى جنسية اية دولة من عصبة الامم او الى اية دولة وافق صاحب الجلالة البريطانية بموجب معاهدة على ان يضمن لها نفس الحقوق التي كانت تتمتع بها فيما لو كانت عضواً في العصبة المذكورة — خاضعين ومستهدفين لاي فقد اهلية لم يخضع ولم يستهدف له الاشخاص الذين هم من الرعايا البريطانيين او الذين ينتمون الى جنسية اية دولة اجنبية .

٤ — اي قانون خاص ينص على وراثة عرش الامير او على انشاء مجلس وصاية .

٥ — اي قانون يمنح نفسه فيه اي ارض او مال او هبة اخرى او عطية .

٦ — اي قانون يمكن ان يتولى الامير بمقتضاه السيادة على قطر خارج دن شرق الاردن .

٧ — اي قانون يختص بحق المحاكم المدنية في القضاء على الاجانب .

٨ — اي قانون مغير او معدل او مضيف لتفاصيل احكام القانون الاساسي .

المادة ٧ — لا يكون بين فلسطين وشرق الاردن اي حاجز جمركي مالم يقع اتفاق بين البلدين والتعريف الجمركية لشرق الاردن يوافق عليها صاحب الجلالة البريطانية .

تدفع حكومة فلسطين الى حكومة شرق الاردن المبلغ المقدر من الرسوم الجمركية المفروضة على قسم البضائع الداخلة الى فلسطين من اقليم غير شرق الاردن ثم تدخل لشرق الاردن فيما بعد للاستهلاك المحلي ولكن يحق لحكومة فلسطين ان تحجز من المبالغ التي تدفع على هذا الحساب المبلغ المقدر من الرسوم الجمركية التي تفرضها شرق الاردن على ذلك القسم من البضائع التي تدخل شرق الاردن من اقليم غير بلاد فلسطين فيما بعد للاستهلاك المحلي .

وتلقى تجارة ومتاجر شرق الاردن في الموانيء الفلسطينية من التسهيلات ماثلقاه .
تجارة فلسطين ومتاجرها على السواء .

المادة ٨ — لاتوضع عقبة في سبيل اتحاد شرق الاردن بمن تود من الممالك العربية المجاورة في الجمارك او لمقاصد اخرى مادام ذلك يتفق مع الالتزامات الدولية لصاحب الجلالة البريطانية .

المادة ٩ — يتعهد صاحب السمو الامير بقبول وتنفيذ ما يمكن ان يجده صاحب الجلالة البريطانية ضروريا من النصوص المعقولة في المواد القضائية لصيانة مصالح الاجانب واستدمج هذه الشروط في اتفاق على حدة يبلغ الى مجلس عصبة الامم وريما يعقد اتفاق كهذا فلا يوافق ان يؤتي باجنبي امام محكمة اردنية من غير موافقة صاحب الجلالة البريطانية .
يتعهد صاحب السمو الامير بقبول وتنفيذ ما يمكن ان يجده صاحب الجلالة البريطانية ضروريا من النصوص المعقولة في المواد القضائية لصيانة القانون وحق القضاء بشأن المسائل الناجمة عن العقائد الدينية لطوائف الدينية المختلفة .

المادة ١٠ — يمكن لصاحب الجلالة البريطانية ان يحتفظ بقوات مسلحة في شرق الاردن ويمكن ان ينشيء وينظم ويراقب في شرق الاردن قوات مسلحة قد تكون في رأيه ضرورية للدفاع عن البلاد ولتأييد صاحب السمو الامير في صيانة الاموال والنظام .
يوافق صاحب السمو الامير على انه لا ينشيء ولا يحتفظ في شرق الاردن أو يسمح بان ينشأ أو يحتفظ باية قوات عسكرية من غير موافقة صاحب الجلالة البريطانية .
المادة ١١ — يعترف صاحب السمو الامير بالمبدأ الذي يعتبر ان تكاليف القوات اللازمة للدفاع عن شرق الاردن عبء على واردات تلك البلاد — تستمر شرق الاردن

عند نفاذ هذا الاتفاق على تحمل سدس تكاليف قوة الحدود لشرق الاردن وتحمل كذلك - حالما تسمح موارد البلاد المالية - فرق الزيادة ما بين تكاليف القوات البريطانية الرابطة في شرق الاردن وتكاليف هذه القوات فيما لو كانت مرابطة في بريطانيا العظمى بالدرجة التي تعتبر هذه القوات - في نظر صاحب الجلالة البريطانية - مستخدمة في شؤون شرق الاردن وكذلك تدفع جميع تكاليف أية قوة تنشأ لشرق الاردن وحدها .

المادة ١٢ - ما دامت واردات شرق الاردن غير كافية لسد النفقات العادية للإدارة التي تنفق بمصادقة صاحب الجلالة البريطانية - بما فيها اي اتفاق على قوات محلية - تكون شرق الاردن عرضة لها بموجب المادة ١١ - فيؤخذ بتدبير اعانة من الخزانة البريطانية على سبيل هبة أو قرض تمضيدها لواردات شرق الاردن ويتخذ صاحب الجلالة البريطانية التدابير لدفع فرق الزيادة في نفقات القوات البريطانية المرابطة في شرق الاردن والمتبرة عند صاحب الجلالة البريطانية انها مستخدمة من اجل شرق الاردن الى الحد والوان ائذين تظل فيها واردات شرق الاردن غير كافية لاحتمال زيادة كهذه .

المادة ١٣ - يوافق صاحب السمو الامير على ان تتخذ وتسب جميع القوانين أو الاوامر التي يطلبها صاحب الجلالة البريطانية من حين الى آخر للقيام بمرامي المادة العاشرة وان لا تقبل ولا تسن في شرق الاردن أية قوانين أو أوامر أو أنظمة قد تصطدم في رأي صاحب الجلالة البريطانية بمرامي تلك المادة .

المادة ١٤ - يوافق صاحب السمو الامير على ان يتبع نصيحة صاحب الجلالة البريطانية بشأن اعلان الحكم العرفي في جميع شرق الاردن او في اي جزء منها وأن يعهد بإدارة ذلك الجزء او تلك الاجزاء التي قد توضع تحت الحكم العرفي في شرق الاردن الى ذلك الضابط الذي قد يرشحه أو أولئك الضباط الذين قد يرشحهم صاحب الجلالة البريطانية من قوات جلالته البريطانية ويوافق صاحب السمو الامير كذلك على اتخاذ قانون خاص - عند اعادة الحكومة المدنية - يريء فيه القوات المسلحة المحفوظ بها صاحب الجلالة البريطانية من قبة اي تصرف أو اهمال أو تقصير وقع خلال الحكم العرفي .

المادة ١٥ - يمكن لصاحب الجلالة البريطانية ان يتولى حق القضاء على جميع أعضاء القوات المسلحة التي يحتفظ بها أو يراقبها صاحب الجلالة البريطانية في شرق الاردن ووفاء للقرض من هذه المادة والمواد الخمس السالفة فلفظة (قوات مسلحة) تعتبر انها شاملة للمدنيين الملحقين بالقوات المسلحة أو المستخدمين فيها .

المادة ١٦ - يتعهد صاحب السمو الامير بان يقدم في كل حين كل تسهيل لتنقل قوات صاحب الجلالة البريطانية - بما فيها استعمال الاسلحة والخطوط البرية لمصلحة البرق والهاتف وحق مد خطوط برية - ولتنقل وخزن الوقود والعتاد والذخيرة واللازم على طرق شرق الاردن وسككها الحديدية ومعاربها المائية وموانئها .

المادة ١٧ - يوافق صاحب السمو الامير على ان يسترشد بنصيحة صاحب الجلالة البريطانية في جميع الشؤون المختصة بمنح الامتيازات واستثمار الموارد الطبيعية وانشاء وإدارة سكك الحديد وعقد القروض .

المادة ١٨ - ما من أرض في شرق الاردن يتنازل عنها أو تؤجر أو توضع بآية طريقة تحت مراقبة أية سلطة اجنبية وهذا لا يمنع صاحب السمو الامير من اتخاذ ما قد يكون ضروريا من التدابير لاقامة ممثلين اجانب ولتنفيذ احكام المواد السالفة .

المادة ١٩ - يوافق صاحب السمو الامير على انه ريثما تعقد اتفاقات خاصة بتسليم المجرمين تختص بشرق الاردن فمأهذات تسليم المجرمين النافذة بين صاحب الجلالة البريطانية والدول الاجنبية تناول شرق الاردن .

المادة ٢٠ - ينفذ هذا الاتفاق حالما يبرمه الفريقان الساميان المتعاقدان بعد قبوله من جانب الحكومة الدستورية التي تؤلف بموجب المادة الثانية وتعتبر الحكومة الدستورية موقفة الى ان يصدق على الاتفاق على ذلك الوجه ولا شيء يمنع الفريقين الساميين المتعاقدين من اعادة النظر حيناً بعد حين في نصوص هذا الاتفاق بقصد اي تنقيح قد يلوح انه مرغوب فيه في الاحوال التي توجد عند ذلك .

المادة ٢١ - لقد صيغ الاتفاق الحاضر في اللغتين الانكليزية والعربية وسيوقع مفوض كل من الفريقين الساميين المتعاقدين على نسختين انكليزيتين وأخرتين عربيتين ويكون للصيغتين عين المقام من الاعتبار وانما عند الاختلاف بينها في تفسير

مادة من مواد هذا الاتفاق يكون للصيغة الاسكاريةية التقدم .
وثقة بما تقدم فقد وقع المندوبان المفوضان المذكوران على الاتفاق الحاضر في
القدس في هذا اليوم العشرين من شهر شباط سنة ١٩٢٨ .

(حسن خالد ابو الهدى)

(بلومر)

تعديل المعاهدة الاردنية - الانكليزية

اتفاق مالحق لمعاهدة ٢٠ شباط سنة ١٩٢٨

لما كان صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى وايرلنده والممتلكات البريطانية وراء البحار وامبراطور الهند .

وصاحب السمو امير شرق الاردن .

راغبين في تعديل الاتفاق الموقع عليه بالنيابة عنها في القدس بتاريخ ٢٠ شباط

١٩٢٨ - من بعض الوجوه .

فقد اعتزما على عقد اتفاق ملحق لذلك الغرض وعينا لتلك الغاية مندوبيهما المفوضين .

صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى وايرلنده والممتلكات البريطانية وراء البحار

وامبراطور الهند .

عن بريطانيا العظمى وايرلنده الشمالية .

صاحب الفخامة اللفتنت جنرال السير آرثوغرافل واكوب (ج . س . م . ج)

(ك . س . ب) (س . آي . ي) (د . س . و) .

ومن صاحب السمو امير شرق الاردن .

صاحب الفخامة ابراهيم باشا هاشم .

الذين بعد ان تبادلوا تفويضها التامين ووجداهما بالشكل الصالح الملائم اتفقا على

مايتاتي :

المادة الاولى — تلغى المادة الاولى من الاتفاق الموقع عليه في ٢٠ شباط ١٩٢٨

ويستعاض عنها بالنصوص الاتية .

« يوافق صاحب السمو الامير على ان يمثل صاحب الجلالة البريطانية في شرق

الاردن معتمد بريطاني يعمل بالنيابة عن المندوب السامي لشرق الاردن وعلى ان تجري

المخابرات بين صاحب الجلالة البريطانية وجميع اقدول الاخرى من الجهة الواحدة وبين حكومة شرق الاردن من الجهة الثانية عن طريق المعتمد البريطاني والمندوب السامي السالفي المذكور .

ويوافق صاحب الجلالة البريطانية على ان لصاحب السمو الامير ان يعين موظفين قصاصين لدى اية دولة عربية مجاورة بحسب ماقد يعتبر ذلك لازما .
ويوافق صاحب السمو الامير على ان النفقات العادية للحكومة المدنية والادارة تتحملها باسرها شرق الاردن .

المادة الثانية — تلغى الفقرة الاولى من المادة السابعة من الاتفاق الموقع عليه في ٢٠ شباط ١٩١٨ ويستعاض عنها بالنصوص الاتية .

« لا يكون بين فلسطين وشرق الاردن اي حاجز جبركي مالم يقع اتفاق بين البلدين »

المادة الثالثة — يبرم هذا الاتفاق ويجري تبادل ابرامه حالما يستطاع ذلك ويصبح نافذ المفعول فور ابرامه .

المادة الرابعة — لقد صيغ الاتفاق الحاضر في اثنتين — الانجليزية والعربية وقد وقع المندوبان المفوضان للفريقين الساميين المتعاقدين على نسختين انجليزيةتين ونسختين عربيتين ويكون للصيغتين عين المقام من الاعتبار واما عند الاختلاف بينهما في تفسير مادة من مواد هذا الاتفاق يكون للصيغة الانجليزية التقدّم .

وثقة بما تقدم قد وقع المندوبان المفوضان المذكوران على الاتفاق الحاضر في هذا اليوم السبت الموافق ٢ حزيران سنة ١٩٣٤ .

ارثرواكوب

ابراهيم هاشم

المندوب المفوض

المندوب المفوض

عن صاحب الجلالة البريطانية

عن صاحب السمو امير شرق الاردن

Handwritten text in Arabic script, likely a manuscript or letter. The text is written in a cursive style and is mostly illegible due to fading and blurring. It appears to be a single page of writing, possibly a page from a book or a letter. The text is arranged in several lines, with some lines being longer than others. There are some small, dark marks or ink splatters on the page, particularly towards the bottom. The overall appearance is that of an old, worn document.

فلسطين

نص وعد بلفور

من اللورد بلفور وزير خارجية بريطانيا الى اللورد روتشلد

٢ كانون اول سنة ١٩١٧

عزيزي

يسرني جداً ان ابلغكم بالنيابة عن
حكومة جلالة الملك انها تنظر بعين الرضا
والارتياح الى المشروع الذي يراد به ان
ينشأ في فلسطين وطن قومي لشعب اليهود
وتفرغ خير مساعيها لادراك هذا الغرض
وليكن معلوما انه لايسمح باجراء شيء
يلحق الضرر بالحقوق المدنية والدينية
التي للطوائف غير اليهودية الموجودة في
فلسطين الان، أو بالحقوق التي يتمتع بها
اليهود في البلدان الاخرى وبمركزهم
السياسي.



« اللورد بلفور »

(١) صك الانتداب الانكليزي على فلسطين

لما كانت دول الحلفاء الرئيسية قد اتفقت - تنفيذاً لنصوص المادة ٢٢ من عهد جمعية الامم - على ان تعهد الى دولة منتدبة تختارها الدول المذكورة في ادارة شؤون بلاد فلسطين التي كانت تابعة للسلطنة العثمانية ضمن الحدود التي تعينها الدول المذكورة ولما كانت دول الحلفاء الرئيسية قد وافقت ايضاً على ان تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن تنفيذ التصريح الذي صرحت به حكومة جلالة ملك بريطانيا في ٢ تشرين الثاني سنة ١٩١٧ وصادقت عليه الدول المذكورة بان ينشأ في فلسطين وطن قومي للشعب اليهودي مع البيان الجلي بان لايفعل شيء يضر الحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية المقيمة في فلسطين الان ولا الحقوق والمرکز السياسي الذي يتمتع به اليهود في البلدان الاخرى .

ولما كان ذلك اعترافاً بالمصلحة التاريخية التي تصل الشعب اليهودي بفلسطين والبواض التي تبعث على اعادة انشاء وطنهم القومي في تلك البلاد ولما كانت دول الحلفاء اختارت الحكومة البريطانية لتكون الدولة المنتدبة لفلسطين . ولما كان الانتداب لفلسطين قد صيغ في النصوص التالية وعرض على مجلس جمعية الامم لموافقته عليه

ولما كانت الحكومة البريطانية قد قبلت الانتداب لفلسطين وتعهدت بتنفيذه بالنيابة عن جمعية الامم طبقاً للنصوص والشروط التالية .

ولما كانت المادة ٢٢ المقدمة الذ كر (في الفقرة ٨) تنص على ان درجة السلطة والسيطرة او الادارة التي تكون للدولة المنتدبة اذا لم يتم الاتفاق عليها بين اعضاء جمعية الامم فان مجلس جمعية الامم ينص على ذلك نصاً صريحاً ، فالمجلس بعد تأييد الانتداب المذكور يحدد شروطه ونصوصه بما يأتي :

(١) أقر مجلس جمعية الامم في لندن الصك الذي وضعته بريطانيا لادارة فلسطين

يوم ٢٤ تموز سنة ١٩٢٢ .

المادة ١ - تكون للدولة المنتدبة السلطة التامة في التشريع والادارة الا حيث اقيمت لها حدود في نصوص صك الانتداب هذا .

المادة ٢ - تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن جعل البلاد في احوال سياسية وادارية واقتصادية تكفل انشاء الوطن القومي اليهودي كما جاء في ديباجه هذا الصك وترقية انظمة الحكم الذاتي وضمان الحقوق المدنية والدينية لجميع سكان فلسطين بقطع النظر عن الاجناس والاديان .

المادة ٣ - يجب على الدولة المنتدبة ان تنشط الاستقلال المحلي على قدر ما تسمح به الاحوال .

المادة ٤ - يعترف « هيئة » يهودية صالحة (لائقة) كهيئة عمومية لتشير وتعاون في ادارة فلسطين في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وغير ذلك مما يؤثر في انشاء الوطن القومي اليهودي وه صالح السكان اليهود في فلسطين وتساعد وتشارك في ترقية البلاد تحت سيطرة حكومتها دائما .

وتعترف بأن الجمعية الصهيونية هي هذه الهيئة المنصوص عليها في ما تقدم ما دامت الدولة المنتدبة ترى ان نظامها وتأليفها يجعلانها صالحة ولائقة لهذا الغرض . وعلى الجمعية الصهيونية ان تتخذ ما يلزم من التدابير بمد استشارة الحكومة البريطانية للحصول على معونة جميع اليهود الذين يرغبون المساعدة في انشاء الوطن القومي اليهودي .

المادة ٥ - تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن عدم التنازل عن شيء من اراضي فلسطين او تأجيرها أو وضعه تحت حكومة دولة اجنبية .

المادة ٦ - على حكومة فلسطين مع كفالة عدم الحاق الضرر بحقوق ومراكز سائر طوائف الاهالي ان تسهل هجرة اليهود (الى فلسطين) في احوال مناسبة وتنشط بالاتفاق مع الهيئة اليهودية المشار اليها في المادة ٤ استقرار اليهود في الاراضي الزراعية وفي جملتها الاراضي المدورة والاراضي البور « الموات » غير المطلوبة للاعمال العمومية .

المادة ٧ - يتعين على حكومة فلسطين ان تسن قانونا للجنسية يتضمن نصوصا بتسهيل حصول اليهود الذين يتخذون فلسطين مقاما دائما لهم على الرعية الفلسطينية .

المادة ٨ - ان امتيازات الاجانب وفي جملتها المحاكم القنصلية وحماية القنصليات

ورعاياها وهي التي كان الاجانب يتمتعون بها بحكم الامتيازات او العرف في السلطنة العثمانية لا تكون نافذة في فلسطين ولكن متى انتهى اجل الانتداب فان هذه الامتيازات تعاد برمتها او مع التعديل الذي يكون قد تم عليه الاتفاق بين الدول صاحبة الشأن الا اذا كانت الدول التي ظل رعاياها يتمتعون بالامتيازات المذكورة في اول اگستوس سنة ١٩١٤ قدسبت فتنازلت عن حق رد تلك الامتيازات او وافقت على عدم تطبيقها لاجل مسمى .

المادة ٩ - الدولة المنتدبة مسؤولة عن ان يكفل النظام القضائي الذي ينشأ في فلسطين الحقوق القضائية للاجانب والوطنيين ويضمن تمام الضمان احترام الاحوال الشخصية والمصالح الدينية لجميع الشعوب والطوائف ولا سيما ادارة الاوقاف طبقاً للشريعة الدينية وشروط الواقفين .

المادة ١٠ - تكون المعاهدات المبرمة بين الدولة المنتدبة وسائر الدول الاجنبية من تسليم الرعايا الاجانب المطلوبين من فلسطين مرعية الى ان تعقد اتفاقات خاصة بذلك على فلسطين .

المادة ١١ - تتخذ حكومة فلسطين جميع التدابير اللازمة لصون مصالح الجمهور في ماله علاقة بترقية البلاد ويكون لها السلطة اتماماً لتدبير مايلزم لوضع يد الحكومة او سيطرتها على مورد مامن موارد البلاد الطبيعية او الاعمال والمصالح والمنافع العمومية الموجودة او التي ستوجد في مابعد فيها بشرط مراعاة المهود الدولية التي قبلتها الدولة المنتدبة على نفسها . ودلها ايضاً ان توجد نظاماً للاراضي يلائم حاجات البلاد مع مراعاة اجور اخرى منها المنافع التي تنجم عن تشجيع اكثار المهاجرة واستغلال اعظم ما يتطاع من الارض .

ويجوز لادارة البلاد ان تتفق مع الهيئة اليهودية المذكورة في المادة الرابعة على ان تجري او تستمر بشروط الانصاف والعدل الاعمال والمصالح والمنافع العمومية وترقي مراقق البلاد الطبيعية حيث لا تتولى الحكومة هذه الامور مباشرة بنفسها . وانما يشترط في هذه الاتفاقات ان الارباح التي توزعها الهيئة القائمة بالعمل لا تتجاوز مباشرة او غير مباشرة فائدة معتدلة لرأس المال . وكل ما يزيد على هذه الفائدة يستخدم لما فيه نفع البلاد على الوجه الذي توافق عليه حكومتها .

المادة ١٢ — يعهد الى الدولة المنتدبة في السيطرة على علاقات فلسطين الخارجية وحق اصدار البراءات الى القناصل الذين تعينهم الدول الاجنبية وللدولة المنتدبة الحق ايضاً في ان تشمل رعايا فلسطين وهم في خارج بلادهم بحماية سفراتها وقناصلها .

المادة ١٣ — تتقيد الدولة المنتدبة كل التبعة المختصة بالامان كن المقدسة والمباني والمواقع الدينية في فلسطين وهذا يشمل المحافظة على الحقوق الموجودة وضمان الوصول الى المواضع المقدسة والامان كن والمواقع الدينية وحرية العبادة مع المحافظة على مقتضيات الامن العام والاداب وتكون الدولة المنتدبة مسؤولة لدى جمعية الامم دون سواها عن كل ما يتعاق بذلك بشرط ان لا تحول نصوص هذه المادة دون اتفاق الدولة المنتدبة مع حكومة البلاد على ما تراه الدولة المنتدبة لازماً لتنفيذ نصوص هذه المادة وبشرط ان لا يفسر شيء في هذا الانتداب تفسيراً يحول الدولة المنتدبة سلطة التعرض للاملاك الاسلامية أو التداخل في ادارة المشاهد الاسلامية المقدسة المحفوظة الامتيازات .

المادة ١٤ — تؤلف الدولة المنتدبة لجنة خاصة لدرس وتعيين الحقوق والدعاوى المتعلقة بالامان كن المقدسة والحقوق والدعاوى التي تختص بالطوائف الدينية المختلفة في فلسطين . ويمرض الاسلوب الذي يتبع في تعيين هذه اللجنة وتأليفها ووظائفها على مجلس جمعية الامم ليوافق عليها ولا تعين اللجنة ولا تقوم بوظائفها من غير موافقة المجلس

المادة ١٥ — يجب على الدولة المنتدبة ان تتحقق ان الحرية الدينية التامة وحرية القيام بجميع شعائر العبادة مكفولتان للجميع بشرط المحافظة على النظام العام والاداب فقط . ويجب ان لا يكون هناك تمييز من أي نوع كان بين سكان فلسطين بسبب الجنس او الدين او اللغة وان لا يحرم شخص ما من دخول فلسطين بسبب اعتقاده الديني فقط .

يجب ان لا تحرم اي طائفة كانت من حق المحافظة على مدارسها لتعليم ابنائها بلغتهم اذا كان ذلك مطابقاً لشروط التعليم العمومية التي قد تقرضها الادارة (الحكومة)

المادة ١٦ — تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن القيام بما تقتضيه المحافظة على النظام العام والحكم المنتظم من الاشراف على الهيئات الدينية والحرية التي لجميع المذاهب في فلسطين . فاذا روعي هذا الشرط لا يجوز ان تتخذ تدابير في فلسطين لاناقة اعمال

مثل هذه الهيئات او التعرض لها او الاجحاف باي ممثل لها او عضو فيها بسبب دينه او جنسيته .

المادة ١٧ — يجوز لادارة (حكومة) فلسطين ان تنظم على قاعدة اختيارية القوات اللازمة للمحافظة على السلم والنظام والدفاع عن البلاد ايضا بشرط ان تكون تحت اشراف الدولة المنتدبة ولكن لا يجوز لادارة فلسطين استخدام هذه القوات لاجراض اخرى غير الاغراض المعينة في ما تقدم الا بموافقة الدولة المنتدبة وفي ماعدا هذه الاغراض لا يجوز لادارة فلسطين ان تجمع قوات عسكرية او بحرية او جوية ولا ان تبقىها عندها .

وليس في هذه المادة ما يمنع ادارة فلسطين من الاشتراك في نفقات القوات التي تكون للدولة المنتدبة في فلسطين . ويحق للدولة المنتدبة في كل وقت ان تستخدم طرق فلسطين وسككها الحديدية وموانئها لحركات القوات المسلحة ونقل الوقود والمهمات .

المادة ١٨ — يجب على الدولة المنتدبة ان تكفل عدم التحيز في فلسطين على رعايا اية دولة تكون مضموا في جمعية الامم (وفي جملة ذلك الشركات المؤلفة بحسب قوانين تلك الدولة) اذا قبسوا برعايا الدولة المنتدبة او اية دولة اجنبية كانت في الامور المتعلقة بالضرائب او التجارة او الملاحة او تعاطي الصنائع او المهن او في معاملة السفن التجارية او الطائرات الاهلية وكذلك يجب ان لا يكون هناك تحيز في فلسطين ضد عروض يكون منشأها في بلاد من بلدان الدول المذكورة او تكون مرسله اليها . وتطلق حرية مرور المتاجر (الترانسيت) عبر البلاد المشمولة بالانتداب بشروط عادلة

ومع مراعاة ما تقدم وسائر شروط صك الانتداب هذا لا يجوز لادارة فلسطين ان تفرض باشارة الدولة المنتدبة من الضرائب والرسوم الجمركية ما تراه ضروريا وتتخذ من التدابير ما تظنه صالحا لزيادة ترقية الموارد الطبيعية في البلاد وصون مصالح السكان . ويجوز لها ان تعقد باشارة الدولة المنتدبة اتفاقاً جمركياً خاصاً مع اي دولة كانت اهلها كلها داخله في تركيا الاسيوية او شبه جزيرة العرب سنة ١٩١٤ .

المادة ١٩ — تحافظ الدولة المنتدبة بالنيابة عن الادارة (ادارة فلسطين) على كل

اتفاق من الاتفاقات الدولية العامة المعقودة حتى الان او التي قد تعقد بموافقة جمعية الامم في ما بعد من جهة الاتجار بالرقيق والاتجار بالسلاح والذخيرة والاتجار بالمخدرات أو تتعلق بالمساواة التجارية وحرية المرور (الترانسيت) والملاحة والطيران وبالمواصلات البريدية والبرقية واللاسلكية او بالملكات الادبية والفنية والصناعية .

المادة ٢٠ — تعاون الحكومة المنتدبة بالتيابة عن ادارة فلسطين في تنفيذ كل سياسة مشتركة تقررها جمعية الامم لمنع انتشار الامراض وفي حملتها امراض النباتات والحيوانات ومكافحتها بقدر ما تسمح به الاحوال الدينية والاجتماعية وسواها من الاحوال .

المادة ٢١ — تضع الدولة المنتدبة وتنفذ في السنة الاولى من تاريخ تنفيذ هذا الانتداب قانوناً خاصاً بالاثار والعاديات ينطبق على الاحكام الاتية ويكون هذا القانون ضامناً لرعايا كل الدول الداخلة في جمعية الامم المساواة في المعاملة فيما يتعلق بالحفريات والنقليات الاثرية .

— ١ —

يجب ان يفهم من لفظة « العاديات » كل ما نتج عن عمل البشر او وضعهم قبل سنة ١٧٠٠

— ٢ —

ان التشريع لحماية العاديات يجب ان يكون اجدر بالتشجيع منه بالتهديد ويجب على كل شخص يكتشف اثرًا بدون حصول على الاذن المذكور في الفقرة الخامسة ان يعلم السلطة ذات الشأن باكتشافه وبذل مكافأة متناسبة مع قيمة ما اكتشفه

— ٣ —

لا يمكن نقل ملكية شيء من العاديات الا لمصلحة السلطة ذات الشأن ما لم تعدل هذه السلطة عن استحوازه .

ولا يمكن اخراج شيء من العاديات من البلاد الا باذن تلك السلطة

— ٤ —

كل شخص يكتشف او يثلم قطعة من العاديات عمداً أو اهمالاً يجب ان يجازى جزاء ممينا

— ٥ —

ممنوع كل حفر أو تنقيب لا يجزأ العاديات الا باذن من السلطة ذات الشأن والا
غرم المخالف غرامة مالية

— ٦ —

توضع شروط عادلة للسماح بنزع الملكية مؤقتاً او دائماً في الاراضي التي تحتوي
قاعدة تاريخية أو أثرية

— ٧ —

لا تعطى الرخصة باجراء الحفريات الا لاشخاص يقدمون ادلة كافية على اختبارهم
الأثري ، وعلى الدولة المنتدبة عند اعطاء هذه الرخص ان لا تستثني علماء أمة ما

— ٨ —

يمكن اقتسام محصول التنقيب بين الاشخاص الذين اجروه والسلطة ذات الشأن
بالنسبة التي تعينها هي . فاذا تعذر الاقتسام لاسباب علمية يعطى للمكتشف تعويض
عادل بدل قسم من محصول التعديل .

المادة ٢٢ — تكون الانكليزية والعربية والعبرانية اللغات الرسمية في فلسطين
فكل عبارة او كتابة بالعربية على طوابع أو عملة في فلسطين تكرر بالعبرانية وكل
عبارة او كتابة بالعبرانية تكرر بالعربية .

المادة ٢٣ — تعترف ادارة فلسطين بالايام المقدسة (الاعياد) عند كل طائفة
من طوائف فلسطين ايام راحة مشروعة لافراد تلك الطائفة .

المادة ٢٤ — تقدم الدولة المنتدبة لمجلس جمعية الامم تقريراً سنوياً يرتاح اليه
المجلس عن التدابير التي اتخذت في اثناء السنة لتنفيذ شروط صك الانتداب وترسل
نسخ من جميع الانظمة والقوانين التي تسن او تصدر في اثناء السنة مع التقرير .

المادة ٢٥ — يحق للدولة المنتدبة بسماع مجلس جمعية الامم ان تؤجل أو توقف
تطبيق ما تراه من هذه الشروط غير مطابق للأحوال المحلية الحاضرة في الاملاك
الواقعة بين نهر الاردن والحد الشرقي لفلسطين كما سيعين في آخر الامر وان تضع من
التدابير لادارة هذه الاملاك ما تراه ملائماً لتلك الاحوال بشرط ان لا يعمل عمل
يكون مخالفاً لشروط المواد ١٥ و ١٦ و ١٨

المادة ٢٦ — توافق الدولة المنتدبة على انه اذا وقع نزاع ما بينها (الدولة المنتدبة) وبين عضو آخر في جمعية الامم يتعاق بتفسير شروط صك الانتداب او تطبيقها يعرض هذا النزاع على المحكمة الدائمة للعدل الدولي المنصوص عليها في المادة الرابعة عشرة من عهد جمعية الامم اذا لم يمكن حله بالمفاوضات .

المادة ٢٧ — يلزم موافقة مجلس جمعية الامم على كل تعديل في شروط صك الانتداب هذا .

المادة ٢٨ — يتخذ مجلس جمعية الامم من التدابير في حالة انتهاء الانتداب المحول بموجب هذا الصك للدولة المنتدبة ما يراه ضروريا لصون استمرار الحقوق المكتسبة في المدين ١٣ و ١٤ على الدوام بضمان الجمعية ويستخدم نفوذه لان يكفل بضمان الجمعية احترام حكومة فلسطين الاحترام التام للعهود المالية التي اتخذتها ادارة فلسطين على عاقبها في عهد الانتداب وفي جملة ذلك حقوق الموظفين في المعاش والمكافأة .
تودع الصورة الاصلية من هذا الصك في محفوظات جمعية الامم وترسل صور مصدق عليها بواسطة السكرتير العام لجمعية الامم الى جميع اعضاء الجمعية .

انكلترة تنشيء حكومة في فلسطين

بدوغ هربرت سموئيل رئيس الحكومة (١)

الى اهالي فلسطين

اني مأمور من جلالة الملك جورج الخامس ان ابلفكم الرسالة الآتية :
ان الدول المتحالفة التي نالت الفوز الباهر في هذه الحرب قد أودعت الى بلادي
امر الوصاية على فلسطين لكي تسهر على مصالحها ، وتكفل لبلادكم العمران السلمي
الذي طالما كنتم تنشدون .

اني اذكر بافتخار العمل المجيد الذي قامت به جنودي تحت قيادة الفيلد مارشال
اللورد اللنبي لتحرير بلادكم من الير التركي ، وسأسر حقيقة اذا وفقت انا وشعبي ايضا
ان نكون وسيلة لتناولا السعادة بوجود ادارة حازمة وصادقة .

اني أرغب ان أؤكد لكم ان الدولة المنتدبة ستنفذ ما عليها من الواجبات بدون
محاباة مطلقا ، وحكومي عازمة على احترام حقوق العناصر والمذاهب على اختلافها
في المدة التي تنقضي ، ربما يصادق مجلس جمعية الامم نهائياً على الانتداب . وفي المستقبل
عندما تكون الوصاية امراً واقعاً .

ولا يخفاكم ان الدول المتحالفة قررت اتخاذ التدابير لتضمن انشاء وطن قومي
 لليهود في فلسطين بالتدريج ، وهذه التدابير لن تؤثر قطعياً على حقوق الاهالي المدنية
أو الدينية ، ولن تنقص من الرقي المعنوي لجميع طبقات الشعب الفلسطيني .

(١) بدأت انكلترة بعد نيلها الانتداب على فلسطين بانشاء حكومة مدنية فعينت
السر هربرت سموئيل من زعماء الصهيونيين مندوباً سامياً لهذه الحكومة ، وفي يوم اول
تموز سنة ١٩٢٠ اعلنت الحكومة الجديدة برئاسة هربرت سموئيل ، وأذاع هذا البلاغ .

واني واثق ان المندوب السامي الذي انتدبته لتنفيذ هذه المباديء سيفعل ذلك بعزم ثابت ، ونية صادقة ، وسيسعى لاستعمال كل الوسائل التي تؤول الخير الشعب على اختلاف مذاهبه وطبقاته .

انه مدرك جداً خطورة المهمة الملقاة على حكومة بلاد يقدسها المسيحي والمسلم واليهودي على السواء ، وسأحافظ بكل اهتمام وعناية على رقي البلاد التي ينظر العالم الى تاريخها باهتمام عظيم .

بيان عمه الخطية في انشاء الحكومة

تفضل جلالة الملك فنحن من نصب مندوب سام لرئاسة الحكومة المدنية التي تأسست الان ، والنشور الذي تلوته يتضمن المباديء التي سنسير عليها في ادارة البلاد . ان حدود البلاد شمالا وشرقا لم تقرر بعد ، واني واثق اننا سنحصل على حل مرض بدون أدنى تأخير .

وستكون لفلسطين حكومة منفردة تتصل بوزراء جلالة الملك في لندن مباشرة ، وعندما يقرر الانتخاب نهائياً تقوم الادارة المدنية على أساس ثابت مع ضمان امر الاستخدام المبني على الكفاءة وحسن السلوك ، وتخصص رواتب تقاعد لبعض الضباط ، وستكون اكثر الوظائف العليا بيد موظفين بريطانيين ريثما يأذن الاوان لزيادة عدد الموظفين الوطنيين الحائزين على الصفات التي تؤهلهم للمناصب الرفيعة ، وللقيام بما تتطلبه ادارة البلاد . اما بقية الوظائف فهي مباحة للفلسطينيين على اختلاف مذاهبهم .

ان استقامة الموظفين هي اول شروط لانشاء حكومة صالحة ، وستنفذ الحكومة القوانين الصارمة في كل شخص يعطي او يقدم رشوة الى أي موظف من موظفيها ، أو الى أي عضو أو موظف كان في مجلس بلدياتها ، وستنفذ القوانين نفسها في كل موظف يرتشي بقطع النظر عن درجة وظيفته .

وسأعين مجلساً للشورى قليل العدد ، تكون اكثرية من موظفي الحكومة ، ويضم عشرة اعضاء غير رسميين ، يختارون من الطوائف المختلفة ، ويجتمع هذا المجلس برئاسة

في فترات متعددة ، وتعرض عليه مشروعات القوانين الهامة ، مع الميزانية السنوية
ليبي رأيها فيها ، وتعطي الحرية للاعضاء غير الرسميين لطرح الاسئلة التي يودون
سؤال الحكومة عنها ، وتعلن مناقشاته ،

وهكذا تكون الخطوة الاولى لترقية الحكم الذاتي في جهات عديدة من البلاد
الفلسطينية ، واعتقد انه مع تعاقب الايام يحدث الارتقاء المنشود .

وادمج في معاهدة الصلح مع تركيا شرط ينص على انشاء لجنة تختارها بريطانيا
لدرس الشؤون الخاصة بالاديان المختلفة في فلسطين وتسويتها . وحيثما تؤلف هذه اللجنة
تختار جمعية الامم رئيسها . لقد حان الزمان الذي يمكن به تقدم البلاد الاقتصادي الذي
تأخر بسبب الحرب وستساعد التدابير التي ستتخذ لتأسيس الوطن القومي مساعدة
كبيرة في تحقيق العمران المنشود .

ان بيع الاراضي وكل ما يخص بمعاملاته سيعود الى ما كان عليه ويكون خاضعا
لبعض قيود يراد بها منع المتاجرة بالاراضي وسيوضع قانون خاص .

واني عازم على تأليف لجنة للاملاك من موظف بريطاني وعضوين آخرين تكون
موضع ثقة اليهود والمسلمين والمسيحيين ، ومن واجبات هذه اللجنة ان تحقق
عن الاملاك التي تسويتها قريبة الحل وان تسعى لترويض عمران البلاد وتضمن
الانصاف والمعادلة لكل المزارعين وأصحاب المراعي والملاكين . وتخطط
الاملاك وتمسح عما قريب ، وتنشأ محكمة خاصة لحل كل الخلافات الناشئة
عن الاملاك . والغاية من ذلك تقرير الحدود وحسم المنازعات التي كانت
سبب اقلق راحة الاهالي . وستؤسس مصارف لاقرض الفلاحين ما يلزمهم
لاجل طويلة ولترويض الصناعات المدنية .

وستسلم الحكومة المدنية سكك الحديد عن قريب وتشعر في الاصلاحات
اللازمة لها قبل حلول فصل الشتاء كي لا يتكرر التعطيل الذي سبب
خائر ومتاعب حمة كما حدث في الشتاء الماضي . وسيتم اصلاح السكة بين
يافا واللد بتوسيعها وتصليح سكك اخرى .

ولقد وضعت على بساط البحث قائمة كبيرة تشمل على المشروعات العمرانية

التي يراد القيام بها وهي تنطوي على اصلاح الطرق وشقها وترقية المواصلات
التليفونية والتلغرافية وتعميم الكهرباء في البلاد وانشاء مرفأ حيفا وتجهيف
المستقعات وغرس الغابات في الاراضي الصالحة وسيؤجل بعضها وهو يحتاج
الى نفقات عظيمة ريثما يتم اعداد الاموال الكافية . وأرجو ان اوفق الى
عقد قرض مالي حينما يقرر مصير الانتداب نهائياً لمساعد على القيام بالاعمال
التمهيدية لجانب من هذه المشروعات .

(١) الحكومة تضع دستوراً لفلسطين

يعين رجل صالح لادارة حكومة فلسطين يعرف بالمندوب السامي والقائد العام ويحول السلطة اللازمة لتنفيذ جميع الواجبات المقررة بوظيفة ، وتطبيق شروط الانتداب الذي منحه دول الحلفاء الى بريطانيا العظمى وتأسيس وطن قومي لليهود منح المندوب السامي السلطة لتقسيم البلاد بموافقة الوزير الى مقاطعات او أجزاء ادارية على اسلوب ملائم لاعمال الادارة ، وخول جميع الحقوق للتصرف في الاراضي العامة او قيا له علاقة فيها ، وفي جميع الحقوق لاستثمار المناجم والمعادن على اختلاف انواعها واعطاء امتيازات شرعية لاي كان لاستخراجها ، وله الحق ان يهب الاراضي العامة والمعادن والمناجم ويؤجرها او يسمح باستثمارها مؤقتاً بالشروط التي يراها مناسبة الحق في تعيين موظفي الحكومة بعد مراعاة أوامر الوزير بالاحوال التي يراها مناسبة وان يعين واجباتهم ويبقى هؤلاء الموظفون في مراكزهم ما دام المندوب السامي راضياً عن اعمالهم.

ويؤلف مجلس تنفيذي لمساعدة المندوب السامي على الطريقة التي تشير بها حكومة جلالة الملك .

ويؤلف اعتباراً من التاريخ الذي يعينه المندوب السامي مجلساً تشريعياً لفلسطين يستعاض به عن المجلس الاستشاري وتكون له السلطة التامة لسن القوانين الضرورية للمحافظة على الامن والسلام ونظام الحكومة بشرط ان لا يخالف التعليمات المعطاة من حكومة جلالة الملك ، وان لا يسن قانوناً يمس الحرية الشخصية او يقيّد الحرية الدينية او يميز بين سكان فلسطين بسبب الجنسية او الديانة او اللغة او يخالف نظام الانتداب الموضوع لفلسطين .

«١» بعد فرض الانتداب ، نشرت حكومة فلسطين الجديدة دستوراً مبنياً على صك الانتداب ووعد بلفور وذلك في شهر آب سنة ١٩٢٥ ، وهذه خلاصته .

لا تؤخذ القوانين التي يسنها هذا المجلس قبل ان يصادق عليها المندوب السامي وتقرها حكومة جلالة الملك .

يحتفظ المندوب السامي بالقوانين التي أجازها المجلس التشريعي لموافقة جلالته عليها ويحتفظ أيضاً بالامور التي لها مساس بنظام الانتخاب .

ويحتفظ جلالة الملك لنفسه بحق رفض اي قانون قد يكون المندوب السامي وافق عليه في خلال سنة واحدة من تاريخ الموافقة عليه ويعلن رفضه اياه بواسطة كاتم السر العام .

ويؤلف المجلس التشريعي من ٢٢ عضواً عدا المندوب السامي منهم عشرة أعضاء من الموظفين واثنا عشر من غير الموظفين ، وينتخب غير الموظفين بموجب الاوامر التي تصدر من مجلس الملك الخاص ، أو بموجب ما يوضع من القوانين والانظمة من حين الى آخر بشأن هذه الانتخابات ، ويكون الاعضاء الموظفون الاشخاص الذين يشغلون وظائف كاتم السر العام والنائب العام ومدير المالية ومفتش الشرطة والسجون ومدير الصحة ومدير الاشغال العامة ومدير المعارف ومدير الزراعة ومدير الجمارك ومدير التجارة والصناعة .

تنشأ محاكم صلح في كل قضاء وناحية ويكون لها السلطة الخاصة بقانون حكام الصلح العثماني كما هو معدل بموجب القوانين والانظمة السارية بالفعل الآن .

وتنشأ محاكم مركزية في الاقضية التي يعينها المندوب السامي ولها الحق في رؤية جميع القضايا الحقوقية الخارجة عن اختصاص محاكم الصلح في ذلك القضاء والحق في رؤية جميع القضايا الجنائية الخارجة عن وظيفة محكمة الجنايات .

وتنشأ محكمة جنائيات لها السلطة التامة في رؤية جميع الجرائم المعاقب عليها بالقتل والجرائم الاخرى التي ينص عليها القانون الخاص .

وللمندوب السامي ان يؤلف بامر منه محاكم اراض كما دعت الحاجة الى ذلك للنظر في المسائل المعلقة بملكية الاموال غير المنقولة .

وتؤسس محكمة تعرف بالمحكمة العليا وتمين صورة تأليفها بقانون خاص ويكون لها صفة المحاكم الاستثنائية .

وللمحاكم الشرعية الاسلامية وحدها الحق في رؤية الدعاوي المتعلقة بالاموال الشخصية الخاصة بالمسلمين كالزواج والطلاق والنفقة وتصديق الوصاية الخ . وللمحاكم الطائفة اليهودية الدينية وحدها ان تنظر في استماع الدعاوي المتعلقة بالاموال الشخصية وللمحاكم الطوائف المسيحية المختلفة وحدها ان ترى مسائل الزواج والطلاق والنفقة وتصديق الوصاية وتنظر فيما يتعلق بالاوقاف الخ.

اذا شملت قضية تتعلق بالاحوال الشخصية اشخاصاً من طوائف دينية مختلفة يجوز لاي خصم ان يقدم طلباً الى قاضي القضاة وهذا يعين بمساعدة مستشارين من الطوائف المختلفة المحكمة التي لها السلطة في استماع تلك القضية .

واذا قامت شبهة حول قضية من القضايا الشخصية الداخلة في اختصاص محكمة دينية نحل القضية الى محكمة خاصة يعين شكلها بقانون خاص .

ويجب ان تنشر باللغة الانكليزية والعربية والعبرانية جميع القوانين والاعلانات الرسمية والنماذج التي تصدرها الحكومة وجميع الاعلانات الرسمية التي تعلنها السلطات المحلية والبلديات في المناطق التي يعينها المندوب السامي بأمر منه . ويجوز استعمال اللغات الثلاث في البحوث والمناقشات التي تدور في المجلس التشريعي وفي دوائر الحكومة ومحاكمها مع مراعاة الانظمة التي تسن من وقت الى آخر .

يجوز لجميع سكان فلسطين ان يتمتعوا بالحرية الشخصية التامة والحرية الدينية المطابقة مع مراعاة حفظ النظام العام والآداب العامة ويجوز لكل طائفة دينية معترف بها من الحكومة ان تتمتع بالاستقلال الذاتي لادارة شؤونها الداخلية بمسند مراعاة نصوص كل قانون وأمر يصدره المندوب السامي .

اذا رأت طائفة دينية او فريق كبير من اهالي فلسطين ان شروط الانتخاب لا تنفذها حكومة فلسطين كما يجب فلها الحق في رفع مذكرة بواسطة عضو في المجلس التشريعي الى المندوب السامي فينظر في هذه المذكرة على الطريقة التي يعينها جلالة الملك وفقاً للاصول التي وضعها مجلس جمعية الامم .

تصريح تشرشل وزير المستعمرات (١)

تموز سنة ١٩٢٢

نظر وزير المستعمرات من جديد في الحالة السياسية الحاضرة في فلسطين برؤية صادقة للوصول الى حل المسائل المختلفة التي تنشأ عنها ريب وقلق بين بعض اقسام من الاهالي . وقد وضع التصريح الآتي بعد استشارة المندوب السامي لفلسطين وفيه خلاصة الاجزاء المهمة من المحادثات التي دارت بين وزير المستعمرات ووفد الجمعية الاسلامية المسيحية في فلسطين الذي مضى على وجوده في انكلترة بعض الوقت وذكر النتائج التي صار الوصول اليها .

ان التوتر الذي ساد فلسطين من وقت الى آخر يعزى معظمه الى مخاوف تجول في خواطر بعض فرق من الاهالي العرب وبعض فرق من الاهالي اليهود . اما هذه المخاوف من جهة العرب فبعضها يبنى على تفاسير مبالغ فيها لمعنى التصريح الذي نطق به بالنيابة عن حكومة جلالة الملك في ٢ تشرين الثاني سنة ١٩١٧ وفيه استحسان انشاء وطن قومي لليهود في فلسطين . وقد ظهرت تصاريح غير رسمية بان الغاية من ذلك جعل فلسطين يهودية بجمليتها واستتملت جمل جاء فيها ان فلسطين ستصبح « يهودية كما ان انكلترة انكليزية » ، غير ان حكومة جلالة الملك تنظر الى هذه الآمال كغير قابلة التطبيق ولا ترمي الى مثل هذه الغاية وانها لم تفكر في وقت من الاوقات باخضاع أو محو السكان العرب أو قتل لغتهم وآدابهم في فلسطين كما يتخوف الوفد العربي . وهي النظر الى الواقع بان عبارات التصريح المذكور لا تشير الى تحويل فلسطين بجمليتها الى وطن قومي لليهود وانما تعني بان وطننا كهذا يجب تأسيسه في فلسطين . ومما يلاحظ

(١) اذاع مستر تشرشل هذا البيان في أواسط شهر تموز سنة ١٩٢٢ فسر فيه سياسة حكومته في فلسطين ، وشرح معنى الوطن القومي ، وتمسك بريطانية بوعده بلفور .

بسرور في هذه المناسبة ان المؤتمر الصهيوني الذي عقد في كارلسباد في ايلول عام ١٩٢١ — وهو المجلس الاعلى المسيطر على الجمعية الصهيونية — اتخذ قراراً أعرب فيه رسمياً عن الغايات الصهيونية ومما جاء فيه « ان الشعب اليهودي عقد النية على ان يعيش مع الشعب العربي باتحاد واحترام متبادلين وان يسميا معا لجمال هذا الوطن المشترك زاهراً حتى يضمن تجديده لكل شعوبه ورقية القومي بسلام »

ولا بد من لفت النظر الى ان اللجنة الصهيونية في فلسطين المعروفة الآن باللجنة التنفيذية الصهيونية لم ترغب قط في ان يكون لها — وليس لها نصيب — ما في ادارة البلاد العامة ولا نخولها المركز الخاص الذي تنغله الجمعية الصهيونية بموجب المادة الرابعة من صك الانتداب صلاحية تولى وظيفة كهذه . فان مركزها الخاص ينحصر في التدابير التي تتخذ في فلسطين وتعلق باليهود ومساعدة البلاد في تقدمها عموماً ولكن لا نخولها حق الاشتراك بصورة ما في حكومتها . وعلاوة على ذلك فانه يفكر في جعل جنسية اهالي فلسطين في نظر القانون الجنسية الفلسطينية ولم يقصد بتاتا بان يكون لهم أو لاي قسم منهم اي جنسية .

اما فيما يتعلق بسكان فلسطين اليهود فالظاهر ان بعضهم خافهم الشك بان حكومة الملك قد تنحاز عن سياستها التي تضمنها تصريح عام ١٩١٧ ولذلك كان من الضروري التأكيد مرة اخرى ان هذه المخاوف لا اساس لها وان التصريح الذي عاد الحلفاء فتمموه في مؤتمر سان ريمو وايضا في معاهدة سيفر لا يظن تغييره .

وقد اعد اليهود في اثناء الجليلين او الثلاثة الاجيال الاخيرة انشاء طائفة من فلسطين يبلغ عددها (٨٠٠٠٠) ربهم مزارعون او عملة في الارض واصبح لهذه الطائفة ادارات سياسية خاصة وجمع منتخب لادارة شؤونها الداخلية ومجالس منتخبة في المدن وجمعية لمراقبة مدارسها وحاخام باشي منتخب ومجلس حاخامين لادارة شؤونها الدينية . وتدار اشغال هذه الطائفة باللغة العبرانية كلفة وطنية ولها صحف عبرانية تقوم بحاجاتها وحياء عقلية تميزها عن سواها وقد ابدت حركة اقتصادية كبيرة فهذه الطائفة اذن يسكن المدن والمستعمرات منها وجميعياتها السياسية والدينية والاجتماعية ولغتها وعوائدها وطرق معيشتها الخاصة لها في الحقيقة مميزات قومية وعند ما يـأل عن تقوية الوطن

القومي اليهودي في فلسطين يمكن الجواب بان ليس معنى ذلك ارفع جميع اهالي فلسطين على قبول الجنسية اليهودية بل زيادة في الطائفة اليهودية الموجودة فيها بمساعدة اليهود الموجودين في جميع انحاء العالم حتى تصبح فلسطين موضوع اهتمام وفخر لجميع اليهود من الوجهتين الدينية والقومية ولكن حتى يكون لهذه الطائفة أمل وطيد في تقدمها الحر وحتى يتسنى للشعب اليهودي فرصة تامة ليظهر مقدراته .

كان من الضروري ان تعلم بان وجودها في فلسطين جار بمقتضى حق وليس لمنة . وهذا هو السبب الذي لاجله كان من الضروري ايجاد الوطن القومي اليهودي في فلسطين بضمانات دولية وان يعترف رسمياً بأنه مبني على علاقات تاريخية قديمة .

هذا اذن هو ما تعنيه حكومة جلالة الملك في تفسير تصريح سنة ١٩١٧ وبناء عليه يرى وزير المستعمرات ان هذا التصريح لا يتضمن شيئاً من شأنه ان يثير رعب عرب فلسطين أو يسبب استياء اليهود .

ولاجل تطبيق هذه السياسة كان من الضروري تمكين الطائفة اليهودية في فلسطين من زيادة عددها بالمهاجرة ولكن هذه المهاجرة لا يمكن ان تكون كبيرة الى حد يزيد على مقدرة البلاد الاقتصادية في قبول مهاجرين جدد . ومن الضروري التأكيد بان المهاجرين لا يكونون عالة على اهل فلسطين وان لا يحرم بقدمهم اي قسم من السكان الحاليين من اعماله وقد جرت المهاجرة حتى الان على هذه الشروط فكان عدد القادمين الى فلسطين منذ الاحتلال البريطاني ٢٥ الف مهاجر

ومن الضروري ايضا التأكيد ان الاشخاص غير المرغوب فيهم لا يسمح بدخولهم الى فلسطين وان الادارة اتخذت وتتخذ كل الاحتياطات لهذه الغاية

وفي العزم انشاء لجنة خاصة في فلسطين مؤلفة من اعضاء المجلس التشريعي الجديد المنتخبين للبحث مع الادارة في الطرق التي تتعلق في تنظيم المهاجرة فاذا حدث خلاف في الرأي بين هذه اللجنة والادارة رفع الامر الى حكومة جلالة الملك وهي تعيره اهتماما خاصا وزد على ذلك فانه بمقتضى المادة ١٨ من قرار مجلس جلالة الملك اعطي لاي طائفة مذهبية او اي قسم كبير من اهالي فلسطين الحق بان يرفعوا بواسطة المندوب السامي او وزير المستعمرات والى جمعية الامم اي مسألة يرون ان حكومة فلسطين لا تجري فيها على نصوص الانتخاب .

اما الدستور النوي تطبيقه في فلسطين والذي نشر مشروعه من قبل فيستحسن
ايضاح بعض النقاط بشأنه . ففي الدرجة الاولى ليس الامر كما يدعي الوفد العربي بأن
حكومة جلالة الملك في اثناء الحرب وعدت بانشاء حكومة وطنية حالا في فلسطين .
وهذا الادعاء يستند معظمه الى كتاب مؤرخ في ٢٤ تشرين اول سنة ١٩١٥ من السر
هنري مكماهون المندوب السامي اذ ذاك في مصر الى شريف مكة (ملك الحجاز اليوم)
وغاية ما في هذا الكتاب انه يتضمن وعداً لشريف مكة بالاعتراف وتلبية استقلال
العرب ضمن الحدود التي اقترحها الشريف ولكن هذا الوعد اعطي معلقا على احتياط كما
جاء في الكتاب نفسه وهو يستثني خطة ما يستتجه من الاراضي قطعاً من سورية تقع
الى الغرب من مقاطعة دمشق . وهذا الاحتياط كانت تنظر اليه حكومة جلالة الملك
دائماً كشامل لولاية بيروت ولواء القدس المستقل وبناء عليه تكون فلسطين كلها من
غربي الاردن خارجة عن وعد السر مكماهون . ومع ذلك ففي عزم حكومة جلالة
الملك تأسيس حكومة ذاتية واسعة النطاق في فلسطين ولصونها ترتئي في الظروف
الحاضرة ان يكون ذلك تدريجياً لا طفرة . وقد خطت الخطوة الاولى منذ تأسيس
الادارة الملكية فعينت المجلس الاستشاري الحالي وذكر المندوب السامي وقتئذ ان هذه
هي الخطوة الاولى في سبيل ترقية الحكم الذاتي وفي التية اليوم اتخاذ خطوة ثانية وذلك
بتأسيس مجلس تشريعي تكون اكثرية اعضائه منتخبة .

وقد اقترح في مشروع الدستور ان يكون ثلث اعضاء المجلس غير موظفين بينهم
المندوب السامي . ولكن بما انه قدمت على هذا النص اعتراضات مبنية على اسباب مانعة
فوزير المستعمرات مستعد ان يحدقه من المشروع . اما هذا المجلس فيمكن ان يرأسه
المندوب السامي ويؤلف من اثني عشر عضواً منتخباً وعشرة اعضاء موظفين رسميين
ومن رأي وزير المستعمرات انه يجب ان يمر وقت قبل ان يعطى لفلسطين الحكم الذاتي
التمام وقبل ان نكون للمجلس صلاحية المراقبة على القوة التنفيذية لكي يتاح في اثناء
ذلك لادارات البلاد ان تترقي ولاموورها العالية ان تبقى على اساسات ثابتة . ولوظفي
الحكومة ان يتدربوا على طرق الحكم ويكتسبوا الاختبار اللازم وبعد سنوات قليلة
يعاد النظر في الحالة فاذا اسفرت التجربة عن نجاح يعطى اذ ذاك قسم اعظم من السلطة

لثواب الشعب المنتخبين . ويريد وزير المستعمرات ان يلفت الانظار هنا الى ان الادارة الحالية لفلسطين قد خولت لمجلس عال انتخبته الملة الاسلامية حق مراقبة الاوقاف الاسلامية مراقبة تامة ومراقبة المحاكم الشرعية وانما منحت هذا المجلس باختيارها مداخل كبيرة لاوقاف كانت الحكومة التركية ضبطتها وان المعارف ايضاً لجنة استشارية تمثل اقسام الاهالي . وان مصلحة التجارة والصناعة تشرك في الاعمال معها غرف التجارة التي تأسست في المراكز المهمة . وفي النية اشراك امثال هذه اللجان التمثيلية مع مصالح الحكومة المختلفة بصورة أوسع .

ووزير المستعمرات يعتقد بان سياسة مبنية على مثل هذه الخطط وفي تأييد أوسع معاني الحرية الدينية في فلسطين والمحافظة التامة على حقوق كل طائفة فيما يتعلق بما كنها المقدسة لا يمكن الا ان تكون مقبولة لدى فرق السكان المختلفة ، وان على هذا الاساس يمكن بناء روح الاشتراك في العمل الذي يتوقف عليه رقي ونجاح الاراضي المقدسة في المستقبل .

تصريح امري وزير المستعمرات^(١)

اني لمقبط لتمكني من زيارة فلسطين ، ومشاهدة شيء من البلاد والاهالي بعيني ،
واني اشكر موسى كاظم باشا لترحيبه بي بالنيابة عن هذا الوفد ، كما اشكر الشيخ
سليمان التاجي الفاروقي لما أشار اليه من
التعاون بين الامة العربية والبريطانية
سواء ايام الحرب ، أو في سبيل المدنية في
المستقبل .



ان الحكومة البريطانية قررت ان تستمر
بحسن نية على هذا التعاون مع الامة
العربية — الامة التي كان لها ماض عظيم ،
والتي أؤمل ان يكون لها مستقبل عظيم
ايضاً ، وقد شاهدت بعيني شواهد دلائل
هذا التعاون السعيد في العراق .

سليمان التاجي الفاروقي

ان الحكومة البريطانية ترى انه لا يوجد تناقض بين هذا التعاون مع الامة العربية
لتقدمها في فلسطين كما في العراق ، او في غير بلاد — وبين تصريح بلفور .

(١) دعت الحكومة الفلسطينية الى انتخاب اعضاء المجلس التشريعي عملاً بنصوص
الدستور الذي وضعته الحكومة فقاطع العرب الانتخابات ثم مرض عليهم المندوب السامي
مشروع الوكالة العربية فرفضوه ، وفي اواسط شهر نيسان سنة ١٩٢٥ زار المستر امري
وزير المستعمرات البريطانية فلسطين لدرس الحالة فيها ، فاستقبل وقد اجهزة التنفيذية
ووفد الحزب العربي الفلسطيني ، فبحث معه ثم تكلم الشيخ سليمان الفاروقي عن الحالة
العامة في فلسطين ومطالب البلاد . فرد المستر امري بهذا التصريح .

فمصالح الاهالي العرب في فلسطين نظر فيها بامعان تام قبل ان عازمت الحكومة البريطانية على اصدار هذا التصريح باشهر عديدة ؛ وذلك القسم في التصريح الذي يشير الى مصالح الاهالي الحاليين له من الاهمية ما للقسم الآخر منه ، وقد نظرت في هذا الامر اولا الحكومة التي اصدرت التصريح ، ومن ثم أعيد فيه النظر ايضا من قبل حكومة المحافظين التي انعمت النظر في مطالب الوفود التي ارسلت من هذه البلاد ومن ذلك الحين أيدت هذا التصريح حكومة تنتمي الى حزب آخر يختلف بالكلية عن الاحزاب السابقة ، وكذلك محصته ونظرت فيه جمعية الامم . . ولذلك فاني على يقين من ان الدوات الموجودين هنا لا ينتظرون حقيقة من الحكومة البريطانية ان تغير سياستها هذه .

الا انني أخشى ان يوجد سوء تفاهم ، وحباً في اجتنابه اصدر مستر تشرشل في سنة ١٩٢٢ بياناً أوضح فيه ما عنته الحكومة البريطانية بتصريح بلفور ، ولا ريب في ان بيان مستر تشرشل هذا أصبح مغلقاً ، ولا يعني الآن ان أبحث فيه مفصلاً ، ولكنه اوضح بصرامة تامة ان تأسيس وطن قومي في فلسطين لا يقصد فرض جنسية يهودية بالمعنى السياسي على أهالي فلسطين ، وليس في النية قط الخط من شأن اللغة العربية ، والمدنية العربية ، أو الاهالي العرب ، أو جعلهم باي صورة ما أدنى رتبة ومكانة من أي فئة أخرى من السكان .

وقد ذكر الشيخ سليمان الفاروقي بان الاهالي العرب يعاملون معاملة الاجانب وليس كوطنيين في بلادهم ، اني أستطيع ان أوكد غاية الحكومة البريطانية ان تجعل فلسطين الوطن القومي للعرب - بكل معنى الكلمة - مع اعطاء الشعب اليهودي فرصة ليؤسس له فيها وطناً قومياً .

وكما بين مستر تشرشل : لا تعني عبارة « وطن قومي لليهود » أي شيء آخر خلاف ان الطوائف اليهودية الحالية في هذه البلاد تتمسكن من تحقيق رغائبها في ان تعيش بحسب تقاليدها الخاصة ، وان يعترف بها كحق ، وليس كمنة ، وان السماح للطوائف اليهودية بتحقيق رغائبها ، يجب ان يعني بان لا تكون الهجرة الى فلسطين الى حد تضطر منه أحوال البلاد الاقتصادية بوجه عام والسكان العرب بوجه خاص . واني اطلب اليكم ان لا تصغوا لما قد يكون فاه به الدكتور (ايدر) أو اي فرد آخر اذ

لا علاقة لذلك بسياسة الحكومة البريطانية التي تنظر اولاً ، وقبل كل شيء آخر الى سعادة ورفاهية أهالي البلاد التي اكثرية سكانها من العرب ، وبهما فيما يختص بمسألة اسكان اليهود ان ترى ان اسكانهم يكون في ظروف ملائمة .

اما الان فان الشيء الحقيقي الذي يجب عمله هو اغفال المخاوف المبنية عن سوء الفهم والنظر فيما قامت به الحكومة بالعقل ، اني قد تبعت هذه المسألة في انكلترة ومنذ ان وصلت الى هذه البلاد وقد اتضح لي ان الحكومة هنا كرسست نفسها وعملت باخلاص لمصالح اهالي البلاد بوجه عام ، وليس من الصحة ان يقال — كما ذكر الشيخ سليمان الفاروقي ، بان سياسة الحكومة ترمي الى غرض واحد هو ترقية وزيادة المهاجرة اليهودية وبقدر ما — لم ترم الحكومة مباشرة الى تأسيس اي مستعمرة يهودية ، أو الى استخدام اموال دافعي الضرائب لهذا الغرض ، وبينما كنت ماراً منذ بضعة ايام في الغور رأيت الحكومة مهتمة بنقل الاراضي الاميرية الى المزارعين العرب ورأيت أولئك المزارعين يشتغلون ببناء اقية لتجفيف اراضيهم

وقد تكون افضل تجربة لمعرفة ما اذا كان سكان البلاد في بحبوحة وتقدم هي النظر الى زيادة سكانها ، فلو كان ما يقال عن ان الاهالي المسلمين او المسيحيين بحار عليهم ، او اليهود يأتون بافواج كبيرة الى البلاد اقل عدد سكان العرب وازداد عدد اليهود على حسابهم .

ولكن قد اهتمت باجراء التحقيقات عن نمو الاهالي الحقيقي في بضع السنوات الاخيرة ، ووضع لي احصاء باعتناء تام وبمقتضاء كان سكان هذه البلاد في سنة ١٩٢٠ نحو ٦٧٣٠٠٠ منهم ٥٥٠٠٠ يهود ويقدر عدد السكان في الوقت الحاضر بنحو ٨٠٠٦٠٠ منهم ١٠٠٨٠٠ يهود فمن ذلك يظهر ان عدد اليهود زاد في الخمس السنوات الاخيرة نحو ٥٣٠٠٠ وزاد عدد السكان العرب ٨٠٠٠٠ ، ولذلك يمكنكم ان تحكموا بأنه بموجب هذه الاحوال لا يوجد خوف من ان يفوق عدد المهاجرين اليهود السكان الوطنيين .

اني اظن ان هذه الارقام تبين بان الحكومة البريطانية قد عملت ما في استطاعتها لمساعدة الاهالي الوطنيين ولكني لا اظن الفضل في ذلك كله يعود الى الحكومة ، فان قسمها من هذه الزيادة في رقي الاهالي العرب ، وزيادة عددهم يرجع بلا شك الى رؤوس

الاموال التي جلبها اليهود الى البلاد ، وبصفتي وزير المستعمرات فاني اعالج امور اربعم
حكومة في بلدان اكثرها غير راق والشيء الوحيد الذي تطلبه هذه البلدان دائماً
هو زيادة رؤوس الاموال والسكان ، وعليه فالمهاجرة اليهودية تجلب لكم هذه الاشياء
التي يحتاج اليها كثيراً ، وقد قلت ذلك لاحقاً في الجدل والمناقشة ، ولكنني ارجب في
ان تعتبروا بان مخاوفكم من الغاية التي ترمي اليها الحكومة البريطانية ، والخطر الذي
يحدث بهذه البلاد من سياسة السماح لليهود بالمهاجرة لهذه البلاد هي مبالغ فيها .

ان الحكومة البريطانية تنظر اولاً وقبل كل شيء آخر الى الواجبات المفروضة
عليها نحو اهالي البلاد عموماً وتعتقد بان السياسة التي تتبعها هي السياسة الوحيدة التي
تجلب اكبر سعادة لمستقبل اهالي البلاد العرب الذين تعني بشؤونهم في الدرجة الاولى .
أنا أوافقكم بان افضل طريقة للحصول على آراء الاهالي ليس بتقديم قضايا من
اشخاص مفتردين الى المندوب السامي بل بطريقة دستورية نظامية يمكن بواسطتها
الاعراب عن آراء الاهالي . واعترف مع ذلك بانني مستغرب من شكوى الشيخ سليمان
الفاروقي وامين بك التميمي وقولهما ان اهالي هذه البلاد ليس لهم الان نصيب في سن
القوانين ، وهذا يجب ان اذكركم انه كان في البلاد مجلس استشاري قام باعمال خسة
وكان واسطة لابلاغ آراء جميع طبقات الاهالي الى الحكومة ، وكانت الحكومة
مستعدة لاعطاء سلطات استشارية وتمثيلية أوسع من هذه للاهالي ، ولكن مع الاسف
اصفى الاهالي لنصائح سيئة اسديت لهم ، ولم يقتنوا الفرصة التي منحت ، ثم اعطيت
للاهالي فرصة اخرى وهي الاستمرار على المجلس الاستشاري اذا كانوا لا يرغبون في
تشكيل مجلس تشريعي ، ولما لم يقبلوا ذلك ايضاً عرضت عليهم فكرة الوكالة العربية
التي يمكن بواسطتها ان تمثل مصالح الاهالي العرب .

ولذلك اوضحت الحكومة البريطانية بانها كانت دائماً ترقب في الحصول على تعاون
العناصر العربية التمثيلية ، وان تعمل بنصحتهم وهي مستعدة دائماً لذلك ، ولكننا لا
تنظر الى هذه المسألة بعد ان رفض ممثلو الاهالي قبول ما عرضناه عليهم من الامتيازات
بأننا نطلب منهم معروفاً وقد اشار المتكلمون الى عدم تمثيل الاهالي في الادارة والبلديات
وان المندوب السامي قد اشار الى رغبته في اعطاء هذا الحق للاهالي واني مستعد
لان آخذ هذا الامر بعين الاعتبار وسأدققه بكل عناية .

ان الحكومة البريطانية ترغب وتريد في كل حال ان تتعاون مع ممثلي الاهالي العرب في فلسطين ولكننا لا نطلب تعاونهم كمعروف منهم بالنظر لما عرضناه عليهم في الماضي والموقف الخطي الذي وقفوه ، والذي أومل بان ينظر اليه كخطأ ويجب علي ان اوضح ذلك ايضا تاما .

والان انا السادة قد تكلمت معكم بكل صراحة لاني اظن ان من الاصول والافضل ان اتكلم معكم بصراحة تامة واستطيع ان اؤكد لكم ان الحكومة البريطانية في جميع الاحوال تستمر على اعتبار نجاح ورفي جميع اهالي فلسطين كواجبها الاول بالطبع فان اكثرية السكان تنال نصيبها الكادل من عنايتها واهتمامها ، وتسترشد في جميع ذلك برغبتها الصادقة بما فيه تقدم الاهالي العرب تقدماً اقتصادياً وعمرانياً وسياسياً واطن ان نتيجة اعمالنا في الخمس السنوات الاخيرة قد اثبتت بالاختبار ما عملناه للاهالي ، واعتقد من الجهة الاخرى باننا ستقوم باكثر من ذلك في السنوات القليلة المقبلة ، كما اني اعتقد ايضا بان الدورات التي اجتمعت معهم اليوم سيرون بانفسهم ان ما فعلناه حتى الان قد فعلناه برغبة صادقة هي ترقية ونجاح البلاد .

انتم تنتمون الى امة كانت امة تنظيمية في الماضي وسنحت لها فرصة الان لان تكون امة عظيمة مرة اخرى ، واني اري ان مستقبلكم يتوقف لاعلى توحيد قواكم لمقاومة ما اظنه مخاوف ليست صحيحة وما يحقو بكم من الاخطار من سياسة الحكومة ، بل بتوحيد قواكم لترقية شعبكم في علومه ومعارفه وتقدمه وترغيبه في تاريخه الخاص ، واني لمسرور ان اري مثلاً المجلس الاسلامي الاعلى يعاني المنقبات في ترميم مناظر الحرم الشريف الجميلة وفي اعادة غيرها من الاثار الى سابق عهدها ، وفي هذا السبيل يجب ان تسعوا لترقية شعبكم وتأمين مستقبلكم وليس في توحيد قواكم لمقاومة ما اعتقده مخاوف باطلة .

تقرير لجنة توماس هايكرت (١)

عن اضطرابات يافا الاولى ليوم اول ايار سنة ١٩٢١

وجدنا في البحث عن اسباب هذه المشاغبات سببا اوليا لها لكنه ليس كافياً لاثارة شعب عام بل قد يثير شعباً وقتياً خاصاً لا يتعدى اكثر من شارع واحد وعدد مجهول من الاشخاص ، وكان بإمكان شرطة يافا ان تمنعه قوياً ، وهو الاصطدام الذي حصل اثناء المظاهرة التي قام بها حزب العمال الاشتراكيين مع مكتب حزب العمال اليهودي البولشفيك اما الشعب الحقيقي الذي نبض عنه فليس شعباً اعتيادياً لانه دام عدة ايام وهو يقع كلما تقابلت جماعات من المسلمين مع جماعات من اليهود ، وقد ازداد يوماً بعد يوم الى ان عم قضاء يافا باجمعه ، وهوجت المستعمرات اليهودية القريبة من يافا بشدة زائدة ولم يكن لسكان هذه المستعمرات سابق علاقة بالعمال الاشتراكيين البولشفيك ولا صلة لهم بهم غير ان مظاهرة البولشفيك كانت بالحقيقة الشرارة التي اضرمت نيران الثورة بين العرب واليهود فقاموا بعدها يطلبون الاخذ بالتأثر بعضهم من بعض

وروى لنا بعض اليهود الذين شاهدوا تلك الثورة عن كذب انه لا توجد مسألة عداوة بين اليهود والعرب بل جل ما هناك ان هذه الحركة العدائية لليهود دبرت من قبل اشخاص يريدون ان يكيدوا المكائد للبريطانيين وان يخلوا بالنظام والامن لشيء في النفس ، وسعوا ان يقنعوا بان منشأ كل اختلال يقع في البلاد يعود الى الدعاية

(١) قامت في فلسطين اضطرابات كثيرة منها اضطرابات القدس ، وحادث ييسان واهمها اضطرابات يافا الاولى حيث تصادم اليهود مع العرب واسفر القتال عن ٣٠ قتيلاً و١٤٣ جريحاً من اليهود و١٠٠ قتلى و٢٧ جريحاً من العرب ، فالقت الحكومة على الاثر لجنة للتحقيق برئاسة السير توماس هايكرت قاضي القضاة ، فقامت بتحقيق دقيق ووضعت هذا التقرير .

العدائية التي يشها هؤلاء الاشخاص الذين يأسفون كثيرا لزوال الحكم التركي ، لان الادارة البريطانية الحالية قد قصت على منافعهم الشخصية العديدة وعلى امتيازاتهم الكثيرة التي كانوا يتمتعون بها في العهد التركي القديم ، وقد اشترك معهم في العمل بعض الغرباء وخصوصا سماسرة فرنسيون قدموا فلسطين لكي يثيروا الفتن لمقاصد سياسية ، واكد لنا هؤلاء الشهود بصورة رسمية انه لاعلاقة للصهيونيين بالمشاغبات التي حصلت في يافا ، وصرحوا لنا ان العرب يتظاهرون بالعداء للصهيونيين ولليهود ويضمرّون العداء للبريطانيين وقد اتخذوا اظهار هذا العداء آلة للقضاء على الانتداب البريطاني .

وثبت لنا بعد البحث الدقيق عدم صحة هذه الاقوال الا اننا لا نكر انه قام بذهن بعض الاشخاص لاسباب عديدة انه بإمكانهم ان يستفيدوا من الوجهة السياسية من اثاره الفتن ، ولا شك ان العداء لليهود كان متصلا في نفوس جميع الوطنيين بصورة لا تقبل الجدل ، وقد ظهر لنا ان الوطنيين ينفرون من الحكومة لاتباعها سياسة انشاء وطن قومي لليهود في فلسطين ، وقد اساء العرب فهم كنه السياسة المتبعة هنالك كما اساء المدافعون عن هذه السياسة في دفاعهم عنها وفي تفسيرهم اياها ، وانتشر الاعتقاد في البلاد من اولها الى اخرها بان الحكومة عرضة لضغط الصهيونيين عليها وهي لذلك تتحيز لليهود وتساعدهم في جميع اعمالهم ومقاصدهم بالرغم من كونهم اقلية قليلة . وقد اكد لنا الكثيرون وتحققنا بانفسنا انه لولا وجود القضية اليهودية في فلسطين لما لاقت الحكومة اقل صعوبة في ادارة الشؤون المحلية ، ونعتقد ان كره العرب للبريطانيين نشأ عن مساعدة الحكومة للسياسة الصهيونية

ولو اكتفى العرب بالاعتداء على المتظاهرين من اليهود دون سواهم لقلنا ان هذا التعرض بسيط ويحصل دائما في جميع البلاد ، ولكننا نحققنا انهم حولوه عمداً الى نزاع قومي وسلكوا مع خصومهم مسلكا لا يمكن الاغضاء عنه . وقد اتبعوا سفك الدماء البريئة بنهب المحلات الامينة ليلا ، وهذا مما يوجب الانتقاد في نظر الامم المتقدمة . ولا نكر ان اليهود اخذوا بثأرهم سالكين ايضا الطريقة التي سلكها خصومهم . ولو ظل اليهود اقلية كما كانوا ايام الترك وحافظوا على اديهم واعتدالهم لما هكرو صفو عيشهم احد ، ولكن العرب لما رأوا ان اليهود اصبحوا اصحاب الكلمة النافذة عند

الحكومة تقموا عليهم واضمروا لهم الشر ، وباتوا ينتظرون اول حركة تبدر منهم ليجسوا الرأي العام عليهم ؛ وقد ابدوا هذا الشعور مراراً عديدة بانتهاك حرمة كثير من اعيان اليهود واهانتهم اياهم شراهانة .

وليس من شأنا هنا ان نبحث في المبادئ الصهيونية عامة الا اننا سنذكر بعض الامور التي لها مساس بالمشاغبات التي نحن بصدددها .

ان المظالم التي يشكو منها العرب والتي كان لها دخل عظيم في المشاغبات هي كما يلي :

(١) لان بريطانيا العظمى أسست الحكومة الفلسطينية بحسب رغائب الصيونييين واتبعت سياسة انشاء الوطن القومي ولم ترع منافع سكان فلسطين الاصليين .

(٢) لان الحكومة الفلسطينية استعانت بصورة رسمية تأييداً لهذه السياسة بلجنة صهيونية تساعدها في اعمالها ، فما كان من هذه اللجنة الا انها الفت حكومة ثانية في قلب الحكومة الفلسطينية واخذت تعني بمصالح اليهود وتهمل مصالح الوطنيين .

(٣) لان عدد الموظفين اليهود كثير بالنسبة الى عدد نفوسهم .

(٤) لان برنامج الصيونييين يقول بلزوم افعام فلسطين بأفأس اقدر وأمر من العرب في تعاطي التجارة والصناعة قصد الاستيلاء على موارد البلاد ونزعها من ايدي ابنائها .

(٥) لان قدوم المهاجرين خطر على أهالي البلاد وعلى اقتصادياتها لان المهاجرين يزاحمون الوطنيين في جميع اعمالهم .

(٦) لان المهاجرين اليهود اساءوا الى السكان العرب بكبرياتهم وحملوهم على بغضهم والتحزب عليهم .

(٧) لان نفراً من المهاجرين البولشفيك دخلوا فلسطين وأخذوا يزرعون بذور الشقاق ويبشون الروح البولشفيكية في طول البلاد وعرضها وذلك لعدم اتخاذ الحكومة الاحتياطات اللازمة .

فقد العرب ثقتهم بالحكومة رغم اخلاصها وذلك لوجود هذه الشكاوي والمظالم ، وصاروا ينظرون نظر الارتياب لجميع التدابير التي تتخذها كقانون الاراضي الذي سن في سنة ١٩٢٠ وخلاصته انه يجب طلب موافقة الحكومة على اجراء جميع المعاملات

الخاصة بالاشياء غير المنقولة فراغها لاناس لا يقطنون فلسطين وادعوا ان هذا القانون وضع بهذا الشكل لكي تهبط اثمان الاراضي وتصبح تحت رحمة اليهود ، وقد رأوا ايضا قانون منع تصدير الحبوب انه وضع لتهبط اثمانها فينتفع من هذا المبوط مهاجرو اليهود .
ويزعم العرب ان السر في وجود الموظفين اليهود عموما والصهيونيين خصوصا ، ويستشهدون لاثبات ذلك بادارة النافعة التي اصبحت مستعمرة خاصة باليهود ، ويدعون ان اليهود يقاطعون العرب ، فالتاجر اليهودي لا يشتري شيئا من العربي اذا كان بإمكانه شراء ذلك الشيء من يهودي ويتمون الموظفين اليهود بانهم لا يمكنون غير اليهود من اخذ الامتيازات او عقد المقاولات العائدة للحكومة .

يوجد بموجب هذه الارقام ٢٦٨ موظفا بريطانيا منهم ٢٧ يهوديا بريطانيا ، ويوجد ٥٨٩ يهوديا فلسطينيا و ١٦٣٣٣ موظفا فلسطينيا من غير اليهود ، فتكون نسبة الموظفين الفلسطينيين اليهود للموظفين الفلسطينيين غير اليهود كنسبة واحدة الى اثنين وثلاثة ارباع ، فيما نسبة نفوس اليهود لنفوس غير اليهود كنسبة واحد الى سبعة ، فيتضح لنا من هذا الجدول ان اليهود يشغلون وظائف تربو على ضعفي حقهم هذا اذا اعتبرنا عدد السكان مقياسا لتوزيع الوظائف ، اما اذا اعتبرنا التعليم مقياسا لتوزيعها فلا نجد ان اليهود يشغلون وظائف اكثر مما يستحقون ، فمن المحال ان تحمل هذه المسألة على سبيل الاحصاءات .

وقدم المندوب السامي الجدول التالي مبيئا عدد الموظفين في ادارة النافعة في
اب سنة ١٩٢١

ويقولون ان ادارة النافعة وادارة السكك الحديدية توظفان مهاجري اليهود بنسبة لا تتفق مع عدد نفوسهم وتحيان ابناء البلاد عن العمل ، وهذه الوسيلة صار المال الذي يجبي من اهل فلسطين يصرف في سبيل ايجاد عمل لمهاجري اليهود أي يصرف في سبيل تأسيس الوطن القومي اليهودي .

ولاقت الهجرة اليهودية اعتراضات اقتصادية شتى من قبل العمال واصحاب الصنائع والحق يقال انه لو كان المهاجرون يوزعون حين وصولهم على المستعمرات اليهودية الزراعية لما اثر مجيئهم على طبقة العمال في يافا وسائر فلسطين ، ولا يخفى ان مجيء

المهاجرين بكثرة الى اي بلاد كانت واشتغالهم بالاشغال العامة ومزاحمتهم لاهالي المدن
تثير شعور القلق في صدور السكان الوطنيين ، ولا سبيل الى افهام العرب ان اليهود
ليسوا غرباء عن البلاد وانهم يعودون الى وطنهم القديم ، لان العرب يعتقدون ان هذه
النظرية هي نظرية الصهيونيين ، ويقولون عن الصهيونيين انهم أناس من الروس
والبولونيين والبولشفيك جاءوا ليزاحموا سكان هذه البلاد ويتزعموا اللقمة من افواههم
ويدعون ان الحكومة والجمعيات الخاصة تطعم هؤلاء المهاجرين مجاناً الى ان تجد لهم
عمالاً بخلاف العمال الوطنيين اذا لم يجدوا عملاً لانفسهم يتضررون من الجوع ولا نصير
لهم الا الله .

ويؤيد جميع العرب نظرية العمال ويضيفون اليها القول ان المهاجرين اليهود يزاحمون
اهل البلاد لا في الاشغال والاعمال اليدوية فقط ، بل في الوظائف والامور الكتابية
ايضاً ، خصوصاً بعد ان اترف باللغة العبرية لغة رسمية .

وتنحصر اهم انتقادات العرب في الهجرة اليهودية من الوجهة السياسية ، واول من
قام بنشر الدعايات اليها هم رجالات الطبقة المتعلمة ولم يلبثوا ان تمكنوا من تعميم افكارهم
ومبادئهم بين جميع طبقات الامة فصارت هذه الافكار حديث القوم في المقاهي والحانات
والحواليت والقرى والشوارع والازقة الخ وخلاصة هذه الدعاية هي انه بسبب السماح
 لليهود بالمجرة الى فلسطين بكثرة ستصبح مملكة يهودية ولم تجد الكتابات التي كتبها
الصيونيون في كتابهم المدعو « قرن حبسود » لتسكين رعب الاهلين من الهجرة
الصيونية نفعاً ، وقد قالوا فيه ان مهمة اليهود الذين ارسلوا الى فلسطين تنحصر في
تمهيد السبيل واعداد الاشغال للالوف والملايين من اليهود الذين سوف يتبعونهم .

وتوجد اسباب عديدة حملت سكان يافا على الاعتراض على الهجرة اليهودية وعلى
اظهار العداوة واضرام الفتنة على اليهود ، منها ان اليهود نساء ورجالا بدأوا بعد
وسولهم الى فلسطين ينظرون الى السكان الوطنيين بعين الازدراء ، وصاروا يخالفون
العادات القومية التي ألفها العرب منذ نعومة اظفارهم بسييرهم في الشوارع والطرق
متأبطين بعضهم بعضاً بمعاصم وسواعد ، ومرتلين التراتيل العبرية وناشدين الاناشيد
القومية ، وبديهي ان انتقال اليهود من المعبشة الذليلة المزدهمة التي كانوا يعيشونها خارج
فلسطين الى المعبشة الحرة التي ابتدأوا يتمتعون بها في فلسطين اهاجت عواطفهم الى

درجة قُضِي ، باتوا معها ملين بخمرة الوطن القومي الذي طالما حنوا لرؤيته وحملوا بالعودة اليه ، فليس من الغريب ان نرى العرب يتكبدون من مجيء هؤلاء الناس ومن تحقيق احلامهم ، وليس غرضنا في هذا البحث ان نسيء الظنون بالناس بل ان ندرس الامور التي سببت المشاغبات . وقد اوردنا من ذكر هذه الامور ان نثير اذهان الموظفين الموكل اليهم امر المهاجرين لكي يجبروهم على دخول الدور من ابوابها وعلى عدم التظاهر بالتظاهرات الحماسية التي من شأنها ان تمس شعور غيرهم .

وأكد لنا كثير من العرب المتعلمين انهم يقبلون على الرحب والسمة مجيء بعض اليهود الاغنياء من اصحاب الاعمال الذين يستطيعون ان ينهضوا البلاد الى مستوى الامة الراقية بشرط ان لا يفرقوا بين ابنائنا . وقال الصهيونيون ان تحقيق سياسة الوطن القومي ستفيد العرب واليهود على السواء وتبين لنا من درسنا الحاصل ان اللجنة الصهيونية التي تمثل الرأي الصهيوني العام في فلسطين قصرت كل القصور في تفهيم العرب صحة هذه النظرية ولذلك وجدناهم يتخوفون من الصهيونية والصهيونيين

وليس هذا التخوف حديث عهد بل يرجع في تاريخه الى ايام الادارة العسكرية لما كان اليهود يتمتعون بتسهيلات خاصة حررها الوطنيون كالحصول على جوازات السفر ونقل البضائع التجارية في السكك الحديدية العسكرية الخ ، وهذه المساعدات كانت تمنحها السلطة العسكرية لليهود بواسطة اللجنة الصهيونية التي اعتبرتها وكالة عنهم ، ولم يكن للعرب لدى السلطة لجنة مثلاً ، ومع ان تبعة عدم المساواة بالمعاملة بين الفريقين لا تقع على عاتق اللجنة الصهيونية تولدت عند العرب عداوة نحوها واضمروا لها الكره في الباطن ونحن نعتقد ان عدم المساواة بين الفريقين هي من الاسباب الرئيسية التي ادت الى الثورة في افكا ، وقد اتضح لنا ان اللجنة الصهيونية كان بإمكانها ان تستميل العرب اليها وان تصيغ لهم وعد بلفور بصورة مقبولة لديهم اكثر من كل هيئة رسمية غيرها ، ولكن القيام بهذا العمل يتطلب مهارة وكياسة بالقول والعمل . وكان من الجدير بهذه اللجنة ان تصرف مساعيها في تدليل هذه العقبات ولكنها لم تفعل ذلك وقد وجدنا العرب يتذمرون منها ويقولون انها لم تعترف بهم ولا اعتبرتهم عضواً عاملاً في البلاد وضحت بمنافعهم في سبيل اليهود

وحصل استياء عام من تدخلها في امور موظفي الشرطة اليهود وغيرهم من صغار الموظفين ودفعهم لمساعدات مالية علاوة على رواتبهم التي يتناولونها من الحكومة، وقد منع هذا التدخل في سنة ١٩٢٠ وتأكدنا بصورة خاصة انها ضغطت على احد اصحاب الاراضي المعروف باسم « ريشون لوسيون » اليهودي لانه كان يستخدم عمالا وزراعا وطنيين في اراضيهم منذ حدوثه ، واكرهته على ابدالهم بعمال زراعيين من اليهود ، وقيل لنا ان هذا الزارع لم يلب امرها الا مكرها لسبيين (اولا) عز عليه استبدال العرب بيهود لانه ترعرع بين العرب وعرفهم والفهم منذ طفولته (ثانياً) لان الاجور التي يطلبها اليهود فاحشة بالنسبة الى الاجور التي يتقاضاها العرب وساعات العمل التي يشتغل فيها اليهود يومياً أقل من ساعات العمل التي يعمل فيها العرب ، لذلك صار هذا المزارع يخسر في زراعته عوضاً من ان يربح بعد ذلك التبديل

وكان لتدخل اللجنة الصهيونية في سن القوانين وتعيين الموظفين واعادة المأمورين المعزولين الى وظائفهم وقع سيء في نفوس العرب ، وليس من شأنا ان نقول ان اللجنة الصهيونية كانت محقة او غير محقة في اعمالها ، لكننا نيقنا انها سلكت مسلكاً مهيئاً لحواطر العرب وبهذه الصورة ساعدت في إيجاد العوامل والاسباب التي ادت الى الاضطرابات والاختلافات العامة التي هي مدار بحثنا هذا ومما يلفت النظر ان جميع ما يكتبه الصهيونيون ومحبوهم في موضوع الصهيونية في اوربا يصل في حينه الى فلسطين ويقرأ لاهاليها في المدن والقرى على السواء ، وقد روى لنا احد الشهود من سكان طولكرم بينما كان يوضح لنا بعض الامور عن حوادث الحاضرة حديثاً للكاتب « ج . صيدبوتام » جاء في كتابه « انكلترا وفلسطين » صفحة ٢٣٥ : من الامور المرغوب فيها تشجيع الهجرة اليهودية بكل وسيلة ممكنة ومنع الهجرة العربية .

وهذا الكتاب الذي نقل عنه هذا الحديث طبع في سنة ١٩١٨ اي قبل مشاغبات يافا وقد ذكر الوطنيون لنا مرارا عبارات عديدة مهيجة لا تقل خطورة عن هذا الحديث نشرها جماعة الصهيونية اثناء اجتماعنا اي بعد اضطرابات يافا ونخص منها بالذكر العبارة الآتية التي نشرتها جريدة « الجولش كرونكل » بصدر عددها رقم ٢٧٢٠ الصادر في ٢٠ حزيران سنة ١٩٢١ وهي :

ان التفسير الحقيقي للقضية الفلسطينية هو اعطاء اليهود السلطة التامة لـجـمـل فلسطين
يهودية والاعتراف بها انها يهودية كما ان انكلترة انكليزية وكندا كنديـة .
هذا هو التفسير الصحيح للوطن القومي ويستحيل على اليهود تأسيسه ان لم يمنحوا
مركزاً يهودياً وطنياً خاصاً .

لم نعر لجنتنا اذنا صاغية ، ولا اهتمت لثل هذه الاقوال ، ولا علمت مقدارها عند
الصهيونيين قبلما تقابلت وتباحثت مع الدكتور « ايدر » الرئيس العامل للجنة الصهيونية
الذي كان معتدلاً بالنسبة الى غيره ، والذي لا يرغب في نشر افكار تهيج العرب ، وقد
أثارت شهادته وايضاحه الطريق امام لجنتنا ، ووضحت لها بعض المسائل التي كانت
غامضة عليها .

ولما سألت الدكتور « ايدر » عن بعض الامور المهمة أجاب عليها بحرية زائدة ،
وأظهر امانى الصهيونيين بـجـرأة نادرة ، ولم يـقـم وزناً للتفسير الذي فسر به التدوب
السامى ، وأمين سر الحكومة معنى الوطن القومي وقال انه لا يمكن الا إيجاد وطن
قومي واحد في فلسطين ، وهو الوطن القومي اليهودي ، ولا يمكن المساواة بالحقوق
بين العرب واليهود ، بل يجب ان يغلب اليهود على العرب متى تكاثر عددهم ، واني أن
يعترف او يقبل بعبارة ان يكون لليهود سلطة او سلطان قومي ، ووضع عوضاً عنها عبارة
ان يكون لليهود حق التسلط والغلب .

ولا يخفى ان الدكتور « ايدر » — وهو رئيس عامل اللجنة الصهيونية — يحيط
بافكار الصهيونيين واعتقاداتهم الرسمية من جميع وجوها ، لذلك تعتبر تصريحاته ذات
شأن عظيم ، لانه لا توجد فيها محاورات او مغالطات يقصد منها التملويه ، وقد قال
ايضاً بصريح العبارة « يجب ان يسمح لليهود — لا للعرب — بحمل السلاح ، وأكـد
ان تسليح اليهود يحسن العلاقات بينهم وبين العرب » وقال ايضاً « يجب ان يسمح للهيئة
الصهيونية ان تعترض على تعيينات الحكومة ، وان تقدم اليها اسماء الذين ترغب في
ترشيحهم لنصب التدوب السامى فتنتخب الحكومة منهم واحداً » .

نحن لا نفسر افكاره ، لان ذلك ليس من شأننا ، ولكن يهنا من هذا التقرير
ان نبين للملأ اجمع ان الرئيس العامل للجنة الصهيونية يطلب باسم اليهود بعض المطالب
والحقوق التي هي في الحقيقة اساس الاضطرابات الحاضرة ، ويخالف روح السياسة التي

صرح بها المندوب السامي في فلسطين . وصرح بها ايضا امين سر الحكومة ، ويتضح من هذه التفصيلات سوء التفاهم الحاصل بين العرب واليهود ، كما يتضح سبب اتهام العرب لحكومة فلسطين انها حكومة صهيونية ، وسبب اتهام الدكتور « ايدر » لها انها حكومة عربية .

انا نشعر انه في الامكان اخاد نار العداوة المتقدة بين الشعوب القاطنة في فلسطين وذلك بان ينتخب من تلك الشعوب اناس ذوو صفة رسمية يدعون للاجتماع معاً والبحث في المسائل المختلف عليها بحثاً مشبعاً بروح العدل والانصاف ، ويشترط قبل الدخول في هذا البحث على العرب ان يقبلوا التصريح السياسي الذي صرحت به الحكومة بخصوص الوطن القومي اليهودي ، ويشترط على زعماء اليهود ان يطرحوا خلف ظهرهم جميع المطالب التي تخالف ذلك التصريح ، وان يفهموا المهاجرين انه مهما كانت علاقاتهم التاريخية والدينية في فلسطين عظيمة يجب ان يدركوا انهم قدموا هذه البلاد سعياً وراء ايجاد وطن لهم ، وهي ملائ في الوقت الحاضر بالعرب ، فينبغي عليهم ان يسيروا سيرة حسنة ، وان يسلكوا مسلكاً مرضياً مع العرب ، وان يظهروا لهم روح الصداقة والمسالمة ، ويجب على وجوه العرب واشرافهم ان يوضحوا للعرب بصريح العبارة انهم اذا اعتدوا على أحد من اليهود بجراح من الاحوال كسرقة او نهبه او قتله فيعرضون انفسهم للجزاء الشديد .

تقرير لجنة شو^(١)

اتفق أعضاء اللجنة على القول انهم استنتجوا من تحقيقهم ان الاضطراب بدأ بهجوم العرب على اليهود بغير مسوغ وهجم اليهود على العرب بضع هجمات كانت في الغالب من باب أخذ الثأر ومقابلة الشيء بمثله .

ولم تقم بينة ما على ان المفتي او اللجنة التنفيذية العربية في فلسطين تمتد هذه الاضطرابات أو نظمتها قبل وقوعها كما زعم البعض وما كان الاضطراب ضد السلطة البريطانية ولا قصد به ان يكون كذلك .

وليس عند اللجنة انتقاد خطير توجه الى سلوك حكومة فلسطين وما اتخذت من التدابير سواء قبل وقوع الحوادث او بعد وقوعها بل ترى اللجنة ان حكومة فلسطين ادت مهمتها الشاقة في خلال الحوادث كلها باقصى ما يمكن من الكفاءة وحافظت على النزاهة وعدم التحيز الى شعب من الشعبين في حين ان زعماء الفريقين لم يظهروا ميلا يذكر الى تسوية الخلاف وفض النزاع .

وترى اللجنة ان نشاط اليهود وهجرتهم — وهما لا يتجاوزان مقدرة البلاد على تحمل القادمين اليها من الخارج — دوا على فلسطين منافع مادية أصاب العرب قسما منها . اما فيما يتعلق بالهجرة فاعضاء اللجنة يرون ان ولاية الامور اليهود حادوا عن التعاليم والمبادئ التي وضعت في سنة ١٩٢٢ والتي تعلمها الجمعية الصهيونية وان مزاعم الصهيونيين ودعائهم انشأت في نفوس العرب خوفا من ضياع اسباب معيشتهم واستعبادهم استعباداً سياسياً .

ولفتت اللجنة النظر الى نفر من الزراع العرب اخرجوا قسراً وعذوة من الاراضي التي كانوا يزرعونها بعد ما بيعت تلك الاراضي ولم تدبر لهم ارض سواها لزرعها ولم

(١) - صلت لجنة شو الى القدس يوم ٢٣ ايلول سنة ١٩٢٤ للبحث عن اسباب الاضطرابات ووضعت هذا التقرير الذي نشر يوم اول نيسان سنة ١٩٣٠

تشك اللجنة من شركات الاراضي اليهودية فانها في بعض الحالات تدفع تعويضاً قديماً وكانت تعمل ما تعمله بعلم الحكومة واطلاعها ولكن مع ذلك نشأت مشكلة دقيقة حادة وصارت في فلسطين طائفة مستاءة متبرمة افرادها من الذين لا يملكون ارضاً لزراعتها ووجود هذه الحال قد يصير منشأ خطر فاللجنة تحض على تدبير علاج لها

وقد استتجت اللجنة ان فلسطين لا تستطيع ان تطعم عدداً من السكان الزراعيين يزيد على عدد من فيها الآن من دون احداث تغيير جوهري في اساليب الزراعة والافنتاج . وعندها ان الصعوبات التي تعانها حكومة فلسطين تتفاقم بما يشعر به العرب من النفور لعدم تمتعهم بشيء من الحكم الذاتي وليس لهم وسيلة مباشرة للاتصال بالحكومة بخلاف اليهود . ورى اللجنة ان الحكومة البريطانية أفرطت في تخفيض الحماية في فلسطين وشرقي الاردن وهذا ان العلة الاساسية في حوادث الاضطرابات عداوة العرب لليهود بسبب خيبة أمل العرب وعدم تحقيق امانيهم السياسية والقومية وخوفهم على مستقبلهم الاقتصادي .

وأما الاسباب المباشرة في حدوث ما حدث فتكرر وقوع حوادث بصدد البراق . ونشر مقالات مهيجة في صحف الجفانيين وبث الدعوة بين غير المتعلمين من العرب وضد القوة العسكرية وقوة البوليس وعدم وفائها بالحاجة واعتقاد العرب ان حكومة فلسطين تتأثر بالاعتبارات السياسية .

وفي رأس ما أشارت به اللجنة ان تصدر الحكومة في الحال بياناً سياسياً في فلسطين وتجاهر بمزمها على تطبيق هذه السياسة وتنفيذها بكل ما عندها من القوى والوسائل . ويزيد في قدر تصريح كهذا وقيمتها اذا حوى تفسيراً جلياً من جانب الحكومة البريطانية لفقرات في صك الانتداب تكفل بها حقوق الطوائف غير اليهودية واذا نص على تعليمات واضحة لارشاد حكومة فلسطين في سياستها في المسائل الجوهرية كمسألة الهجرة ومسألة الاراضي . وهذا الذي تشير به اللجنة يقوم اكثره على فرض ان تحديد السياسة المقترحة ينص على ان حقوق غير اليهود تحمي حماية وافية .

وتشير اللجنة باذاعة تصريح جلي بشأن السياسة التي تتبع في المستقبل في امر هجرة اليهود الى فلسطين واعادة النظر في الادارة الادارية واصلاحها لمنع الافراط في الهجرة كما افترط فيها في سنة ١٩٢٥ و ١٩٢٦

ويجب إيجاد وسيلة أو أداة لاستشارة المصالح غير اليهودية في أمور الهجرة .
وتقترح اللجنة اجراء تحقيق علمي للبحث في تحقيق وسائل الزرع في فلسطين
وحينئذ يمكن وضع السياسة الخاصة بالاراضي في ضوء هذا التحقيق .
والى ان يتم هذا يجب اتخاذ تدابير لمنع ما هو واقع من طراد الفلاحين والزراع
من الاراضي التي اعتادوا زرعها وفلاحتها وعلى الحكومة ان تبحث عن وسائل التسليف
فتزود المزارعين بما يلزم لهم من المال .
ولم تشر اللجنة بشيء صريح في ما يختص بالمسألة الدستورية ولكنها لفتت النظر الى
رأيها الذي أثبتته في تقريرها وهو نفور العرب واستيائهم من عدم نيلهم قسطاً من الحكم
الذاتي وان هذا النفور يضاعف الصعوبات والمشكلات .
واقترحت اللجنة تأليف لجنة مهمتها تعيين الحقوق والدعاوي في صدد البراق وان
ينظر في امر زيادة الرقابة على بث الدعوة بواسطة الصحف وان تجاهر الحكومة
البريطانية مرة اخرى بان المقام الخاص المسموح به للجمعية الصهيونية لا يحولها الحق
في ان يكون لها نصيب من حكم فلسطين .

بيان مستر مكدونالد^(١)

ان الحكومة البريطانية ستستمر على ادارة شؤون فلسطين بمقتضى صك الانتداب كما وافق عليه مجلس جمعية الامم . وهذا التزام دولي لا يمكن الرجوع عنه .



المستر مكدونالد

وتقتضي شروط الانتداب على الحكومة البريطانية بالمساعدة على انشاء وطن قومي لليهود في فلسطين مع عدم اتيان شيء من شأنه الاضرار بما للطوائف غير اليهودية الموجودة فيها من الحقوق المدنية والدينية او بحالة اليهود السياسية في البلدان الاخرى فهناك وعد مزدوج لليهود من جهة ولغير اليهود في فلسطين من الجهة الاخرى والحكومة البريطانية تازمة بما اكدت على ان تنفذ التصريح بالمساواة نحو كل من الفريقين وتعامل بالعدل على السواء كل طوائف السكان في فلسطين .

وهذا هو الواجب الذي تحجم عنه والذي ستستخدم كل ما عندها من الوسائل للقيام به .

وتقرير لجنة التحقيق يتناول نطاقاً واسعاً وقد عينت هذه اللجنة للبحث في الاسباب المباشرة للحوادث الموجبة للأسف والتي وقعت في شهر آب الماضي واقتراح وسائل لمنع تكرارها ولا بد ان اللجنة في محاولتها اداء مهمتها بامانة وجدت صعوبة في تعيين خط

(١) القى المستر مكدونالد في يوم ٣ نيسان سنة ١٩٣٠ هذا البيان في مجلس

النواب الانكليزي شرح فيه سياسة حكومته في فلسطين .

فاصل بالتدقيق والحكومة تدرس الآن الاقتراحات المختلفة التي اشارت اليها اللجنة
لمعالجة الاسباب المباشرة للحوادث ومنع تكرارها وتداول المصالح ذات الشأن . واني
اريد ان يفهم ان هذا البيان يشمل اعداد القوة اللازمة من البوليس لحفظ انتظام
في الاحوال الحاضرة



برقية الوفد الفلسطيني مهلندره (١)

عينت الحكومة البريطانية في الاثنتي عشرة سنة الاخيرة ثلاث لجان تحقيق لتبحث في احوال فلسطين وتضع تقريراً عنها وقد ابانت هذه اللجان جميعاً ان السياسة الصهيونية كانت السبب في جميع المتاعب واطارت اللجنة الاخيرة ان فلسطين في حالتها الحاضرة لاتدفع للمزيد من المهاجرين اليها وان الاراضي التي يمتلكها العرب غير كافية لاعتالهم فضلاً عن ضرورة الاستعداد لزيادة عدد السكان الزيادة الطبيعية وان العرب مجمعون على طلب الحكومة الديموقراطية .

وقد اتدبنا كوفد للبحث في المسألة مع الحكومة البريطانية على ضوء تقرير اللجنة وحقوقنا الثابتة البنية على مبدأ تقرير المصير فقدمنا الطلبات الآتية :

١ — وجوب وقف الهجرة الى فلسطين وان تكون ملكية الاراضي التي في يد العرب غير قابلة للنقل

٢ — وجوب تأليف حكومة ديموقراطية يشترك فيها اهل البلاد بنسبتهم العددية فرفضت الحكومة طلباتنا العادلة وابلغتنا انها سترسل خبيراً لدرس مسألتنا الاراضي والهجرة وانها ستدخل تغييرات دستورية في نظام الحكم وهذا دون ما طلبنا بكثير

١٠ كان الوفد الفلسطيني الذي ارسلته اللجنة التنفيذية وعلى رأسه امين سرها جمال الحسيني في لندن يلاحق قضية فلسطين وبيت الدعاية لهاسم اتمت اللجنة تأليف الوفد بارسال موسى كاظم الحسيني رئيسا والحاج امين الحسيني وراغب النشاشيبي والفريد روك اعضاء على ان ينضم اليهم جمال الحسيني بصفة عضو ويكون عوتي عبد الهادي أميناً للسر فقابل الوفد مكدونلد رئيس الوزارة البريطانية واللورد باسفيلد وزير المستعمرات فعرض قضية فلسطين وقدم مذكرة مكتوبة فيها طلبات فلسطين فرد على ذلك مكدونالد بالبيان السابق وتوقفت المفاوضات على اثر ما ظهر للوفد من ان بريطانيا لا تود انصاف العرب فارسل الوفد هذه البرقية الى مصر وفلسطين .

ونحن نعتقد ان اعادة البحث في مسألتنا الاراضي والمهاجرة بعد ما قتلها اللجنة فحسباً
وتمحيصاً معناها الشك في صحة حقوقنا

وبالنظر الى هذه العقيدة ختمت المباحثات وسيعود الوفد الى وطنه وهو معتقد ان
الحكومة البريطانية لا ينتظر ان تحل قضية عرب فلسطين بالعدل والانصاف لتغلب
نفوذ الصهيونيين عليها.

ولما كنا مقتنعين بان الاستمرار في هضم حقوقنا اكراما للسياسة الصهيونية يؤدي
الى ابادتنا كافة واخيراً ملاشائنا واجلائنا عن بلادنا وان المسألة عندنا هي مسألة حياة
او موت فنعتقد ان شعبنا يكافح هذه السياسة بجميع الوسائل السلمية.
ونحن واثقون ان كل عربي فلسطيني يؤثر الموت دفاعاً عن حقوقه الطبيعية وعن
كيانه على الخنوع للضم.

ولما كان اهل البلاد العربية والاسلامية شركاء في فلسطين بات واجباً علينا ان
نخطرهم بالحالة الخطيرة التي تهدد كيان بلادهم المقدسة واخوانهم الساكنين فيها وعندنا
من الاسباب ما يحملنا على الاعتقاد بان الجمهور البريطاني يعطف على قضيتنا رغم موقف
الحكومة.

وفي يوم ١٣ منه اذاعت الحكومة البريطانية في لندن البلاغ الآتي :

بسط الوفد الفلسطيني وجهات نظره في عدة موضوعات وخصوصاً في مسألتنا
الاراضي والمهاجرة ومنح دستور فأخذت حكومة جلالة الملك علماً بذلك وقد افهم
الوفد ان التغييرات الدستورية الشاملة التي بتطلبها لا يمكن قبول طلبها لانها تعرقل
عمل حكومة جلالته في القيام بالتزاماتها بمقتضى الانتداب وقد افهم انه لا سبيل للنظر
في اي اقتراح كان لا ينطبق على مقتضيات الانتداب.

(١) تصريح مكدونالد وبرغ حكومة فلسطين

: « ان حقوق العرب لا يمكن صرف النظر عنها ولا يد من المحافظة عليها وطلب من الوفد ان يخبر العرب ان الحكومة البريطانية اصغت بانتباه ودونت كل آرائهم وسيساعد ذلك على اجراء العدل . ومثل هذه المناقشة تؤثر في الحكومة البريطانية أكثر من كل شيء آخر وطلب من الوفد ان يتعاون والحكومة في ادارة شؤون فلسطين . »

برغ حكومة فلسطين

ان المحادثات التي جرت في لندن بين بعض وزراء حكومة جلالة الملك والوفد الفلسطيني العربي انتهت الان . وقد اعرب الوفد عن آرائه بشأن عدد من المسائل ولا سيما مسائل الاراضي والمهاجرة ومنح دستور للبلاد واخذت حكومة جلالة الملك آرائه في هذه المسائل وأوضحت له ان التغييرات الدستورية الواسعة النطاق غير مقبولة برمتها اذ انها تجعل من المستحيل على حكومة جلالة الملك القيام بجميع المسؤوليات الملقاة على عاتقها بصفتها الدولة المنتدبة على فلسطين . وبما ان الوفد لم يربح سبيلاً لتغيير موقفه رغم الايضاحات والأكيدات التي ابداهها له وزراء جلالة الملك فقد ظهر جلياً انه ليس من فائدة ترجى من متابعة البحث في هذه المسألة . وبناء على ذلك انتهت المحادثات التي كانت في جميع ادوارها صريحة وودية الا انه قيل للوفد ان حكومة جلالة الملك بعد ان اخذت علماً بوجهة نظر العرب ستلجأ في دور المعلومات التي نالتها مباشرة من هذه المحادثات الى حل مسألة صيانة مصالح الطوائف غير اليهودية في فلسطين خلافاً لما يناسب من كل الوجوه مع التزامات والمعاهد المترتبة عليها بموجب صك الانتداب وهي مصممة على عدم السماح باتباع سياسة في فلسطين من شأنها ان تعرض مستقبل تلك الطوائف للخطر ولهذا السبب

(١) زار الوفد الفلسطيني المستر مكدونالد مودعاً في يوم ٢٠ نيسان فادلى اليه بهذا

الحديث واصدرت حكومة فلسطين بلاغها يوم ٢٠ ايار سنة ١٩٣٠

ونظراً لمشورة لجنة شو اوفد السرجون هوب سمبسن للتحقيق في مسألتى الاراضي والمهاجرة ورفع تقرير عنها . ورفقة في عدم الحاق اي حيف بمصالح غير اليهود من جراء التأخير الذي لا مندوحة عنه قبل ان يكون في الاستطاعة اتخاذ قرار حاسم في نور تقرير السرجون هوب سمبسن ، منعم النظر الان في اتخاذ تدابير خصوصية لاجل اتخاذ الاجراءات السريعة لحماية مصالح الطبقة الزراعية من الاهالي كما انه اتخذت التدابير الموقته التي تضمن تنظيم المهاجرة في خلال هذا التأخير بحيث لا يعرض مستقبل البلاد الاقتصادي للخطر .

اما المخاوف التي اعرب عنها بعض الدوائر من ان سياسة حكومة جلالة الملك قد تعرض كيان الشعب العربي في فلسطين للخطر فلا مسوغ لها ومن الاهمية بمكان ان تداع — لمصلحة اهل فلسطين عموماً — ان كل محاولة يقوم بها اشخاص مخدوعون لاذاعة اخبار مضللة بشأن نيات حكومة جلالاته مما يخل بالقانون والنظام في فلسطين عموماً سيعاقب عليها أشد العقاب وان في نية حكومة جلالاته كما أعلن رئيس وزارة بريطانيا العظمى في مجلس النواب يوم ٣ نيسان ان تستعمل جميع الموارد التي تحت تصرفها للقيام بالواجبات المفروضة عليها بصك الانتداب .

تقرير سمبسن مندوب وزارة المستعمرات (١)

١ - اثبت ان الاراضي التي بيد العرب (لغاية تاريخ وضع تقريره في شهر حزيران سنة ١٩٣٠) لا تكفي لسد حاجاتهم وخاصة اذا ظلت الاساليب الزراعية عندهم تسير على النمط الحالي

٢ - اثبت انه ليس عند الحكومة الفلسطينية اراض اميرية لتعطى لليهود

٣ - اثبت ان الاراضي التي بيد اليهود تزيد عن حاجتهم زيادة كبيرة وقال انهم يحتاجون الى مدة طويلة لاستثمار الاراضي التي بأيديهم

٤ - اثبت ان طريقة الاستعمار اليهودي مخالفة لاساليبها و كقيمتها لمبادئ العدل وقال ان الاراضي التي تنتقل من عربي الى يهودي لا تعود الى العرب بحال من الاحوال

٥ - اثبت فساد الاساليب التي تسير عليها الحكومة والوكالة اليهودية في فتح ابواب المهاجرة لليهود

وقال انه فضلا عن المهاجرين من ذوي الاصناف المصرح بها من يرومون الاستيطان من اليهود في فلسطين يدخل البلاد سنويا عدد وافر من الناس بصفة سياح ولا تتنبه الحكومة الا للقليل منهم . ويدخل ايضا عدد ليس بالقليل بطريق التهريب والتخلص من المراقبة الواقعة على الحدود فمن الواضح اذن ان الوكالة اليهودية هي المسؤولة عن جميع هذه الحوادث المخالفة للقانون

٦ - واوصى الحكومة في ختام تقريره بان تنهض بمشروع عمراني كبير تكون الغاية منه تحسين الاساليب الزراعية وتحويلها الى شكل تتحسن به الزراعة

(١) حيث وزارة المستعمرات السرجون هوب سمبسن للسفر الى فلسطين ومفاوضة المندوب السامي ووضع تقرير عن المسائل المتعلقة بتعمير الاراضي وتوسيع نطاق الهجرة فاجتمع الى كثيرين من العرب واليهود والموظفين ورجال الاعمال ووضع تقريرا مفصلا رفعه الى وزارة المستعمرات هذه خلاصتها

منشور المندوب السامي البريطاني^(١)

بعد فتنة فلسطين الكبرى

عدت فوجدت البلاد في حالة اضطراب ، وفريسة لأعمال عنف غير مشروعة ، وهو امر أحزني جدا وقد استفظت ماعلمت به من اعمال القسوة التي اقترفها جماعات من السفاحين الظالمين الى الدم ، والاشرار الذين ارتكبوا جنايات قتل وحشية ضد اشخاص آمنين من السكان اليهود على اختلاف اعمارهم ، وقد اقترنت تلك الجنايات — كما في الخليل — بأعمال همجية ، كحرق المزارع والمنازل في المدن والريف . مع سلب الممتلكات وتخريبها . وهذه الجنايات جلبت على مقترفيها سخط جميع الشعوب المنعدنة في العالم .

ان اول واجباتي هي اعادة النظام الى البلاد ، وانزال العقاب بالذين ثبتت عليهم تهمة ارتكاب اعمال العنف ، وستتخذ جميع التدابير اللازمة للوصول الى هذه الغاية ، واني اطلب الى جميع سكان فلسطين مساعدتي على تأدية هذه الواجبات .

وعملا بوعدي الذي قطعت مع اللجنة الفرعية التنفيذية قبل مغادرتي لفلسطين في حزيران الماضي شرعت في مفاوضة وزير الخارجية البريطانية حينما كنت في الإسكندرية

(١) نشبت في شهر آب عام ١٩٢٩ فتنة عظيمة عمت معظم مدن فلسطين وقراها بسبب تظاهرات اليهود التي قاموا بها طالبين امتلاك البراق واعتدائهم على العرب ، وقد اسفرت هذه الفتنة عن سبعة وعشرين قتيلا من المسلمين واربعة من المسيحيين ، ومئة وتسعة عشر قتيلا من اليهود ، وعن خمسمائة وخمسة وسبعين جريحاً من ابناء الطوائف الثلاث ، وكان المندوب السامي البريطاني لفلسطين آنذ السر « جون تشانسلور » غائبا في لندن ولما حضر اذاع بالطيارات هذا المنشور قبل ان يدرس الحالة ، فحمل فيه على العرب مما دعا اللجنة التنفيذية الى الرد عليه .

بشأن أحداث تغييرات دستورية في فلسطين ، ولكن نظرا الى الحوادث الاخيرة أوقفت
الان هذه المفاوضات مع الحكومة البريطانية حتي يثبت السلام .
وفي ما يتعلق بالاقتوال التي اذيعت في العهد الاخير بشأن جدار المبكي « البراق »
أروم الان — موافقة الحكومة البريطانية — ان اعلن اني أفوي تنفيذ المبادي المبينة
في الكتاب الابيض بعد تقرير الاجراءات الخاصة بتطبيقها .

اللمحة التنفيذية ترد على المنشور

اطلع عرب فلسطين — بدهشة عظيمة على منشوركم المؤرخ في اول ايلول سنة
١٩٢٩ ، ولم يكن احد منهم يتوقع اغفال الحقائق التي عرفها القاصي والداني والتي
اعترفت بها الحكومة ، وهي :

- ١ — ان اكثر اليهود كانوا مسلحين
 - ٢ — ان الحكومة سلحت عدداً منهم
 - ٣ — انه لم يوجد في قتل اليهود تمثيل او تشويه ، حتى في الخليل ، كما يؤيد هذا
تصريح ادارة الصحة العامة البريطانية في فلسطين
 - ٤ — وان بعض قتل العرب قد مثل بهم
 - ٥ — وان جموع اليهود قد قتلت نساء وأطفالا من العرب
 - ٦ — وان اليهود هم الذين بدؤوا بقتل النساء والاطفال من العرب
 - ٧ — وان الجنود النظامية قتلت النساء والاطفال والرجال من العرب في بيوتهم
وعلى فرشهم في قرية « صور باهر » وغيرها
 - ٨ — وان اضطرابات فلسطين السابقة والحالية انما هي ناشئة مباشرة عن السياسة
البريطانية الصهيونية التي ترمي الى افناء القومية العربية في وطنها الطبيعي لكي تحل
محله قومية يهودية لا وجود لها
- كل هذه الحقائق لم يكن احد من العرب يتوقع اغفالها في منشور صادر على عجل
وسابق لأوانه ، وتعلمون ان عرب فلسطين خسروا كل شيء من جراء هذه السياسة
الصهيونية ، فلا يهمهم اي زيادة في الحساسة ، وستجدهم الجنود البريطانية عزلا من السلاح
تلقى اي ضربة تنزل بهم

فاذا كان لم يزل ثمة عدالة يحق للعرب ان يطلبوا نصيبهم منها ، فهم يلحون بطلب اجراء تحقيق زية من قبل اشخاص من خارج فلسطين لا يتأثرون اثناء قيامهم بواجبهم نحو العدالة بالنفوذ الصهيوني

وان التحقيقين اللذين اجرا في فلسطين في ظروف مماثلة سابقة من قبل لجان بريطانية قد أظهرتا للملأ مطالب العرب الحققة ، ومقاصدهم القومية النبيلة ، كما أظهرتا مصائبهم السياسية .

ان العرب يعتقدون كل الاعتقاد ان تحقيقات زينة كذلك ستروي للعالم حكاية حالم في هذه الاضطرابات الحاضرة رواية اصح مما صور نمو للعالم في منشوركم الصادر قبل اعطاء العرب فرصة لاسماع صوتهم وعندئذ يرى العالم ان اليهود الذين تجاوزوا التحرش السياسي الى الديني ، والذين كانت اعمالهم الفظيعة في هذه الاضطرابات ينطبق عليها كلامكم في منشوركم بحق العرب — هم المسؤولون اولاً عن الاضطرابات الحالية والسياسية التي تؤيدهم ثانياً .

وان مثل هذا المنشور كان ينبغي اصداره بعد اجراء التحقيقات التي ينشدها العرب — لا قبل اجرائها — فلذلك نحن نتأكد انكم لو أعدتم النظر في الحالة الحاضرة لتوصلتم الى حكم عادل .

مذكرة الامير عبد الله عن الفتنة

قد شاع في شرق الاردن ان جماعات كبيرة من سكان تل ابيب ركبوا السيارات في ٢٩ تشرين ثاني سنة ١٩٢٩ في الساعة السابعة والنصف مساءً آمين القدس وان عددهم يزيد على التي شخص مسلحين بقصد الاعتداء على العرب اعتداء جديداً لذلك ولاهمية هذه الشائعة ولما فيها مما يثير هياج الشعب وبجملته متأثر الاعصاب صعب القياد تحشى العاقبة على سكان فلسطين لم اجد بداً من تسجيل بيان افكاري لفخامتكم في هذا الصدد درءاً لما يسفر عن امثال هذه الاشاعات التي تذاع بصيغة واسلوب محكمين غربيين لا يخالون من التأثير .

لا مشاحة في ان صبر العرب في فلسطين واقامتهم طيلة السنين التي عقت وعد بلفور

واعتمدالمهم في غضون الحوادث الاخيرة التي أخذ فيها عاقلهم بشكيمة جاهلهم على قدر الطاقة فتحاشوا مع الاحوال الطارئة مدافعين عن انفسهم غير معتمدين — الدليل الناصع على عجاوبة الشعب في حوادث من شأنها التخريب والتقتيل بصورة لا تشا كل ما جيلوا عليه من الرعاية لانزلاء في بلادهم على الرغم مما يبدو من أولئك النزلاء من تحرش لم يغرب من احد كنهه في كل فرصة عنت وسانحة اتاحت . ولعل لا اخرج عن الصدودا كون من الحقيقة على طرف التمام اذا صرحت بعقم الامنية اليهودية في فلسطين بعد الوقائع الاخيرة التي تقتضي على كل أمل في امكان مجاورة هؤلاء الدخلاء للعرب في ذلك الوطن العامر بالعرب منذ ١٣ قرناً متطاولة .

لقد ساورني القلق على الامن في فلسطين وخشيت اندلاع هيب الفتنة الى ما يجاورها من الاقطار العربية الاسلامية منذ استطارت اخبار مؤتمر زوريخ الصهيوني وما نجم فيه من التطرف والجشع وعدم رعاية الحالة النفسية لعرب فلسطين واخوانهم وفي جوارهم وتجاهل الحتموق العربية البحتة وقد اشتد ذلك القلق عندما وقع التثبيت الاخير في التمدي على المبكى لاستحازته من جانب اليهود فارسلت للتو والساعة خبراً الى سعادة وكيل المعتمد البريطاني في عمان معرباً عن تحوفي في استعجال الازمة ومقدماً ايضاً — ابقاء القديم على قدمه — وان اي تغيير يعتور الموقف التليد (ستاتوكو) سيؤدي حتما الى فتنة عنيفة وهياج عنيف ولم تك الا عشية او ضحاها حتى وقع ما وقع واضطرت الحكومة لحشد القوة المسلحة من برية وبحرية وهوائية في فلسطين . واني لاخلشى اذا ظلت تلك الازمة اليهودية قائمة على اساس العنف ومجاوزة المقول في الطلب والمظاهرات المطوية على التحدي ان يفضي ذلك كله الى اتخاذ تدابير عسكرية دائمة تجمل مديري الفتنة بخشون عاقبة اعمالهم .

واني اذ استعرضت الانشاعات المتصاعدة في البلاد ووصول خبرها الي بين فترة واخرى وتأملت فيما تحمل بين طياتها من الاستفزاز الديني والضرب على وتر الحساس لم استغرب ما تجشمت من العناء في حمل الامة على الاخلاص للسكينة مع تسلمهم من هنا وهناك ناقلين هائجين ، ولقد لقيت في سبيل ذلك من الصعاب فوق ما اعترضني من مثبها في خلال الثورة السورية ولقد كانت هذه حركة قومية سياسية أنست حول نطاقها وان طال امرها . وان المشكلة الفلسطينية اشد خطراً لارتباطها فوق ذلك أجمع

بالشعور الديني الذي يحمل المتحمسين و كثير ما هم على نسيان كل اعتبار فارفع الصوت
بشدة ان لا مندوحة لشرق الاردن من قوة احتياطية للجيش العربي ليقوم بواجب
المسؤولية في حماية الامن والقبض على ناصية الحال فيما اذا تكررت الحوادث في
فلسطين لمنع غوائلها المخوفة حيال مفاجأة لا تعلم من ذرهم من البلاده
اما قوة الحدود فقد ثبت انها اخذت الى فلسطين وعدا هذا فتأثير القوى المحلية
على نفسية الشعب لا تخفى على رجال الادارة

ان اليهود فيما يظن ويقال غير مقصرين في تحديهم وقد يعقب هذه القلائل من حب
الاخذ بانثار وايغار الصدور ما يمود على مشكلة الوطن القومي بحشف وسوء ككيل
ان اتحاد الفتنة بقوة السلاح غير واف بالمرام فيما ينجيل الي اذا لم يعزز ذلك بحمل
ينزع من النفوس ما اكتنفها من الاحقاد وان الحكمة الماثورة عن حكومة بريطانية
العظمى لجديرة بذلك ان شاء الله . ولقد كتبت لفخامتكم بدافع التفاهم التزيه وقيام
بما يقتضيه الجوار المرتبط بالصلحة المشتركة من مصارحة . — اه

العراق

عقار



جلالة الملك غازي الاول



and the young
- 1 -

انكسرتا تقطع الوعود للعراقيين

منشور الجبال مود يوم ١٩ آذار سنة ١٩١٧

يا أهالي ولاية بغداد

انني باسم ملكي المعظم واسم شعوبه التي يحكم عليها أوجه اليكم الخطاب الاتي :
ان الغرض من معاركنا الحربية هو دحر العدو واخراجه من هذه الاصقاع .
فانما لهذه المهمة وجهت الي السلطة المطلقة على جميع الاطراف التي تقاثل فيها جيودنا
ان جيوشنا لم تدخل مدنكم واراضكم بصفتهم قاهرين او اعداء بل بصفتهم
محجرين فقد اخضع مواطنوكم منذ ايام هلاكو لمظالم الغرباء فخربت قصوركم وذويت
حدائقكم وفني اشخاصكم وأسلافكم من جور الاسترقاق . لقد سبق انساؤكم الى
خروب لم يشدوها وجردكم القوم الظلمة من ثروتكم وبددوها في اصقاع شاسعة .
تسلكم الترك من ايام مدحت باشا عن الاصلاح اقلبس دثور العراق واقفاره برهانا على
بطلان هذه المواعيد ..

انها ليست امية جلالة ملكي المعظم وامية شعوبه فقط ، بل هي ايضا امية الامم
العظمى المتحالفة معها حكومة ج - لالته ان تعودوا كما في السابق وقد كانت اراضكم
مخصبة وكان العالم يتغذى بالبان آداب اجدادكم وعلومهم وصناعاتهم وقد كانت بغداد
احدى غرائب الدنيا .

لقد انيط قومكم بممتلكات جلالة ملكي المعظم بعروة المصالح الوثقى فقد تبادل
تجار بغداد وتجار بريطانيا من مئتي سنة المنفعة والصدقة .

اما الالمان والأتراك الذين نهوكم انتم وذويكم فقد اتخذوا بغداد مدة عشرين سنة
مركزا يهجمون منه على نفوذ البريطانيين وحلفائهم في ايران والبلاد العربية ولذلك

(١) اذاع الجبال مود يوم ١٩ آذار سنة ١٩١٧ هذا المنشور على أهالي العراق .

لم تستطع الحكومة البريطانية السكوت عما يحدث في وطنكم حاضراً او مستقبلاً ، ولا
تسمح قياماً بواجب مصلحة الشعوب البريطانية ومصلحة حلفائها في ان يرتكب الترك
والالمان ما ارتكبوه مرة ثانية في بغداد .

ويجب عليكم يا اهل بغداد ، يامن جئنا نحملك من الظلم والغزو ونضمن حرية
تجارتكم ويا من ستألون ما يستوجب ادق اهتمام الحكومة البريطانية ان تعلموا هذه
الحكومة لن تقرر عليكم انظمة اجنبية عنكم فأمينتها الوحيدة ان تحقق ما تطمح اليه
قوس فلاستكم وكتابكم مرة اخرى وسوف يسعد اهالي بغداد ويتمتعون بالغنى
المادي والادبي بفضل نظامات توافق قوانينهم المقدسة واطماعهم القومية

لقد طرد العرب في الحجاز الترك والالمان الذين بغوا عليهم ونادوا بظلمة الشريف
حسين ملكا عليهم وعظمته يحكم مستقلاً حراً وهو متحالف مع الامم التي تحارب دولتي
تركيا والمانيا ، وهذا شأن اشراف العرب وامراء نجد والكويت وعسير

لقد ذهب كثيرون من اشراف العرب ضحية في سبيل الحرية على ايدي أولئك الحكام
الغرياء الذين ظلمهم . وانكثروا وحلفاؤها مصممون على ان لا يذهب دماء هؤلاء
الابطال هدرأ وامنية انكثرة وحلفاؤها ان تسمو الامة العربية مرة اخرى وتستعيد
عظمتها ومجدها وان تعمل لادراك هذه الامنية متحدة متفقة .

يا اهل بغداد تذكروا انكم تألّم ٢٦ جيلاء اذاكم الظلمة والغرياء الذين سعوا دائماً
الى الايقاع بين البيت ورب البيت كي يستفيدوا من شقاقكم فذه السياسة مكروهة عند
بريطانية وحلفائها لانها اغراء بالعداوة ولا يستقيم معها حال ولا يستقر معها سلام ، وأنا
مأمور بان ادعوك بواسطة اشرافكم وشيوخكم الطاعنين في السن وممثلكم الى الاشتراك
في ادارة مصالحكم الملكية لمعاوضة مثلي بريطانية السياسيين المرافقين للجيش كما
تتضمنون الى ذوي رحكم شمالاً وشرقاً وجنوباً وغرباً في تحقيق اطماعكم القومية .

صدر من مركز رئاسة الجيش البريطاني ببغداد في ٢٤ جادى الاولى سنة ١٣٣٥هـ
الموافق ١٩ مارس سنة ١٩١٧ .

بيان القائد العام للجيش البريطاني في العراق^(١)

حينما دخل بغداد المرحوم ستانلي مود على رأس جنوده المنصورة قبل ثمانية عشر شهراً كان اول عمل قام به هو اصداره منشوراً الى اهالي بغداد بواسطتهم الى ساكني العراق وكان ماحواه تأمينا في الحاضر ورجاء في المستقبل ولا بد ان كثيراً من الحاضرين يذكرون كلمات الجنرال مود وعندهم ايضا صور من منشوره فقد قال لكم ان الجيش البريطاني جاءكم منقذاً لافتحاً وانه لا يوجد تحت الحكم البريطاني تعرض لديانة اي رجل كان ولا لأعماله الخاصة ولكن عدالته شاملة يتساوى فيها كل احد ويكون فيها مجال لسعي الجميع . وقد وعدكم ايضا ان نبذل قصارى جهدنا في تنشيط التجارة وزيادة التقدم وان نسخر انفسنا لرفع منار الحرية ولا نقاذ منافعكم المادية ولكن الجنرال مود كما تعلمون ايها السادة لم يجد سعة في عمره لانجـاز هذا الوعد فقد وضع الاساس وبقي علي اتمام البناء وفي هذا اليوم الذي يقع فيه على حسب التقريب ذكرى مرور سنة على وفاته ، تلك الوفاة التي جاءت في غير أوانها اتيت لاذيع بينكم نبأ انتهاء القتال مع الجيوش التركية بصورة ظافرة . ففي خلال بضعة الاشهر الاخيرة تبدل شكل الحرب بعد قتال شديد ، تبدلا فجائيا فباغاريا امضت بدون قيد شروط الهدنة والنسيب سلمت تسليما كاملا والجيوش الالمانية تنسحب انسحابا تاما كما ان تركييا طلبت الصلح وقد علمتم ان الجيوش البريطانية تقدمت في ايام قلائل من الناصرة الى دمشق ومنها الى حمص وحماه ولم يكن التقدم في سورية وحدها بل فلنا نصيبنا على دجلة بعد ان مزقنا الجيش التركي واسرفناه باجمعه فأصبحنا الان في موقف يحمل مقادير الموصل بيدينا وبذلك تكون الحرب قد انتهت في هذه البلاد ويمكننا اليوم ان نبين ان الوعود التي

١٢» بعد ان عقدت الهدنة بين المانيا ودول الحلفاء يوم ١١ تشرين الثاني عام ١٩١٨ وحل السير وليم مارشال القائد العام للجيش البريطاني في العراق مكان الجنرال مود بعد وفاته — دعا السير وليم اعيان بغداد وقرأ عليهم هذا البيان

اعطيت مراواً يجب ان تجز في اول فرصة ممكنة وبمناوبة عربون في الوقت الحاضر
يدل على نياتنا الحسنة أبلغكم ما يأتي :

١ - يسمح لأمري الحرب المثقلين في الهند بالرجوع الى اوطانهم ما عدا الذين
من الجيش التركي

٢ - تطلق الحرية التامة للتجارة وتخفف تضيقات الحصار في داخل الاراضي المحتلة

٣ - يخفف التضيق ايضاً على العمل الشخصي

٤ - يسمح بنقل الجثث التي تدفن في كربلاء والنجف بشروط مناسبة

٥ - تفتح الطريق من جديد للزيارات المنظمة للاماكن المقدسة

٦ - يعطى راتب شهر مكافأة للموظفين الدائمين من الاهالي في دوائر الحكومة
الملكية من الذين لا يخدمون فعلاً في صفوف الجيش وقد قاموا بوظيفتهم حق القيام

٧ - يختار بعض المسجونين في السجون الملكية ويطلق سراحهم

٨ - يوزع طعام والبسة على فقراء بغداد والمدن الاخرى وتخفف القوانين الحالية
بمض تخفيف

ولا اجد ايها السادة ما أقوله غير ما قلته وأطلب اليكم ان تعتقدوا ان التضيقات
والازعاجات التي لا بد من وقوعها بسبب وجود الجيش بين ظهرانيكم لم تنشأ عن رغبةنا
فيها وانما اقتضتها الضرورة العسكرية وأعدكم باسم جلالة الملك الامبراطور ان أقوم
بازالة ما يدعو الى الشكوى بالسرعة الممكنة .

(١) القائد العام يرد على علماء النجف

يود القائد العام منكم ان تذكروا علماء النجف واعيانها وتجارها بما هو معروف عند كل أحد وهو ان بريطانيا العظمى تحارب المانيا لاجل صيانة اليهود التي لا يحل تمدها وتأمين حرية الشعوب الصغيرة التي تتوقف سعادتها على رعاية اليهود ، والنتيجة الحاضرة للفوز الذي احرزته جنود الحلفاء في الشرق الادنى هي تحرير الشعوب التي قامت العذاب من جور الدول الوسطى وحلفائها ، وقد اذعننا بلغاريا للصالح بعد ما هزمت فأجليت جنودها عن البانيا وصربيا والجبل الاسود ، وعلى حسب ما تقتضيه حقوق الشعوب فالناطق التي يسكنها اليونانيون تعطى لليونان والتي يسكنها الصربيون تعطى لصربيا ، ويتخذ الحلفاء هذا المنهج الذي يسرون عليه في معاملة الشعوب الاخرى قاعدة لهم في سياستهم نحو العرب وكما ان الصربيين اشتركوا في استرداد بلادهم فالعرب ايضا حاربوا جنباً الى جنب مع الحلفاء لتحرير قطر عربي .

(١) زار وفد من علماء النجف الحاكم السياسي يوم ٣ تشرين الثاني سنة ١٩١٨ وطلبوا اليه رفع تهمهم الى القائد العام بظفر الحلفاء وذكره بالعود المقطوعة للعرب فرد عليهم باسم القائد العام بهذا الجواب .

١) منشور الكولونيل ولسن الحاكم العراقي السياسي

أذيع على اهل العراق من وقت الى آخر ان سياسة الحكومة البريطانية تسعى دائماً الى تنشيط روح الوطنية والاستقلال في جميع البلاد التي يمتد اليها النفوذ البريطاني والنفع الذي يعود على اهالي البلاد من انفس هذا الروح هو عظيم جداً ولا يمكنه لا يمكن للذين لم يحصلوا على اختبار عملي في الامور احراز كل ذلك مرة واحدة بل يرقون اليه تدريجاً. ولا ريب ان الطريق المثلى التي يخطو بها الاهالي اول خطوة هي اشتراكهم فعلاً في ادارة امورهم المحلية الخاصة ثم يرتقون مع الزمان الى امور اوسع نطاقاً، وطبقاً لهذه الخطة تقرر ان ينشأ في بغداد من اول شهر كانون الثاني سنة ١٩١٩ المقبل « مجلس بلدي » للنظر في امور البلدية. ويتألف هذا المجلس من رئيس ونائبين اثنين ومن كاتب اسرار ومعاون كاتب اسرار وكل من هؤلاء يكون موظفاً لدى الحكومة ويكون ايضا في المجلس عشرة اعضاء غير رسميين آخرون ينتخبون على طريقة تشرح فيما بعد. ويرتأى ان ينظر هذا المجلس عند تأليفه في رسوم البلدية وايرادات بلدية بغداد تحت رعاية الادارة الملكية ونظارتها ويزود بسلطة مالية ثانية يمكنه معها ان يصادق على صرف مبلغ نهايته ٥٠٠ روية في السنة ويمكنه ايضا التصديق على مبالغ ١٥٠ روية في الشهر لكل شأن من الشؤون وتكون هذه السلطة ثابتة على كل حال لما خصص في الميزانية لهذا الشأن. وعلى المجلس الذي اعطى هذا المقدار من السلطة المالية ان يعني في الامور الآتية: النظافة والصحة العامة والمستشفيات واسعاف الفقراء والطرق والمنزهات والاسواق والحرف وتخطيط الدور والابنية والتجارة الهندسية والامور الاخرى المتعلقة بالبلدية. وقد وضعت قوانين العمل وصودق عليها وحدد فيها عدد الجلسات التي يعقدها المجلس في كل شهر والطريقة التي تتبع في المناقشات

(١) اذاع الكولونيل ولسن الحاكم السياسي العام للعراق يوم ١٩ تشرين الثاني سنة ١٩١٨ هذا المنشور على اهالي العراق، في الوقت الذي كانوا ينتظرون فيه ان تبر اسكوتة بعودهم، وقد كان هذا المنشور نخباً لاملهم.

ويكتب محضر المجلس باللغتين الانكليزية والعربية وينشر من وقت الى اخر ليطلع عليه العموم وينشأ مثل هذا المجلس في جميع المدن العراقية الكبيرة ويكون عرضة للتغيير حسبما تقتضيه الحالة المحلية وهذا العمل يكون عربوناً يدل على نيات الحكومة البريطانية الحسنة نحو اهالي العراق الذين يؤمل منهم ان يتنهزوا هذه الفرصة السانحة ويبادروا بروح الاخلاص لخدمة الوطن المشترك .

المؤتمر العراقي يقرر استقلال العراق

كتاب رئيس المؤتمر العراقي الى المؤتمر السوري (١)

الى حضرة رئيس المؤتمر السوري الاكرم

لما كانت الثورة العربية لا ترمي الى تحرير قطر دون سواء من الاقطار العربية ولما كان العراقيون عضوا عاملا فيها فقد قاموا بما يجب عليهم من الخدمة للقضية العربية



رئيس المؤتمر العراقي
توفيق السويدي

في الحرب الماضية حتى وصلوا مع اخوانهم السوريين الى سورية التي تربطها بقطرهم العراقي روابط اقتصادية وجنسية وسياسية وبما ان المؤتمر السوري لم يهمل مقررات المؤتمر العراقي المرتبطة بسورية في قراراته السابقة لذلك قرر المؤتمر العراقي المنعقد في دمشق في جلسة ٤ آذار سنة ١٩٢٠ ان يرجو من المؤتمر السوري الاشتراك معه في تقرير مصير البلاد المحررة وفقا لرغائب الامة وبيانات الحلفاء ومبادئ الرئيس ولسن فلي الشرف ان ابلفكم الكيفية .

(١) عقد رجال العراق مؤتمرا في دمشق يوم ٨ آذار عام ١٩٢٠ و ١٨ جمادى الاولى سنة ١٣٣٨ هـ أي حين كانت عصابات العراق تهاجم معاقل الانكليز وارسلوا هذا الكتاب الى رئيس المؤتمر السوري .

قرار المؤتمر العراقي باستقلال العراق

باسم الشعب العربي العراقي

خاضت الامة العربية غمار الحرب الماضية في جانب الحلفاء لرفع نير الاجانب عن عاتقها واسترجاع سالف مجدها واستئناف مهمتها الطبيعية في تمدن الشرق وتحقيق آمال القومية بالوحدة والاستقلال التام اسوة بغيرها من الشعوب التي نالت استقلالها وهي دونها حضارة ورقياً . وكان الحلفاء الكرام قد قطعوا لها المهود على الاخذ بنصرتها في هذا السبيل واعلنوا بلسان رؤساء حكوماتهم ومجالس نوابهم ان لا غاية لهم من الحرب الا استقلال الشعوب وترك الخيار لها في بت مصيرها وتعيين شكل حكوماتها فأبرمت بريطانيا العظمى مع جلالة الملك حسين تلك المعاهدة المعروفة التي اعترفت فيها باستقلال العرب من جبال طوروس وشمالي ولاية الموصل الى خليج فارس والافقيانوس الهندي والبحر الاحمر ، وأيد الرئيس ولسن ذلك بما اعلنه من المبادئ السامية التي وافق عليها الحلفاء قاطبة واتخذوها أساساً للصالح الدائم كما جاء في بيان اللورد غراي وزير خارجية انكلترا أمام لجنة الامور الخارجية في ٢٣ تشرين الاول سنة ١٩١٦ وتصريح المسيور يان رئيس الوزارة الفرنسية في ٣ تشرين الثاني سنة ١٩١٦ وردود الحلفاء على مذكرة الدول الوسطى التي ارسلت على يد السفير الاميركي في باريس وجوابهم على مذكرة الرئيس ولسن في ٢٢ حزيران سنة ١٩١٧ وبيان مجلس النواب الفرنسي في ٥ حزيران سنة ١٩١٨ وبيان مجلس الشيوخ في ٦ منه وتصريح المستر لويد جورج في غلاسكو يوم ٩ حزيران سنة ١٩١٧ وما شا كل ذلك من البيانات القائلة بتحرير الشعوب الكبيرة والصغيرة واستقلالها وترك الخيار لها في بت مصيرها والغناء للمعاهدات السرية المحجفة بحقوقها .

وقد كان لجلالة الملك حسين الاول وانجالة اصحاب السمو الامراء العظام الفضل الاكبر في تحرير الامة العربية واققادها من نير العبودية والذل واحراز النصر المشترك

على الاعداء في الشرق فأبلوا في الحرب احسن بلاء وقادوا الامة من نصر الى نصر
ثلاث سنوات متواصلة أراقوا فيها دماء زهرة أبناء العراق وسورية والحجاز وكانوا
موضع احباب الحلفاء والاعداء على السواء ، وذلك فضلا عما تحمّله الامة في الاقطار
العربية المختلفة من المصائب والاهوان وما قامت به من جليل الاعمال تأييداً لقضيتها
الحقة وانتصاراً لجلالة الملك وحلفائه الكرام .

وقد اسفر هذا الجهد المشترك المتواصل عن اندحار الاعداء وجلائهم عن العراق
ودخول الجيوش البريطانية اليه بصفة حلفاء ومحربين فأعلنوا حينئذ انه لا مطعم لهم
في البلاد ولا غاية الا استقلال الامة وترك الخيار لها في بت مصيرها وتقرير شكل
حكومتها .

على ان الحرب العظمى قد وضعت اوزارها منذ نحو عام ونصف والبلاد لا تزال
تئن تحت رزية الاحتلال الاجنبي الذي ألحق بها اضرارا جسيمة مادية وأدبية وأوقف
سير اعمالها ومصالحها الاقتصادية والادارية بشكل كاد يزلزل موقعها السياسي فميل
صبر الشعب من هذه الحال وانتفض في اما كن مختلفة على الحكم العسكري الاجنبي
مطالباً باستقلاله التام .

فنحن اعضاء هذا المؤتمر الذي يمثل الشعب العربي العراقي تمثيلاً قانونياً صحيحاً
رأينا الان ان نجهر بأرادته ونخرج البلاد من هذا الموقف الحرج والحال المبهم المضطرب
واستناداً الى حق الامة الطبيعي في الحياة الحرة والاستقلال التام والى المبادئ السامية
التي أعلنها الحلفاء العظام أكثر من سبعين مرة في خلال الحرب الماضية والى الرغائب
التي اعربت عنها الامة العربية العراقية في ٦ ربيع الثاني سنة ١٣٣٧ بوثائق رسمية وقعها
الامراء والرؤساء والزعماء والمفكرون وسائر طبقات الشعب والى ما شاهدناه ونشاهده
كل يوم من عزم العرب العراقيين على نيل استقلالهم التام والتوصل بكل الوسائل
الممكنة التي تؤدي اليه بصفتما ممثلي الشعب المكلفين بالاعراب عن ارادته اعلنا
الان باجماع الاراء استقلال البلاد العراقية المسلحة عن تركيا بمحدودها المعروفة من
شمالى ولاية الموصل الى خليج فارس استقلالاً تاماً لا شائبة فيه وايدنا استقلال سورية
التام واعلنا اتحاد العراق بها اتحاداً سياسياً واقتصادياً ونادينا بحضرة صاحب السمو
المسكي الامير عبد الله ملكاً دستوريا بقلب صاحب الجلالة ملك العراق ومهدنا في نيابة

الملك الى صاحب السمو الامير زيد المعظم واعلنا انتهاء حكم الاحتلال العسكري الحاضر
على ان تقوم مقامه حكومة وطنية مسؤولة أمام الشعب .

وانما باسم الامة العربية العراقية التي انابتنا عنها وعهدت الينا تقرير مصيرها نعلن
محافظتنا على صداقة الحلفاء الكرام وعزمنا على احترام مصالحهم ومصالح جميع الدول
الاجنبية في بلادنا راجين منهم ان يعترفوا بهذا الاستقلال ويحلووا عن بلادنا العراقية
ليحل محلهم فيها الجند الوطني والادارة الوطنية فتمكن دولتنا حينئذ من ان تكون
عاملا من عوامل الرقي في العالم المتمدن

هذا وان الحكومة العراقية التي تتشكل عاجلا مكلفة بتنفيذ قرارنا هذا .

تحريراً في ٨ اذار سنة ١٩٢٠ و ١٨ جادى الاولى سنة ١٣٣٨ هـ .

الاتفاق الفرنسي-البريطاني على البترول

اتفاق «سايه ريمو» في ٢٤ نيسان سنة ١٩٢٠

قالت جريدة الطان الفرنسية في العدد الصادر يوم ٢٥ تموز سنة ١٩٢٠ مايلي :

بني هذا الاتفاق على قاعدة مبدأ التعاون الودي في جميع البلدان التي يمكن التوفيق بين مصالح البترول لدولتين فيها ويتعلق هذا البيان بالبلدان الآتية :

رومانيا واسيا الصغرى والامبراطورية الروسية القديمة وغاليسيا والمستعمرات الفرنسية ومستعمرات التاج البريطاني ويمكن نقل هذا الاتفاق الى البلدان الاخرى بشرط ان يكون هنالك رضى متبادل

رومانيا — تعقد الحكومتان البريطانية والفرنسية رعايا كل منهما في:

ا — الحصول على امتيازات البترول والاسهم او غير ذلك من المصالح الخاصة بالافراد والشركات التي كان محجوزاً بشركات ستيكارومانيا وكنكورديا وفيجا الخ

فتد كانت تؤلف في هذه البلاد شركات بترول الدتس بنك والدسكنتو جزنشافت وغير ذلك من المرافق التي يمكن الحصول عليها

ب — امتياز اراضي البترول الجارية على ملك الدولة الرومانية

وتقتسم جميع الاسهم التي كانت لامتيازات الاعضاء السابقين والتي يمكن الحصول عليها وعلى غير ذلك من المرافق المتسلسلة عن هذه المفاوضات بنسبة ٥٠ بالمائة لمصالح كل من بريطانيا وفرنسا

وتقرر انه في الجمعية او الجمعيات التي تتألف لادارة واستثمار الاسهم والامتيازات والمرافق الاخرى تصيب كل من البلدين ٥٠ بالمائة في كل رأس مال مكتتب به ويكون لها النسبة عينها في الممثلين بمجلس الادارة وعدد الاصوات

اراضي الامبراطورية الروسية القديمة — تعضد الحكومتان رعاياها في اراضي

الامبراطورية الروسية القديمة لبذل الجهد المشترك للحصول على امتيازات البترول
وتسهيل تصدير البترول وتسليمه

العراق — تماهد الحكومة البريطانية على منح الحكومة الفرنسية او من تعينهم
حصة قدرها ٢٥ في المئة من السعر الجاري في السوق من صافي حاصلات الزيت الخام
التي تصيبها حكومة جلالته البريطانية من آبار البترول في العراق حين تستغل هذه
الآبار بأسهم تصدرها الحكومة . ولكن اذا استثمرت شركة خاصة آبار البترول في
العراق وضعت الحكومة البريطانية تحت تصرف الحكومة الفرنسية الاشتراك في ٢٥
في المئة من اسهم هذه الشركة .

ولا يكون السعر الذي تدفعه في هذا الاشتراك أعلى من السعر الذي يدفعه اي
كان من المشتركين في شركة البترول المذكورة . وقد تقرر أن تكون هذه الشركة
تحت المراقبة البريطانية الدائمة . وتقرر أيضاً انه اذا تألفت الشركة المشار اليها قبلت
فيها الحكومة المحلية (الوطنية) او غيرها من اصحاب المصالح الوطنيين اذا شاؤوا
ذلك بحيث تبلغ الاسهم التي يتعاونها ٢٠ في المئة على الكثير من رأس مال الشركة
ويكون للفرنسيين نصف العشرة الاولى في المئة من هذا الاشتراك الوطني ويقدم
الاشتراك الاضافي كل مشترك بنسبة ما يملكه .

وترضى الحكومة البريطانية بأن تؤيد كل تسوية تستطيع الحكومة الفرنسية
بموجبها ان تحصل من الشركة الانكليزية الايرانية على البترول الذي يرسل اليها في
الانابيب من بلاد ايران الى البحر الابيض الرومي وتكون هذه الانابيب مارة في
اراض مشمولة بالانتداب الفرنسي بحيث تسهل فرنسا مدها ويكون لفرنسا مقدار من
البترول لا يزيد على ٢٥ في المئة من المرسى بالانابيب بشروط تقرر بين الحكومة
الفرنسية والشركة الانكليزية البريطانية .

وبناء على الاتفاق المار بيانه ترضى الحكومة الفرنسية اذا راقها ذلك حالما يقدم
طالب بأن تمد خطين من الانابيب يميز احدهما عن الاخر وخطوطاً حديدية لازمة لمد
الانابيب والحفاظة عليها وأن تنقل بترول العراق وايران في منطقة نفوذها الى مرفأ او
اكتر من مرفأ في البحر الابيض الرومي الشرقي تتفق الحكومتان على تعيينه او تعيينها

وحين تمر الانابيب والخطوط الحديدية في اراض منطقة النفوذ الفرنسية تعاهد على تمهيد العقبات لمروور البترول المنقول الا انه يدفع تعويض لصاحب الارض عن المساحة المشغولة فيها . وتقوم فرنسا بجميع وسائل التسهيلات في المرفأ المنتهية عنده الانابيب والخطوط الحديدية لامة — الاك الارض اللازمة لبناء المستودعات والخطوط الحديدية ومصانع التكرير ورصيف الشحن الخ .

ويكون البترول المرسل بالانابيب بعض من رسوم التصدير والنقل (ترانزيت) وتكون ايضاً المواد اللازمة لمد الانابيب والخطوط الحديدية ومصانع التكرير وغير ذلك من المباني معفاة من رسوم الواردات ورسوم المروور واذا شاءت شركة البترول المذكورة مد الانابيب والخطوط الحديدية الى الخليج الفارسي بادرت الحكومة البريطانية الى منح التسهيلات المار ذكرها الى افريقيا الشمالية وبعض المستعمرات — تمنح الحكومة الفرنسية تسهيلات لكل شركة أو شركات فرنسية بريطانية حسنة السمعة تقدم الضمان اللازم وفقاً للشرائع الفرنسية لنيل امتيازات في المستعمرات الفرنسية والبلاد المشمولة بحمايتها ومناطق نفوذها ومن جملتها الجزائر وتونس والمغرب الأقصى ، وما لا بد من التنبيه اليه هو ان البرلمان الفرنسي قرر بان تكون نسبة مصالح فرنسة ٦٧ بالمائة في كل شركة تتألف .

وتسهل الحكومة الفرنسية منح الامتيازات في الجزائر بحيث يوضع ذلك على بساط البحث طالما يتم المطالبون مقتضيات الشرائع الفرنسية .

مستعمرات التاج البريطاني — تمنح الحكومة البريطانية الوطنيين الفرنسيين الذين يريدون التنقيب عن البترول في اراضي التاج البريطاني واستثمارها امتيازات تماثل الامتيازات التي تمنحها فرانسة للارباب البريطانيين في المستعمرات الفرنسية وذلك بقدر ما يمكن منه الانظمة البريطانية الحالية .

ولا يشمل هذا الاتفاق الامتيازات المحتمل ان تكون موضوعا للمفاوضات وتدور على مصالح الافراد سواء كانوا فرنسيين أو بريطانيين .

التوقيع

عن فرانسة : ميلران وبيرتلو

عن بريطانيا العظمى : لويد جورج . وج . كادمان

نص ملك الانتداب الانكليزي على العراق

الذي أقره مجلس جامعة الامم يوم ٢٤ تموز سنة ١٩٢٢

المادة الاولى — على الدولة المنتدبة ان تضع في اقرب وقت وهى ان لا يتجاوز ثلاث سنوات من تاريخ تنفيذ الانتداب قانوناً أساسياً للعراق يعرض على مجلس جمعية الامم للمصادقة عليه وينشر سريعاً، وهذا القانون يسن بمشورة الحكومة الوطنية ويبين حقوق الاهالي الساكنين ضمن البلاد ومنافعهم ورضائهم ويحتوي على مواد تسهل تدرج العراق وتقدمه كدولة مستقلة وتجري الادارة في العراق طبقاً لروح الانتداب قبل تنفيذ القانون الاساسي .

المادة الثانية — يحق للدولة المنتدبة ان تضع قوة عسكرية في البلاد الواقعة تحت الانتداب بقصد الدفاع عنها والى ان ينفذ القانون الاساسي ويوطد الامن العام ، يحق لها ان تؤلف جيشاً محلياً لتأييد الامن والدفاع عن البلاد بجند من الاهلين القاطنين في البلاد فقط ، ويكون الجيش مسؤولاً لدى الحكومة المحلية وخاضعاً للسلطة التي تتولاها الدولة المنتدبة ، ولا يجوز للحكومة العراقية ان تستخدم هذا الجيش في سبيل آخر غير ما ذكر آنفاً الا بموافقة الدولة المنتدبة ، وليس هنالك مانع يمنع الحكومة العراقية من الاشتراك في نفقات كل جيش تقيمه الدولة المنتدبة ، ويحق لهذه استعمال الطرق والسكك الحديدية والمراسي المراقية لنقل القوات المسلحة والوقود والميرة

المادة الثالثة — تتولى الدولة المنتدبة ادارة علاقات العراق الخارجية ويكون لها حق اصدار التعويض للقناصل الذين تعينهم الدول الاجنبية وكذلك يكون لها حق الحماية السياسية والقضلية على الرعايا العراقيين في الخارج .

المادة الرابعة — الدولة المنتدبة مسؤولة عن المحافظة على الاراضي المراقية فلا تنازل عنها ولا توجرها ولا تضمها تحت سلطة اية دولة اجنبية .

المادة الخامسة — تلغى الامتيازات الاجنبية في العراق اي تلغى الحماية التي كان الاجانب يتمتعون بها نظاماً أو عرفاً في ايام الحكومة العثمانية مدة دوام هذا الانتداب .

المادة السادسة — على الدولة المنتدبة ان تنشئ في العراق نظاماً قضائياً يضمن :

١ — مصالح الاجانب

٢ — القانون

٣ — الاختصاص الشرعي المرعي الان — بقدر الامكان — وذلك فيما يتعلق بالمعتقد الدينية عند بعض الطوائف كنظام الاوقاف وادارتها وتجريان طبقاً للشريعة وادارة الواقفين .

المادة السابعة — تضمن الدولة المنتدبة للجميع حرية الاعتقادات وحرية العبادات في جميع هيئاتها واشكالها بشرط ان لا يخل ذلك بالامن العام والآداب ولا تميز فئة على اخرى بسبب جنسية او دين أو لغة . وتشجع الدولة المنتدبة التعليم بلغات العراق الوطنية وتساعد الطوائف على التعليم بلغاتها الخاصة على ان ينطبق ذلك على مقتضيات التعليم التي ترسمها الحكومة .

المادة الثامنة — لا يجوز ان يفسر شيء مما تقدم في هذا الصك بأنه يمنح الدولة المنتدبة حق التدخل في مباني او ادارة المعاهد المقدسة التي تظل بعيدة من كل تدخل .
المادة التاسعة — ترأب الدولة المنتدبة اعمال المبشرين في العراق حسباً تقتضي به الحاجة لتوطيد الامن العام وحسن ادارة الحكومة ، وما عدا ذلك فلا تتخذ وسيلة لمعارضة اعمال المبشرين او التدخل فيها ، ولا يميز بين ارسالية وغيرها من الارساليات بسبب مذهب أو جنسية .

المادة العاشرة — لا تميز الدولة المنتدبة بين رعايا دولة من الدول الداخلة في جامعة الامم (ويشمل ذلك الشركات المؤلفة طبقاً لانظمة تلك الدول) ولا تفرق بينها في كل ما يختص بالضرائب والتجارة والصناعات والفنون أو في معاملة البواخر التجارية والطائرات المدنية .

وكذلك فلا يميز في العراق بين البضائع الصادرة الى دولة أو البضائع الواردة من بلاد ودولة ما ، وتضمن حرية النقل في جميع الانحاء بشروط عادلة ، وفيما عدا ذلك فان لحكومة العراق الحق ، بعد استشارة الدولة المنتدبة ، بان تفرض الضرائب وتضع الرسوم الجمركية ، وان تتخذ أفضل الوسائل لاستغلال موارد البلاد الطبيعية وضمان

مصالح السكان ، ولا شيء هنالك يحول بين الحكومة العراقية ، بعد استشارة الدولة المنتدبة من عقد أي اتفاق جمركي مع أي دولة كانت قبل سنة ١٩١٤ في تركية آسيا ، أو جزيرة العرب .

المادة الحادية عشرة — توافق الدولة المنتدبة بالنيابة عن الحكومة العراقية مقدما على الاتفاقات الدولية المعقودة أو التي ستعقد في المستقبل تحت رعاية جامعة الامم لمقاومة الرقيق أو تجارة الاسلحة أو المخدرات ، أو للمساواة التجارية أو حرية النقل والملاحة والملاحة الجوية ، والسكك الحديدية ، والبرق واللاسلكي ، والاختراعات ، وحقوق المؤلفين والفنيين .

المادة الثانية عشرة — تعهد الدولة المنتدبة بأن تساعد بقدر ما تسمح به الاحوال الدينية والاجتماعية في تنفيذ السياسة العامة التي تتخذها جامعة الامم لمنع الامراض ومحاربتها بما فيها امراض النبات والحيوان .

المادة الثالثة عشرة — تعهد الدولة المنتدبة بأن تسن في خلال « ١٢ » شهراً من تاريخ وضع هذا الصك موضع التطبيق نظاماً للآثار القديمة ، وذلك طبقاً للمادة « ٤٢١ » من الفصل الثالث عشر من المعاهدة التركية ، بدلا من نظام الآثار القديمة التركي ، على ان يضمن النظام الجديد المساواة في كل ماله صلة بالنقيب عن الآثار بين رعايا الدول الداخلة في جمعية الامم .

المادة الرابعة عشرة — ليس في هذا الصك ما يحول بين الدولة المنتدبة وبين انشاء حكومة ادارية مستقلة في المقاطعات الكردية طبقاً لما يلوح لها .

المادة الخامسة عشرة — تضع الدولة المنتدبة في كل سنة تقريراً مفصلاً عن سير الانتداب وعن الاعمال التي عملت في خلال السنة ويرفق بنسخ عن جميع الانظمة والتعليمات التي صدرت في خلال تلك السنة .

المادة السادسة عشرة — لا بد من موافقة جامعة الامم على ادخال كل تعديل على هذا الصك ويشترط ان يتم ذلك باكثرية ثلثي آراء المجلس اذا اقترحت الدولة المنتدبة ذلك ككتابة .

المادة السابعة عشرة — اذا وقع خلاف بين اعضاء جامعة الامم على تفسير أو تطبيق

مادة من مواد هذا الصك يرفع الى محكمة العدل الدائمة في الهاي وهي المحكمة المؤلفة طبقاً للمادة «١٤» من عهد الجامعة .

المادة الثامنة عشرة — يتخذ مجلس جامعة الامم عند انتهاء هذا الانتداب التدابير اللازمة لاجل الحكومة العراقية تحت كفالة جامعة الامم على ان تدفع للدولة المتدبة جميع النفقات القانونية التي انفقها مع حقوق الموظفين بالمكافأة والتقاعد .
تحتفظ هذه النسخة في سجل جامعة الامم وترسل سكرتيرية الجامعة صورة رسمية عنها الى جميع الدول الموقعة على معاهدة السليح مع تركيا .

عالم العراق يرد على طلبات مندوبي الشعب (١)

أيها السادة

اجتمعنا اليوم لنصفي الى اقتراحاتكم وللمداولة معكم بخصوص مطالبكم ولي كلمة يتلوها عليكم حضرة حسين أفندي افنان فاسمعوها :

ثم وقف هذا فلقى الخطبة الآتية :

اتصل بي ان بعضاً من حضراتكم يريد ان يقدم لي في هذا اليوم مطالبه بخصوص مستقبل العراق لعرضها على حكومة جلالة ملك بريطانيا فلا حاجة لي ان أبين لكم سروري من هذه الفرصة التي يتاح لي فيها أن أرحب بحضراتكم وأشرح لكم بقدر ما لي من السلطة شرحاً اجمالياً ماهي سياسة حكومة جلالة الملك بازاء هذه المسألة .

لا بد انكم قرأتم تصريحات الحكومتين البريطانية والفرنسوية التي سبق نشرها في اليوم الثامن من شهر كانون اول سنة ١٩١٨ ولا بد انكم قرأتم المادة الثانية والعشرين من عهد جمعية الامم وقد وقع عليه معظم امم العالم من سنة . ومن باب التذكير أتلوها على مسامعكم مرة اخرى (ثم تلاها)

فهذه التصريحات تبين لكم سياسة حكومة جلالة الملك وتوضح مراميها . تلك السياسة لم تتحرف الحكومة البريطانية عنها قيد شبر في وقت من الاوقات واصرح لكم أن حكومة جلالة الملك ترغب في تأسيس حكومة وطنية في العراق وقد أرادت تنفيذ ذلك في أسرع وقت ممكن على انه حصل تعطيل حال دون تحقيق ارادتها وكنت أشد الناس أسفاً على هذا التأخير الذي حدث بدواع وأسباب لم يكن في وسعنا تلافيها فان طول الحرب الحاضرة والصعوبات التي حالت دون عقد الصلح واختلال النظام في البلاد المجاورة للعراق سواء من جهة ايران أو من جهة تركيا أو سورية — كل هذه

(١) بعد اتفاق سان ريمو الذي يقضي بانتداب بريطانيا على العراق قام العراقيون بحركات واجتماعات واتفقوا على اعلان الثورة اذا لزم الامر وطلب فريق من مندوبي الشعب مقابلة الحاكم وحين اجتمعوا به وقدموا طلباتهم ألقى عليهم الحاكم هذا الخطاب

الاضطرابات عاقتنا عن تأليف حكومة ملكية بالسرعة التي كنا نتمناها وأملنا أن
تعتقدوا أنه لم يكن بوسعنا قط اجتناب هذا التأخير وأؤكد لحضراتكم ان الذين يسعون
الى تأسيس حكومة ملكية بصورة مستعجلة بالحض على استعمال العنف وتبييج البسطاء
من الامة يجنون على وطنهم مما كانوا مدفوعين الى اعمالهم هذه بدافع الوطنية أو بموامل
اخرى . ولا أمل بتأسيس حكومة ملكية كما تريدون قبل ان يستتب الامن العام
وتثبت أركان النظام في هذه الآونة التي تتطور فيها البلاد وليعلم اولئك الذين يحرضون
على الاخلال بنظام البلاد الحالي ويشيرون خواطر الاهلين ويهيجونها على السلطة انهم
انما يشيرون عوامل تستطيع الحكومة اتخاذ التدابير لمقاومتها ولا تتأخر عن اتخاذها اذا
اقتضت الحال وقد تؤثر على وضعية ونظام الادارات الوطنية التي تقترح تأسيسها وبصفتي
رئيساً مؤقتاً للحكومة الملكية الحاضرة أحذركم وأبلغكم ان كل تحريض على العنف أو
الاخلال بالنظام سيقابل بالحزم والعزم من السلطين العسكرية والملكية واعلموا أن
القوة هي في جانبنا واننا قد عزمنا على توطيد دعائم النظام في هذه البلاد الى ان تؤسس
الحكومة الملكية التي تشدونها ولن أتردد في الاستعانة بالسلطة العسكرية لاستخدام
القوة الكافية لتوطيد النظام ولن تقصر السلطة المذكورة في امدادي بالقوى التي تكفل
صون النظام وتمنع العبث به . وأملنا ان لا أضطر الى اعادة هذه التحذيرات عليكم
وان لا تقضي الظروف المقبلة باستخدام الجنود أو باتخاذ التدابير الخصوصية حفظاً
لنظام العام .

وأتكلم الان عن حكومة العراق المقبلة فأقول ان الحكومة البريطانية وطدت
العزم على وضع نظام للحكومة العراقية المقبلة في أقرب وقت ممكن بعد استشارة
الرأي العام في ذلك . وقد دارت مكاتبات كما يعلم اكثركم بيني وبين حكومة جلالة
الملك وكبار رؤساء الحكومة الملكية هنا فوصلا الى انشاء حكومة ملكية مؤقتة تقوم
بعبء الادارة الى ان تتم مذكرات الحكومة مع الاهلين ويوضع نظام ثابت للحكومة
الجديدة . وقد طبقت الادارة الملكية هنا دستور هذه الحكومة المؤقتة وكانت راقمة
الى حكومة جلالة الملك وكان في النية نشره غير ان حكومة جلالاته لم يكن في وسعها
التصريح لي بنشره كما تقدم قبل انتهاء مفاوضات الصلح مع تركيا أو على الاقل تقرير

شيء منها . ومع هذا فلا بأس من ان أقول لكم بوجه الاجمال ان ما تنويه هو تشكيل مجلس للامة برئاسة رئيس عربي الى ان يرفع دستور العراق الى المجلس التشريعي المنوي تشكيله ايضا ونعتقد بضرورة اعطاء البلاد متسعا من الوقت الى ان تستقر أمورها واعطاء الاهلين فرصة لتأسيس فكرة صحيحة تنشر بواسطة المجلس التشريعي بعد تشكيله وليس هنالك خير يرجى من الاسراع في أمور كهذه .

هذا وأذكركم بان العراقي يختلف عن سائر الممالك بانه لم يتأثر بويلات الحرب مع ان رحاها دارت فيه وها هي الاخبار تأتي عن الحالة في سورية والمقدفاس وقسم من ايران وتركيا وحتى من فلسطين وكلها تدل على الغلاء وسوء الادارة وقد استحوذ الفقر على اهالي تركيا وسورية وبلغ استياء الاهالي هناك ما بلغ .

اتنا لنكت عهدنا اذا تراخينا في ادارة شؤون الحكومة قبل ان يحين الوقت لتسليم زمامها الى الحكومة الوطنية التي تنوي تشكيلها في المستقبل فلا تفرنكم الظواهر فقد كانت العراق تحت سيطرة حكومة اجنبية مدة عتي عام ومها سلت اثنيات فلا يمكن تأسيس حكومة وطنية في لحظة واحدة بل لا بد من التدرج في هذا السيل والا فالفشل مؤكد واعتمدوا بانفي وجميع رجال الحكومة مشربون روح الرغبة في تنفيذ البيان الذي تلوته عليكم غير اتنا لا نستطيع القيام بالامور المستحيلة واعلموا ان مصالحنا موحدة وما يهمكم يهمننا .

وأشكركم في الحنام لاستماعكم اقوالي ويسرني معرفة اقتراحاتكم وسأرفعها الى حكومة جلالة الملك المهمة بمصالح العراق .

الامير فيصل ملك العراق

نص قرار مجلس الوزراء بتنصيب الملك فيصل

قرر مجلس الوزراء باتفاق الآراء وبناء على اقتراح فخامة رئيس الوزراء المناداة بسمو الامير فيصل ملكا على العراق في جلسته المنعقدة في اليوم الرابع في شهر ذي القعدة سنة ١٣٣٩هـ الموافق ١١ تموز سنة ١٩٢١ على ان تكون حكومته حكومة دستورية نيابية ديمقراطية مقيدة بالقانون وبصفتي مندوبا لجلالة ملك بريطانيا رأيت ان اقف على رضى الشعب العراقي البات قبل موافقتي على ذلك القرار فجرت التصويت العام برغبة مني واسفرت نتيجة التصويت عن اكثرية كلية (٩٧) في المئة من مجموع الناخبين المتفقيين على المناداة بسمو الامير فيصل ملكا على العراق وعليه اعلن ان سمو الامير فيصل نجل جلالة الملك حسين قد انتخب ملكا على العراق وان حكومة جلالة ملك بريطانيا قد اعترفت بجلالته ملكا على العراق فليحيي الملك .

«١» وصل فيصل الى العراق فاستقبل بحفاوة بالغة وذلك يوم ٢٣ حزيران سنة ١٩٢١ وكانت السلطة البريطانية اقامت طالب القريب وزير الداخلية وفتته الى سيلان لعلهم - انه يقاوم السياسة الجديدة التي ستتبع في العراق ويطمح الى تولي رئاسة الحكومة وفي يوم ٥ تموز سنة ١٩٢١ اذاع المندوب السامي بيانا عن السياسة التي قررهما انكثرا للعراق وفي يوم ١١ تموز قرر مجلس الوزراء ملكية الامير فيصل وهذا نص القرار الذي تلاه المندوب السامي .

خطاب الملك فيصل في حفلة التتويج

١٨ ذى الحجة ١٣٣٩ ، ٢٣ آب ١٩٢١

اتقدم الى الشعب العراقي بالشكر الخالص على مبايعته اياي مبايعة حرة دلت على محبته لي وثقته بي فاسأل الله عز وجل ان يوفقني لاهلاء شأن هذا الوطن العزيز وهذه الامة النجيبة لتستعيد مجدها الغابر وتنال منزلتها الرفيعة بين الامم الناهضة الراقية .

وانه ليجدر بي في مثل هذه الساعة التاريخية التي برهنت فيها الامة العراقية على خالص ودها نحو اسرتنا الهاشمية ان اذكر ما لجلالة والذي الملك حسين الاول من الايادي البيضاء فقد رفع لواء العرب منغما الى الحلفاء ، ونهض بالعرب لا غاية له سوى تحريرهم وتأييد استقلالهم القومي الذي كانوا ينشدونه منذ قرن ، كما اني ارى من الواجب المنتظم في مثل هذا اليوم ان اذكر حياً تلك النفوس الطاهرة الايية ، نفوس ابناء النهضة العربية الذين استبدلوا مع ابطال الحلفاء وذهبوا ضحية اوطانهم العزيزة ، اولئك هم اصحاب الذكر الخالد فسلام عليهم والى نحية .

وهنا واجب آخر يدعوني الى ان ارتل آيات الشكر للامة البريطانية فقد اخذت بناصر العرب في اوقات الحرب الحرجة فجادت باموالها وضحت بابنائها في سبيل تحريرهم واستقلالهم وانني اعتدادا على صداقتها ومؤازرتها التي اظهرتها وتعهدت لنا بها اقدمت على القيام بشؤون هذه البلاد شاكراً للحكومة الموقنة همتها ، ولفخامة المندوب السامي حميته ، وللحكومة البريطانية العظمى اعترافها بي ملكاً للدولة العراقية المستقلة التي دعتي للسكيتها بارادة الشعب مباشرة .

ايها العراقيون الاعزاء لقد كانت هذه البلاد في القرون الحالية مهد المدنية والعمران ومركز العلم والعرفان فاصبحت بما نالها من الخطوب والحوادث خالية من اسباب الراحة والسعادة ففقد منها الامن وسادت الفوضى وقن العمل وغاضت مياه الرافدين في بطون البحار وأفقرت الارض بعد ان كانت يانعة نضرة وطغت القفار على العمران واصبحت المدن التي قويت على مقاومة التائبات أشبه شيء بواحات واسعة ففجن الان تجاه هذه الحقائق المؤلمة ولا يجدر بشعب يريد النهوض الا ان يترف بها . اننا لم نهض

الا لمكافحة هذه العقبات ولم تدخل غمار الحرب الكبرى الا لحياء هذه المعالم الدارسة .
واذا كان الناس على دين ملوكهم قديني انما هو تحقيق امانني هذا الشعب وتشيد
اركان دولته على المبادئ الدينية القويمة وتأسيس حضارته على اساس العلوم الصحيحة
والاخلاق الشريفة متوكلا على الله ، ومستنداً على روحانية انبيائه العظام ، ومعتمدا
عليكم انتم ايها العراقيون .

لقد صرحت لكم مراراً بان ما نحتاج اليه لترقية هذه البلاد يتوقف على معاونة
امة تمدنا باموالها ورجالها ، وبما ان الامة البريطانية اقرب الامل اليها واكثرها غيرة
على مصالحنا فانستمد منها ونستعين بها وحدها في الوصول الى غايتنا المنشودة في اسرع وقت
ولا يغرب عن الازهان بانه اذا كان الناس على دين ملوكهم ، فالملوك على دين
شعوبهم ؛ فعلي قدر التضامن يكون النهوض ، ونحن الان أحوج الامل الى التضامن
والتعاقد ، والعمل بجهد ونشاط ضمن دائرة السلام والنظام . واني لا آلو جهداً بان
استعين برجال الامة على اختلاف مواهبهم ، وتباين طبقاتهم وتفاوت معتقداتهم . فالكل
عندي سواء ، لا فرق بين حاضرم وباديهم ، ولا ميزة لاحد على غيره الا بالعلم والمقدرة
والامة بمجموعها هي حزبي لا حزب لي سواها ، ومصالحها مصلحة لي لا مصلحة لغيرها .
الا وان اول عمل اقوم به مباشرة الانتخاب وجمع المجلس التأسيسي ، ولتعلم الامة
ان مجلسها هذا هو الذي سيضع بمشاورتي دستور استقلالها على قواعد الحكومات الدستورية
السياسية الديمقراطية ، ويمين اسس حياتها السياسية والاجتماعية ، ويصادق نهائياً على
المعاهدة التي سأودعها له فيما يتعلق بالصلوات بين حكومتنا والحكومة البريطانية العظمى
ويقرر حرية الاديان والعبادات بشرط ان لا تخل بالامن والاخلاق العمومية ، ويسن
قوانين عدلية تضمن منافع الاجانب ومصالحهم ، وتمنع كل تعرض للدين والجنس واللغة .
وتكفل التساوي في المعاملات التجارية مع كافة البلاد الاجنبية .

واني لوائق تمام الثقة باننا بالاستشارة مع فخامة الندوب السامي جناب السيد
برسي كوكس الذي برهن على صداقته للعرب خلدت له الذكر الجليل سنصل الى
غايتنا باسرع وقت ان شاء الله .

فالى الاتحاد والتعاقد ، الى الروية والنصر ، الى العلم والعمل ادعو امتي ، والله
الموفق المعين .

الاتفاق التركي البريطاني العراقي

ان فخامة رئيس الجمهورية التركية فريق اول
وجلالة ملك بريطانيا العظمى وايرلندا وامبراطور الهند وعظمة ملك العراق
فريق ثان.

حيث نظروا في النصوص المتعلقة بتصحيح حدود العراق على ما جاءت في المعاهدة
الموقعة في لوزان في ٢٤ تموز سنة ١٩٢٣
وحيث كانوا راغبين في ازالة كل ما من شأنه ان يكدر صفاء العلاقات عند البلدين
قرروا عقد معاهدة لهذا الغرض وعينوا مندوبين مفوضين :

من لدن فخامة رئيس الجمهورية التركية

رشدي بك نائب ازهر ووزير الخارجية

ومن لدن جلالة ملك بريطانيا العظمى وايرلندا وامبراطور الهند

السر روبرت لوتشارلس لندماي سفيره لدى الجمهورية التركية .

ومن لدن عظمة ملك العراق

الكولونيل فوري السعيد وزير الدفاع الوطني

وبعد ما تبادلوا فحص أوراق اعتمادهم وبعد ما وجدوها قانونية قرروا انصوص

الآتية :

الفصل الاول

الحدود التركية العراقية

المادة الاولى — يعين خط الحدود بين تركيا والعراق الخط الذي رسم في اجتماع
مجلس جمعية الامم في ٢٩ تشرين اول سنة ١٩٢٤ (خط بروسيل) على ان هذا الخط الممتد
في قسم الطريق «الوصل آشو» يملكون انه يبقى في ارض تركية وان يكون ماراً في ارض
عراقية .

المادة الثانية — رسم على المصور خط الحدود المعين بموجب المادة المذكورة (مقياس الصور ١٥٢٥٠٠١) المضموم الى هذه المعاهدة بحسب نص الفقرة الاخيرة من المادة الاولى واذا كان اختلاف بين النص والمصور كان المعول على النص .

تصحيح الحدود

المادة الثالثة — يعهد الى لجنة تصحيح الحدود في رسم الحدود الميمنة في المادة الاولى على الارض وستألف هذه اللجنة من مندوبي تركيا وبريطانية العظمى والعراق بحيث يكون اثنان من لدن كل دولة ومن رئيس سويسري يعينه — اذا رضي بذلك — رئيس جمهورية سويسرا .

ويجب ان تجتمع اللجنة في اقرب العاجل وفي اي حال كان في الاشهر الستة التي تلو وضع هذه المعاهدة موضع الاجراء . وتتخذ قرارات اللجنة بأكثرية الاصوات وتكون اجبارية للفريقين ذوي الشأن وتعني لجنة تصحيح الحدود بان تتبع عن قرب الاشارات الميمنة في هذه المعاهدة .

وتعهد الدول بمساعدة لجنة تصحيح الحدود امارأساً واما بواسطة الحكومات المحلية في كل ما يتعلق بالنقل والسكن والعملة والادوات (علامات الحدود والاوئاد) اللازمة للنهوض باعباء مهمتها .

وتعهد الدول ذوات الشأن بان تحافظ على العلامات الهندسية والاشارات والاوئاد التي تضعها اللجنة عند الحدود ، وتوضع العلامات على مسافات يرى الواحد منها من الاخر وتوضع عليها اعداد ويرسم مصور توضع عليه الاعداد وموضعها . وينظم بيان نهائي بتصحيح الحدود وتعطي حكومة كل دولة من الدولتين المتجاورتين نسخة من هذا البيان وترفع الملائمة الى حكومة اللجنة . ودية الفرنسية وهذه ترسل نسخاً عنها حقيقية الى الدول موقعة معاهدة لوزان .

المادة الرابعة — تسوى مسألة سكان الاراضي المنطاة الى العراق وفقاً لنص المادة الاولى من هذه المعاهدة ووفقاً لحقوق اختيار الجنسية بحسب ما نصت عنه المواد ٣١ و٣٢ و٣٤ من معاهدة لوزان وتكون هذه الشروط معمولاً بها مدة اثني عشر شهراً

تاريخ من اليوم الذي اصبحت فيه هذه المعاهدة مربية الاجراء . ويسكون لتركيبا
الحيار في قبول أو رفض حق اختيار الجنسية لهؤلاء السكان الذين يطلبون البقاء
تابعين لها .

المادة الخامسة — يتعهد كل من الفريقين المتعاقدين بقبول الحد النهائي من دون
ان يعتدي على خط الحدود المبين في المادة الاولى ويجاذر ان يحاول تغييره .

الفصل الثاني

علاقات حسن الجوار

المادة السادسة — يتعهد الفريقان المتعاقدان بان يقاوما بكل ما لديها من الوسائل
اعمال الافراد والعصابات المسلحة التي تأتي اعمال الشقاوة واللصوصية عند منطقة
الحدود وتمنعها عن اجتياز هذه الحدود .

المادة السابعة — ان الموظفين المفوضين المذكورين في المادة الثانية عشرة من هذه
المعاهدة اذا علموا ان شخصاً أو أكثر مدججين بالسلاح اتوا اعمال الشقاوة والنهب في
منطقة الحدود اخبروا بعضهم بعضاً عن ذلك بلا تأخر .

المادة الثامنة — ان الموظفين المفوضين المذكورين في المادة الثانية عشرة من هذه
المعاهدة يشعر بعضهم البعض الاخر باعمال الشقاوة والنهب التي تقع في ارض احد
الفريقين فيتوسل موظفو الفريق الذي يشعر بذلك بجميع الوسائل التي لديه لمنع
الاشقياء عن اجتياز الحدود .

المادة التاسعة — اذا تمكن شخص مسلح أو أشخاص مسلحون من الوصول الى
الحدود بعد ارتكاب جنحة أو جناية في منطقة الحدود وجب على موظفي المنطقة التي
لجأ اليها النشقي او الاشقياء ان يلقوا القبض عليهم ويسلموهم ومع سلاحهم وقيماتهم الى
موظفي الجهة الذين هم من تابعيها .

المادة العاشرة — يشمل نص هذا الفصل من المعاهدة مجموع الحدود بين تركيا
والعراق ومنطقة تمتد من بلاد كل فريق من الفريقين مسافة ٧٦ كيلو مترات ابتداء من
خط الحدود .

المادة الحادية عشرة — ان الموظفين المفوضين المعهود اليهم في وضع متفرق من هذا الفصل موضع الاجراء هم :

لوضع خطة التعاون العام وتحمل اعباء مسؤولية التدابير الواجب اتخاذها :
من جهة تركيا — القائد العسكري على الحدود
من جهة العراق — متصرف الموصل ومتصرف اربل
لتبادل الافادات المحلية والمواصلات المعجلة :

من جهة تركيا الموظفين الذين يعينون برضى الولاة وامرهم .
من جهة العراق قائممقام زايو وقائم مقام أم ضيف وقائم مقام زيار وقائم مقام وافندوز
والحكومتى تركيا والعراق ان تغيرا لاسباب ادارية موظفيها المفوضين وان يشعر
كل منهما بذلك الفريق الاخر اما بواسطة لجنة الحدود الدائمة المبينة في المادة الثالثة
عشرة واما بواسطة المفاوضات السياسية .

المادة الثانية عشرة — يتجاشى الموظفون الترك والعراقيون تولي المراسلات
الرسمية مع زعماء ومشايخ واعضاء القبائل التابعة للفريق الاخر المعاهد والمقيمين في
ارض الفريق الاخر ويجب على الفريقين المتعاقدين ان لا يتساهلا بتأليف جمعيات في
منطقة الحدود تعمل على الدعاية لما كسبه احدى الدولتين صاحبتى الشأن .

المادة الثالثة عشرة — تتألف لجنة دائمة على الحدود لتسهيل وضع نص هذا
الفصل من المعاهدة موضع الاجراء والمحافظة على علاقات حسن الجوار على الحدود
بوجه عام وتتألف اللجنة من موظفين تعينهم تركيا والعراق ويكون عددهم متساويا من
كلا الطرفين ويكون من مهمة هذه اللجنة التي تجتمع بالتناوب في تركيا والعراق
العناية بحل المسائل المتعلقة بالحدود بطريقة حبية وذلك حين لا يتيسر الاتفاق عليها
بين المفوضين ذوي الاختصاص . وتجتمع اللجنة في المرة الاولى في زايو بعد ما تصبح
هذه المعاهدة مرعية الاجراء بشهرين .

الفصل الثالث

شروط عامة

المادة الرابعة عشرة — لاجل توسيع نطاق المصالح المشتركة بين البلدين ومن تاريخ

وضع هذه المعاهدة موضع الاجراء تتنازل حكومة العراق للحكومة التركية عن عشرة في المئة من الدخل الذي تحصل عليه في مدة خمس وعشرين سنة وذلك :

آ — « من شركة البترول التركية » بموجب منطوق المادة الاولى من وثيقة الامتياز .

ب — من الشركات الخاصة التي تعتمد الى استخراج البترول بموجب نص المادة التاسعة من الوثيقة المذكورة .

ج — من الشركات المساعدة التي تتألف وفقاً للمادة الثالثة والثلاثين من الوثيقة المشار اليها .

المادة الخامسة عشرة — تقرر مباشرة المفاوضات باقرب ما يمكن في امر الامتيازات بالطرق القانونية لعقد معاهدة بتسليم المجرمين بين الدول الصديقة لتركيا والعراق المادة السادسة عشرة — تعدد حكومة العراق على الامتناع عن ازعاج الاشخاص المقيمين في ارضها والمجاهرين بارائهم او اميالهم الى تركيا ومنحهم عفواً عسماً شاملاً وابقاء جميع الاحكام الصادرة في هذا القبيل وتوقيف التعقيبات القانونية بحقهم .

المادة السابعة عشرة — تصير هذه المعاهدة مرعية الاجراء من تاريخ تسادل الاقرار عليها وتكون الشروط المبينة في الفصل الثاني من هذه المعاهدة مرعية عشر سنوات من تاريخ العمل بموجبها .

وبعد مرور سنتين من تاريخ تنفيذ هذه المعاهدة يحق لكل من المتعاقدين ان يلغى ما يتعلق به من النصوص المبينة في الفصل الثاني ويصبح اعلان ذلك قانونياً بعد انتضاء سنة من اذاعته .

المادة الثامنة عشرة — يقر المتعاقدون على هذه المعاهدة ويتم تبادل النسخ المصادق عليها باقرب ما يمكن في انقرة وتسلم النسخ الحقيقية الى الدول الموقعة معاهدة لوزان . واشعاراً بذلك وقع المفوضون المذكورون اعلاء هذه المعاهدة نظمت منها ثلاث نسخ في انقرة في ٥ حزيران ١٩٢٦

الذيل الثالث

الاتفاق على بترول الموصل

ان الاتفاق الانكليزي الفرنسي المفقود في سنة ١٩١٦ والمدعو «الاتفاق السري»

نشرته صحيفة « البرافدا » عقب انكسار الروس في ٢١ شباط سنة ١٩١٦ .
وهذا نص الاتفاق الانكليزي الفرنسي المعقود في ١٩ شباط ١٩١٦
كان من نتيجة المفاوضات التي دارت في ربيع سنة ١٩١٦ في لندن وبتروغراد ان
حكومات بريطانيا العظمى وفرنسة وروسيا المتحالقات اتفقت على تقسيم مناطق النفوذ
والاستيلاء على الاراضي في تركيا آسيا في المستقبل وانشاء دولة مستقلة عند حدود
بلاد العرب أو تحالف دول عربية .

ويختصر الاتفاق في أهم اقسامه بما يلي :

تأخذ روسيا ولايات ارضروم وطرابزون ووان وبتليس وبلاد كردستان الجنوبية
على الخط المار بموش فسمرت فجزييرة ابن عمر فالعمادية حتى حدود ايران . اما منتهى
الارض التي تطلب روسيا الاستيلاء عليها على شواطئ البحر الاسود فيعين فيما بعد في
مكان غربي طرابزون .

وتنال فرنسة سواحل سورية وولاية ادنة وأرضاً مجدها جنوباً خط عين ناب —
خربوط وينتهي عند الحدود الروسية وشمالاً خط يمتد من علاطاغ الى قيصرية فاق
اطاغ فيلدز طاغ فزارا فجيجين فخربوط .

ونصيب بريطانيا العظمى القسم الجنوبي من العراق وبعداد وتأخذ مرفأى حيفا
وعكا في سورية .

وانفقت فرانسة وبريطانية العظمى على ان يتألف من الولايات التي بين الاقاليم الفرنسية
والاقاليم البريطانية تحالف عربي أو دولة عربية مستقلة تعين حدودها وتكون
الاسكندرونة ميناء حراً .

ولاجل ضمان المصالح الدينية للدول المتحالفة في فلسطين والاراضي المقدسة يسلم هذان
الاقليمان عن الدولة التركية ويخضعان لشكل حكومة خاص باتفاق يعقد مع روسيا
وفرنسة وبريطانية .

وتعاهد الدول المتعاقدة على الاعتراف بوجه الاجمال بالاتفاقات والامتيازات التي
كانت لكل منها قبل الحرب في البلدان الدائر الاتفاق عليها وتأخذ كل منها قسماً من
الدين الذي كان على تركيا بالنسبة للاراضي التي أخذتها .

المعاهدة البريطانية العراقية عام ١٩٢٦

حيث كان جلالة ملك المملكة المتحدة بريطانيا العظمى واراندا والممتلكات البريطانية التي ما وراء البحار وامبراطور الهند فريق اول . و جلالة ملك العراق فريق ثاني . يرغبان في ان تكون الوثائق المبينة في قرار مجلس جمعية الامم المؤرخ في ١٦ كانون اول سنة ١٩٢٥ مرعية الاجراء وفيها تعين الحدود بين تركيا والعراق بموجب المادة الثالثة من معاهدة الصلح الموقته في لوزان في ٢٤ تموز سنة ١٩٢٣ والقاضية بان تكون العلاقات بين الفريقين المتعاقدين المعينة في وثيقة المحالفة وتعهد حكومة جلالاته البريطانية وقد وافق عليها مجلس جمعية الامم في ٢٧ ايلول سنة ١٩٢٤ محافظاً عليها ما دام العراق — وفقاً للمادة الاولى من عهد جمعية الامم — لا يقبل عضواً في جمعية الامم قبل انقضاء هذه المدة .

وحيث كان المتعاقدان الساميان قد أبدى كل منهما رغبته في الوثيقة المؤرخة في ٣٠ نيسان سنة ١٩٢٣ في عقد اتفاق تنظم بموجبه علاقاتهما في المستقبل فقد قررا بان يضمننا بصورة قانونية اجراء الوثائق المذكورة بعقد معاهدة جديدة وقد عيننا لهذه الغاية وكيلين مفوضين فان جلالة ملك المملكة المتحدة بريطانيا العظمى واراندا والممتلكات البريطانية التي ما وراء البحار وامبراطور الهند عين حضرته برنارد بورديلون المحترم مفوضاً سامياً بالوكالة لينوب عن جلالاته البريطانية في العراق .

وعين جلالة ملك العراق عبد المحسن بك السعدون رئيس وزارة الحكومة العراقية ووزير خارجيتها مندوباً من لدنه .

وبعد ما تبادلوا التفويض التام الذي أصابه كل منهما من مليكه وتحقيق صحته وقانونيته اتفاقاً على النص الآتي بيانه .

المادة الاولى — ألغى نص المعاهدة الثامنة عشرة من المعاهدة الموقودة بين المتعاقدين الساميين الموقعة في بغداد في ١٠ تشرين اول من سنة ١٩٢٢ مسيحية الموافق لليوم التاسع عشر من شهر صفر من سنة ١٣٤٠ هجرية . ونص الوثيقة المؤرخة في ٣٠ نيسان

من سنة ١٩٢٣ مسيحية الموافق لليوم الرابع عشر من شهر رمضان سنة ١٣٤١ هجرية من حيث اعتبار هذا النص قانونياً من جهة مدة المعاهدة المذكورة وستظل هذه المعاهدة مرعية الاجراء مدة خمس وعشرين سنة من تاريخ ١٦ كانون اول سنة ١٩٢٥ ما لم ينتظم العراق في سلك جمعية الامم قبل انقضاء مدة المعاهدة المذكورة .

وان جميع الاتفاقات المعقودة بين الفريقين المتعاقدين الساميين بشكل مؤيد للمعاهدة المذكورة المؤرخة في ١٠ تشرين الاول سنة ١٩٢٢ تظل مرعية الاجراء ايضاً في خلال المدة المعينة في هذه المعاهدة باعتبار مدة قانونيتها متعلقة بمدة قانونية هذه المعاهدة من دون ان يغير شيء من نصها .

المادة الثانية — يتفق الفريقان الساميان المتعاقدان على اعادة النظر — بعد مصادقة او موافقة مجلس جمعية الامم على هذه المعاهدة — في القضايا التي دار عليها الجدل بينها فيما يتعلق بمراجعة الاتفاقات المتسلسلة عن المادتين السابعة والخامسة عشر من معاهدة ١٠ تشرين اول سنة ١٩٢٢ .

المادة الثالثة — انه من دون ان يمس نص المادة السادسة من معاهدة ١٠ تشرين اول سنة ١٩٢٢ المتعلق بقبول العراق في جمعية الامم او نص المادة الثانية عشرة من المعاهدة المذكورة وفحواها انه يجوز في أي وقت كان ان يعاد النظر برضى مجلس جمعية الامم في نص هذه المعاهدة او نص الاتفاقيات المؤيدة لها — يتعهد جلالتهم البريطانية بان يعيد النظر في القضيتين الاتيتين حين تصبح معاهدة ١٠ تشرين اول سنة ١٩٢٢ قديمة بالنسبة الى نص وثيقة ٣٠ نيسان سنة ١٩٢٣ وفيما بعد الى مدد متوالية بعد اربع سنين فاربعة سنين ربناً تنقضي مدة الخمس والعشرين سنة المذكورة في المعاهدة الحالية أو ربناً ينتظم العراق في سلك جمعية الامم وهاتان هما القضيتان المذكورتان .

١ — اذا كان ممكناً ان يوصى بقبول العراق في جمعية الامم .
٢ — اذا لم يمكن ذلك ينظر في امكان تعديل الاتفاقات المذكورة في المادة الثامنة عشرة من معاهدة ١٠ تشرين اول سنة ١٩٢٢ وذلك مراعاة لتقدم مملكة العراق أو لعلّة أخرى من العلل .

ان هذه المعاهدة المنظمة باللغتين الانجليزية والعربية — يعول على النص الانجليزي

عند وقوع خلاف - يصادق عليها ويتم تبادل المصادقة بأسرع ما يمكن واشعاراً بذلك
وقع المفوضان المذكوران آنفاً هذه المعاهدة وختماها بختمها .

نظم في بغداد في اليوم الثالث من عشر من شهر كانون الثاني سنة الف وتسع مئة
وست وعشرين مسيحية الموافق لليوم الثامن والعشرين من شهر جمادى الآخرة سنة
الف وثلاث مئة وأربع وأربعين هجرية في ثلاث نسخ تودع منها واحدة في خزائن
أوراق جمعية الآدم في جنيف ويمطى كل من الفريقين الساميين المتعاقدين نسخة .

التوقيع : ب . هـ . بورديوم

المدوب السامي بالوكالة الممثل لجلالته البريطانية في العراق

عبد المحسن السعدون

رئيس وزارة الحكومة العراقية ووزير الخارجية

المعاهدة العراقية - الانكليزية الاخيرة

نص المعاهدة بعد التعديل الاخير

صاحب الجلالة ملك العراق

وصاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى وايرلندا والممتلكات البريطانية وراء البحار
وامبراطور الهند .

لما كانا راغبين في توثيق اواصر الصداقة والاحتفاظ بصلات حسن النقام وادامتها
ما بين بلاديهما .

ولما كان صاحب الجلالة البريطانية قد تمهد في معاهدة التحالف الموقع عليها في بغداد
في اليوم الثالث عشر من شهر كانون الثاني سنة ست وعشرين وتسعمائة بعد الالف
الميلادية الموافق لليوم الثامن والعشرين من جمادى الآخرة سنة اربع واربعين وثلاثمائة
بعد الالف الهجرية بان ينظر نظراً فعلياً في استطاعته الاحساس على ادخال العراق في
جمعية الامم .

ولما كانت حكومة جلالتنا في بريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية قد اعلمت الحكومة
العراقية بلا قيد ولا شرط في اليوم الرابع عشر من شهر ايلول سنة تسع وعشرين وتسعمائة
بعد الالف انها مستعدة لعرض ترشيح العراق لدخول عصبة الامم سنة اثنين وثلاثين
وتسعمائة بعد الالف اعلنت لمجلس العصبة في اليوم الرابع من شهر كانون الاول سنة
تسع وعشرين وتسعمائة بعد الالف ان هذه هي نيتها .

ولما كانت المسؤوليات الانتدابية التي قبلها صاحب الجلالة البريطانية فيما يتعلق بالعراق
ستنتهي من تلقاء نفسها عند ادخال العراق عصبة الامم .

ولما كان صاحب الجلالة ملك العراق وصاحب الجلالة البريطانية يريان بان الصلات التي
ستقوم بينهما بصفة كونها ملكين مستقلين ينبغي تحديدها بمقد معاهدة تحالف وصداقة .

فقد اتفقنا على عقد معاهدة جديدة لبلوغ هذه الغاية على قواعد الحرية والمساواة التامين والاستقلال التام تصبح نافذة عند دخول العراق عصبة الامم وقد عينا عنها مندوبين مفوضين وهما : عن جلالة ملك العراق نوري باشا السعيد رئيس الوزراء ووزير الخارجية حامل وسامي النهضة والاستقلال من الصنف الثاني ، سي ، ام ، جي ، دي ، اس ، او .



نوري باشا السعيد

وعن جلالة ملك بريطانيا العظمى وايرلندا والممتلكات البريطانية وراء البحار وامبراطور الهند :

وعن بريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية اللغنت كرتل والسر فرنسيس هنري همفريز جي ، سي ، او ، كي ، سي ، ام ، جي ، كي ، بي ، اي ، سي ، أي ، اي :

المادة الاولى — يسود سلم وصداقة دائم بين صاحب الجلالة ملك العراق وبين صاحب الجلالة البريطانية ويقرب بين الفريقين السامين المتعاقدين تحالف وثيق توطيداً لصداقتهم وتفاهمهما الودي وصلاتها الحسنة وتجري بينها مشاورة تامة وصريحة في شؤون السياسة الخارجية بما قد يكون له أساس بمصالحها المشتركة .

ويعتمد كل من الفريقين السامين المتعاقدين بان لا يقف في البلاد الاجنبية موقفاً لا يتفق وهذا التحالف أو قد يخلق مصاعب للفريق الآخر .

المادة الثانية — يمثل كلا الفريقين السامين المتعاقدين لدى بلاط الفريق السامي التعاقد الاخر ممثل دبلوماسيكي ، يعتمد وفقاً للاحوال المرحية .

المادة الثالثة — اذا ادى أي نزاع بين دولة ثالثة الى حالة يترتب عليها قطع العلاقات بتلك الدولة بوحدها حينئذ الفريقان الساميان المتعاقدان مساعياً لتسوية ذلك النزاع

بالوسائل السلمية وفقاً لاحكام ميثاق عصبة الامم ووفقاً لاي تهدات دولية اخرى
يمكن تطبيقها على تلك الحالة .

المادة الرابعة — اذا اشتبك احد الفريقين الساميين المتعاقدين في حرب رغم احكام
المادة الثالثة اعلاه يبادر حينئذ الفريق السامي المتعاقد فوراً الى معونته بصفة كونه
حليفاً وذلك دائماً وفق احكام المادة التاسعة ادناه .

وفي حالة خطر حرب محقق يبادر الفريقان الساهيان المتعاقدان فوراً الى توحيد السامي
في اتخاذ تدابير الدفاع المقتضية .

ان معونة صاحب الجلالة ملك العراق في خطر حرب محقق ينحصر في ان يقدم
الى صاحب الجلالة البريطانية في الاراضي العراقية جميع ما في وسعه ان يقدمه من
التسليحات والمساعدات ، ومن ذلك استخدام السكك الحديدية والانهر والموانئ
والمطارات ووسائل المواصلات .

المادة الخامسة — من المفهوم بين الفريقين الساميين المتعاقدين ان مسؤولية حفظ
الامن الداخلي في العراق وايضاً بحكم احكام المادة الرابعة اعلاه ومسؤولية الدفاع عن
العراق ازاء الاعتداء الخارجي تنحصران في صاحب الجلالة ملك العراق .
ومع ذلك يعترف جلالة ملك العراق بان حفظ وحماية مواصلات صاحب الجلالة
البريطانية الاساسية بصورة دائمة في جميع الاحوال هما من صالح الفريقين الساميين
المتعاقدين المشترك .

من اجل ذلك وتسهيلاً للقيام بتعهدات صاحب الجلالة البريطانية وفقاً للمادة الرابعة
اعلاه يتعهد صاحب الجلالة ملك العراق بان يمنح صاحب الجلالة البريطانية طيلة مدة
التحالف موقعين لقاعدتين جويتين ينتقيهما صاحب الجلالة البريطانية في البصرة أو في
جوارها وموقعاً واحداً لقاعدة جوية ينتقيها صاحب الجلالة في غرب نهر الفرات .

وكذلك بان يأذن جلالة ملك العراق لصاحب الجلالة البريطانية في ان يقيم قوات
في الاراضي العراقية الالفة الذكر وفقاً لاحكام هذه المعاهدة على ان يكون مفهومها ان
وجود هذه القوات لا يعتبر بوجه من الوجوه احتلالاً ولن يمس على الاطلاق حقوق
سيادة العراق .

المادة السادسة — يعتبر ملحق هذه المعاهدة جزءاً لا يتجزأ منها .

المادة السابعة — تحل هذه المعاهدة محل معاهدي التحالف الموقع عليها في بغداد في اليوم العاشر من شهر تشرين الاول لسنة اثنين وعشرين وتسعمائة بعد الالف الميلادية الموافق لليوم التاسع عشر من شهر صفر لسنة احدى واربعين وثلاثمائة بعد الالف الهجرية ، وفي اليوم الثالث عشر من شهر كانون الثاني لسنة ست وعشرين وتسعمائة بعد الالف الميلادية الموافق لليوم الثامن والعشرين من شهر جمادى الاخرة لسنة أربع واربعين وثلاثمائة بعد الالف الهجرية مع الاتفاقات الفرعية الملحقه بها التي تسمى ملفاة عند دخول هذه المادة في حيز التنفيذ .

وتوضع هذه المعاهدة في نسختين في كل من اللغتين العربية والانكليزية ويعتبر النص الاخير المعول عليه .

المادة الثامنة — يعترف الفريقان الساميان المتعاقدان بانه عند الشروع في تنفيذ هذه المعاهدة تنتهي من تلقاء نفسها وبصورة نهائية جميع المسؤوليات المترتبة على صاحب الجلالة البريطانية فيما يتعلق بالعراق وفقاً للمعاهدات والاتفاقات المشار اليها في المادة السابعة من هذه المعاهدة وذلك فيما يخص بالجلالة البريطانية وبانه اذا بقي شيء من هذه المسؤوليات فيترتب على صاحب الجلالة ملك العراق وحده .

ومن المعترف به ايضا ان كل ما يبقى من المسؤوليات المترتبة على صاحب الجلالة البريطانية فيما يتعلق بالعراق وفقاً لاي وثيقة دولية اخرى ينبغي ان يترتب كذلك على صاحب الجلالة ملك العراق ، وعلى الفريقين الساميين المتعاقدين ان يبادروا فوراً الى اتخاذ الوسائل المقتضية لتأمين نقل هذه المسؤوليات الى صاحب الجلالة ملك العراق .

المادة التاسعة — ليس في هذه المعاهدة ما يرمي بوجه من الوجوه الى الاخلال أو بحل بالحقوق والتعهدات المترتبة أو التي قد تترتب لاحد الفريقين الساميين المتعاقدين أو عليه وفقاً لميثاق عصبة الامم او معاهدة تحريم الحرب الموقع عليها في باريس في اليوم السابع والعشرين من شهر آب لسنة ثمان وعشرين وتسع مائة بعد الالف الميلادية .

المادة العاشرة — اذا نشأ خلاف ما يتعلق بتطبيق هذه المعاهدة وتفسيرها ولم يوفق الفريقان الساميان المتعاقدان الى الفصل فيه بالمفاوضة رأساً بينها يعالج الخلاف حينئذ وفقاً لاحكام عصبة الامم .

المادة الحادية عشرة — تبرم هذه المعاهدة ويتم تبادل الابرار باسرع ما يمكن ثم يجري تنفيذها عند قبول العراق عضواً في عصبة الامم وتظل هذه المعاهدة نافذة مدة خمس وعشرين سنة ابتداء من تاريخ تنفيذها في اي وقت كان بعد عشرين سنة من تاريخ الشروع في تنفيذ هذه المعاهدة على الفريقين الساميين ان يقوموا ببناء على طلب احدهما بمقد معاهدة جديدة ينص فيها على الاستمرار على حفظ وحماية مواصلات صاحب الجلالة البريطانية الاساسية في جميع الاحوال وعند الخلاف في هذا الشأن يعرض ذلك الخلاف على مجلس عصبة الامم .

واقارار بما تقدم قد وقع كل من المندوبين المفوضين على هذه المعاهدة وختما بخاتمهم .

كسبت في بغداد في نسختين في اليوم الثلاثين من شهر حزيران لسنة ثلاثين وتسعمائة بعد الالف الميلادية الموافق لليوم الثاني من شهر صفر لسنة تسع واربعين وثلاثمئة بعد الالف الهجرية .

التوقيع : نوري المheid

التوقيع : ف . ه . همفرز

ملاحق المعاهدة العراقية - الانكليزية

الملحق الاول — يبين صاحب الجلالة البريطانية من حين الى آخر مقدار القوات التي يقيمها جلالتها في العراق وفقاً لاحكام المادة الخامسة على هذه المعاهدة وذلك بعد مشاورة صاحب الجلالة ملك العراق في الامر .

ويقيم صاحب الجلالة البريطانية قوات في الهندي لمدة خمس سنوات بعد الشروع في تنفيذ هذه المعاهدة وذلك لكي يمكن صاحب الجلالة ملك العراق من تنظيم القوات المتقتضية للحلول محل تلك القوات وعند انقضاء تلك المدة تكون قوة صاحب الجلالة البريطانية قد انسحبت من الهندي ولصاحب الجلالة البريطانية ايضا ان يقيم قوات في الموصل لمدة حدها الاعظم خمس سنوات تبنيء من تاريخ الشروع في تنفيذ هذه المعاهدة ، وبعد ذلك لصاحب الجلالة البريطانية ان يضع قواته في الاماكن المذكورة في المادة الخامسة من المعاهدة .

ويؤجر صاحب الجلالة ملك العراق مدة هذا التحالف صاحب الجلالة البريطانية المواقع المقتضية لاسكان قوات صاحب الجلالة البريطانية في تلك الاماكن .

الملحق الثاني . — يشترط مراعاة اي تعديلات قد يتفق الفريقان الساميان المتعاقدان محل احداثها في المستقبل وتظل الحصانات والامتيازات في شؤون القضاء والعائدات الاميرية (وفي ذلك الاعفاء من الضرائب) التي تتمتع بها القوات البريطانية في العراق شاملة القوات المشار لها في الفقرة الاولى اعلاه ويشمل ايضاً قوات صاحب الجلالة البريطانية من جميع الصنوف وهي القوات التي لم يحتمل وجودها في العراق تحملاً باحكام هذه المعاهدة وملحقها أو وفقاً لاتفاق يتم عقده بين الفريقين الساميين المتعاقدين وايضاً يواصل العمل باحكام اي تشريع محلي له مساس بقوات صاحب الجلالة البريطانية المسلحة وتتخذ الحكومة العراقية التدابير المقتضية للتثبت من كون الشروط المتبادلة لا تجعل موقف القوات البريطانية فيما يتعلق بالحصانات والامتيازات أقل ملائمة بوجه من الوجوه من الموقف الذي تتمتع به هذه القوات في تاريخ الشروع في تنفيذ هذه المعاهدة .

الملحق الثالث — بوافق جلاله ملك العراق على القيام بجميع التسهيلات الممكنة لنقل القوات المذكورة في الفقرة الاولى من هذا الملحق وتدريبها واعانتها على منحها صين تسهيلات استعمال التلغراف اللاسلكي التي تتمتع بها عند الشروع في تنفيذ هذه المعاهدة .

الملحق الرابع — يتعهد صاحب الجلالة ملك العراق بان يقدم بناء على طلب صاحب الجلالة البريطانية وعلى نفقة صاحب الجلالة البريطانية ووفقاً للشروط التي يتفق عليها الفريقان الساميان المتعاقدان حرساً خاصاً من قوات صاحب الجلالة ملك العراق لحماية القواعد الجوية مما قد تشمله قوات جلالته البريطانية وفقاً لاحكام هذه المعاهدة وأن يؤمن سن القوانين التشريعية التي قد يقتضيها تنفيذ الشروط الآتية الذكر .

الملحق الخامس — يتعهد صاحب الجلالة البريطانية بان يقوم عند كل طلب يطلبه صاحب الجلالة ملك العراق بجميع التسهيلات الممكنة في الامور التالية ، وذلك على نفقة جلاله ملك العراق وهي :

(١) تعليم الضباط العراقيين الفنون البحرية والعسكرية والجوية في المملكة المتحدة

(٢) تقديم الاسلحة والعتاد والتجهيزات والسفن والطائرات من أحسن طراز متيسر الى قوات جلالة ملك العراق .

(٤) تقديم ضباط بريطانيين بحريين وعسكريين وجوئيين للخدمة بصفة استشارية في قوات جلالة ملك العراق .

الملحق السادس — لما كان من المرغوب فيه توحيد التدريب في الجيش العراقي والبريطاني ، يتعهد جلالة ملك العراق بأنه اذا رأى ضرورة الالتجاء الى مدربين عسكريين اجانب فانهم يختارون من الرعايا البريطانيين ويتعهد ايضا بان اي اشخاص من قواته من الذين قد يوفدوا الى الخارج للتدريب العسكري يرسلون الى مدارس وكليات ودور تدريب عسكرية في بلاد جلالة البريطانية بشرط ان لا يمنع ذلك صاحب الجلالة ملك العراق من ارسال الاشخاص الذين لا يمكن قبولهم في المعاهد ودور التدريب المذكورة الى أي قطر آخر كان .

ويتعهد ايضا بان التجهيزات الاساسية لقوات جلالة واسلحتها لا تختلف في نوعها عن اسلحة قوات صاحب الجلالة البريطانية وتجهيزاتها .

الملحق السابع — يوافق جلالة ملك العراق على ان يقوم عند صاحب الجلالة البريطانية بجميع التسهيلات الممكنة لمرور قوات صاحب الجلالة البريطانية العسكرية في العراق ولتنقل وخزن جميع المؤن والتجهيزات التي قد تحتاج اليها هذه القوات في اثناء مرورها في العراق . وتتناول هذه التسهيلات استخدام طرق العراق وسككه الحديدية وطرقه المائية وموانئه ومطاراته ويؤذن لسفن صاحب الجلالة البريطانية اذنا عاما في زيارة شط العرب بشرط اعلان جلالة ملك العراق قبل القيام بتلك الزيارات للموانئ العراقية

ن . س

ف . هـ . هـ

المطالبات التي دارت بين الطرفين

من المتمد السامي رئيس الوزارة العراقية

دار الاعتماد بغداد في ٣٠ حزيران سنة ١٩٣٠

يا صاحب الفخامة

اتشرف بتبليغكم فيما يتعلق بالمادة الثانية من المعاهدة التي وقعنا عليها في هذا اليوم
ان في النية ان الممثل السياسي لصاحب الجلالة البريطانية لدى بلاط جلالة ملك العراق
يكون بدرجة سفير .

من رئيس الوزراء الى المعتمد

ديوان مجلس الوزراء بغداد في ٣٠ حزيران سنة ١٩٣٠

يا صاحب الفخامة

جواباً على مذكركم بتاريخ هذا اليوم اتشرف بتبليغكم ان الحكومة العراقية
شديدة الرغبة في الاعراب عن ارتياحها الباعث عليه تعيين ممثل صاحب الجلالة البريطانية
اول سفير في العراق — تنوي منح سفراء جلالته الذين يخلفون سفير جلالته البريطانية
الاول امتياز التقدم على ممثلي باقي الدول .

وكذلك تنوي الحكومة العراقية ان تمثل جلالة ملك العراق السياسي لدى بلاط
سانت جيمس سيكون بدرجة وزير مفوض طيلة مدة العمل بهذه المعاهدة .

التوقيع : نوري السعيد

كتاب آخر

يا صاحب الفخامة

عظماً على المعاهدة التي وقعنا عليها في هذا اليوم اتشرف بان اسجل انه قد تم
الاتفاق على ان جميع المسائل المالية المتعلقة وهي المسائل المتعلقة بالسكك الحديدية العراقية
وميناء البصرة والمسائل التي تقتضي تسويتها بغية تنفيذ المعاهدة وملحقها — ستكون
موضوعاً لاتفاق آخر يعقد بأسرع ما يستطيع وسيعتبر ذلك الاتفاق جزءاً لا يتجزأ
من هذه المعاهدة وسيبرم مع المعاهدة في وقت واحد .

التوقيع : نوري السعيد

من المعتمد السامي الى رئيس الوزراء

دار الاعتماد بغداد : في ٣٠ حزيران سنة ١٩٣٠

يا صاحب الفخامة

عظماً على المعاهدة التي قد وقعنا عليها في هذا اليوم اتشرف بان اسجل انه قد تم

الاتفاق على ان جميع المسائل المالية المتعلقة وهي المسائل المتعلقة بالسكك الحديدية العراقية وميناء البصرة والمسائل التي يقضي تسويتها بنسبة تنفيذ المعاهدة وملحقها سيكون موضعاً لاتفاق آخر يعقد بأسرع ما استطاع وسيعتبر ذلك الاتفاق جزءاً لا يتجزأ من هذه المعاهدة وسيبرم مع المعاهدة في وقت واحد .

التوقيع : ف . ه . همفريز

من رئيس الوزراء الى المعتمد السامي

ديوان مجلس الوزراء بغداد : في ٣٠ حزيران سنة ١٩٣٠

يا صاحب الفخامة

عطفًا على المعاهدة التي وقعت عليها هذا اليوم اتشرف باعلام فخامتكم بانه نظراً الى الصداقة الوثيقة التي الفت بين بلادنا فان الحكومة العراقية تستخدم اعتياداً التابعيات البريطانية عند حاجتها الى خدمات موظفين أجانب .

ويتبقى أولئك الموظفون بعد المشاورة بين حكومتنا ومن المفهوم ان هذا لا يخل بحرية الحكومة العراقية في استخدام موظفين أجانب غير بريطانيين في المناصب التي لا يوجد لها الرعايا البريطانيون الملائمون ، اتشرف باعلام فخامتكم ايضاً بانه ليس في المعاهدة التي وقعنا عليها في هذا اليوم ما يمس صحة العقود المعقودة ، والقائمة بين الحكومة العراقية وبين الموظفين البريطانيين .

التوقيع : نوري السعيد

من المعتمد البريطاني السامي الى رئيس الوزراء

دار الادعة : بغداد في ٣٠ حزيران سنة ١٩٣٠

يا صاحب الفخامة

اتشرف بان اشعركم بتسلم مذكرة فخامتكم بتاريخ اليوم المتعلقة باستخدام الموظفين الاجانب وان أؤيد البيان المسجل فيها بشأن التفاهم الذي توصلنا اليه .

التوقيع : ف . ه . همفريز

من رئيس الوزراء الى المعتمد البريطاني

ديوان مجلس الوزراء : بغداد في ٣٠ حزيران سنة ١٩٣٠

يا صاحب الفخامة

اتشرف باعلام فخامتكم بانه في نية الحكومة العراقية بالنظر الى رغبتها في تحسين

كفاءة قواتها البرية والجوية ان تطلب بعثة استشارية عسكرية بريطانية التي يتعين
عدها قبل دخول المعاهدة في حيز التنفيذ التي ستكون شروط خدمتها ماثلة لشروط
خدمة البعثة العسكرية الان ،

التوقيع : نوري السعيد

من المعتمد السامي الى رئيس الوزراء

دار الاعتماد : بغداد في ٣٠ حزيران سنة ١٩٣٠

يا صاحب الفخامة

اتشرف بان اشعر فخامتكم بتسليم مذكرةكم المتعلقة بموضوع البعثة العسكرية
الاستشارية البريطانية التي تنوي الحكومة العراقية دعوتها الى العراق .

التوقيع : ف . ه . همفرز

اتفاقية السكك الحديدية

بين بريطانيا وحكومة العراق

تم الاتفاق بين العراق وبريطانية العظمى على ان يمتلك العراق السكك الحديدية
العراقية وذلك حسب احكام الاتفاقية التالية التي وقع عليها الفريقان . واليك نصها :

صاحب الجلالة ملك العراق

وصاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى وايرلندة والممتلكات البريطانية وراء البحار
وامبراطور الهند

نظرا الى رغبةهما في حسم جميع المسائل العالقة بينهما بشأن نظام السكك الحديدية
في العراق .

قد قررا عقد اتفاقية لهذا الغرض وقد عينا مفوضيهما .

صاحب الجلالة ملك العراق

نوري باشا السعيد وزير الخارجية للمملكة العراقية حامل وسام الراغبين من
الدرجة الاولى ومن النوع العسكري .

وصاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى وايرلندة والممتلكات البريطانية وراء البحار
وامبراطور الهند

عن بريطانيا العظمى وشمالى ايرلندة

السر ارشيبالد جون كاركلارك كار حامل وسام القديسين ميخائيل وجورج الرفيع
الشأن من طبقة فارس وقائد وسفير فوق العادة ومفوض في بغداد .

الذين بعد ان تبادلوا وثائق تفويضها فوجدها صحيحة قد اتفقا على ما يلي :

المادة الاولى — جميع الحقوق التي لحكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة —
بريطانية العظمى وشمالى ايرلندة — في ملكية نظام السكك الحديدية في العراق (بما
في ذلك جميع الاراضي التي تحت تصرف او مراقبة ادارة السكك الحديدية وأموال
صندوقى الاحتياطي والتجديدات) تنقل الى الحكومة العراقية . ويجب ان يتم الانتقال
حاليا (١) تسلم حكومة صاحب الجلالة البريطانية من الحكومة العراقية المبلغ (٤٠٠)
الف باون استرليني الواجب دفعه خلال عشرين يوما من تاريخ وضع هذه الاتفاقية موضع
العمل و (٢) يتم على الاصول تشكيل مجلس الادارة المنصوص عليه في المادة الثانية .
المادة الثانية — يتعهد صاحب الجلالة ملك العراق بان تناط ادارة السكك الحديدية
بمجلس ادارة تولفه الحكومة العراقية وذلك لمدة عشرين سنة من تاريخ نقل السكك
بمقتضى المادة الاولى . ويتألف المجلس من خمسة أشخاص وهم احد وزراء الدولة (وهو
الذي يكون رئيس المجلس) والمدير العام وثلاثة اشخاص آخرين تعينهم حكومة العراق
على ان يكون احدهم من رعايا بريطانية .

٢ — يشكل المجلس فورا بعد تنفيذ هذه الاتفاقية ويأخذ الادارة على عاتقه اعتباراً
من تاريخ نقل السكك الحديدية .

المادة الثالثة — يشكل مجلس الادارة المشار اليه في المادة الثانية ويزود بتشريع
بصلاحيات كافية تساعده على مراقبة السكك الحديدية وادارتها بصورة فعالة ويستمر
لمدة العشرين سنة على التمتع بتلك الصلاحيات وكذلك يستمر لعين المدة على جعل
ميزانية السكك الحديدية ميزانية ملحقة بالميزانية العامة

المادة الرابعة — تشغل المناصب التالية في السكك الحديدية من قبل رعايا بريطانيين
بشروط خدمة ملائمة وذلك لمدة عشرين سنة من تاريخ نقل السكك بمقتضى المادة الاولى :

آ — المدير العام

ب — مفتش التفتيش العام

ج — رئيس المهندسين

د — معاون رئيس المهندسين

هـ — رئيس المهندسين الميكانيكيين

و — معاون رئيس المهندسين الميكانيكيين

وتقوم حكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة بإسداء مساعيها في اختيار الاشخاص اللائمين لهذه المناصب اذا ما طلبت منها ذلك حكومة العراق

المادة الخامسة — اعتباراً من تاريخ انتقال السكك الحديدية فان احكام الفقرة ٤ من المذكرتين الموقع عليهما في اليوم التاسع عشر من شهر آب سنة ١٩٣٠ نيابة عن حكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة والحكومة العراقية والمتضمنين اتفاقاً منفرداً حول المسائل الذي تم عنده فيما يتعلق بمعاهدة التحالف المتعقدة بين الفريقين المتعاقدين الساميين والممضاة في اليوم الثلاثين من شهر حزيران سنة ١٩٣٠ يبطل مفعولها وتحمل حكومة العراق المسؤولية عن التبعات المالية الماثلة للسكك الحديدية التي نشأت في الماضي أو قد تنشأ في المستقبل على انه اذا لم تظهر اية تبعة من التبعات التي كان موضوعها في حيز الوجود قبل تاريخ الانتقال الا بعد ذلك التاريخ فان على حكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة بعد ان تقتنع على ثبوت التبعة بصورة مشروعة نهائية ان تعيد للحكومة العراقية مبلغاً معادلاً لحس النفقات الفعلية التي قد تكون الحكومة العراقية قد اضطرت الى دفعها تسديداً لتبعة ما من تلك التبعات لا يمكنها استردادها .

المادة السادسة — تبرم هذه الاتفاقية ويتم تبادل وثائق الابرار في بغداد بأسرع ما يمكن وتنفذ من تاريخ تبادل وثائق الابرار .

وتأيداً لما تقدم وقع المفوضان على هذه الاتفاقية وختماها بختميهما .
كتب ببغداد في نسختين بالعربية والانكليزية (ويكون النص الانكليزي عند حصول اختلاف هو النص المعول عليه) في اليوم السابع من شهر محرم سنة ١٣٥٥ هجرية الموافق لليوم الثلاثين من شهر آذار سنة ١٩٣٦ ميلادية .

معاهدة الحلف العربي

نص المعاهدة السعودية - العراقية

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرة صاحب الجلالة ملك العراق

حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة العربية السعودية

بناء على الرابطة الاسلامية والوحدة القومية التي تجمعها وبغية المحافظة على سلامة بلادها وبناء على ما تقتضيه الحاجة الماسة للتعاون فيما بينها والتفاهم في الشؤون التي تهم مصلحة مملكتيهما فقد اتفقا على عقد معاهدة اخوة عربية وتحالف وعيناهما هذا الغرض مندوبين مفوضين .

عن حضرة صاحب الجلالة ملك العراق

صاحب الفخامة نوري باشا السعيد وزير خارجية المملكة العراقية حامل وسام الراقدين من الدرجة الاولى ومن النوع العسكري .

عن حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة العربية السعودية

صاحب السعادة الشيخ يوسف الياسين السكرتير الخاص لجلالة الملك ورئيس الشعبة السياسية في ديوان جلالاته .

وبعد ان تبادلوا وثائق تفويضها ووجدوها مطابقة للاصول تحالفوا وتعاهدوا على المواد الاتية:

المادة الاولى (أ) - يتعهد كل من الفريقين المتعاقدين الساميين تمهيداً متقابلاً بان لا يقوم باي تقاض أو اتفاق مع فريق ثالث على اي امر يضر بمصلحة الفريق المتعاقد السامي الاخر او بمملكته أو مصالحها أو يكون من شأنه تعريض سلامة مملكته او مصالحها للاخطار او الاضرار .

ب - يتشاور الفريقان المتعاقدان الساميان فيما بينهما كلما اقتضى الامر لتنفيذ الاعراض التي رمت اليها مقدمة هذه المعاهدة .

المادة الثانية — يتعهد الفريقان المتعاقدان الساميان بان يحكما جميع الاختلافات التي تقع بينهما بطرق المفاوضة الودية وبان يلجأ في حالة تعسر حل الخلاف بالطرق المذكورة الى الطرق التي ينص عليها في بروتوكول يلحق بهذه المعاهدة ويتم الاتفاق عليه في اقرب وقت من تاريخ ابرامها .

المادة الثالثة — اذا ادى نزاع بين احد الفريقين المتعاقدين الساميين ودولة ثالثة الى حالة يترتب عليها خطر يؤول الى الحرب يوحد الفريقان الساميان المتعاقدان حينئذ مساعيها لتسوية ذلك النزاع بالوسائل السامية وفقاً للتمهيدات الدولية التي يمكن تطبيقها في تلك الحالة .

المادة الرابعة — (أ) في حالة وقوع اعتداء على احد الفريقين المتعاقدين الساميين من جانب دولة ثانية بالرغم من المساعي المبذولة وفق احكام المادة الثالثة اعلاه وكذلك في حالة وقوع اعتداء مفاجيء لا يتسع معه الوقت لتطبيق احكام المادة الثالثة المذكورة على الفريقين المتعاقدين الساميين ان يتشاورا في ماهية التدابير التي يراد القيام بها بتصد توحيد مساعيها بالطرق الفيدة لرد الاعتداء المذكور .

ب — وتعتبر من اعمال التعدي .

١ — اعلان الحرب .

٢ — استيلاء دولة ثالثة على اراضي احد الفريقين المتعاقدين الساميين بقوة مسلحة ولو بدون اعلان حرب .

٣ — هجوم دولة ثالثة بقواتها البرية أو البحرية أو الجوية على بلاد احد الفريقين المتعاقدين الساميين أو بواخره أو طياراته ولو بدون اعلان حرب .

٤ — اعانة واسعاف المعتدي بصورة مباشرة أو غير مباشرة .

ج — ولا يعتبر من اعمال التعدي .

١ — اللجوء الى حق الدفاع الشرعي في مقاومة عمل من اعمال التعدي حسبما جرى تعريفه اعلاه .

٢ — القيام بتطبيق المادة ١٦ من ميثاق عصبة الامم .

٣ — الاعمال المتخذة بناء على قرار صادر من عصبة الامم أو مجلس عصبة الامم

أو تطبيقاً للفقرة ٧ من المادة ١٥ من ميثاق عصبة الأمم على أن يكون العمل في هذه الحالة الأخيرة موجهاً نحو الدولة البادئة بالهجوم .

٤ — قيام دولة ثالثة بمساعدة دولة أخرى هجم عليها أو خرقت حدودها من قبل احد الفريقين المتعاقدين الساميين خلافاً لاحكام معاهدة نبذ الحرب الموقع عليها في باريس في ٢٧ آب سنة ١٩٢٨ والتي انضم اليها الفريقان المتعاقدان الساميان .

المادة الخامسة — في حالة حدوث اضطراب او فتنة في بلاد احد الفريقين المتعاقدين الساميين يتعهد كل منها تعهداً متقابلاً بما يلي :

١ — اتخاذ كل ما يمكن من التدابير .

أ — لعدم تمكين المتمردين من الاستفادة من أراضيهم ضد مصلحة الفريق المتعاقد السامي الاخر .

ب — ولتبع رعاية من الاشتراك في الاضطراب او الفتنة أو من مساعدة المتمردين أو تشجيعهم .

ج — ولتبع ابطال أي نوع من المساعدات الى المتمردين من بلادهم مباشرة أو بالواسطة .

٢ — عند التجاء المتمردين لاراضي احد الفريقين المتعاقدين الساميين على الفريق المذكور ان يجردهم من السلاح ويبعدهم حالاً لمنطقة لا يمكنهم ان يأتوا منها بأي ضرر لبلاد الفريق الاخر حتى يثبت في مصيرهم بين الفريقين المتعاقدين الساميين .

٣ — اذا اقتضى الامر اتخاذ تدابير مشتركة لمنع الاضطراب أو الفتنة يتشاور الفريقان المتعاقدان الساميان في طريقة التعاون الواجب اتباعها لهذا الغرض .

المادة السادسة — نظراً للاخوة الاسلامية والوحدة العربية التي تربط المملكة الهاشمية بالفريقين المتعاقدين الساميين فانهم يسميان لطلب انضمام حكومة اليمن الى هذه المعاهدة ويجوز لاي دولة اخرى مستقلة ان تطلب الانضمام لهذه المعاهدة .

المادة السابعة — يتعاون الفريقان المتعاقدان الساميان على توحيد الثقافة الاسلامية العربية والاساليب العسكرية في بلادها بتبادل بعثات علمية وعسكرية للاطلاع على الاساليب المتبعة في الملكيتين وتوحيد ما يمكن منها والاستفادة من المعاهدة السلمية والعسكرية والتدريب فيها . اما عدد افراد كل بعثة فيحدد بالذاكرة بين الفريقين المتعاقدين الساميين من وقت لآخر .

المادة الثامنة — يجوز ان يقوم المثلون الديبلوماسيون والقنصليون لكل من الفريقين المتعاقدين الساميين بتمثيل مصالح الفريق المتعاقد السامي الآخر عندما يطلب ذلك في البلاد الاجنبية التي ليس فيها ممثلون لذلك الفريق وليس في هذا ما يمس بأي صورة من الصور بحرية ذلك الفريق في تعيين ممثلين مستقلين له اذا اراد ذلك .

المادة التاسعة — من المتفق عليه لدى الفريقين المتعاقدين الساميين انه ليس في هذه المعاهدة ما يخل بحقوق وتعهدات الحكومة العراقية المنصوص عليها في ميثاق عصبة الامم ومعاهدة التحالف المنعقدة بين العراق وبريطانية العظمى في ٣٠ حزيران سنة ١٩٣٠ كما ان الفريقين المتعاقدين الساميين متفقان على مراعاة الاحكام الواردة في المادة السابعة عشرة من ميثاق عصبة الامم وملاحظة المبادئ التي انطوت عليها معاهدة نينوى الحرب الموقع عليها في باريس في ٢٧ آب سنة ١٩٢٨ والتي انضم اليها الفريقان المتعاقدان الساميان المادة العاشرة — اذا قام احد الفريقين المتعاقدين الساميين باعتداء على دولة اخرى فللفريق المتعاقد السامي الآخر انتهاء احكام هذه المعاهدة بدون سبق انذار على ان هذا الانهاء لا يؤثر على الصداقة التي تربط المملكتين ولا يخل بالمعاهدات والاتفاقيات في المادة الحادية عشرة من هذه المعاهدة .

المادة الحادية عشرة — يبقى نافذاً كل ما لا يتعارض مع احكام هذه المعاهدة من احكام المعاهدات والاتفاقيات الاتية المنعقدة بين المملكتين الى ان تعدل أو تلغى بمعاهدة اخرى .

١ - معاهدة المحمرة المؤرخة في ٧ رمضان المبارك سنة ١٣٤٠ هجرية الموافق ٥ مايس سنة ١٩٢٢ ميلادية .

٢ - الشؤون الاقتصادية والمالية

٢ - بروتوكول المقيّد رقم ١ المؤرخ في ١٢ ربيع الثاني ١٣٤١ هجرية الموافق ٢ كانون الاول سنة ١٩٢٢ ميلادية .

٣ - بروتوكول المقيّد رقم ٢ المؤرخ في ٢٢ ربيع الثاني سنة ١٣٤١ هجرية الموافق ٢ كانون الاول ١٩٢٢ ميلادية .

٤ - اتفاقية بحيرة المؤرخة في ١٤ ربيع الثاني سنة ١٣٤٤ هجرية الموافق ١ كانون الثاني سنة ١٩٢٢ ميلادية .

٥ — معاهدة الصداقة وحسن الجوار وبروتوكول التحكيم المؤرخين في ٢٠ ذي القعدة ٣٤٩ هجرية الموافق ٧ نيسان ٩٣١ ميلادية .

٦ — معاهدة تسليم المجرمين المؤرخة في ٢١ ذي القعدة سنة ٣٤٩ هجرية الموافق ٨ نيسان سنة ٩٣١ ميلادية .

المادة الثانية عشرة — يتعهد الفريقان المتعاقدان الساميان بأن يبدأ خلال سنة من تاريخ تنفيذ هذه المعاهدة بالمفاوضة لعقد اتفاقيات في المواضيع الآتية :

١ — الإقامة وجوازات السفر والمروور .

٢ — الشؤون الاقتصادية والمالية والجركية

٣ — تنظيم طرق المواصلات والمراملات .

المادة الثالثة عشرة — تعتبر هذه المعاهدة نافذة منذ تاريخ تبادل وثائق ابرامها .
المادة الرابعة عشرة — تبقى هذه المعاهدة مرعية لمدة عشر سنوات منذ تاريخ تنفيذها وتعتبر محددة لمدة عشر سنوات اخرى اذا لم يخبر احد الفريقين المتعاقدين الساميين الفريق المتعاقد السامي الاخر برغبته في انهاءها قبل سنة من تاريخ انتهاء أجلها .
كتب ببغداد في اليوم العاشر من شهر محرم الحرام العام الخامس والخمسين بعد الثلاثمائة والالف هجرية الموافق لليوم الثاني من شهر نيسان العام السادس والثلاثين بعد التسعمائة والالف ميلادية .

كتاب الاتفاق — بتوقيعه تعالى تم التوقيع اليوم في بغداد على معاهدة اخوة عربية وصداقة اسلامية وتحالف بين العراق والمملكة العربية السعودية بنيت على مبدأ التعاون بين الدولتين العربيتين وعلى حل الاختلافات وفقاً للمبادئ المقررة بين الامم ويضمن هذا التحالف انضمام الممالك العربية المستقلة الاخرى متى شاءت وستنشر نصوص التحالف نهار الاثنين الموافق ١٤ محرم الحرام سنة ١٣٥٥ هجرية و ٦ نيسان سنة ١٩٣٦ ميلادية .

يوسف الياسين

نوري السعيد

معاهدة العراق والولايات المتحدة

في ٩ كانون الثاني سنة ١٩٣٠

(أ) لما كانت تركية قد تنازلت بمقتضى معاهدة الصلح المعقودة مع الدول المتحالفة الموقع فيها بلوزان في اليوم الرابع والعشرين من شهر تموز سنة ١٩٢٣ بمقتضى المعاهدة المعقودة مع صاحب الجلالة البريطانية وصاحب الجلالة ملك العراق عن جميع الحقوق او الدعاوى في بلاد العراق.

(ب) ولما كان مجلس جمعية الامم قد وافق بقراره المؤرخ في ٢٧ ايلول سنة ١٩٢٤ الميث في الجدول الاول الملحق بهذا على ان احكام المادة ٢٢ من عهد جمعية الامم في معاهدة فرساي قد تم تنفيذها فيما يخص العراق بالبلاغ الذي تلقاه المجلس من حكومة صاحب الجلالة البريطانية في التاريخ المذكور.

(ج) ولما كانت معاهدة التحالف المشار اليها في قرار مجلس جمعية الامم المتقدم الذكر المثبتة في الجدول الثاني الملحق بهذا قد دخلت في حيز التنفيذ في اليوم التاسع عشر من كانون الاول سنة ١٩٢٤.

(د) ولما كان بغية تمديد اجل دوام معاهدة التحالف الالف ذكر قد وقع يعداد في اليوم الثالث عشر من شهر كانون الثاني سنة ١٩٢٦ في معاهدة جديدة بين صاحب الجلالة البريطانية وصاحب الجلالة ملك العراق وهي المعاهدة المثبتة في الجدول الثالث الملحق بهذا والمشار اليها فيما يلي بمعاهدة سنة ١٩٢٦.

(هـ) ولما كانت حكومة صاحب الجلالة البريطانية قد وجهت في اليوم الثاني من آذار سنة ١٩٢٦ الى جمعية الامم خطاباً بالنص المثبت في الجدول الرابع الملحق بهذا.

(و) ولما كان مجلس جمعية الامم قد دون في اليوم الحادي عشر من شهر آذار سنة ١٩٢٦ قراراً مؤداه انه أحاط علماً بمعاهدة سنة ١٩٢٦.

(ز) ولما كانت معاهدة سنة ١٩٢٦ قد دخلت في حيز التنفيذ في اليوم الثلاثين من شهر آذار سنة ١٩٢٦ .

(ح) ولما كانت الولايات المتحدة الاميركية باشتراكها في الحرب ضد ألمانيا قد ساعدت على قهرها وقهر حلفائها وعلى التنازل عن حقوق ودعاوي هؤلاء الحلفاء في البلدان التي حولت من قبلهم الا انها لم تبرم عهد جمعية الامم المدمج في معاهدة فرساي (ط) ولما كانت الولايات المتحدة الاميركية تعترف بالعراق دولة مستقلة .

(ي) ولما كان رئيس الولايات المتحدة الاميركية وصاحب الجلالة البريطانية وصاحب الجلالة ملك العراق راغبين في التوصل الى تفاهم قطعي فيما يتعلق بحقوق الولايات المتحدة وحقوق رعاياها في العراق .

(ك) فان رئيس الولايات المتحدة الاميركية من الجهة الواحدة وصاحب الجلالة البريطانية وصاحب الجلالة ملك العراق من الجهة الاخرى قرروا عقد معاهدة على ذلك وعينوا مفوضين عنهم كما يلي :

رئيس الولايات المتحدة الاميركية

صاحب الفخامة الجنرال جارس ج . داوس .

السفير فوق العادة والمفوض للحكومات المتحدة الاميركية في لندن .

صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى وايرلندا والممتلكات البريطانية في ما وراء

البحار وامبراطور الهند فيما يخص بريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية .

وافر الاحترام ارثر هندروسن

العضو في البرلمان وسكرتير الدولة للامور الخارجية لجلالته

صاحب الجلالة ملك العراق

جعفر باشا العسكري

المندوب فوق العادة والوزير المفوض لجلالته الذين بعد ان بلغ كل منهم الاخر

اوراق اعتمادهم فوجدت طبق الاصول الصحيحة المرمية اتفقوا على ما يأتي :

المادة الاولى — توافق الولايات المتحدة مع مراعاة احكام هذه المعاهدة على نظام

الحكم المؤسس بناء على قراري مجلس جمعية الامم الصادرين (احدهما) في اليوم

السابع والعشرين من ايلول سنة ١٩٢٤ (والاخر) في اليوم الحادي عشر من آذار سنة ١٩٢٦ وعلى معاهدة التحالف (كما هي محددة في قرار السابع والعشرين من ايلول سنة ١٩٢٤ ومعاهدة سنة ١٩٢٦) وتعترف بالصلوات الخاصة الكائنة بين صاحب الجلالة البريطانية وصاحب الجلالة ملك العراق كما هي محددة في تلك الوثائق .

المادة الثانية — يكون للولايات المتحدة ورعاياها جميع الحقوق والمنافع المؤمنة لاجراء جمعية الامم ورعاياها بمقتضى نصوص القرارات والمعاهدات الانفة الذكر وتمتع هي ورعاياها بالحقوق والمنافع المذكورة وذلك رغماً عن انها ليست عضواً في جمعية الامم .

المادة الثالثة — يحترم ما في العراق من الحقوق الاميركية المثبتة في الاملاك ولا يجوز مسها بوجه ما .

المادة الرابعة — يسمح لرعايا الولايات المتحدة مع مراعاة احكام اية قوانين محلية لاجل حفظ النظام العام والاداب العامة ومع مراعاة مقتضيات التعليم العامة الموضوعة بقانون في العراق بان يؤسسوا في العراق بحرية معاهد تهذيبية وخيرية ودينية تقبل من يطلب الدخول فيها مختاراً وتدرس باللغة الانكليزية وبان يقوموا على تأمين سيرها .

المادة الخامسة — ينبغي الدخول باقرب ما يمكن من الوقت في مفاوضات بغية عقد معاهدة بشأن تبادل المجرمين بين الولايات المتحدة والعراق حسب العادات السائدة بين الدول المتحابة .

المادة السادسة — ان ما يحصل من تعديل في الصلات الخاصة الكائنة بين صاحب الجلالة البريطانية وصاحب الجلالة ملك العراق كما هي محددة في المادة الاولى (ما عدا اللهم انتهاء الصلات المذكورة على النحو المفكر به في المادة ٧ من هذه المعاهدة) لن يحدث اي تغيير في حقوق الولايات المتحدة كما هي محدودة في هذه المعاهدة ما لم تكن الولايات المتحدة قد وافقت على ذلك التغيير .

المادة السابعة — تبرم المعاهدة الحاضرة بحسب الاساليب الدستورية لدى كل من الفرقاء السامين المتعاقدين وتبادل وثائق الابرار بلندن باقرب ما يمكن عملياً تصبح هذه

المعاهدة معمولاً بها من تاريخ تبادل وثائق الأبرام ويبطل العمل بها عند انتهاء الصلوات الخاصة الكائنة ما بين صاحب الجلالة البريطانية وصاحب الجلالة ملك العراق بمقتضى معاهدة التحالف ومعاهدة سنة ١٩٢٦ .

عند انتهاء الصلوات الخاصة المذكورة يجب الدخول في المفاوضات بين الولايات المتحدة والعراق لعقد معاهدة بشأن صلاتها المستقبلية وحقوق رعايا كل من البلدين في البلد الآخر الى ان تعقد اتفاقية كهذه - ان رعايا وسفن وأموال وطائرات الولايات المتحدة وجميع الاموال التي تمر بالترانسيت عبر العراق سواء كانت صادرة من الولايات المتحدة أو مرسلّة اليها يجب ان تعامل في العراق معاملة أكثر الامم حظوة على شرط انه لا يمكن ان يدهى لفائدة هذا البند فيما يتعلق بأي مسألة لا تعامل فيها رعايا وسفن وأموال وطائرات العراق وجميع الاموال التي تمر عبر الولايات المتحدة بالترانسيت سواء كانت صادرة من العراق أو مرسلّة اليه معاملة أكثر الامم حظوة في الولايات المتحدة على ان يكون من المفهوم انه لا يحق للعراق ان يطالب بالمعاملة التي تعامل بها الولايات المتحدة تجارة كوبا وفقاً لاحكام المعاهدة التجارية المعقودة بين الولايات المتحدة وكوبا في ١١ كانون الاول سنة ١٩٠٢ أو أية معاهدة تجارية أخرى مما قد تعقد بعد الان بين الولايات المتحدة وكوبا أو بالمعاملة التي تعامل بها الولايات المتحدة تجارتها مع توابعها ومنطقة بناما وفقاً للقوانين الحالية أو المستقبلية .

كما انه لا يحق للولايات المتحدة ان تطالب بأية معاملة خاصة مما قد يعامل بها العراق رعايا او تجارة الدول المجاورة وحدها دون غيرها .

وللبيان قد وقع الموقعون ادناهم في هذه المعاهدة وأثبتوا اختتامهم عليها .

كتب على ثلاث نسخ بالانكليزية والعربية وعنده حصول اختلاف يعتبر النص الانكليزي في لندن في اليوم التاسع من شهر كانون الثاني سنة ١٩٣٠

التوقيع

جعفر العسكري

جارلس . ج . داوس

ارثر هندرسن

ملحق معاهدة العراق مع الولايات المتحدة

لدى التوقيع هذا اليوم على المعاهدة بين كل من صاحب الجلالة البريطانية وصاحب الجلالة ملك العراق من الجهة الواحدة ورئيس الولايات المتحدة الاميركية من الجهة الاخرى تم الاتفاق على ما يلي بين المندوبين الموقعين في ادناء المفوضين بذلك حسب الاصول :

١ — من المفهوم لدى الفرقاء الساميين المتعاقدين ان تعبير « ممارسة الصنائع » على ما هو مستعمل في المادة الحادية عشرة من معاهدة التحالف الانكليزية - العراقية المصفاة في ١٠ تشرين الاول سنة ١٩٢٢ يشمل منح وتشغيل الامتيازات.

٢ — بالاشارة الى المادة الرابعة من المعاهدة الموقع فيها هذا اليوم من المفهوم لدى الفرقاء الساميين المتعاقدين ان الحكومة العراقية لن تتدخل في الامور العائدة الى منهج التدريس كجدول اوقات الدروس والنظام والادارة الداخلية الصرفة في المدارس التي يؤسسها أو يقوم بنفقتها في العراق الرعايا الاميركيون .

٣ — من المفهوم انه عند دخول المعاهدة المصفاة هذا اليوم في حيز التنفيذ وفي اثناء مدة دوام العلاقات الخاصة الكائنة بين صاحب الجلالة البريطانية وصاحب الجلالة ملك العراق المحددة في المادة الاولى من المعاهدة المذكورة سيكون حكم نظام الامتيازات الاجنبية في العراق موقفاً في ما يخص حقوق الولايات المتحدة ورعاياها ويجري التمتع بالحقوق المذكورة وفقاً لقرار مجلس عصبة الامم المؤرخ في ٢٧ ايلول سنة ١٩٢٤

٤ — من المفهوم ان المادة الثالثة من المعاهدة الموقع فيها هذا اليوم لا تحظر على حكومة العراق استملاك الاملاك الاميركية لاجل المقاصد العامة وفقاً لقوانين الاستملاك الاعتيادية الشاملة التطبيق على ان يدبر مقدماً التعويض عنها تعويضاً عادلاً ومعقولاً .

يمتد هذا البروتوكول قسماً متداً المعاهدة الموقع فيها هذا اليوم ويبرم في عين الوقت الذي تبرم فيه المعاهدة المذكورة .

وللببيان وقع المفوضون المختصون في هذا البروتوكول المذكور وأثبتوا فيه إختتامهم.

كتب بلندن عن ثلاث نسخ في اليوم التاسع من شهر كانون الثاني سنة ١٩٣٠

جعفر العسكري

جارلس . ج داوس

ارثر هندرسن

المفوضية العراقية

لندن ٩ كانون الثاني سنة ١٩٣٠

يا صاحب المعالي

لي الشرف بان الفت نظركم الى نقطة تتعلق بالمادة الثانية من البروتوكول الملحق بالمعاهدة الثلاثية الموقعة بين الولايات المتحدة الاميركية والمملكة المتحدة والعراق ان المادة الثانية من البروتوكول تنص على ان لا تتدخل الحكومة العراقية في الامور المتعلقة بمنهج التدريس كجدول اوقات الدروس والنظام والامور الادارية الداخلية الصرفة في المدارس التي يؤسسها او يقوم بالاتفاق عليها رعايا الولايات المتحدة الاميركية في العراق . ان الحكومة العراقية تفسر هذه المادة بانها لا تمنع من ان تنفذ بحق المدارس المذكورة المادة ٢٨ من قانون المعارف العامة لسنة ١٩٢٩ التي اورد ترجمتها كما يلي :

ان تدريس اللغة العربية وتاريخ العراق وجغرافيته وتاريخ العرب حسب منهج وزارة المعارف اجباري في جميع المدارس الخصوصية العلمية من ابتدائية وثانوية ويجب ان لا تقل دروس اللغة العربية عن خمس ساعات في الاسبوع في الصفوف الثانوية .

لذلك اوعزت الى حكومتي بان اخبر معاليكم بان الحكومة العراقية تعتبر المادة ٢ من البروتوكول المذكور غير ماسة باحكام المادة ٢٨ من القانون المذكور اعلاه .

لي الشرف ان اكون ياسيدي خادكم المطيع

جعفر العسكري المفوض العراقي

الى معالي مفوض الولايات المتحدة

سفارة الولايات المتحدة الاميركية لندن في ٩ كانون الثاني سنة ١٩٣٠

يا صاحب المعالي

لي الشرف بان اعرفكم بوصول مذكرة معاليكم المؤرخة بتاريخ اليوم والتي تتضمن مايلي:
لي الشرف بان الفت نظركم الى نقطة تتعلق بالمادة الثانية من البروتوكول الملحق
بالمعاهدة الثلاثية المعقودة بين الولايات المتحدة الاميركية والمملكة المتحدة والعراق. ان
المادة الثانية من البروتوكول تنص على ان لا تتدخل الحكومة العراقية في الامور
بمنهج التدريس كجدول اوقات الدروس والنظام والامور الادارية الداخلية الصرفة في
المدارس التي يؤسسها أو يقوم بالاتفاق عليها رعايا الولايات المتحدة الاميركية في العراق
ان الحكومة العراقية تفسر هذه المادة بانها لا تمنع ان تنفذ بحق المدارس المذكورة
المادة ٢٨ من قانون المعارف العامة لسنة ١٩٢٩ التي أورد ترجمتها كمايلي :

ان تدريس اللغة العربية وتاريخ العراق وجغرافيته وتاريخ العرب حسب منهاج
وزارة المعارف اجباري في جميع المدارس الخصوصية العلمية من ابتدائية وثانوية ويجب
ان لا تقل دروس اللغة العربية عن خمس ساعات في الاسبوع في الصفوف الابتدائية
وثلاث ساعات في الاسبوع في الصفوف الثانوية.

لذلك اوعزت الى حكومتي بان اخبر معاليكم بان الحكومة العراقية تعتبر المادة (٢)
من البروتوكول المذكور غير ماسة باحكام المادة (٢٨) من القانون المذكور في اعلاه.
لقد احطت علماً بمضمون هذه الرسالة واني أتنزه هذه الفرصة لان اجدد لمعاليكم
تأكيده فائق احترامي .

لي الشرف ان اكون يا صاحب المعالي خادكم المطيع

جارلس . ج . داوس

معالي جمفر باشا العسكري سي . ام . جي .
المفوضية العراقية . لندن .

الحكومة العراقية وحماية الاقليات

نصه العراق في معاملة دول العصبة

الفصل الاول

المادة الاولى - تعتبر الاحكام المنصوص عليها في هذا الفصل كقوانين أساسية في العراق ولا يمكن لاي قانون او نظام أو أي عمل رسمي كان ان يعارض هذه الاحكام أو يناقضها كما انه لا يمكن لاي قانون او نظام او عمل رسمي كان ان يتغلب عليها في الحاضر أو في المستقبل .

المادة الثانية - يمنح جميع سكان العراق حماية تامة وكاملة لحياتهم وحريةهم بدون تفریق في النسب والجنسية واللغة والقومية والديانة .

٢ - يحق لجميع سكان العراق ان يمارسوا بحرية علنا أو بصورة خاصة كل مذهب أو ديانة أو عقيدة لا تكون ممارستها معارضة للنظام العام والاخلاق العامة .

المادة الثالثة - يعتبر ذو التبعة العثمانية المقيمون في العراق بتاريخ ٦ آب ١٩٢٤ مكتسبين الجنسية العراقية في ذاك التاريخ دون الجنسية العثمانية على أساس المادة ٣٠ من معاهدة الصلح المعقودة في لوزان وضمن الشروط الوارد ذكرها في قانون الجنسية العراقي المؤرخ في ٩ تشرين الاول سنة ١٩٢٤ .

المادة الرابعة - التبعة العراقيون متساوون جميعا تجاه القانون ويتمتعون بنفس الحقوق المدنية والسياسية بدون تمييز في اللغة والقومية والدين .

٢ - يؤمن النظام الانتخابي تمثيلا عادلا للاقليات القومية والدينية واللغوية في العراق

٣ - لا يمكن للاختلاف في القومية او اللغة او الدين ان يجلب ضررا لاي عراقي كان فيما يتعلق بالتمتع بالحقوق المدنية والسياسية وسما بالقبول في الوظائف العامة والمناصب والامتيازات التشريعية وتبعاطي جميع المهن والصناعات .

٤ - لا يمكن ان تنقيد حرية التمتع بالجنسية العراقية في استعمالهم اي لغة كانت

سواء بملاقاتهم الخاصة أو التجارية أو فيما يتعلق بالدين والصحافة وجميع انواع النشرات او في الاجتماعات العامة .

٥ - رغما من تثبيت اللغة العربية من قبل الحكومة العراقية كلغة رسمية ورغما عن الاحكام الخاصة التي ستخذها الحكومة العراقية بخصوص استعمال اللغتين الكردية والتركية وهي الاحكام المنصوص عليها في المادة التاسعة من هذا البيان يمنح جميع التبعة العراقيين الناطقين بلغة غير اللغة الرسمية التسهيلات الموقفة لاستعمال لغتهم شفاهياً او خطياً أمام المحاكم .

المادة الخامسة - - يتمتع قانوناً وفعلاً العراقيون المنتمون لاقليات قومية أو دينية او لغوية بالمعاملات وبالضمانات نفسها التي يتمتع بها سائر العراقيين ولهم بالخصوص ما لهؤلاء من حق في الاحتفاظ بالمؤسسات الخيرية او الدينية او الاجتماعية والمدارس وغيرها من معاهد التهذيب وفي ادارتها ومراقبتها على نفقتهم وفي تأسيس غيرها في المستقبل مع الحق باستعمال لغتهم وممارسة دينهم فيها بكل حرية .

المادة السادسة - تقبل الحكومة العراقية ان تتخذ تجاه الاقليات غير المسلمة فيما يتعلق بالنظام العائلي او الشخصي جميع التدابير الصالحة لحل هذه القضايا بموجب عرف الطوائف المنتمية اليها تلك الاقليات .

ترسل الحكومة العراقية الى مجلس جمية الامم معلومات عن كيفية تنفيذ هذه الاحكام

المادة السابعة - ١- تعهد الحكومة العراقية ان تمنح كل حماية وجميع التسهيلات والاجازات للكنائس المسيحية والمعابد اليهودية والمقابر وغيرها من الابنية الدينية والمؤسسات الخيرية والادواق العائدة لطوائف الاقليات الموجودة في العراق .

٢- يحق لجميع هذه الطوائف ان تواف في المناطق الادارية الهامة مجالس لها الصلاحية في ادارة الادواق والهيئات الخيرية ولهذه المجالس الصلاحية ايضاً في استيفاء واردات تلك الاموال لاستعمالها وفقاً لرغبات الراهب وللعادة المتبعة لدى الطائفة ويترتب على هذه الطوائف ان تسهر على حفظ أموال اليتامى وفقاً للقانون وتوضع المجالس المشار اليها اعلاه تحت مراقبة الحكومة .

٣ - فيما يتعلق باحداث مؤسسات دينية أو خيرية جديدة لا ترفض الحكومة العراقية التسهيلات اللازمة التي ستؤمن للمؤسسات الموجودة من هذا النوع .

المادة الثامنة — ١ — فيما يتعلق بالتعليم العام تمنح الحكومة العراقية في المدن والمقاطعات التي يقيم فيها بنسبة وافرة عراقيون ناطقون بلغة غير اللغة الرسمية التسهيلات الموافقة التي تضمن لآبناء هؤلاء العراقيين التعليم في لغتهم في المدارس الابتدائية ولا يمنع هذا النص الحكومة العراقية من جعل تعليم اللغة العربية اجباريا في المدارس المذكورة .

٢ — في المدن والمقاطعات التي يقطن بها بنسبة وافرة عراقيون منشون لاقليات جنسية او دينية أو لغوية يؤمن لهذه الاقليات قسط عادل من المبالغ التي يحتل تخصيصها من الاموال العامة في موازنة الدولة وموازنات البلدية او غيرها لغاية تهذيبية او دينية او خيرية .

المادة التاسعة — ١ — يقبل العراق في الوية الموصل وعميل وكر كوك وسليمانية ان تكون اللغة الكردية لغة رسمية مع العربية في الاقضية التي يغلب فيها السكان الكرديو الاصل .

الا انه في قضائي كفرى وكر كوك من لواء كركوك حيث ينتسب قسم وافر من السكان الى القومية التركمانية تكون اللغة التركية او الكردية لغة رسمية مع العربية .

٢ — يقبل العراق ان يفرض على الموظفين في القضائين المذكورين معرفة اللغة الكردية أو عند الاقتضاء اللغة التركية الا في حالة استثنائية مشروعة .

٣ — فضلا عن ان المقياس في انتقاء الموظفين في القضائين المذكورين كما هو في سائر انحاء العراق هو الكفاءة ومعرفة اللغة القومية تقبل الحكومة ان ينتخب الموظفون كما جرى حتى الان وعلى قدر الاستطاعة بين العراقيين المنتسبين الى هذين القضائين .

المادة العاشرة — ان ما في احكام المواد السابقة من هذا البيان من نصوص تتعلق بالاشخاص المنتسبين لاقليات قومية أو دينية أو لغوية يعتبر صهوداً ذات صبغة دولية تضمنها جمعية الامم ولا يجوز تبديلها الا بموافقة اكثرية مجلس جمعية الامم .

يحق لكل عضو من جمعية الامم ممثل في المجلس ان يلفت نظر المجلس الى كل مخالفة لاحدى هاتى الواجبات ويمكن للمجلس ان يتخذ التدابير ويعطي التعليمات التي يراها موافقة وناجعة في تلك الظروف .

وعند وقوع اختلاف في الرأي بين العراق واحد اعضاء جمعية الامم الممثل في

المجلس بخصوص قضايا حقوقية او واقعية يعتبر هذا الاختلاف كخلاف له صفة دولية كما جاء في أحكام المادة ١٤ من صك جمعية الامم .

كل خلاف من هذا النوع يعرض بناء على طلب احد الطرفين على محكمة العدل الدولي الدائمة ويكون قرار هذه المحكمة قطعياً وتكون له قوة وقيمة قرار صادر وفقاً للمادة ١٣ من صك جمعية الامم .

الفصل الثاني

المادة الحادية عشرة — يتعهد العراق ان يمنح بشرط المساواة للدول الداخلة في جمعية الامم معاملة الدولة الاكثر رعاية لمدة عشر سنوات اعتباراً من تاريخ قبوله كعضو في جمعية الامم .

الا ان التدابير المتخذة من قبل احد اعضاء جمعية الامم سواء أكانت مرعية الاجراء في التاريخ المذكور اعلاه او متخذة خلال المدة المنصوص عليها في الفقرة السابقة ان كان من شأنها ان تلحق ضرراً بالعراق باخلالها توازن المبادلات بين العراق وعضو جمعية الامم المبحوث عنه وبثأثيرها بصورة محسوسة على اهم تصديرات العراق بحسب للعراق اذ ذاك بالنظر لحالته الخاصة ان يطلب الى ذلك العضو المباشرة فوراً بمفاوضات لاعادة التوازن المختل .

ان لم تقترن تلك المفاوضات باتفاق خلال ثلاثة اشهر ابتداء من تاريخ طلب العراق يعلن العراق انه بإمكانه اعتبار نفسه غير مقيد تجاه عضو جمعية الامم المبحوث عنه بالواجب المنصوص عليه في الفقرة الاولى من هذه المادة .

يستثنى من القيد المنصوص عليه في الفقرة الاولى من هذه المادة الامتيازات التي منحتها العراق أو يمكن ان يمنحها فيما بعد لاحدى البلاد المجاورة تسهيلاً للعلاقات التجارية منطقة الحدود

كما انه تستثنى ايضاً الامتيازات الناجمة عن اتحاد جمركي قد يعقده العراق كذلك فيما يتعلق بالامتيازات الخاصة التي يمكن للعراق ان يمنحها في المسائل الجمركية للمحصولات الطبيعية أو المنتوجات الصادرة عن تركيا أو عن احدى البلاد التي كانت سنة ١٩١٤ تشكل بكاملها جزءاً من الامبراطورية العثمانية في آسيا .

المادة الثانية عشرة — يطبق نظام عدلي واحد على جميع التبعة العراقيين وعلى جميع الاجانب بالمساواة ويكون من شأن هذا النظام ان يؤمن فعلاً للاجانب والوطنيين معاً حفظ حقوقهم وتمام التمتع بها .

يحافظ لمدة عشر سنوات اعتباراً من قبول العراق كعضو في جمعية الامم على النظام القضائي المعمول به والناتج عن تطبيق المواد الثانية والثالثة والرابعة من الاتفاق المعقود بين السلطة المنتدبة والعراق والموقع في ٤ آذار سنة ١٩٣١ توزع من قبل العراق الوظائف المخصصة للحقوقيين الاجانب بناء على المادة الثانية من الاتفاق المذكور وينتخب اصحاب هذه الوظائف مع كونهم اجانب دون تفریق في الجنسية على ان يكونوا مستوفين الصفات اللازمة .

المادة الثالثة عشرة — يعتبر العراق نفسه مقيداً بجميع العقود والاتفاقيات الدولية العامة والخاصة التي أصبح فيها طرفاً متعاقداً سواء اشترك فيها مباشرة او عقدتها الدولة المنتدبة عنه .

يحترم العراق تلك العقود والاتفاقيات طيلة المدة التي عقدت من اجلها مع الاحتفاظ بحق نقضها عندما يكون ذلك ملحوظاً فيها .

المادة الرابعة عشرة — ان العراق مع اطلاعه على قرار مجلس عصبة الامم المؤرخ في ١٥ ايلول سنة ١٩٢٦ .

١ — يعان احترام جميع الحقوق على اختلاف انواعها المكتسبة قبل زوال نظام الانتداب من قبل الافراد او الشركات أو الاشخاص المعنويين .

٢ — يتعهد باحترام وتنفيذ الواجبات المالية من اي نوع كانت التي اعتنتها عنه السلطة المنتدبة اثناء الانتداب .

المادة الخامسة عشرة — يتعهد العراق بان يؤمن ويضمن في جميع انحاء اراضيه حرية الضمير وممارسة الشعائر الدينية ومساوي البعثات التبشيرية على اختلاف عقائدها بما يتعلق بالدين والمدارس والاسعاف الطبي منها كانت جنسية تلك البعثات أو جنسية اعضائها على ان يحتفظ بحقه في اتخاذ التدابير التي لا بد منها للحفاظ على الآداب العامة والنظام العام .

المادة السادسة عشرة — تشكل الاحكام الداخلية في هذا الفصل واجبات ذات صبغة دولية .

ويمكن لكل عضو في جمعية الامم ان يلفت نظر المجلس الى الاعمال الخسلفة لهذه الاحكام ولا يمكن تعديل هذه الاحكام الا باتفاق بين العراق ومجلس جمعية الامم المقرر بأكثرية الاصوات .

كل اختلاف في الرأي قد ينشأ بين العراق واحد اعضاء جمعية الامم الممثلين في المجلس بشأن تفسير الاحكام المبثوثة عنها او تنفيذها يعرض بناء على طلب ذلك العضو على محكمة العدل الدولي الدائمة لاتخاذ القرار

جنيف في ٧ ايار سنة ١٩٣٢

الاتفاقات المالية بين انكلترة والعراق

لندن في ٩ آب سنة ١٩٣٠

سيدي

عطفًا على محادثاتنا في لندن اتشرف بان اقترح اعتبار النصوص التالية شاملة للاتفاق المعقود على حدة على جميع المسائل المالية المشار اليها في تبادل المذكرات الثاني بين فخامتكم وبينني عند امضاء معاهدة التحالف في ٣٠ حزيران سنة ١٩٣٠

ومن التفاهم عليه ان الاتفاق المؤلف من هذه المذكرة ومن جواب فخامتكم عنها سيكون من وثائق ابرام معاهدة التحالف ويدخل حيز التنفيذ عند تبادل وثائق الابرام .

١ — تنقل حكومة المملكة المتحدة البريطانية العظمى وايرلندة الشمالية الى الحكومة العراقية في خلال مدة النصوص عليها في الفقرة الاولى من ملحق معاهدة التحالف المضافة ٣٠ حزيران سنة ١٩٣٠ المطارات والعسكرات التي في الهندية والموصل والتي تشغلها الان قوات صاحب الجلالة البريطانية وتتقبل الحكومة العراقية انتقال هذه المطارات والعسكرات اليها (ما عدا سقيفتين فولاذيتين من نوع (آ) ومعدات الثلج الموجودة في الهندية والموصل التي ستنقلها حكومة المملكة المتحدة) بثلاث اثمان الذي تشهد وزارة الطيران لحكومة المملكة المتحدة بسحته ويشمل ذلك المباني والمعامل والمؤسسات والانشاءات الدائمة الموجودة هناك ولا يدخل في هذا الحساب المباني

الطينية التي تنتقل الى الحكومة العراقية بلائمن ولا تتأخر الحكومة العراقية في دفع هذا المبلغ الى حكومة المملكة المتحدة عن التاريخ الذي يتم فيه الانتقال المذكور . وفي خلال المدة القصوى المنصوص عليها في الفقرة الاولى من ملحق معاهدة التحالف تظل قوات صاحب الجلالة البريطانية آمنة في اشغال مواقعها الحالية في الهندي والموصل والشعبية وفي استعمال اما كنها الحالية المخصصة لنزول الطيارات الاضطرابي ولا تطالب حكومة المملكة المتحدة بدفع بدلات ايجار لهذه الاماكن تزيد على البدلات التي تدفعها الآن .

٢ — عند انسحاب قوات صاحب الجلالة البريطانية من الهندي والموصل وفق احكام الفقرة الاولى من ملحق معاهدة التحالف اذا قررت حكومة المملكة المتحدة تأسيس قاعدة جوية بريطانية في جوار الجبانية تتخذ الحكومة العراقية حينئذ جميع التدابير الممكنة بغير ان يترتب في ذلك نفقات على اي كان من الحكومتين لانشاء سكة حديدية تصل تلك القاعدة الجوية بالسكك الحديدية العراقية .

٣ — لا تستوفي بدلات ايجار عن مواقع القواعد الجوية التي تؤجر من حكومة صاحب الجلالة البريطانية وفق احكام المادة الخامسة من معاهدة التحالف متى كانت تلك المواقع كارض اميرية خالية اما اذا كانت تلك البقاع في اراض غير اميرية فتجري جميع التسهيلات الممكنة لتحسين عقد تلك الايجارات بشروط معقولة على ان تقوم الحكومة العراقية بمقد هذه الايجارات بناء على طلب حكومة المملكة المتحدة وعلى نفقة المملكة المتحدة وتعفى الاراضي المأجورة من جميع الضرائب والرسوم وتظل الايجارات نافذة المفعول ما دامت قوات صاحب الجلالة البريطانية شاغلة هذه القواعد وفق احكام معاهدة التحالف السابق ذكرها أو وفق احكام أي تمديد آخر لها وعند انقضاء اجل ايجار المواقع المذكورة أو اجل ايجار اي منها بصورة نهائية اما ان تسلم الحكومة العراقية نفسها المباني والمؤسسات والانشاءات الدائمة المبنية في تلك المواقع بشمين معقول مع اعتبار مقدار استعمالها واما ان تجري التسهيلات المعقولة المقترضة لتمكين حكومة المملكة المتحدة من تصريفها على افضل صورة ممكنة .

وبعد انقضاء المدة القصوى المنصوص عليها في الفقرة الاولى من ملحق معاهدة التحالف وما دامت معاهدة التحالف المذكورة نافذة المفعول لا تطالب حكومة

المملكة المتحدة بدفع أجور استعمال أي كان من الاماكن الحالية المخصصة لنزول الطيارات الاضطرابي في العراق .

٤ — تنفيذ التدابير التالية المتخذة للتصرف بالسكك الحديدية العراقية وادارتها بأسرع ما يمكن وفي خلال مدة لا يتعدى حدها الاقصى على كل حال سنة واحدة ابتداء من دخول معاهدة التحالف حيز التنفيذ :

(أ) تنقل حكومة المملكة المتحدة ملكية السكك الحديدية الشرعية الى الحكومة العراقية وتسجل باسم الحكومة العراقية وفي عين الوقت الذي يتم فيه هذا الانتقال تخول هيئة خاصة او نقابة ذات شخصية قانونية حق الانتفاع التام على سبيل الاجار أو غيره وببدل اجار اسمي وبشروط ترضاها حكومة المملكة المتحدة على ان تؤلف هذه الهيئة او مجلس الادارة بقانون خاص تسنه الهيئة التشريعية العراقية وتوافق على نصوصه تلك الحكومتين .

(ب) تكون النقابة مسؤولة باجمعها عن ادارة السكك الحديدية العراقية وتدير شؤونها ولها وحدها دون غيرها سلطة جمع رأسمال جديد باكتاب عام أو بعقد قرض خاص مع سلطة التصرف بدخل هذه السكك الحديدية على ان تراعى في ذلك القيود المفروضة في القانون المار ذكره .

(ج) — يتألف رأسمال النقابة المذكورة مما يلي :

(اولاً) يخصص لحكومة المملكة المتحدة ما قيمته ٢٧٥ لك ربية من الاسهم الممتازة بفائدة ٦ في المائة ولا تتراكم هذه الفائدة لمدة عشرين سنة ابتداء من تاريخ انتقال السكك الحديدية ولكنها تتراكم بعد انقضاء هذه المدة وبحسب ٢٥ لك ربية من هذا المبالغ قيمة رأس المال المدبنة به السكك الحديدية لحكومة المملكة المتحدة على حساب التصفية .
(ثانياً) يخصص للحكومة العراقية ٤٥ لك و ٨٥ الف ربية من الاسهم الممتازة بعين الشروط وهذا المبلغ يساوي المبالغ التي اقترضتها الحكومة العراقية للسكك الحديدية والتي اعفيت من الفائدة .

(ثالثاً) أيضاً يخصص للحكومة العراقية ٢٥٠ لك ربية من الاسهم المتأخرة وللحكومة العراقية الخيار في ان تشتري متى شاءت الاسهم المخصصة لحكومة المملكة المتحدة بقيمتها الاصلية .

يتألف مجلس ادارة النقابة من خمسة مديرين تعين اثنين منهم الحكومة العراقية واثنين منهم حكومة المملكة المتحدة اما الخامس الذي يكون رئيس مجلس الادارة فيتم تعيينه باتفاق كلتا الحكومتين ويكون اول رئيس لمجلس الادارة مدير السكك الحديدية العراقية الحالي.

(هـ) تكون النقابة مسؤولة عن اقتراض رأس المال المطلوب لاصلاح السكك الحديدية العراقية وتوسيعها ولا يتعهد اي كان من الحكومتين بضمان هذا القرض سواء أكان ذلك فيما يتعلق بالفائدة ام برأس المال .

(و) كل رأس مال تقرضه النقابة لاصلاح السكك الحديدية العراقية أو لتوسيعها يقدم على الاسم المخصصة للحكومتين وفقاً للفقرة (ج) السابقة .

(ز) تتقبل الحكومة العراقية بصفة كونها صاحبة الرقابة للسكك الحديدية التابعة النهائية عما يظهر فيما بعد من ديون على هذه السكك غير مترتبة على النقابة ومقابل هذه التبعة تحول حكومة المملكة المتحدة الى الحكومة العراقية من الاسم الممتازة ما تساوي قيمته الاسمية المبالغ التي لا يمكن استردادها مما قد تضطر الحكومة العراقية الى دفعه تسديداً لتلك الديون وذلك متى ثبتت صحة تلك الديون ثبوتاً تقتنع حكومة المملكة المتحدة به .

(ح) توقعاً لانتقال السكك الحديدية وتأليف النقابة تبادر الحكومة العراقية الى منح عقود مدتها ثلاث سنوات وفق شروط « المعاهدة » لموظفي السكك الحديدية البريطانية الذين قد يوصى بهم مدير السكك الحديدية العراقية لذلك ولا تبطل هذه العقود بعد منحها الا بموافقة حكومة المملكة المتحدة اما مسألة منح هؤلاء الموظفين عقوداً لمدة أطول من هذه المدة فتترك لقرار مجلس الادارة بعد تأليفه .

هـ — ان الملك الكائن في ميناء البصرة الموجود الآن في حيازة حكومة المملكة المتحدة ينتقل الى الحكومة العراقية وتقوم بادارة الميناء هيئة تدعى مجلس امناء الميناء ولهذا الغاية يسن العراق تشريعاً بنصوص يتفق عليها مع حكومة المملكة المتحدة لتأليف مجلس امناء ميناء له شخصية قانونية على ان لا يعدل هذا التشريع الا بموافقة حكومة المملكة المتحدة ما دام لحكومة المملكة المتحدة اي جزء كان من الدين المتعلق بالميناء .

وعند سن التشريع المذكور وتأليف مجلس أمناء الميناء ينتقل الملك الكائن في الميناء الى الحكومة العراقية ويسجل باسمها وفي عين الوقت الذي يتم فيه هذا الانتقال يمنح مجلس أمناء الميناء حق الانتفاع التام على سبيل الاجار او الامتياز أو بواسطة اخرى مناسبة على ان توافق حكومة المملكة المتحدة على الشروط وذلك للمدة التي يكون فيها الميناء مدينا لحكومة المملكة المتحدة باي جزء كان من الدين .
وتفضلوا يا سيدي بقبول فائق الاحترام

ف . ه . همفريز

الى فخامة نوري باشا السعيد رئيس الوزارة ووزير خارجية العراق

(٢)

لندن في ٩ آب ١٩٣٠

سيدي

أشرف بان اخبركم بتسليم مذكرتكم بتاريخ هذا اليوم والبسوطه فيها النصوص المقتضى اعتبارها شاملة للاتفاق المقنود على حدة على جميع المسائل المالية المشار اليها في تبادل المذكرات الثاني بين فخامتكم وبينني عند امضاء معاهدة التحالف في ٣٠ حزيران سنة ١٩٣٠ وانني أؤكد لكم ان مذكرتكم تبسط بكل وضوح الاتفاق الذي توصلنا اليه .

وتفضلوا يا سيدي بقبول فائق الاحترام

نوري السعيد

الى فخامة السرف . ه . همفريز

جي . سي . في . او . كي . سي . ام . جي . كي . بي . ئي . سي . آي . اي
المعتمد السامي لحكومة صاحب الجلالة البريطانية بالعراق

القطر المصري

یہ ہندو



جلالة الملك فاروق



اتفاق بين مصر وانكلترا على السودان^(١)

وقع يوم ١٩ كانون الثاني سنة ١٨٩٩

« حيث ان بعض اقاليم السودان التي خرجت عن طاعة الحضرة الفخيمة قد صار افتتاحها بالوسائل الحرية والمالية التي بذلتها بالاتحاد حكومتنا جلالة ملكة الانكليز والجناب العالي الخديوي .

وحيث قد اصبح من الضروري وضع نظام مخصوص لاجل ادارة الاقاليم المفتوحة المذكورة وسن القوانين اللازمة لها بمراعاة ما هو عليه من الجانب العظيم من تلك الاقاليم من التأخر وعدم الاستقرار على حال الى الآن وما تستلزمه حياة كل جهة من الجهات المتنوعة .

وحيث انه من المتضمن التصريح بمطالب حكومة جلالة الملكة المرتبة على مالها من حق الفتح وذلك بالاشتراك في وضع النظام الاداري والقانون الاتف ذكره ، وفي اجراء تنفيذ مفعوله وتوسيع نطاقه في المستقبل .

وحيث انه تراءى من جملة وجود أصوبية الحاق وادي حلفا وسواكن ادارياً والاقاليم المفتوحة المجاورة لها .

فلذلك قد صار الاتفاق والاقرار فيما بين الموقعين على هذا بمالها من التفويض اللازم لهذا الشأن على ما يأتي :

المادة الاولى — تطلق لفظة السودان على جميع الاراضي التي لم تحتلها الجنود المصرية منذ سنة ١٨٨٣ ، والاراضي التي كانت تحت ادارة الحكومة المصرية قبل الثورة الاخيرة وفقدت منها موقتاً ، ثم فتحها الان حكومة جلالة الملكة والحكومة المصرية بالاتحاد ، والاراضي التي تفتحها بالاتحاد من الان فصاعداً .

(١) وقع اللورد كرومر واسم انكلترا ، وبطرس باشا غالي باسم مصر في ١٩ كانون الثاني سنة ١٨٩٩ هذا الاتفاق .

المادة الثانية — يستعمل العلم البريطاني والعلم المصري معاً في البحر والبر بجميع أنحاء السودان ماعدا مدينة سواكن فلا يستعمل فيها سوى العلم المصري .
المادة الثالثة — تقوض الرئاسة العليا العسكرية والمدنية في السودان الى موظف واحد يلقب « حاكم عموم السودان » ويكون تعيينه بأمر عال خديوي بناء على طلب حكومة جلالة الملكة ، ولا يفصل عن وظيفته الا بأمر عال خديوي يصدر برضاء الحكومة البريطانية .

المادة الرابعة — كافة القوانين ، وكافة الاوامر واللوائح التي تكون لها قوة القانون المعمول به والتي من شأنها تحسين ادارة حكومة السودان أو تقرير حقوق الملكية فيه بجميع انواعها ، وكيفية أيلوليتها والتصرف فيها يجوز سنها أو تحويرها أو نسخها من وقت الى آخر بمنشور من الحاكم العام .

وهذه القوانين والايامر واللوائح يجوز ان يسري مفعولها على جميع أنحاء السودان او على جزء معلوم منه ، ويجوز ان يترتب عليها صراحة او ضمناً تحوير او نسخ اي قانون او اية لأئحة من القوانين او اللوائح الموجودة .
وعلى الحاكم العام ان يبلغ على الفور جميع المنشورات التي يصدرها من هذا القبيل الى وكلاء وقنصل جنرال الحكومة البريطانية بالقاهرة ، والى رئيس مجلس نظار الجباب العالي الخديوي

المادة الخامسة — لا يسري على السودان او على جزء منه شيء ما من القوانين او الاوامر العالية او القرارات الوزارية المصرية التي تصدر من الان فصاعداً الا ما يصدر باجرائه منها منشور من الحاكم العام بالكيفية السابق بيانها .
المادة السادسة — المنشور الذي يصدر من حاكم عموم السودان ببيان الشروط التي بموجبها يصرح للاوروبيين من اية جنسية كانت بحرية التجارة او السكن بالسودان أو تملك ملك كائن ضمن حدوده لايشمل امتيازات خصوصية لرعايا اية دولة اوروبية

المادة السابعة — لا تدفع رسومات الواردات على البضائع الانية من الاراضي المصرية حين دخولها الى السودان ، ولكنه يجوز مع ذلك تحصيل الرسوم المذكورة

على البضائع القادمة من غير الاراضي المصرية ، الا انه في حالة ما اذا كانت تلك البضائع آتية الى السودان عن طريق سواكن او اية ميناء آخر من موانئ ساحل البحر الاحمر لا يجوز ان تزيد الرسوم التي تحصل عليها عن القيمة الجارية تحصيلها حينئذ على مثلها من البضائع الواردة الى البلاد المصرية من الخارج ، ويجوز ان تقرر عوائد على البضائع التي تخرج من السودان بحسب ما يقدره الحاكم العام من وقت الى آخر بالمنشورات التي يصدرها بهذا الشأن

المادة الثامنة — فيما عدا مدينة سواكن لا تمتد سلطة الحاكم المختلطة على اية جهة من جهات السودان ، ولا يعترف بها فيه بوجه من الوجوه .

المادة التاسعة — يعتبر السودان باجمعه ماعدا مدينة سواكن تحت الاحكام العرفية ويبقى كذلك الى ان يتقرر خلاف ذلك بمنشور من الحاكم العام .

المادة العاشرة — لا يجوز تعيين قناصل او وكلاء قناصل او مأموري قنصليات بالسودان ، ولا يصرح لهم بالاقامة قبل المصادقة على ذلك من الحكومة البريطانية

المادة الحادية عشرة — ممنوع منعاً مطلقاً ادخال الرقيق الى السودان او تصديره منه ، وسيصدر منشور بالاجراءات اللازمة اتخاذها لتنفيذ بهذا الشأن

المادة الثانية عشرة — قد حصل الاتفاق بين الحكومتين على وجوب المحافظة منها على تنفيذ مفعول معاهدة بروكسل المبرمة بتاريخ ٣ تموز سنة ١٨٨٠ فيما يتعلق بادخال الاسلحة النارية والذخائر الحربية والاشربة المقطرة والروحية وبيعها وتشغيلها .

مشروع سعد زغلول باشا^(١)

قدم الى اللورد ملنز في ١٧ تموز سنة ١٩٢٠

المادة الاولى — تعترف بريطانيا العظمى باستقلال مصر ، وتنتهي الحماية التي أعلنتها



الخفور له سعد زغلول باشا

بريطانية العظمى على
مصر في ١٨ كانون اول
سنة ١٩١٤ هي
والاحتلال العسكري
الانكليزي ، وبذلك
تسترد مصر كامل سيادتها
الداخلية والخارجية
وتكون دولة ذات
نظام دستوري .

المادة الثانية — تخلي
بريطانية العظمى
جنودها عن القطر
المصري في ظرف (٠٠٠)
من تاريخ العمل بهذه
المعاهدة .

المادة الثالثة — عند
استعمال الحكومة المصرية
حقها في الاستعانة عن
خدمة الموظفين الانكليز
تلتزم باحسان معاملتهم على
الطريقة الآتية :

(١) باشر الوفد المصري المحادثات مع لجنة اللورد ملنز في سنة ١٩٢٠ ، وأسفرت
المحادثات عن هذين المشروعين اللذين قدم أولهما سعد باشا الى اللورد ملنز والثاني ارسل
به اللورد الى الوفد المصري .

في غير حالة الرفعت لبلوغ السن القانونية أو للعجز الجنائي عن العمل أو بمقتضى حكم تأديبي أو لانتهاء المدة المحدودة في عقد الاستخدام يعطى الموظف المرفوض تمويضاً اضافياً بمقدار شهر عن كل سنة قضاها في الخدمة ، ويمنح هذا التمويض أيضاً لكل موظف يترك باختياره خدمة الحكومة المصرية في ظرف سنة من تاريخ العمل بهذه المعاهدة .
المادة الرابعة — تخفيفاً لمضار الامتيازات الى حين الغائها تقبل مصر ان الحقوق التي تستعملها الدول الآن بمقتضى هذه الامتيازات تكون لبريطانية العظمى لاستعمالها باسمهن بالسكيفية الآتية :

١ — الزيادات والتعديلات التي يراد ادخالها على لا ئحة ترتيب المحاكم المختلطة لا تحصل الا بموافقة بريطانية العظمى .

٢ — كافة القوانين الاخرى التي لا تنفذ الان في حق الاجانب أصحاب الامتيازات الا بموافقة الدول او بقرار من الهيئة التشريعية بمحكمة الاستئناف المختلطة أو من الجمعية العمومية بهذه المحكمة تصير نافذة عليهم بمقتضى « ديكريتيو » يصدر وينشر لهذا الغرض ما لم تحصل معارضة من بريطانية العظمى تبلغ لوزير الخارجية المصري في ظرف (. . . .) من تاريخ النشر بالجريدة الرسمية ، ولا تصح هذه المعارضة الا اذا كان منها ان القانون يشمل احكاماً لا نظير لها في أي شريعة من شرائع الدول ذوات الامتيازات أو ان كان قانوناً مالياً ان الضريبة التي يأمر بها لا مساواة في المعاملة بشأنها بين المصريين والاجانب .

وفي حالة حصول خلاف بين الحكومتين في صحة مبنى هذه المعارضة فلمصر رفع الامر لعصبة الامم لتفصل فيه :

المادة الخامسة — في حالة إلغاء المحاكم القنصلية ، وحالة محاكمة الاجانب على ما يقدم منهم من الجنائيات والجنح الى المحاكم المختلطة تقبل مصر ان تعين احد رجال القانون من النجعة الانكليزية في وظيفة النائب العمومي لدى المحاكم المختلطة .

المادة السادسة — تقرر الحكومة البريطانية انها مستعدة للنظر بالاشتراك مع الحكومة المصرية بعد مضي خمس عشرة سنة في مسألة ازالة المساس الحاصل بسيادة مصر على سكان بلادها بسبب ما للاجانب من الامتيازات في التشريع والقضاء .

وتحفظ مصر لنفسها الحق في رفع هذه المسألة ان اقتضى الحال الى عصبة الامم بعد الميعاد المذكور .

المادة السابعة — في حالة الغاء قومسيون صندوق الدين فان مصر تعين موظفاً سامياً تختاره بريطانيا العظمى يكون له ما للقومسيون المذكور الان من الاختصاصات ، ويكون تحت تصرف الحكومة المصرية في كافة ما ترغب تكليفه به من الاستشارات والمهمات المالية .

المادة الثامنة — لبريطانيا العظمى ان رأت لزوما ان تنشئ على مصاريها بالشاطيء الاسيوي لقنال السويس نقطة عسكرية للمساعدة على صد ما عساه يحصل من الهجمات الاجنبية على هذا القنال .

تحدد منطقة هذه النقطة يحصل بعد معرفة لجنة مكونة من خبراء عسكريين من الطرفين بعدد متساو . ومن المتفق عليه ان انشاء هذه النقطة لا يعطي لبريطانية أي حق في المداخلة في امور مصر ، ولا يخل ادنى اخلال بما للمصر من حقوق السيادة على تلك المنطقة التي تبقى خاضعة لسلطة مصر ، مطبقة فيها قوانينها كما لا يمس بالسلطة المخولة لمصر باتفاقية القسطنطينية المحررة في تشرين اول سنة ١٨٨٨ الخاصة بحرية الملاحة في قنال السويس .

وبعد مضي عشرين سنة من تاريخ العمل بهذه المعاهدة يبحث المتعاقدان الامر لمعرفة ما اذا كان ابقاء هذه النقطة لم يعد له لزوم ، وما اذا لم يكن ممكناً ان يترك لمصر وحدها العناية بالمحافظة على القنال ، وفي حالة الخلاف يرفع الامر لعصبة الامم .

المادة التاسعة — في حالة ما ترى مصر التي لها حق التمثيل السياسي الا تعين نائباً عنها مصر يالدى اي بلد من البلاد تعهد بالمصالح المصرية في هذا البلد الى نائب بريطانيا العظمى ، وهو يتولى الدفاع عن تلك المصالح وفق آراء وزير الخارجية المصري .

المادة العاشرة — يوافق الطرفان بمقتضى هذا على عقد محالفة دفاعية بينها للاغراض الاتية :

١ — تعهد بريطانيا العظمى بالاشتراك في الدفاع عن الاراضي المصرية ضد كل تعد يحصل من جانب اي دولة من الدول .

٢ — عند حصول تعدد على المملكة البريطانية من جانب أي دولة أوربية ، ولولم تكن سلامة القطر المصري ذاته في خطر مباشر فإن مصر تتعهد بأن تقوم داخل حدود بلادها لبريطانيا العظمى بجميع ما تحتاج إليه حرييا من تسهيل سبل المواصلات وأعمال النقل ، وشروط أداء هذه المعونة تتخذ بعد باتفاق خاص .

المادة الحادية عشرة — تتعهد مصر فوق ذلك بأن لا تعقد أي محالفة مع أي دولة أخرى بدون اتفاق مقدما مع بريطانيا العظمى .

المادة الثانية عشرة — مسألة السودان تكون موضوع اتفاق خاص

المادة الثالثة عشرة — هذه المحالفة معقودة لمدة ثلاثين سنة في نهايتها يمكن للطرفين ان ينظرا في أمر تجديدها .

المادة الرابعة عشرة — كل ما كان مخالفا لهذه الشروط من الاحكام المتعلقة بمصر ، الواردة بكافة المعاهدات الاخرى ملغي لا عمل له .

المادة الخامسة عشرة — تودع هذه المعاهدة بسكرتارية جمعية الامم لتسجل بها ، وتقرر بريطانيا العظمى انها عن نفسها قابضة من الان دخول مصر في هذه الجمعية بصفتها دولة حرة مستقلة .

المادة السادسة عشرة — يعمل بهذه المعاهدة بمجرد تبادل التصديق عليهما من المتعاقدين ، ويحصل التصديق فيما يتعلق بمصر بناء على قرار بالاعتماد صادر من الجمعية الوطنية التي تدمى لتقرير الدستور المصري الجديد .

سعد زغلول

مشروع اللورد ملنر

قدم الى الوفد يوم ١٨ آب سنة ١٩٢٠

اولا — تعقد معاهدة بين مصر وبريطانية العظمى ، تعترف بريطانية العظمى بموجبها باستقلال مصر كدولة ملكية دستورية ذات هيئات نيابية ، وتمنح مصر بريطانية العظمى الحقوق التي تلزم لصيانة مصالحها الخاصة ، ولتمليكها من تقديم الضمانات التي يجب ان تعطى للدول الاجنبية لتحقيق تحلي تلك الدول عن الحقوق الخولة لها بمقتضى الامتيازات .

ثانياً — تبرم بموجب هذه المعاهدة نفسها مخالفة بين بريطانية العظمى ومصر تعهد بمقتضاها بريطانية العظمى ان تعضد مصر في الدفاع عن سلامة ارضها ، وتعهد مصر انها في حالة الحرب حتي ولو لم يكن هناك مساس بسلامة ارضها ان تقدم داخل حدود بلادها كل المساعدة التي في وسعها الى بريطانية العظمى ، ورن ضمنها استعمال ما لها من المواني وميادين الطيران ووسائل المواصلات للاغراض الحربية . وتشمل هذه المعاهدة أحكاما للاغراض الآتية :

١ — تتمتع مصر بحق التمثيل في البلاد الاجنبية ، وعند عدم وجود ممثل مصري معتمد من حكومته تعهد الحكومة المصرية بمصالحها الى الممثل البريطاني ، وتعهد مصر بان لا تتخذ في البلاد الاجنبية خطة لا تتفق مع المخالفة او توجد صعوبات لبريطانية العظمى ، وتعهد كذلك بان لا تعقد مع دولة اجنبية اي اتفاق ضار بالمصالح البريطانية .

٢ — تمنح مصر بريطانية حق ابقاء قوة عسكرية في الارض المصرية لحماية مواصلاتها الامبراطورية ، وتعين المعاهدة المكان الذي تعسكر فيه هذه القوة وتسوي ما تستلزمه من المسائل التي تحتاج الى التسوية ، ولا يعتبر وجود هذه القوة باي وجه من الوجوه احتلالا عسكريا للبلاد ، كما انه لا يمس حقوق حكومة مصر .

٣ — تعين مصر بالاتفاق مع الحكومة البريطانية مستشاراً مالياً يهتد اليه في الوقت اللازم بالاختصاصات المالية التي لاءضاء صندوق الدين ، ويكون تحت تصرف الحكومة المصرية لاستشارته في جميع المسائل الاخرى التي قد يرغب في استشارته فيها .

٤ — تعين مصر بالاتفاق مع الحكومة البريطانية موظفاً في وزارة الحقانية يتمتع بحق الاتصال بالوزير ، ويحب احاطته بجميع المسائل المتعلقة باءارة القضاء فيما له مساس بالاجانب ، ويكون ايضاً تحت تصرف الحكومة المصرية لاستشارته في أي أمر مرتبط بتأييد القانون والنظام .

٥ — نظراً لما في النية من نقل الحقوق التي تستعملها الى الان الحكومات الاجنبية المختلفة بموجب نظام الامتيازات الاجنبية الى الحكومة البريطانية ، تعترف مصر بحق بريطانيا العظمى في التدخل بواسطة ممثلها في مصر لئتمنع ان يطبق على الاجانب أي قانون مصري يستدعي الان موافقة الدول الاجنبية ، وتعهد بريطانيا العظمى من جانبها ان لا تستعمل هذا الحق الا حيث يكون مفعول القانون مجحفاً بالاجانب .

صيغة اخرى لهذه المادة

نظراً لما في النية من نقل الحقوق التي تستعملها الان الحكومات الاجنبية المختلفة بموجب نظام الامتيازات الى الحكومة البريطانية تعترف مصر بحق بريطانيا العظمى في التدخل بواسطة ممثلها في مصر لئتمنع ان ينفذ على الاجانب اي قانون مصري يستدعي الان موافقة الدول الاجنبية ، وتعهد بريطانيا العظمى من جانبها بان لا تستعمل هذا الحق الا في حالة القوانين التي تتضمن تمييزاً مجحفاً بالاجانب في مادة فرض الضرائب ، اولا يتفق مع مبادئ التشريع المشتركة بين جميع الدول ذوات الامتيازات .

٦ — نظراً لاللاقات الخاصة التي تنشأ من المحالفة بين بريطانيا العظمى ومصر يمنح الممثل البريطاني مركزاً استثنائياً في مصر ويحول حق التقدم على جميع المثلين الآخرين .

٧ — تحصل التعديلات اللازم ادخالها على نظام الامتيازات باتفاقات بين بريطانيا العظمى والدول المختلفة ذوات الامتيازات وتقضي هذه الاتفاقات بابطال المحاكم القنصلية الاجنبية حتى يتيمر تعديل نظام المحاكم المختلفة ، وتوسيع اختصاصها ، وسر ان

التشريع الذي تسنه الهيئة التشريعية المصرية « ومنه التشريع الذي يفرض الضرائب »
على جميع الاجانب في مصر .

٨ — بعد العمل بالمعاهدة المشار اليها في البند الثالث تبليغ بريطانيا العظمى نصها
الى الدول الاجنبية وتعهد الطالب الذي تقدمه مصر للدخول كعضو في جمعية الامم .
مسألة السودان

اما مسألة السودان فلم تطرح تحت البحث ، ولكن الوفد قد حصل على
تأكيدات تضمن الطمأنينة على مياه النيل لري الاراضي المصرية المزروعة الآن
والقابلة للزراعة في المستقبل .

مشروع لورد كرزون قدم الى عدلي يكن

نشر في مصر يوم ٥ كانون الاول سنة ١٩٢١^(١)

أولاً — انتهاء الحماية :

١ — في مقابل إبرام المعاهدة الحالية والتصديق عليها تقبل حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى رفع الحماية المعلنة على مصر في ١٨ كانون الاول سنة ١٩١٤، واعترف بمصر من ذلك الحين دولة ممتعة بحقوق السيادة تحت امرة ملوكية دستورية .
فبمقتضى هذا قد أبرمت وتستمر باقية بين حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى وشعبه من جهة ومن حكومة مصر والشعب المصري من الجهة الاخرى معاهدة دائمة ورابطة سلام ووداد وتحالف .

ثانياً — العلاقات الاجنبية :

٢ — تتولى الشؤون الخارجية لمصر وزارة الخارجية المصرية تحت ادارة وزير معين لذلك .

٣ — يمثل حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى في مصر قوميسر عال يكون له في جميع الاوقات ولسبب مسئولياته الخاصة مركز استثنائي ، ويكون له حق التقدم على ممثلي الدول الاخرى .

٤ — يمثل الحكومة المصرية في لوندرة ، وفي اي عاصمة اخرى ترى الحكومة المصرية ان المصالح المصرية يمكن ان تستدعي هذا التمثيل فيها — معتمدون سياسيون يكون لهم لقب ومرتبة وزير .

(١) انقطعت المحادثات بين الوفد المصري ولجنة ملنر، ثم طلبت الحكومة الانكليزية وفداً للمفاوضة ، فذهب وفد مصري برئاسة عدلي يكن باشا عام ١٩٢١ ففاوض مع اللورد كرزون ، واسفرت المفاوضات عن هذا المشروع الذي قدمه اللورد كرزون الى عدلي يكن باشا .

٥ — بالنظر للتعهدات التي اخذتها بريطانيا العظمى على نفسها في مصر ، وعلى الخصوص فيما يتعلق بالدول الاجنبية يجب ان توجد اوثق الصلات بين وزارة الخارجية المصرية والقوميسر العالي البريطاني الذي يقدم كل المساعدات الممكنة للحكومة المصرية فيما يتعلق بالمعاملات والمفاوضات السياسية .

٦ — لاتدخل الحكومة المصرية في اي اتفاق سياسي مع دولة اجنبية بدون ان تستطلع رأي حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى بواسطة القوميسر العالي البريطاني .

٧ — تتمتع الحكومة المصرية بحق تعيين ممثلين قنصلين في الخارج حسب مقتضيات مصالحها

٨ — لاجل تولي الشؤون السياسية بوجه عام ، والقيام بالحماية القنصلية للمصالح المصرية في الاماكن التي لا يوجد فيها ممثلون سياسيون او قناصل مصريون يضع ممثلو جلالة ملك بريطانيا العظمى انفسهم تحت تصرف الحكومة المصرية ويقدمون لها كل مساعدة في قدرهم .

٩ — تستمر حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى على تولي المفاوضات لالغاء الامتيازات الحالية مع الدول ذوات الامتيازات ، وتقبل مسئولية حماية المصالح المشروعة للاجانب في مصر ، وتتداول حكومة جلالة الملك مع الحكومة المصرية قبل البت في هذه المفاوضات رسمياً .

ثالثاً — النصوص العسكرية

١٠ — تعهد بريطانيا العظمى بمساعدة مصر في الدفاع عن مصالحها الحيوية ، وعن سلامة اراضيها لاجل القيام بهذه التعهدات ، ولحماية المواصلات الامبراطورية والحماية اللازمة — تكون للقوات البريطانية حرية المرور في مصر ، ولها ان تستقر في أي مكان في مصر ، ولولاية مدة محدودان من وقت لآخر ، ويكون لها ايضا في كل وقت ما لها الان من التسهيلات لاحتراز واستعمال الشككات وميادين التموين والمطارات والترسانات الحربية والمواني الحربية

رابعا — استخدام الموظفين او الضباط الاجانب :

١١ — بالنظر للمسؤوليات الخاصة التي تتحملها بريطانيا العظمى ، وبالنظر للحالة القائمة في الجيش المصري والمصالح العمومية تعهد الحكومة المصرية بالآتين ضابطا او موظفين اجانب في أية مصلحة منها قبل موافقة القوميسر العالي البريطاني .
خامساً — الادارة المالية :

١٢ — تعين الحكومة المصرية بعد استشارة حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى قوميسيراً مالياً توكل اليه في الوقت المناسب . الحقوق التي يقوم بها الان اعضاء صندوق الدين ، ويكون هذا القوميسير المالي مسؤولاً بوجه اخص عن دفع المطالبات الاتية في مواعيدها :

١ — المبالغ المخصصة لزيادة المحاكم المختلطة .

٢ — جميع المعاشات والسنوات الاخرى المستحقة للموظفين الاجانب المحالين على المعاش وورثتهم .

٣ — ميزانيتي القوميسيرين المالي والقضائي والموظفين التابعين لهما .

١٣ — لاجل ان يؤدي القوميسير المالي واجباته كما ينبغي يجب ان يحاط احاطة تامة بجميع الامور الداخلة في دائرة وزارة المالية ، ويكون له في كل وقت التمتع بحق الدخول على رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية .

١٤ — ليس للحكومة المصرية عقد قرض خارجي ، او تخصيص ايرادات مصلحة عمومية بدون موافقة القوميسير العالي .

سادساً — الادارة القضائية :

تعين الحكومة المصرية بالاتفاق مع حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى قوميسيراً قضائياً يكلف بسبب التعهدات التي تحملتها بريطانيا العظمى القيام بموافقة تنفيذ القانون في جميع المسائل التي تمس الاجانب .

١٦ — لاجل ان يؤدي القوميسير القضائي واجباته كما ينبغي يجب ان يحاط احاطة تامة بجميع الامور التي تمس الاجانب ، وتكون من اختصاص وزارتي الحقانية والداخلية .

سابعاً — السودان

١٧ — حيث ان رقي السودان السلمي هو من الضروريات لامن مصر ، ولدوام مورد المياه لها تههد مصر بان تستمر في ان تقوم لحكومة السودان بنفس المساعدات الحربية التي كانت تقوم بها في الماضي ، أو أن تقدم بدلا من ذلك لحكومة السودان اعانة مالية تحدد قيمتها بالاتفاق بين الحكومتين ، تكون كل القوات المصرية في السودان تحت امر الحاكم العام ، وفي ذلك تتعهد بريطانيا العظمى لان تضمن لمصر نصيبها

العادل من مياه النيل ، ولهذا الغرض قد تقرر ان لا تقام اعمال ري جديدة على النيل
أو روافده جنوبى وادى حلفا بدون موافقة لجنة مؤلفة من ثلاثة اعضاء يمثل احدى مصر
والثانى السودان والثالث اوغندا .

ثامناً — قروض الجزية

١٨ — المبالغ التي تهدد خديوي مصر في أوقات مختلفة لدفعها للبيوت المالية التي
أصدرت القروض التركية المضمونة بالجزية المصرية ، تستمر الحكومة المصرية على
تخصيصها كما كان في الماضي لدفع الفوائد والاستهلاك لقرض سنة ١٨٩٤ سنة ١٨٩١
الى ان يتم استهلاك هذين القرضين .

تستمر الحكومة المصرية ايضاً في دفع المبالغ التي كان جارياً دفعها لسداد فوائد
قرض سنة ١٨٥٥ المضمون عند ما يتم استهلاك قروض سنة ١٨٩٤ سنة ١٨٩١ سنة ١٨٥٥
تتنبى مسؤولية الحكومة المصرية فيما يتعلق بأي تعهد ناشئ عن الجزية التي كانت دفعها
مصر لتركيا سابقاً .

تاسعاً — اعتزال الموظفين والتعويض المستحق لهم

١٩ — للحكومة المصرية الحق في ان تستغني عن خدمة الموظفين البريطانيين في
أي وقت كان بعد نفاذ هذه المعاهدة بشرط ان يمنح هؤلاء الموظفون تعويضاً مالياً كما
سيأتي بيانه ، وذلك زيادة على المعاش أو المكافأة التي يستحقونها بموجب احكام
استخدامهم .

ويكون للموظفين البريطانيين الحق بنفس هذه الشروط في الاستعفاء من الحكومة
في اي وقت بعد نفاذ هذه المعاهدة ، وتسري جميع هذه الاحكام على الموظفين الذين
لهم الحق في المعاش والذين ليس لهم الحق في المعاش . وايضاً على موظفي البلديات ،
والهيئات المحلية الاخرى .

٢٠ — الموظفون المرفوتون أو المحالون على المعاش طبقاً لنص المادة السابقة تعطى
لهم زيادة على التعويض اعانة اياهم تكون كافية لسد نفقات ترحيل الموظف نفسه
وعائلته ومتاعه المنزلي الى لوندرة .

٢١ — تدفع التعويضات والمعاشات بالجنهات المصرية باعتبار سعر ثابت قدره ٩٧
قرشاً ونصف للجنيه الانكليزي .

٢٢ - يوضع جداول من التعويضات

١ - للموظفين الدائمين

٢ - للموظفين الموقتين بمعرفة رئيس جمعية خبراء حسابات التأمين

عاشراً - حماية الاقليات

٢٣ - تتعهد مصر بان النصوص الوارد ذكرها فيما بعد تعتبر قواعد أساسية ، والا يتضارب معها أو يؤثر عليها اي قانون أو لائحة أو عمل رسمي ، والا ينقص مفعولها قانون أو لائحة أو عمل رسمي .

٢٤ - تتعهد مصر بان تضمن لجميع سكان مصر الحماية التامة الكاملة لارواحهم وحرثهم من غير تمييز بسبب مولدهم أو تبعياتهم الدولية أو لغتهم أو جنسيتهم أو دينهم .
يكون لجميع سكان مصر الحق في ان يقوموا بحرية تامة علانية أو غير علانية بشعائر أي ملة أو دين أو عقيدة مادامت هذه الشعائر لا تنافي النظام العام أو الاداب العمومية
٢٥ - جميع الحائزين للرعوية المصرية يكونون متساوين أمام القانون ، ويكون لكل منهم التمتع بما يتمتع به الآخرون من الحقوق المدنية والسياسية من غير تمييز بسبب الجنس أو اللغة والدين .

اختلاف الأديان والمقائد والمذاهب لا يؤثر على أي شخص حائز للرعوية المصرية في المسائل الخاصة بالتمتع بالحقوق المدنية والسياسية مثل الدخول في الخدمات العمومية والتوظيف والحصول على ألقاب الشرف أو مزاولة المهن والصناعات .
لا يسوغ فرض أي قيد على أي شخص متمتع بالرعوية المصرية في حرية استعماله لأي لغة في معاملته الخصوصية أو التجارية أو في الدين أو في الصحف أو في المطبوعات من أي نوع كانت أو في الاجتماعات العمومية .

٢٦ - الأشخاص الحائزون للرعوية المصرية التابعون للأقليات القومية أو الدينية أو اللغوية يكون لهم الحق في القانون وفي الواقع في نفس المعاملة والضمانات التي يتمتع بها غيرهم من الحائزين للرعوية المصرية ، وعلى الخصوص يكون لهم حق مساو لحق الآخرين في ان ينشئوا أو يديروا أو يراقبوا من نفقاتهم معاهد خيرية أو دينية أو اجتماعية ومدارس أو غيرها من دور التربية ، ويكون لهم الحق في ان يستعملوا فيها لغتهم الخاصة ، وان يقوموا بشعائر دينهم بحرية فيها .

تبليغ وتصريح ٢٨ شباط سنة ١٩٢٢^(١)

تبليغ حكومة بريطانية الى سلطان مصر

خطاب الحكومة الانكليزية الى عظمة السلطان

يا صاحب الفخامة

١ — أشرف بأن اعرض لمقام عظمتكم ان الناس قد ذهبوا في تأويل بعض عبارات المذكرة التفسيرية التي قدمتها الى عظمتكم في اليوم الثالث من شهر كانون الاول مذاهب تخالف افكار الحكومة البريطانية وسياستها ، وهو ما آسف له أشد الاسف .

٢ — ولقد نخل المرء مما نشر عن هذه المذكرة من التعليقات العديدة ان كثيراً من المصريين دخل في روعهم ان بريطانيا العظمى توشك ان ترجع في نواياها القائمة على التسامح والعطف على الاماني المصرية ، وانها تنوي الانتفاع بمركزها الخاص بمصر لاستبقاء نظام سياسي اداري لا يتفق والحريات التي وعدت بها .

٣ — غير انه ليس شيء ابعد عن خاطر الحكومة البريطانية من هذه الفكرة ، بل ان الاساس الذي بنيت عليه المذكرة التفسيرية هو ان الغاية من الضمانات التي تطلبها بريطانيا العظمى ليس ابقاء الحماية حقيقيا أو حكما ، وقد نصت المذكرة على ان بريطانيا العظمى صادقة الرغبة في ان ترى مصر متمتعة بما تتمتع به البلاد المستقلة من ميزات أهلية ، ومن مركز دولي .

٤ — واذا كان المصريون قد رأوا في هذه الضمانات انها تجاوزت الحد الذي يلتم مع حالة البلاد الحرة فقد غاب عنهم ان انكلترا انما أبلغها الى ذلك حرصها على سلامة

(١) لما رفض الوفد الرسمي مشروع كرزون واستقال عدلي يكن باشا من رئاسة الوزارة ، مكشئت مصر بلا وزارة حتى جرت محادثات بين عبد الحالق ثروت باشا ودار الحماية وأسفرت عن التبليغ والتصريح هذين .

نفسها تلقاء حالة تتطلب منها أشد الحذر خصوصاً فيما يتعلق بتوزيع القوات العسكرية ، على ان الاحوال التي يمر بها العالم الآن لن تدوم ولا يلبث كذلك ان يزول الاضطراب السائد في مصر منذ الهدنة ، والامل وطيد في ان الاحوال العالمية سائرة الى التحسن - هذا من جانب - ومن جانب آخر فكما قيل في المذكرة : سيجيء وقت تكون فيه حالة مصر مدعاة الى الثقة بما تقدمه من الضمانات المصرية لصيانة المصالح الاجنبية .

٥ - أما ان تكون انكلترة راعية في التدخل في ادارة مصر الداخلية فذلك ما قالت فيه الحكومة البريطانية ، ولا تزال تقول ان اصدق رغباتها واخلصها هو ان تترك للمصريين ادارة شؤونهم ، ولم يكن يخرج مشروع الاتفاق الذي عرضته بريطانيا العظمى عن هذا المعنى . واذا كان قد ورد فيه ذكر موظفين بريطانيين لوزارتي المالية والحقانية ، فان الحكومة البريطانية لم ترم بذلك الى استخدامهما للتدخل في شؤون مصر ، وكل ما قصدته هو ان تستبقى اداة اتصال تستدعيها حماية المصالح الاجنبية .

٦ - هذا هو كل مرعى الضمانات البريطانية ، ولم تصدر هذه الضمانات قط عن رغبة في الحيلولة بين مصر وبين التمتع بحقوقها الكاملة في حكومة أهلية .

٧ - فاذا كانت هذه هي نوايا انكلترة فلا يمكن لاحد ان ينكر ان انكلترة يعز عليها ان ترى المصريين يؤخرون بمصالحهم حلول الاجل الذي يبلغون فيه عظمتهم وترغب فيه انكلترة كما تتوق اليه مصر ، أو ان ينكر انها تكره ان ترى نفسها مضطرة الى التدخل لرد الامن الى نصابه كلما أدركه اختلال يثير مخاوف الاجانب ويجعل مصالح الدول في خطر ، وانه ليكون مما يؤسف له ان يرى المصريون في التدابير الاستثنائية التي اتخذت اخيراً أي مساس بمطمحهم الاسمي أو أية دلالة على تغيير القاعدة السياسية التي سبق بيانها ، فان الحكومة البريطانية لم يكن غرضها الا ان تضع حداً لتهييج ضار قد يكون توجيهه الى اهواء العامة نتائج تذهب بشمرة الجهود القومية المصرية ، ولذلك كان الذي روعي بوجه خاص فيما اتخذ من التدابير مصلحة القضية المصرية التي تستفيد من ان البحث فيما يجري قائم على الهدوء والمناقشة باخلاص .

٨ - والان وقد بدأت تعود السكينة الى ما كانت عليه بفضل الحكمة التي هي قوام الحاق المصري ، والتي تغلب في الساعات الحاسمة فاني لسعيد ان انهي الى عظمكم

ان حكومة جلالة الملك تنوي الى ان تشير على البرلمان باقرار التصريح الملحق بهذا ؛
وافني لعل يقين بان هذا التصريح يوجد حالة تسود فيها الثقة المتبادلة ، ويضع الاساس
لحل المسألة المصرية حلاً نهائياً مرضياً .

٩ - وليس ثمة ما يمنع منذ الان من اعادة منصب وزير الخارجية والعمل لتحقيق
التمثيل السليم والقنصلي لمصر .

١٠ - أما انشاء برلمان يتمتع بحق الاشراف والرقابة على السياسة والادارة في
حكومة مسؤولة على الطريقة الدستورية ، فالامر فيه يرجع الى عظمتكم والى الشعب
المصري ، واذا أبطأ لاي سبب من الاسباب افذا قانون التضمينات « اقرار الاجراءات
التي اتخذت باسم السلطة العسكرية » الساري على جميع ساكني مصر ، والذي أشير اليه
في التصريح الملحق بهذا ، فاني أود ان أحيط عظمتكم علماً بانني الى ان يتم الغاء الاعلان
الصادر في ٢ تشرين الثاني سنة ١٩١٤ سأكون على استعداد لايقاف تطبيق الاحكام
العرفية في جميع الامور المتعلقة بحرية المصريين في التمتع بحقوقهم السياسية .

١١ - فالكلمة الان لمصر ، وانه ليرجى انها - وقد عرفت مبلغ استعداد الحكومة
البريطانية ونواياها - تسترشد في امرها بالعقل والروية ، لا بمامل الالهواء ، ولي
مزيد الشرف ****

« اللهي »

القاهرة في ٢٨ شباط سنة ١٩٢٢

نص تصريح ٢٨ شباط سنة ١٩٢٢

بما ان حكومة جلالة الملك عملاً بنواياها التي جاهرت بها ترغب في الحال في الاعتراف
بمصر دولة مستقلة ذات سيادة .

وبما ان للعلاقات بين حكومة جلالة الملك وبين مصر أهمية جوهرية للامبراطورية
البريطانية ، فبموجب هذا تعلن المبادئ الاتية .

١ - انتهت الحماية البريطانية على مصر ، وتكون مصر دولة مستقلة ذات سيادة

٢ - حالما تصدر حكومة عظمة السلطان قانون التضمينات « اقرار الاجراءات
التي اتخذت باسم السلطة العسكرية » نافذ الفعل على جميع ساكني مصر ، وتلغى الاحكام
العرفية التي أعلنت في ٢ تشرين الثاني سنة ١٩١٤ .

٣ - الى ان يحين الوقت الذي يتسنى فيه ابرام اتفاقات بين حكومة جلالة الملك وبين الحكومة المصرية فيما يتعلق بالامور الاتي ييسانها ، وذلك بمفاوضات ودية غير مقيدة بين الفريقين تحتفظ حكومة جلالة الملك بصورة مطلقة بتولي هذه الامور وهي :

- أ - تأمين مواصلات الامبراطورية البريطانية في مصر .
 - ب - الدفاع عن مصر من كل اعتداء أو تداخل أجنبي بالذات أو بالواسطة .
 - ج - حماية المصالح الاجنبية في مصر وحماية الاقليات .
 - د - السودان
- وحتى تبرم هذه الاتفاقات تبقى الحالة فيما يتعلق بهذه الامور على ما هي عليه الان .

مشروع عبد الخالق ثروت - تشمبرلن^(١)

ان حضرة صاحب الجلالة ملك مصر
وحضرة صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى وايرلندا والاراضي البريطانية فيما
وراء البحار وامبراطور الهند :

رغبة في توثيق عرى الصداقة ، وحرصا على حسن العلاقات ودوامها بين البلدين ،
وبما انه يقتضي تحقيقاً لهذه الرغبة ان تعين العلاقات بين البلدين تعييناً دقيقاً ، وذلك
بان تحل وتحدد المسائل المتعلقة وهي المسائل التي رأت حكومة صاحب الجلالة البريطانية
وجوب الاحتفاظ بها في تصريح ٢٨ شباط سنة ١٩٢٢

ورغبة في قطع السبيل دون امكان التدخل في ادارة مصر الداخلية ، ونظراً الى
ان خير وسيلة لبلوغ هذه الغاية هي عقد معاهدة صداقة وتحالف تسهل - في مصلحة
كلتا الحكومتين المتعاقبتين - تعاونها الفعلي في القيام بواجبها المشترك ، واجب الدفاع عن
مصر وتحقيق استقلالها قرارا عقد معاهدة لهذا الغرض وعينا المفوضين عنهما وهم
وبعد ان تبادلوا اوراق التفويض الكامل وبينت صحة هذه الاوراق قد اتفقوا
على ما يأتي :

المادة الاولى - تعقد بين الحكومتين المتعاقبتين محالفة تؤكد قيام الصداقة
والاتفاق الودي وحسن العلاقات بينهما .

المادة الثانية - يتعهد حضرة صاحب الجلالة ملك مصر بالا يتخذ في البلاد الاجنبية
موقفاً يتنافى مع المخالفة وموقفاً يجوز ان يفرض الى اثاره صعوبات لحضرة صاحب الجلالة
البريطانية ، كما يتعهد بان لا يسلك في البلاد الاجنبية مسلك المعارضة للسياسة التي
يتبناها فيها حضرة صاحب الجلالة البريطانية ، وان لا يعقد مع الدول الاجنبية أي اتفاق
يكون مضرراً بالمصالح البريطانية .

(١) جرت محادثات بين عبد الخالق ثروت باشا رئيس الوزارة المصرية وبين
السير اوستن تشمبرلن وزير خارجية انكلترا عام ١٩٢٧ وأسفرت عن هذا المشروع .

المادة الثالثة — اذا أصبح حضرة صاحب الجلالة ملك مصر على أثر غارة او اعتداء أياً كان نوعه في حالة حرب للدفاع عن أراضيه ، ولحماية مصالح بلاده ، يقوم في الحال حضرة صاحب الجلالة البريطانية لانجاده بصفة محارب وذلك مع عدم الاخلال بما نص عليه من الاحكام في ميثاق جمعية الامم .

المادة الرابعة — اذا حدثت ظروف من شأنها ان تجعل في خطر ما بين حضرة صاحب الجلالة ملك مصر واحدى الدول الاجنبية من حسن العلاقات او ان تهدد حياة الاجانب وأموالها في مصر يتشاور جلالتة في الحال مع حضرة صاحب الجلالة البريطانية لاتخاذ أنجع الوسائل لحل الاشكال .

المادة الخامسة — لاجل تحقيق المعاونة بين الجيشين المنصوص عليها في المادة الثالثة تتعهد الحكومة المصرية بان يكون تعليم الجيش المصري وتدريبه حسب الاساليب المتبعة في الجيش الانكليزي ، واذا رأت الحكومة المصرية ضرورة استخدام ضباط او مدربين من الاجانب فتختارهم من الرعايا البريطانيين .

المادة السادسة — اذا تهدد حضرة صاحب الجلالة البريطانية وقوع حرب او اذا وجد في حالة حرب ولو لم يكن يترتب على هذا الحرب أي مساس بحقوق مصر ومصالحها يبذل حضرة صاحب الجلالة ملك مصر لحضرة صاحب الجلالة البريطانية في الاراضي المصرية كل ما في وسعه من التسهيلات والمساعدة بما في ذلك استخدام موانئها ومطاراتها وجميع طرق المواصلات فيها .

المادة السابعة — تحقيقاً وتسهيلاً لقيام حضرة صاحب الجلالة البريطانية بحماية طرق مواصلات الامبراطورية البريطانية وريتها يحين الوقت لعقد اتفاق يعهد بموجبيه حضرة صاحب الجلالة البريطانية الى حضرة صاحب الجلالة ملك مصر مهمة تحقيق هذه الحماية يرخص حضرة صاحب الجلالة ملك مصر لحضرة صاحب الجلالة البريطانية بان يبق في الاراضي المصرية من القوات المسلحة ما ترى حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية ضرورة وجوده لهذا الغرض . ولا يكون لوجود هذه القوات مطلقاً صفة الاحتلال ولا يخل باي وجه من الوجوه بحقوق السيادة المصرية .

وبعد انتضاء مدة عشر سنوات من تاريخ العمل بهذه المعاهدة يعيد الطرفان المتعاقدان النظر في مسألة المكان الذي تستقر فيه تلك القوات مسترشدين في ذلك بما

يكونان قد احرزاه من الخبرة في تنفيذ احكام هذه المعاهدة وفي حالة عدم الاتفاق تعرض المسألة على مجلس جمعية الامم واذا لم يكن قرار الجمعية موافقاً لمطالب الحكومة المصرية جاز بناء على طلبها وبالشروط نفسها اعادة النظر في المسألة في آخر كل خمس سنوات ابتداء من تاريخ صدور القرار المذكور .

المادة الثامنة — نظراً لما بين البلدين من روابط الصداقة ولما تنشئه هذه المعاهدة من التحالف تخول الحكومة المصرية بوجه عام للرعايا البريطانيين الافضلية على غيرهم في حالة استخدام اجانب بصفة موظفين .

المادة التاسعة — يبذل حضرة صاحب الجلالة البريطانية كل ماله من نفوذ لدى الدول ذوات الامتيازات في مصر للحصول على تعديل نظام الامتيازات الجاري العمل به وجعله اكثر ملاءمة لروح العصر وللحالة الحاضرة في مصر .

المادة العاشرة — يبذل حضرة صاحب الجلالة البريطانية وساطته لتقبل مصر في جمعية الامم ، ويعضد الطلب الذي تقدمه مصر لهذا الغرض ، وتصرح مصر من جانبها بانها مستعدة لقبول الشروط المطلوبة للاندماج في تلك الجمعية .

المادة الحادية عشرة — بالنظر الى العلاقات الخاصة التي تنشئها المحالفة بين الحكومتين المتعاقبتين يمثل حضرة صاحب الجلالة البريطانية في بلاط حضرة صاحب الجلالة ملك مصر سفير يعتمد بحسب الاصول المرمية ، ويخوله حضرة صاحب الجلالة ملك مصر حق التقدم على اي ممثل اجنبي اخر .

المادة الثانية عشرة — لا تخل احكام هذه المعاهدة باي وجه من الوجوه بالحقوق والتعهدات التي تتجم او يجوز ان تنجم لكل من الطرفين المتعاقدين من ميثاق عصبة الامم .
المادة الثالثة عشرة — انه وان يكن كلا الطرفين المتعاقدين على يقين من انه مع الايضاحات السابق الاشارة اليها عن طبيعة العلاقات بين البلدين لا يحتمل وقوع أي سوء تفاهم بينها الا انها رغبة في الحرص على حسن علاقاتها قد اتفقا على ان كل خلاف ينشأ عن تطبيق او تفسير اي حكم من تلك الاحكام ولم يتيسر حله بمفاوضات مباشرة يكون الفصل فيه طبقاً لاحكام ميثاق جمعية الامم .

تعتمد هذه المعاهدة ويكون تبادل الاعتماد في أقرب وقت .

بناء على ذلك قد وقع المفوضون هذه المعاهدة ووسموها بختمي الفريقين .



محمد محمود باشا

مشروع محمد محمود باشا - هندرسون^(١)

في ٣ آب سنة ١٩٢٩

- ١ - ينهي احتلال مصر عسكرياً بجيوش جلالة ملك بريطانيا العظمى
- ٢ - تعقد محالفة بين الدولتين المتعاقبتين توطيداً لصداقتها والتفاهم الودي وحسن العلاقات بينها .
- ٣ - ان مصر رغبة منها في ان تصبح عضواً بجمعية الامم ستقدم طلباً للانضمام الى تلك الجمعية طبقاً للشروط التي تنص عليها المادة الاولى من عهد الجمعية وتتعهد حكومة جلالته البريطانية بتأييد هذا الطلب .
- ٤ - اذا قام اي نزاع مع دولة ثالثة نشأت عنه حالة تندر بخطر قطع العلاقات مع تلك الدولة فان الفريقين المتعاقدين يعملان معاً بقصد تسوية ذلك النزاع بالوسائل السلمية طبقاً لنصوص عهد عصبة الامم ونصوص أي تعهد دولي يمكن تطبيقه على تلك الحالة .
- ٥ - يتعهد كل من الفريقين المتعاقدين ان لا تقف في البلاد الاجنبية موقفاً لا يتفق مع هذه المحالفة أو ينشيء صعاباً للفريق الآخر وعملاً بهذا التمهيد لا يقاوم احدهما سياسة الآخر في البلاد الاجنبية ولا يعقد مع دولة ثالثة اي اتفاق سياسي قد يكون محققاً بمصالح الآخر .
- ٦ - تعترف حكومة جلالته البريطانية بان تبعة المحافظة على ارواح الاجانب في مصر واملاكهم تقع من الان فصاعداً على عاتق الحكومة المصرية ويتكفل جلالة ملك مصر بتنفيذ تعهده بهذا الشأن .

(١) جرت محادثات بين محمد محمود باشا رئيس الوزارة المصرية وبين السير آرثر هندرسون وأسفرت عن هذا المشروع عام ١٩٢٩ .

٧ - اذا اشتبك احد الفريقين المتعاقدين في حرب رغم نص الفقرة ٤ الواردة آنفاً فان الفريق الاخر يبادر لمعونته مع مراعاة نص الفقرة ١٤ التي ستذكر فيما بعد ، وذلك بصفته حليفاً ، وبوجه خاص فانه في حالة وقوع حرب أو خطر وقوع حرب يقدم جلالة ملك مصر الى جلالته البريطانية في الاراضي المصرية جميع التسهيلات والمساعدات التي في وسعه ومن ذلك استخدام موانئه ومطاراته ووسائل مواصلاته .

٨ - نظراً الى الرغبة في توحيد نظام التعليم والاساليب في الجيش المصري والبريطاني يتعهد جلالة ملك مصر انه اذا رأى من الضروري الالتجاء الى مدربين عسكريين أجانب فانهم يختارون من الرعايا البريطانيين .

٩ - تسهلاً وضمناً لحفاظة جلالته البريطانية على قناة السويس بصفة كونها طريقاً ضروريا للمواصلات بين اجزاء الامبراطورية المختلفة يحيز جلالة ملك مصر لجلالته البريطانية ان يقي على الاراضي المصرية وفي مواقع يتفق عليها فيما بعد شرقي الدرجة ٣٢ - من خطوط الطول - القوات التي يراها جلالته البريطانية لازمة لهذا الغرض ووجود هذه القوات لا يعتبر احتلالاً بأية حال من الاحوال ولا يمس حقوق سيادة مصر .

١٠ - نظراً الى الصداقة بين الدولتين ، والى المحالفة المرجو عقدها بهذه الاقتراحات فان الحكومة المصرية عند احتياجها لخدمات موظفين أجانب تستخدم رعايا بريطانيين كقاعدة عامة .

١١ - يعترف جلالة ملك بريطانيا العظمى بان نظام الامتيازات القائم الان في مصر لا يلائم روح العصر ، ولا حالة مصر الحاضرة ، وعليه فان جلالته البريطانية يتعهد ببذل كل ماله من نفوذ لدى الدول ذوات الامتيازات في مصر لتقل اختصاص المحاكم القنصلية الحالي الى المحاكم المختلطة ، وتطبيق التشريع المصري على الاجانب بشروط تضمن مصالحهم المشروعة .

١٢ - نظراً الى الصداقة بين الفريقين المتعاقدين ، والى المحالفة المراد عقدها بموجب الاقتراحات الحاضرة يمثل جلالة ملك بريطانيا العظمى لدى بلاط جلالة ملك مصر سفير يعتمد بالطرق المرعية ويحفظ جلالة ملك مصر اسمى مركز سياسي في بلاطه لممثل جلالته البريطانية .

ويمثل جلالة ملك مصر سفير لدى بلاط سانت جيمس .

١٣ - مع الاحتفاظ بحرية عقد اتفاقات جديدة في المستقبل تعديلاً لاتفاق سنة ١٨٩٩ يتفق الفريقان المتعاقدان على أن تكون حالة السودان هي الحالة المترتبة على الاتفاق المذكور وعلى ذلك يواصل الحاكم العام استعمال الملائمة المحولة بموجب الاتفاق المذكور بالنيابة عن الفريقين المتعاقدين .

١٤ - لا يقصد بهذه الاقتراحات ، ولا يمكن أن يبنى عليها الإخلال بالحقوق والالتزامات المترتبة والتي يمكن أن تترتب لأحد الطرفين المتعاقدين أو عليه بمقتضى عهد جمعية الأمم أو ميثاق نيد الحرب الموقع عليه في باريس في ٢٧ آب سنة ١٩٢٨ .
١٥ - يتفق الفريقان المتعاقدان على أن أي خلاف ينشأ بينهما بصدد تطبيق نصوص هذه الاقتراحات أو تفسيرها مما لا يتسنى لها تسويته بالمفاوضات مباشرة يعالج بمقتضى نصوص عهد جمعية الأمم .

١٦ - في أي وقت بعد انقضاء خمس وعشرين سنة من نفاذ معاهدة تبني على الاقتراحات المار ذكرها ، يجوز إجراء أي تعديل في شروطها يرى من الملائم عمله وفقاً للظروف القائمة وقتئذ ، وذلك بالاتفاق بين الفريقين المتعاقدين .



صاحب الدولة مصطفى التحاس باشا



THE UNIVERSITY OF CHICAGO

LIBRARY

المعاهدة المصرية - البريطانية الاخيرة
الملاحق والكتب المتبادلة بين مصر وبريطانية

ان حضرة صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى وايرلندا والاملاك البريطانية
وراء البحار وامراطور الهند .

وحضرة صاحب الجلالة ملك مصر

بما انهما يرغبان في توطيد الصداقة وعلاقات حسن التفاهم بينهما والتعاون على القيام بالتزاماتها الدوائية لحفظ سلام العالم .

وبما ان هذه الاغراض تتحقق على الوجه الاكمل بعقد معاهدة صداقة وتحالف
تنص لمصلحتها المشتركة على التعاون الفعال لحفظ السلام وضمان الدفاع عن اراضيها
وتنظم علاقاتها المتبادلة في المستقبل .

فقد اتفقا على عقد معاهدة لهذه الغاية وأنابا عنها المفوضين الآتية اسمائهم :

حضرة صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى وايرلندا والاملاك البريطانية وراء البحار وامبراطور الهند (الذي سينشار اليه في نصوص هذه المعاهدة بعبارة صاحب الجلالة الملك والامبراطور).

قد أناب عن بريطانية العظمى وشمال ايرلندا .

[illegible]

وحضرة صاحب الجلالة ملك مصر قد أناب عن مصر

حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء ورئيس الوفد

المصري ورئيس الوفد الرسمي .

حضرة صاحب السعادة الدكتور احمد ماهر رئيس مجلس النواب .

حضرة صاحب الدولة محمد محمود باشا رئيس مجلس الوزراء سابقاً .

حضرة صاحب الدولة اسماعيل صدقي باشا رئيس مجلس الوزراء سابقا .

حضرة صاحب الدولة عبد الفتاح باشا رئيس مجلس الوزراء سابقا .
حضرة صاحب المعالي واصف بطرس عالي باشا وزير الخارجية
حضرة صاحب المعالي عثمان محرم باشا وزير الاشغال العمومية
حضرة صاحب المعالي مكرم عبيد باشا وزير المالية
حضرة صاحب المعالي محمود فهمي النقراشي باشا وزير المواصلات
حضرة صاحب المعالي أحمد حمدي سيف النصر باشا وزير الزراعة
حضرة صاحب السعادة علي الشمسي باشا وزير الزراعة السابق
حضرة صاحب المعالي محمد حلمي عيسى باشا الوزير السابق
حضرة صاحب السعادة حافظ عفيفي باشا الوزير السابق .
الذين بعد تبادل وثائق تفويضهم التي تخولهم السلطة كاملة والتي وجدت صالحة
ومستوفية الشكل قد اتفقوا على ما يأتي :
المادة الاولى — انتهى احتلال مصر عسكريا بواسطة قوات صاحب الجلالة الملك
والامبراطور .

المادة الثانية — يقوم من الان فصاعداً بتمثيل صاحب الجلالة الملك والامبراطور
لدى بلاط ملك مصر وبتمثيل صاحب الجلالة ملك مصر لدى بلاط سان جيمس سفراء
معتمدون بالطرق الرسمية .

المادة الثالثة — تنوي مصر ان تطالب الانضمام الى عضوية عصبة الامم ، وبما
ان حكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة تعترف بان مصر دولة مستقلة ذات سيادة
فانها ستؤيد اي طلب تقدمه الحكومة المصرية لدخول عصبة الامم بالشروط المنصوص
عليها في المادة الاولى من عهد العصبة .

المادة الرابعة — تعقد محالفة بين الطرفين المتعاقدين الغرض منها توطيد الصداقة
والتفاهم الودي وحسن العلاقات بينها .

المادة الخامسة — يتعهد كل من الطرفين المتعاقدين بان لا يتخذ في علاقاته مع
البلاد الاجنبية موقفاً يتعارض مع المحالفة وان لا يبرم معاهدات سياسية تتعارض مع
احكام المعاهدة الحالية .

المادة السادسة — اذا افضى خلاف بين احد الطرفين المتعاقدين ودولة اخرى الى

حالة تنطوي على خطر قطع العلاقات مع تلك الدولة يتبادل الطرفان المتعاقدان الرأي لحل ذلك الخلاف بالوسائل السلمية طبقاً لاحكام عهد عصبة الامم او لاي تعهدات دولية اخرى تكون منطبقة على تلك الحالة .

المادة السابعة — اذا اشتبك احد في حرب بالرغم من احكام المادة الثالثة المتقدم ذكرها فان الطرف الاخر يقوم في الحال بانجاده بصفته حليفاً ، وذلك مع مراعاة احكام المادة العاشرة الاتي ذكرها .

وتنحصر معاونة صاحب الجلالة ملك مصر في حالة الحرب او خطر الحرب الدائم او قيام حالة دولية بمفاجأة بخشى خطرهما في ان يقدم الى صاحب الجلالة الملك والامبراطور داخل حدود الاراضي المصرية ومع مراعاة النظام المصري للادارة والتشريع جميع التسهيلات والمساعدات التي في وسعه ، بما في ذلك استخدام موانئه ومطاراته وطرق المواصلات .

وبناء على هذا فالحكومة المصرية هي التي لها ان تتخذ جميع الاجراءات الادارية والتشريعية بما في ذلك اعلان الاحكام العرفية وقامة رقابة وافية على الانباء لجعل هذه التسهيلات والمساعدة فعالة .

المادة الثامنة — بما ان قناة السويس الذي هو جزء لا يتجزأ من مصر هو في نفس الوقت طريق عالمي للمواصلات بين الاجزاء المختلفة للامبراطورية البريطانية فالى ان يحين الوقت الذي يتفق فيه الطرفان المتعاقدان على ان الجيش المصري اصبح في حالة يستطيع معها ان يكفل بمفرده حرية الملاحة على القنال وسلامتها التامة يرخص صاحب الجلالة ملك مصر لصاحب الجلالة الملك والامبراطور بان يضع في الاراضي المصرية بجوار القنال بالمنطقة المحدودة في ملحق هذه المادة قوات تتعاون مع القوات المصرية لضمان الدفاع عن القنال ويشمل ملحق هذه المادة تفاصيل الترتيبات الخاصة بتنفيذها .

ولا يكون لوجود تلك القوات صفة الاحتلال باي حال من الاحوال

كما انه لا يخل باي وجه من الوجوه بحقوق السيادة المصرية .

ومن المتفق عليه انه اذا اختلف الطرفان المتعاقدان عند نهاية مدة العشرين سنة

المحدودة في المادة السادسة عشرة على مسألة ما اذا كان وجود القوات البريطانية لم يعد ضروريا لان الجيش المصري اصبح في حالة يستطيع معها ان يكفل بمفرده حرية الملاحة على القنال وسلامتها التامة فان هذا الخلاف يجوز عرضه على مجلس عصبة الامم للفصل فيه طبقاً لاحكام عهد العصبة السافذ وقت توقيع هذه المعاهدة أو على اي شخص او هيئة للفصل فيه طبقاً للاجراءات التي يتفق عليها الطرفان المتعاقدان .

المادة التاسعة — يحدد باتفاق خاص يبرم بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة ما تتمتع به من اعفاء وديارات في المسائل التضائية والمالية قوات صاحب الجلالة الملك والامبراطور التي تكون موجودة بمصر طبقاً لاحكام هذه المعاهدة .

المادة العاشرة — ليس في احكام هذه المادة ما يمس أو يضر او ما يقصد به ان يمس بأي حال من الاحوال الحقوق والالتزامات المترتبة او التي تترتب لاحد الطرفين المتعاقدين أو عليه بمقتضى عهد عصبة الامم او ميثاق منع الحرب الموقع بباريس في ٢٧ آب سنة ١٩٢٨ .

المادة الحادية عشرة — ١- مع الاحتفاظ بحرية عقد اتفاقات جديدة في المستقبل لتعديل اتفاقي ١٩ كانون الثاني و ١٠ تموز سنة ١٨٨٩- اتفق الطرفان المتعاقدان على ان ادارة السودان تستمر مستمدة من الاتفاقيتين المذكورتين .
ويواصل الحاكم العام بالنيابة عن كلا الطرفين المتعاقدين مباشرة السلطات المخولة له بمقتضى هاتين الاتفاقيتين .

والطرفان المتعاقدان متفقان على ان الغاية الاولى لادارتها في السودان يجب ان تكون رفاهية السودانيين .

وليس في نصوص هذه المادة أي مساس بمسألة السيادة على السودان .

٢ — وبناء على ذلك تبقى سلطة تعيين الموظفين في السودان وترقيتهم مخولة للحاكم العام الذي يختار المرشحين الصالحين من بين البريطانيين والمصريين عند التعيين في الوظائف الجديدة التي لا يتوفر لها سودانيون اكفاء ،

٣ — يكون جنود بريطانيون وجنود مصريون تمت تصرف الحاكم العام للدفاع عن السودان فضلا عن الجنود السودانيين .

- ٤ — تكون الهجرة المصرية الى السودان خالية من كل قيد الا فيما يتعلق بالصحة والنظام العام .
- ٥ — لا يكون هناك تمييز في السودان بين الرعايا البريطانيين وبين الوطنيين المصريين في شؤون التجارة والمهاجرة او في الملكية .
- ٦ — اتفق الطرفان المتعاقدان على الاحكام الواردة في ملحق هذه المادة فيما يتعلق بالطريقة التي تصير بها المعاهدات الدولية سارية في السودان .
- المادة الثانية عشرة — يعترف صاحب الجلالة الملك والامبراطور بان المسؤولية عن ارواح الاجانب واموالهم في مصر هي من خصائص الحكومة دون سواها وهي التي تتولى تنفيذ واجباتها في هذا الصدد .
- المادة الثالثة عشرة — يعترف صاحب الجلالة الملك والامبراطور بان نظام الامتيازات القائم بمصر الان لم يعد يلائم روح العصر ولا حالة مصر الحاضرة .
- ويرغب صاحب الجلالة ملك مصر في الغاء هذا النظام دون ابطاء .
- وقد اتفق الطرفان المتعاقدان على الترتيبات الواردة بهذا الخصوص في ملحق هذه المادة
- المادة الرابعة عشرة — تلغى المعاهدات الحالية جميع الاتفاقات او الوثائق القائمة التي يكون استمرار بقائها منافياً لاحكام هذه المعاهدة . ويجب ان يعد باتفاق الطرفين اذا طلب احدهما ذلك بيان بالاتفاقات والوثائق المنسأة وذلك في مدى ستة اشهر من هذه المعاهدة .
- المادة الخامسة عشرة — اتفق الطرفان المتعاقدان على ان اي خلاف ينشأ بينهما بصدد تطبيق احكام المعاهدة الحالية أو تفسيرها ولا يتسنى لها تسويته بالمفاوضات بينهما مباشرة يعالج بمقتضى احكام عصبة الامم .
- المادة السادسة عشرة — يدخل الطرفان المتعاقدان في مفاوضات بناء على طلب أي منها في أي وقت بعد انقضاء مدة عشرين سنة على تنفيذ هذه المعاهدة وذلك بتصد اعادة النظر بالاتفاق بينها في نصوص المعاهدة بما يلائم الظروف السائدة حينذاك .
- فاذا لم يستطع الطرفان المتعاقدان الاتفاق على نصوص المعاهدة التي اعيد النظر فيها يحال الخلاف الى مجلس عصبة الامم لفصل فيه طبقاً لاحكام عهد العصبة النافذ وقت توقيع هذه المعاهدة أو الى أي شخص أو هيئة لفصل فيه طبقاً للاجراءات التي يتفق عليها الطرفان المتعاقدان .

ومن المتفق عليه أن أي تغيير في المعاهدة عند إعادة نظرها يكشف استمرار التحالف بين الطرفين المتعاقدين طبقاً للمبادئ التي تنطوي عليها المواد ٥ و ٦ و ٧ .
ومع ذلك ففي أي وقت بعد انقضاء مدة عشر سنوات على تنفيذ المعاهدة يمكن الدخول في مفاوضات بين الطرفين المتعاقدين بقصد إعادة النظر كما سبق بيانه .
المادة السابعة عشرة - يصدق على المعاهدة الحالية ويتبادل التصديق عليها في القاهرة في أقرب وقت ممكن ويبدأ تنفيذها من تاريخ تبادل التصديق عليهما ، وعندئذ تسجل لدى السكرتير العام لعصبة الأمم .
واقراً بما تقدم وقع المفوضون السابق ذكرهم على هذه المعاهدة ووضعوا أختامهم عليها .

ملاحق للمادة الثامنة

- ١ - من غير اخلال باحكام المادة السابعة يجب ان لا يزيد عدد قوات صاحب الجلالة الملك والامبراطور التي توجد بقرب القنال على عشرة آلاف من القوات البرية وأربعمائة طيار من القوات الجوية ومعهم العدد الضروري من المستخدمين الملحقين للإدارة والأعمال الفنية ولا يشمل هذا العدد الموظفين المدنيين كالكتابة والصناع والعمال .
- ٢ - توزع القوات البريطانية التي توجد بقرب القنال كما يأتي :
(أ) - فيما يتعلق بالقوات البرية في المعسكر ومنطقة حنيقة على الجانب الجنوبي الغربي للبحيرة المرة الكبرى .
(ب) وفيما يتعلق بالقوات الجوية على مسافة خمسة أميال من سكة حديد بور سعيد - السويس من القنطرة شمالاً الى ملتقى سكة حديد السويس - القاهرة والسويس - الاسماعيلية جنوباً مع امتداد على خط سكة حديد الاسماعيلية - القاهرة بحيث يشمل محطة القوات الملكية للطيران بأبي صوير وما يتبعها من الأراضي المعدة لنزول الطائرات والميادين الصالحة التي قد تستأجر في القنال لإطلاق النار والقاء القنابل من الطائرات .
- ٣ - يعد في الاماكن المحددة آنفاً للقوات البريطانية البرية والجوية التي حدها عددها في الفقرة الاولى السابقة الذكر بما في ذلك أربعة آلاف من الموظفين المدنيين (مع خصم الفين من رجال القوات البرية وسبعمائة من رجال القوات الجوية وأربعمائة

وخمسين موظفاً مدنياً وهم الذين توجد لهم الان معدات (السكن) وما تحتاج اليه من الاراضي والشككات الثابتة والمستلزمات الفنية بما فيها توفير الماء الذي قد تستلزمه الطواريء وتكون الاراضي والمساكن وموارد المياه مطابقة للنظم الحديثة ، وقضلا عن ذلك تقدم للجنود وسائل الراحة المعقولة مع مراعاة طبيعة هذه الجهات وذلك بغرس الاشجار وانشاء الحدائق وميادين الالعاب الخ . ويعد موقع لاقامة مصحة للنقاهاة على ساحل البحر الابيض المتوسط .

٤ — تقدم الحكومة المصرية الاراضي وتنشيء المساكن وموارد المياه ووسائل الراحة ومصحة النقاهاة المشار اليها في الفقرة السابقة باعتبارها ضرورية . علاوة على ما هو موجود منها الان في تلك الجهات وذلك على نفقتها الخاصة على ان تسامح حكومة جلالة الملك في المماكة المتحدة بدفع ما يأتي :

١ — المبلغ الذي أنفقته الحكومة المصرية فعلا قبل سنة ١٩١٤ في اقامة ثكنات جديدة انشئت لتحل محل ثكنات قصر النيل في القاهرة .

٢ — تكاليف ربح الثكنات والمستلزمات الفنية للقوات البرية .

على ان يدفع اول هذين المبلغين في الوقت المحدد في الفقرة الثامنة الاتي ذكرها لانسحاب القوات البريطانية من القاهرة . ويدفع المبلغ الاخر في الوقت المعين لانسحاب القوات البريطانية من الاسكندرية طبقا للفقرة الثامنة عشرة الاتي ذكرها .

للحكومة المصرية ان تتقاضى ايجاراً مناسباً نظير استعمال المساكن المعدة لاقامة المستخدمين المدنيين ويتفق على قيمة الايجار بين حكومة صاحب الجلالة والحكومة المصرية .

٥ — بمجرد نفاذ هذه المعاهدة تعين كل من الحكومتين فوراً شخصين أو أكثر تتألف منهم لجنة يعهد اليها بجميع المسائل المرتبطة بتنفيذ هذه الاعمال من وقت البدء فيها الى حين اتمامها . وتقبل مشروعات التضمينات ورسومها التخطيطية «الكروكية» والمواصفات التي يقدمها ممثلو حكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة بشرط ان تكون معقولة وان لا يتجاوز مدى التزامات الحكومة المصرية الواردة في الفقرة الرابعة ويجب ان يقر ممثلو كل من الحكومتين في هذه اللجنة التضمينات والمواصفات الخاصة بكل عمل تقوم به الحكومة المصرية قبل البدء فيه ويكون لكل عضو في هذه اللجنة

وكذلك لقواد القوات البريطانية او تمثيلهم حق فحص الاعمال في جميع ادوار انشائها كما يجوز لممثلي المملكة المتحدة من اعضاء اللجنة تقديم مقترحات بشأن طريقة تنفيذ العمل . ولهم ايضا حق اقتراح تعديل التضمينات والمواصفات او تغييرها في أي وقت انشاء سير العمل وتنفيذ المقترحات والشروعات التي يقدمها ممثلو المملكة المتحدة بشرط ان تكون معقولة لا تتجاوز مدى التزامات الحكومة المصرية الواردة في الفقرة الرابعة وفيما يتعلق بالالات وغيرها من المهمات حيث تكون لوحدة الطراز اهميتها وقد اتفق على أن تكون المهمات التي تشتري وتركب من الطراز المقرر والمستعمل عامة في الجيش البريطاني .

ومن المفهوم طبعاً انه يجوز لحكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة ان تقوم على نفقتها الخاصة بعد استئصال القوات البريطانية هذه الشككات والمساكن بادخال التحسينات والتغييرات وانشاء مباني جديدة في المنطقة المحددة في الفقرة الثانية السالف ذكرها .

٦ --- تحقيقاً لبرنامج الحكومة المصرية في تحسين الطرق ومواصلات السكك الحديدية في القطر المصري ولا بلاغ وسائل المواصلات فيها الى مستوى حاجات الفنون الحربية الحديثة ستولى الحكومة المصرية انشاء الطرق والكباري والسكك الحديدية المبنية بعد وصياتها .

١ — الطرق

١ — بين الاسماعيلية والاسكندرية عن طريق التل الكبير والزقازيق وزفتي وطنطا وكفر الزيات ودمهور .

٢ — بين الاسماعيلية والقاهرة وعن طريق التل الكبير ومنه يستمر على ترعة المياه الحلوة الى هليوبوليس .

٣ — بين بور سعيد والاسماعيلية فالسويس .

٤ — مواصلة بين الطرف الجنوبي للبحيرة المرة الكبرى والطريق الممتد من القاهرة الى السويس على مسافة خمسة عشر ميلاً تقريباً قربى السويس

ولابلاغ هذه الطرق الى المستوى العام للطرق الجديدة الصالحة لحركة المرور العامة سيكون عرضها عشرين قدماً ويكون لها تحويلات حول القرى الخ . وتنشأ من

مواد من شأنها ان تجعلها صالحة دائماً للانتفاع بها في الاغراض الحربية . وان تنشأ بحسب ترتيب أهميتها السالف الذكر . وان تطابق المواصفات الفنية المبينة بعد وهي المواصفات العادية للطرق الجيدة الصالحة لحركة المرور العام .

وتكون الكباري والطرق صالحة لتحمل صفين كاملين من سيارات النقل الميكانيكي الثقيلة ذات الاربع عجلات أو من ذوات الست عجلات او من الدبابات المتوسطة الحجم . ففيما يتعلق بالسيارات ذات العجلات الاربع يكون البعد بين الدنجل الامامي لاي سيارة وبين الدنجل الخلفي للسيارة التي أمامها عشرين قدماً ، ويكون الثقل على كل دنجل خلفي اربعة عشر طناً وعلى كل دنجل أمامي ستة اطنان وتكون المسافة بين الدنجلين ثمانى عشرة قدماً . وفيما يتعلق بالسيارات ذات العجلات الست تكون المسافة بين الدنجل الامامي لكل سيارة منها ، وبين الدنجل الخلفي للسيارة التي أمامها عشرين قدماً والمسافة بين الدنجل الخلفي والدنجل الاوسط والدنجل الامامي ثلاث عشرة قدماً ، ويكون الثقل على كل من الدنجلين الخلفي والاوسط ١٨ و ١٨ طن وعلى كل دنجل أمامي اربعة اطنان اما الدبابات فتقدر باعتبار ان وزنها ٢٥ و ١٨ طناً وطولها الكلي خمساً وعشرين قدماً والبعد بين مقدم احدها ومؤخر التالية لها رأساً ثلاث اقدام ويكون ثقل الـ ٢٥ و ١٩ طناً محملاً على شريطين يرتكزان على سطح قدره ثلاث عشرة قدماً من الطريق او الكسري .

الاتفاق على السكك الحديدية

١ — تردداتسهيلات السكك الحديدية في منطقة القنال وتحسن لسد حاجة القوات بعد زيادتها في تلك المنطقة ولتسهيل سرعة نقل الرجال والمدافع والعجلات والمهمات بالقطارات وفقاً لما تقتضيه حاجة الجيوش الحديثة .

ويرخص بموجب هذا الحكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة بان تنشيء على نفقتها الخاصة ماقد تقتضيه حاجات القوات البريطانية في المستقبل من الاضافات والتعديلات على السكك الحديدية فاذا مست هذه الاضافات أو التعديلات الخطوط الحديدية المستعملة للنقل العام وجب الحصول على اذن بذلك من الحكومة المصرية .

٢ — يجعل الخط بين الزقازيق وطنطا مزدوجاً .

٣ — تحسين الخط بين الاسكندرية ومرسي مطروح ويجعل دائماً
٧ — فضلاً عن الطرق المبنية في الفقرة السادسة السالف ذكرها والافراض ذاتها
ستشبه الحكومة المصرية الطرق المبنية بعد وتقوم بصيانتها

١ — الطريق الى القاهرة بمحاذاة النيل جنوباً الى قنا وقوص

٢ — من قوص الى القصير

٣ — من قنا الى السجدة

وستشاهد هذه الطرق والكباري التي تقام عليها وفق المستوى المبين في الفقرة
السادسة السالف ذكرها .

وقد لا يتيسر انشاء الطرق المشار اليها في هذه الفقرة والطرق المشار اليها في الفقرة
السادسة في وقت واحد ولكنها ستعجز بقدر المستطاع .

٨ — وحينما تم الاماكن المشار اليها في الفقرة الرابعة على ما يرضي الطرفين
المتعاقدين (ولا تدخل في ذلك المساكن الخاصة بالقوات التي ستبقى موقتاً بالاسكندرية
طبقاً للفقرة الثامنة عشرة الآتي ذكرها) وتتم الاعمال المشار اليها في الفقرة السادسة
السالف ذكرها (عدا السكك الحديدية المبنية في الشطرين ٢ و ٣ من الجزء ب من
تلك الفقرة) تنسحب القوات البريطانية الموجودة في انحاء القطر المصري غير الجهات
الواقعة في منطقة القنال والمدينة في الفقرة الثانية السالف ذكرها مع استثناء القوات
الباقية موقتاً بالاسكندرية وتخلي الاراضي والشكنات ومنازل الطائرات البرية ومراسي
الطائرات البحرية والابنية التي تشغلها القوات وتسلم الى الحكومة المصرية الا ما قد
يكون منها ملكاً للأفراد .

٩ — أي خلاف في الرأي بين الحكومتين في تنفيذ الفقرات ٣ و ٤ و ٥ و ٦ و ٧ و ٨
السالف ذكرها يعرض للفصل فيه على لجنة تحكيم مؤلفة من ثلاثة اعضاء تعين كل
من الحكومتين عضواً منهم ويعين الثالث بالاتفاق بين الحكومتين ويكون قرار
اللجنة نهائياً .

١٠ — تحقيقاً لحسن تدريب الجنود البريطانية قد اتفق على اعداد المناطق المحددة
بعد لتدريبها ويجري التدريب في المنطقتين آ و ب طول السنة وتكون المنطقة للمناورات
السوية خلال شهري شباط وآذار .

أ — غربي القنال من القنطرة شمالاً الى خط سكة حديد السويس القاهرة جنوباً
(بما في ذلك الخط المذكور) والى خط طول ٣٠ و ٢١ شرقاً بحيث تستبعد كل
الاراضي المنزعة .

ب — شرقي القنال . حسب الحاجة

ج — امتداد المنطقة (أ) جنوباً الى خط العرض الشمالي ٥٢ و ٢٩ ومن ثم في
الجنوب الشرقي الى ملتقى خط العرض الشمالي ٢٠ و ٢٩ بخط الطول الشرقي ٢١ و ٤٤
ومن هذه المنطقة شرقاً على امتداد خط العرض الشمالي ٢٠ و ٢٩ ومساحات المناطق
المشار اليها فيما سبق مبنية على الخريطة الملحقة بالمعاهدة (مقياس رسم ١ - ٥٠٠٠٠٠)
١١ — تمنع الحكومة المصرية الطيران فوق الاراضي الواقعة على جانبي قنال
السويس وعلى مسافة ٢٠ كيلومتراً منها الا ما كان بقصد العبور من الشرق الى الغرب
أو بالعكس في ممر عرضه عشرة كيلومترات عند القنطرة ما لم تتفق الحكومتان على
غير ذلك ، على ان هذا المنع لا يسري على قوات الطرفين المتعاقدين ولا على هيئات
الطيران المصرية الصميمة ولا على هيئات الطيران التي تتبع تبعية حقيقية اي جزء من
اجزاء مجموعة الامم التي تتكون منها الدولة البريطانية وتعمل تحت سلطة الحكومة المصرية .
١٢ — تقدم الحكومة المصرية عند الضرورة وسائل المواصلات المعقولة للوصول
من وإلى الجهات التي ترابط فيها القوات البريطانية كما انها تقدم بيور سعيد والسويس
التسهيلات الضرورية لتفريغ المقاتل الحربية والمؤن اللازمة للقوات البريطانية وخزنها
ومن هذه التسهيلات ابقاء فصيلة صغيرة بريطانية في هاتين المينائين لتسلم وحراسة هذه
المقاتل والمؤن عند مرورها .

١٣ — نظراً لأن سرعة الطيران الحديث وسعة مداه تقتضيان استخدام مساحات
واسعة لحسن تدريب القوات الجوية فان الحكومة المصرية تأذن للقوات الجوية البريطانية
في الطيران حينما ترى ضرورة لذلك من اجل التدريب ويكون لقوات الطيران المصرية
مثل هذه المعاملة في الاراضي البريطانية .

١٤ — نظراً لأن سلامة الطيران تتوقف على اعداد كثير من الاماكن لنزول
الطائرات فان الحكومة المصرية ستسعى وتيسر على الدوام المنازل والمراسم الصالحة
لنزول الطائرات البرية والبحرية في الاراضي والمياه المصرية . وستحقق الحكومة المصرية

أي طلب يقدم من القوات البريطانية لاعداد المنازل والمراسي الاضافية التي تدل التجربة على ضرورتها لجعل العدد كافياً للحاجة .

١٥ — تأذن الحكومة المصرية للقوات الجوية البريطانية في استخدام منازل الطائرات البرية ومراسي الطائرات البحرية السالفة الذكر وفي ارسال مقادير من الوقود والمهمات الى البعض منها لحزنها في سقائف تقام عليها لهذا الغرض وللقيام في أحوال الاستعجال بأي وقت تقتضيه سلامة الطائرات ،

١٦ — تمنح الحكومة المصرية جميع التسهيلات اللازمة لمرور مستخدمي القوات البريطانية والطائرات والمهمات من وإلى منازل الطائرات البرية ومراسي الطائرات البحرية السالفة الذكر .

وتمنح مثل هذه التسهيلات لموظفي القوات المصرية وطائراتها ومهمات في القواعد الجوية للقوات البريطانية .

١٧ — تكون للسلطات الحربية البريطانية حرية استئذان الحكومة المصرية في ارسال جماعات من الضباط يرتدون الملابس الملكية الى الصحراء الغربية لدراسة الارض ورسم الخطط الحربية ولا يرفض هذا الاذن دون مبرر معقول .

١٨ — يرخص صاحب الجلالة ملك مصر لصاحب الجلالة الملك والامبراطور في ابقاء وحدات من قواته في اسكندرية أو على مقربة منها لمدة لا تتجاوز ثمان سنوات من تاريخ نفاذ هذه المعاهدة وهي المدة التقريبية التي اعتبرها الطرفان المتعاهدان ضرورية لما يأتي :

أ — لاتمام بناء الشكنات في منطقة القنال نهائياً .

ب — لتحسين الطرق الآتية :

١ — الطريق بين القاهرة والسويس

٢ — بين القاهرة والاسكندرية عن طريق الجيزة والصحراء .

٣ — بين الاسكندرية ومرسى مطروح وذلك للوصول بها الى المستوى المبين

في جزء واحد من الفقرة السادسة .

ج — تحسين السكك الحديدية بين الاسماعيلية والاسكندرية وبين الاسكندرية ومرسى مطروح كما اشير الى ذلك في الشطرين ٣ و ٢ من الجزء ب في الفقرة السادسة .

وتتم الحكومة المصرية العمل المبين في الشطرات أوب وج السالفة الذكر قبل انقضاء مدة الثمان سنوات المذكورة آنفاً وستولى الحكومة المصرية طبعا صيانة الطرق ووسائل المواصلات المذكورة فيما تقدم .

١٩ — تظل القوات البريطانية الموجودة بالقاهرة او بجوارها الى وقت انسحابها طبقاً لنص الفقرة الثامنة السالف ذكرها كما تظل القوات البريطانية الموجودة بالاسكندرية أو بجوارها الى نهاية الوقت المحدد في الفقرة الثامنة عشرة السالف ذكرها متمتعة بالتسهيلات التي لها الآن .

محضر متفق عليه بين الطرفين

يرغب الوفد المصري ووفد المملكة المتحدة ان يسجلا في محضر المفاوضات ما اتفقا عليه من تفسير لبعض نصوص معاهدة التحالف وفيما يلي بيان هذه التفسيرات :

١ — من المفهوم طبعاً ان التسهيلات المنصوص عليها في المادة السابعة التي تقدم الى صاحب الجلالة الملك والامبراطور تشمل ارسال قوات وامتدادات بريطانية في الحالات المعينة بتلك المادة .

٢ — من المفهوم انه كنتيجة لاحكام المادة السادسة تبادل الحكومتان المشورة في حالة خطر قطع العلاقات .

وعليه في حالة قيام ضرورة دولية مفاجئة يخشى خطرها يعمل بمبدأ التشاور المتبادل نفسه ٣ — تشمل طرق المواصلات المشار اليها في الجملة الثانية من المادة السابعة المواصلات الاخبارية (الاسلاك البحرية والتلغرافات والتليفونات واللاسلكي) .

٤ — تشمل الاجراءات الحربية والادارية والتشريعية الوارد ذكرها في الجملة الثالثة من المادة السابعة الاجراءات التي بموجبها تراعي الحكومة المصرية في استعمال حقها بالنسبة لمواصلات الراديو الكهربائية مستازمات محطات التلغراف اللاسلكي التابعة للقوات البريطانية في مصر وتواصل العمل مع السلطات البريطانية لمنع أي تدخل بين موجات محطات التلغراف اللاسلكي البريطانية والمصرية كما تشمل الاجراءات التي تكفل الرقابة الفعالة على جميع وسائل المواصلات المشار اليها في تلك المادة .

٥ — يراد بملحق منطقة حنيقة الواردتين في الفقرة الثامنة (١) من ملحق المادة الثامنة امتداد شاطئ البحر المرة الكبرى من نقطة تبعد ثلاثة كيلومترات شمال محطة حنيقة الى نقطة تبعد ثلاثة كيلو مترات جنوب شرقي محطة فايد بعرض ثلاثة كيلومترات من شاطئ البحر .

٦ — من المتفق عليه بالنسبة الى (ب) من الفقرة الثانية من ملحق المادة الثامنة ان تحدد بالضبط وفي اقرب وقت مستطاع الاماكن التي ستحل بها القوات الجوية بالمنطقة المشار اليها هناك .

ويقبل كذلك الى هذه المنطقة مستودع قوات الطيران الملكية الموجودة الان بأبي قير على ان لا يتأخر ذلك عن تاريخ انسحاب القوات البريطانية من القاهرة طبقاً للفقرة الثامنة .

٧ — من المتفق عليه بالنسبة للفقرة الثالثة من ملحق المادة الثامنة (١) ان تشمل أبنية المكنات البريطانية أماكن المتزوجين من الضباط ونسبة معينة من الرتب الاخرى (ب) انه وان كان لا يمكن الان تحديد موقع مصلحة القاهرة تحديداً نهائياً الا ان العريش قد تصلح لهذا الغرض (ج) ان الحكومة المصرية جريا على الحطة التي سلكتها فعلاً لمصلحة سكان تلك المناطق ستخذ جميع التدابير الصحية الممكنة لمكافحة الملاريا في الجهات المجاورة المناطق التي توجد فيها القوات البريطانية .

٨ — من المتفق عليه بالنسبة للفقرة السادسة من ملحق المادة الثامنة انه فيما يتعلق بالطريق رقم (٣) اذا لم تستطع الحكومة المصرية الاتفاق مع شركة قناة السويس على استخدام القوات البريطانية والمصرية لهذا الطريق واصلاح الاجزاء التي لم تصل بعد الى مستوى الاجزاء الاخرى الى ان تفي بالشروط المبينة في الفقرة السادسة فان الحكومة المصرية ستشفيء طريقاً جديداً يصل ما بين هذه الاماكن .

٩ — من المتفق عليه بالنسبة للفقرة الثانية عشرة من ملحق المادة الثامنة ان يقتصر عدد افراد الفصيلة المشار اليها على الحد الادنى اللازم بالضبط لاستلام هذه الادوات وحراستها .

١٠ — من المتفق عليه بالنسبة للفقرة الثالثة عشرة من ملحق المادة الثامنة ان الطيران سيكون لاغراض التدريب على ان يكون في الغالب فوق المناطق الصحراوية

- ولا يكون فوق المناطق المسكونة الا حين تقتضي الضرورة ذلك .
- ١١ — من المتفق عليه طبعاً فيما يتعاق بالفقرة الثانية من المذكرة المصرية الثانية ان الحكومة المصرية هي التي تدفع نفقات البعثة العسكرية وان كلتي «التدريب الصحيح» الواردتين في هذه الفقرة تشملان التدريب في الكليات والمعاهد الحربية البريطانية .
- ١٢ — لا تنطبق الفقرة الثانية من المذكرة الثانية الا على الاشخاص الذين يكونون بالفعل في ذلك الوقت من افراد القوات المصرية المسلحة .
- ١٣ — يراد بكلمة « المعدات » الواردة بالفقرة الثالثة من المذكرة المصرية الثانية كل المهات التي يحسن بالقوات التي تعمل معها ان تتخذها من صنف واحد . ولا تشمل الملابس ولا المنتجات المحلية .

ماحق بالمادة الحادية عشرة

الى ان يتفق الطرفان على غير ما يأتي تطبيقاً للفقرة الاولى من هذه المادة يتعين ان تكون المباديء العامة التي يراعيانها في المستقبل بالنسبة للاتفاقات الدولية هي انها لا تطبق على السودان الا بعمل مشترك تقوم به حكومة المملكة المتحدة وحكومة مصر وان مثل هذا العمل المشترك يكون لازماً كذلك اذا اريد انهاء اشتراك السودان في اتفاق دولي كان ينطبق عليه .

والاتفاقات التي يراد سرانها على السودان تكون على العموم اتصالات ذات صفة فنية او انسانية . وتشمل هذه الاتفاقات في الغالب على الدوام حكماً خاصاً بالانضمام اللاحق اليها وفي مثل هذه الاحوال تتبع هذه الطريقة لجعل الاتفاق ماري على السودان . ويجري الانضمام بوثيقة مشتركة يوقعها عن مصر وعن المملكة المتحدة كل فيما يخصه شخصان مفوضان في ذلك تفويضاً صحيحاً وتكون طريقة ايداع وثيقة الانضمام في كل حالة موضع اتفاق بين الحكومتين .

وفي حالة ما اذا اريد ان يطبق على السودان اتفاق لا يحتوي على نص خاص بالانضمام تكون طريقة تحقيق ذلك موضع مشاور واتفاق بين الحكومتين .

واذا كان السودان بالفعل طرفاً في اتفاق وأريد انهاء اشتراكه فيه تشارك المملكة المتحدة ومصر في اصدار الاعلان اللازم لهذا الانهاء .

ومن المتفق عليه ان اشترك السودان في اتفاق ما وانهاء ذلك الاشتراك لا يكونان الا بعمل مشترك يجري خصيصاً بالنسبة للسودان والا يستنتجان من مجرد كون المملكة المتحدة ومصر طرفين في الاتفاق او من نقضها لهذا الاتفاق .

وفي المؤتمرات الدولية التي تجري فيها المفاوضات في مثل هذه الاتفاقات يكون المندوبان البريطاني والمصري بطبيعة الحال على اتصال دائم بالنسبة لاي اجراء قد يتفقان على انه مرغوب فيه لصالح السودان .

مخبر متفق عليه بين الطرفين

١ — من المتفق عليه بالاشارة الى الفقرة الاولى من المادة الحادية عشرة ان يقدم الحاكم العام الى حكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة والى الحكومة المصرية تقريراً سنوياً عن ادارة السودان وان يبلغ التشريع السوداني الى رئيس مجلس الوزراء المصري مباشرة .

٢ — من المتفق عليه بالاشارة الى الفقرة الثانية من المادة الحادية عشرة انه بينما يكون تعيين الوطنيين المصريين في وظائف السودان الرسمية خاضعاً بالضرورة لعدد الوظائف المناسبة الحالية ووقت حلوها ومؤهلات المرشحين المتقدمين لها فان أحكام تلك الفقرة تسري فوراً بمجرد نفاذ المعاهدة .

وتكون ترقية الموظفين في حكومة السودان بدون اعتبار للجنسية الى اي درجة كانت وذلك بالاختبار تبعاً للجدارة الشخصية .

٣ — ومن المفهوم ايضاً ان هذه النصوص لا تمنع الحاكم العام من ان يعين أحياناً في بعض الوظائف الخاصة أشخاصاً من جنسيات أخرى اذا لم يتيسر وجود ذوي المؤهلات من الرعايا البريطانيين والوطنيين المصريين أو من السودانيين

٤ — من المتفق عليه فيما يتعلق بالفقرة الثالثة من المادة الحادية عشرة انه نظراً لان الحكومة المصرية ترغب في ارسال الجنود الى السودان فان الحاكم العام سيصدر بالنظر في امر عدد الجنود المصرية اللازمة للخدمة في السودان والا ما كن التي يقيمون فيها والشكناات اللازمة لهم .

وسترسل الحكومة المصرية فوراً بمجرد نفاذ المعاهدة ضابطاً مصرياً عظيماً يستطيع الحاكم العام استشارته في هذه الامور .

٥ — بما انه قد تم الاتفاق بين الحكومة المصرية وحكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة على ان مسألة الدين المستحق لمصر على السودان والمسائل المالية الاخرى المتعلقة بهما تبحث بين وزارة المالية المصرية ووزارة المالية بالمملكة المتحدة . وبما أن هذا البحث قد انبأ بالفعل فقد رؤي انه ليس من الضروري ان تتضمن المعاهدة أي نص خاص بهذه المسألة .

خطاب من المندوب الى النحاس باشا

سيدي

في خلال مناقشتنا في المسائل التفصيلية المتصلة بالفقرة الثانية من المادة الحادية عشرة اقترح ندم خبير اقتصادي مصري للخدمة في الخرطوم وابدى الحاكم العام رغبته في تعيين ضابط مصري سكرتيراً حريباً له وقد سجل الاقتراح والرغبة المشار اليها واعتبر مقبولين من جهة المبدأ كما انه قد اعتبر من المرغوب فيه ومن المقبول ان يدعى مفتش عام الري المصري بالسودان الى الاشتراك في مجلس الحاكم العام كلما نظر المجلس في مسائل متصلة باعمال مصلحته . وتفضلوا

ملحق للمادة الثالثة عشرة

ان الاغراض التي ترمي اليها التدابير الواردة في هذا الملحق هي :

١ — الوصول على وجه السرعة الى الغاء الامتيازات في مصر وما يتبع ذلك حتماً من الغاء القيود الحالية التي تقيد القيادة المصرية في مسألة سريان التشريع المصري (بما في ذلك التشريع المالي) على الاجانب .

٢ — اقامة نظام انتقال لمدة معقولة تحدد ولا تطول بغير مبرر وفي حدود تلك المدة تبقى المحاكم المختلطة وتباشر الاختصاصات المحولة الان للمحاكم الفصلية فضلا عن اختصاصها القضائي الحالي .

وفي نهاية فترة الانتقال هذه تكون الحكومة المصرية حرة في الاستغناء عن المحاكم المختلطة

٣ — تتصل الحكومة المصرية كخطوة أولى في اقرب وقت مستطاع بالدول ذات الامتيازات بقصد (١) الغاء كل قيد يقيد التشريع المصري على الاجانب و (ب) اقامة نظام انتقال للمحاكم المختلطة كما هو وارد في الشطرة الثانية من الفقرة الاولى السالفة الذكر .

٤ — ان حكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة بصفتها دولة من ذوات الامتيازات وبصفتها خليفة لمصر لا تعارض بتاتاً في التدابير المشار اليها في الفقرة السابقة وستعاون تعاوناً فعلياً مع الحكومة المصرية في تحقيق هذه التدابير باستعمال كامل نفوذها لدى الدول ذوات الامتيازات في مصر .

٥ — من المتفق عليه انه في حالة ما اذا وجد من المستحيل تحقيق التدابير المشار اليها في الفقرة الثانية فان الحكومة المصرية تحتفظ بحقوقها كاملة غير منقوصة ازاء نظام الامتيازات بما فيه المحاكم المختلطة .

٦ — من المتفق عليه ان الشطرة ١ من الفقرة الثانية لا تعني فقط ان موافقة الدول ذوات الامتيازات لن تسكون ضرورية لسريان التشريع المصري على رعاياها ولكنها تعني ايضاً انتهاء الاختصاص التشريعي الحالي الذي تباشره المحاكم المختلطة بالنسبة لتطبيق التشريع المصري على الاجانب ويتبع ذلك الا يكون للمحاكم المختلطة في سلطتها القضائية ان تقضي في صلاحية سريان قانون أو مرسوم مصري طبقه البرلمان او الحكومة المصرية على الاجانب .

٧ — يصرح صاحب الجلالة ملك مصر بمقتضى هذا ان اي تشريع مصري على الاجانب لن يتناقض مع المبادئ المعمول بها على وجه العموم في التشريع الحديث وانه فيما يتعلق بالتشريع المالي على الخصوص فان هذا التشريع لن يتضمن تمييزاً مجحفاً بالاجانب بما في ذلك الشركات الاجنبية .

٨ — لما كان من المعمول به في اكثر البلاد ان يطبق على الاجانب قانون جنسيتهم في مسائل الاحوال الشخصية فيستظر بعين الاعتبار الى انه من المرغوب فيه ان تستثنى من نقل الاختصاص — على الاقل في البداية — مسائل الاحوال الشخصية الخاصة برعايا الدول الممتازة التي ترغب في ان تستمر محاكمها القضائية في مباشرة هذا الاختصاص .

٩ — سيقضي نظام الانتقال الذي يوضع للمحاكم المختلطة ونقل الاختصاص

الحالي للمحاكم القنصلية اليها الامر الذي سيكون بطبيعة الحال خاضعاً لاحكام الاتفاق الخاص المشار اليه في المادة التاسعة اعادة النظر في القوانين الحالية الخاصة بتكوين المحاكم المختلطة واختصاصها بما في ذلك اعداد واصدار قانون جديد لتحقيق الجزاءات . ومن المفهوم ان اعادة النظر هذه ستضمن فيما تتضمنه المسائل الآتية :

- ١ — تعريف كلمة اجنبي بصدد الاختصاص المقبل للمحاكم المختلطة
- ٢ — زيادة عدد موظفي المحاكم والنيابات المختلطة بما يقتضيه التوسيع المقترح لاختصاصها
- ٣ — الاجراءات المتعلقة بمسائل العفو وتخفيف عقوبة الاحكام الصادرة على الاجانب والاجراءات المتعلقة بتنفيذ عقوبة الاعدام الصادرة عليهم .

مختصر متفق عليه بين الطرفين

من المتفق عليه بالنسبة للفقرة السادسة من ملحق المادة الثالثة عشرة ان المسائل التي ينطوي عليها هذا التصريح لا تخضع لقاء أي محكمة في مصر .

المذكرة المصرية الاولى

بالاشارة الى المادة الثانية من المعاهدة التي وقعناها اليوم اتشرف باخباركم انه نظراً لان حضرة صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى وايرلند والاملاك البريطانية وراء البحار وامبراطور الهند سيكون اول ملك اجنبي يثله في مصر سفير ، فان السفراء البريطانيين سيعتبرون ذوي اقدمية على بقية الممثلين السياسيين المعتمدين لدى بلاط صاحب الجلالة ملك مصر .

وتكون محتويات هذه المذكرة خاصة لاعادة النظر في الوقت ، وبالشروط المنصوص عنها في المادة السادسة عشرة من المعاهدة .

المذكرة المصرية الثانية

أريد ان أسجل هنا مسائل معينة اخرى تم التفاهم عليها وتتصل بالشؤون العسكرية في معاهدة التحالف التي وقعناها اليوم :

١ — يسحب الموظفون البريطانيون من الجيش المصري وتلقى وظائف المفتش العام والموظفين التابعين له .

٢ — نظراً لان الحكومة المصرية ترغب في استكمال تدريب الجيش المصري بما فيه

سلاح الطيران ، وتنوي المصلحة المحالفة التي تم عقدها ان تختار المدربين الاجانب الذين قد ترى حاجة اليهم من بين الرعايا البريطانيين وخدمهم فانها قد اعتزمت ان تنفع بمشورة بعثة عسكرية بريطانية للمدة التي يراها ضرورية للغرض المذكور .

وتتعهد حكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة بان تقدم البعثة العسكرية التي تطلبها الحكومة المصرية كما تعهد بان تقبل من ترى الحكومة ايضاه من رجال جيشها للتعلم بالمملكة المتحدة وان تكفل لهم التدريب اللازم .

ونظرا للظروف التي هيأتها هذه المعاهدة سوف لا ترغب الحكومة المصرية بتطبيقه الحال في ايضاد احد من افراد قوتها المسلحة ليتلقى دراسته في أي معهد او وحدة من معاهد التدريب او وحداته في غير المملكة المتحدة على ان لا يمنع ذلك الحكومة المصرية من ان توفد الى أي بلد آخر رجال الجيش الذين لا يتيسر قبولهم في معاهد المملكة المتحدة ووحداتها .

٣ — يتعين لصالح المحالفة ونظراً لاحتمال ضرورة التعاون في العمل بين القوات البريطانية والمصرية ان لا يختلف طراز أسلحة القوات المصرية من برية وجوية ومعداتا عن الطراز التي تستعمله القوات البريطانية وتعهد حكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة بان تبذل وساطتها لتسهيل توريد تلك الاسلحة والمعدات من المملكة المتحدة بمثل الاثمان التي تدفعها حكومة صاحب الجلالة كلاً و رغبت الحكومة المصرية في ذلك .

المذكرة المصرية الثالثة

بالاشارة الى المادة الرابعة عشرة من المعاهدة التي وقعهاها اليوم اشرف بابلاغكم ان الحكومة المصرية تنوي الغاء ادارة الامن العام الاوربية فوراً ولكنها ستستبقى لمدة خمس سنوات من نفاذ المعاهدة عنصراً اوروبياً معيناً في بوليس المدن وبقية هذا البوليس في المدة المذكورة تحت امره ضباط بريطانيين .

وتسهيلاً لاحتلال موظفين مصريين بالتدريب محل العنصر الاوربي المذكور مما يضمن تجانس العمل في نظام البوليس تنوي الحكومة المصرية ان تستغني في كل عام عن خدمة خمس موظفي البوليس الاوربي .

وستفضل الحكومة المصرية على العموم بالنظر لمعاهدة الصداقة والتحالف التي وقعناها اليوم الرعايا البريطانيين الحائزين للمؤهلات المطلوبة عند ما تستخدم خبراء من الاجانب .

ذيل الكتاب

Am. R. R.

المعاهدة السعودية - اليمنية

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وحده والسلام على من لا نبي بعده

نحن عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود ملك المملكة العربية السعودية بما انه قد عقدت بيننا وبين حضرة صاحب الجلالة الملك الامام يحيى بن محمد حميد الدين ملك المملكة اليمنية معاهدة صداقة اسلامية واخوة عربية لانهاء حالة الحرب الواقعة لسوء الحظ بيننا وبين جلالته ولتأسيس علاقات الصداقة الاسلامية بين بلادنا ووقعها مندوب مفوض من قبلنا ومندوب مفوض من قبل جلالته وكلاهما حائزان للصلاحيحة التامة المتقابلة وذلك في مدينة جدة في اليوم السادس من شهر صفر سنة ثلاث وخمسين بعد الثلاثمائة والالف وهي مدرجة مع عهد التحكيم والكتب الملحقة بها فيما يلي :

معاهدة صداقة اسلامية واخوة عربية بين المملكة العربية السعودية وبين المملكة اليمنية. حضرة صاحب الجلالة الامام عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود ملك المملكة العربية السعودية من جهة

وحضرة صاحب الجلالة الامام يحيى بن محمد حميد الدين ملك اليمن من جهة اخرى. ورغبة منها في انهاء حالة الحرب التي كانت قائمة لسوء الحظ فيما بينها وبين حكومتها وشعبها ورغبة في جمع كلمة الامة العربية ورفع شأنها وحفظ كرامتها واستقلالها ونظراً لضرورة تأسيس علاقات عهدية ثابتة بينها وبين حكومتها وبلادها على اساس المنافع المشتركة والمصالح المتبادلة .

وحباً في تثبيت الحدود بين بلادها وانشاء علاقات حسن الجوار وروابط الصداقة الاسلامية فيما بينها وتقوية دعائم السلم والسكينة بين بلادها وشعبها . ورغبة في ان يكونا عضداً واحداً امام الملل المفاجئة وبتيانا متراسة للمحافظة على سلامة الجزيرة العربية قراراً عدم معاهدة صداقة اسلامية واخوة عربية فيما بينهما واتدبا لذلك الغرض مندوبين مفوضين عنها وهما :

من حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة العربية السعودية
حضرة صاحب السمو الملكي الامير خالد بن عبد العزيز نجل جلالته وفائب رئيس
مجلس الوكلاء

ومن حضرة صاحب الجلالة ملك اليمن
حضرة صاحب السيادة السيد عبد الله بن احمد الوزير
وقد منح جلالة الملكين لندوبيهما الاتيين ذكر الصلاحية التامة والتفويض المطلق
وبعد ان اطلع مندوبان المذكوران على أوراق التفويض التي بيد كل منهما فوجداها
موافقة للاصول قرارا باسم ملكيهما الاتفاق على المواد الاتية .

المادة الاولى — تنتهي حالة الحرب القائمة بين المملكة العربية السعودية ومملكة
اليمن بمجرد التوقيع على هذه المعاهدة وتنشأ فوراً بين جلالة الملكين وبلاديهما وشعبيهما
حالة سلم دائم وصداقة وطيدة واخوة اسلامية عربية دائمة لا يمكن الاخلال بها
جميعها أو بعضها ويتعهد الفريقان الساميان المتعاقدان بان يحلا بروح الود والصداقة جميع
المنازعات والاختلافات التي تقع بينهما وبان يسود علاقتها روح الاخاء الاسلامي العربي
في سائر المواقف والحالات ويشهدان الله على حسن نواياهما ورغبتهما الصادقة في الوفاق
والاتفاق سرّاً وعلناً ويرجوان منه سبحانه وتعالى ان يوفقهما وخلفاءهما وورثاءهما
وحكومتيهما الى السير على هذه الحطة القويمه التي فيها رضاء الخالق وقومها ودينهما

المادة الثانية — يعترف كل من الفريقين الساميين المتعاقدين الاخر باستقلال كل
من المملكتين استقلالاً تاماً مطلقاً وبملكيتها عليها فيعترف حضرة صاحب الجلالة الامام
عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل السعود ملك المملكة العربية السعودية لحضرة
صاحب الجلالة الامام يحيى وخلفائه الشرعيين باستقلال مملكة اليمن استقلالاً تاماً مطلقاً
وبالملكية على مملكة اليمن . ويعترف حضرة صاحب الجلالة الامام يحيى بن محمد حميد
الدين ملك اليمن لحضرة صاحب الجلالة الامام عبد العزيز وخلفائه الشرعيين باستقلال
المملكة العربية السعودية استقلالاً تاماً مطلقاً وبالملكية على المملكة العربية السعودية
ويسقط كل منها أي حق يدعيه في قسم أو اقسام من بلاد الاخر خارج الحدود القطعية
المبينة في صلب هذه المعاهدة

ان جلالة الامام الملك عبد العزيز يتنازل بهذه المعاهدة عن اي حق يدعيه من حماية

او احتلال او غيرها في البلاد التي هي بموجب هذه المعاهدة تابعة لليمن من البلاد التي كانت بيد الادارة وغيرها كما ان جلالة الامام الملك يحیی يتنازل بهذه المعاهدة عن اي حق يدعيه باسم الوحدة اليمنية او غيرها في البلاد التي هي بموجب هذه المعاهدة تابعة للمملكة العربية السعودية من البلاد التي كانت بيد الادارة أو آل عائض أو في نجران وبلاد يام .

المادة الثالثة — يتفق الفريقان الساميان المتعاقدان على الطريقة التي تكون بها الصلات والمراجعات بما فيه حفظ مصالح الطرفين وبملا ضرر فيه على ايها على ان لا يكون ما يمنحه احد الفريقين الساميين المتعاقدين الاخر اقل مما يمنحه لفريق ثالث . ولا يوجب هذا على اي الفريقين ان يمنح الاخر اكثر مما يقابله بمثله .

المادة الرابعة — خط الحدود الذي يفصل بين بلاد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين موضح بالتفصيل الكافي فيما يلي ويعتبر هذا الخط حداً فاصلاً قطعياً بين البلاد التي تخضع لكل منها :

يبدأ خط الحدود بين المملكتين اعتباراً من النقطة الفاصلة بين ميدي والموسم على ساحل البحر الاحمر الى جبال تهامة في الجهة الشرقية ثم يرجع شمالاً الى ان ينتهي الى الحدود الغربية الشمالية التي بين بني جماعة ومن يقابلهم من جهة الغرب والشمال ثم ينحرف الى جهة الشرق الى ان ينتهي الى ما بين حدود نغمه ووعار التابعتين لقبيلة وائلة وبين حدود يام ثم ينحرف الى ان يبلغ مضيق مروان وعقبة رفادة ثم ينحرف الى جهة الشرق حتى ينتهي من جهة الشرق الى اطراف الحدود بين عدا يام من همدان بن زيد واثلي وغيره وبين يام فكلما عن يمين الخط المذكور المساعد من المنطقة المذكورة التي على ساحل البحر الى منتهى الحدود في جميع جهات الجبال المذكورة فهو من المملكة اليمنية وكل ما هو عن يسار الخط المذكور فهو من المملكة العربية السعودية فما هو من جهة اليمن المذكورة هو ميدي وحرص وبعض قبيلة الحرث والمير وجبل الظاهر وشذا والضيعة وبعض العبادل وجميع بلاد وجبال رازح ومنبه مع عرو الى امشيخ وجميع بلاد وجبال بني جماعة وسجار الشام يبادر وما يليها ومحل مرصعة من سجار الشام وعموم سجار ونقمة ووعار وعموم وائلة وكذا الفرع مع عقبة نهوقه وعموم من عدا يام ووادة ظهران من همدان بن زيد هؤلاء المذكورون وبلادهم

بحدودها المعلومة وكما هو بين الجهات المذكورة وما يليها مما لم يذكر اسمه مما كان مرتبطاً ارتباطاً فعلياً او تحت ثبوت يد المملكة اليمنية قبل سنة ١٣٥٢ هـ كل ذلك هو في جهة اليمن فهو من المملكة اليمنية وما هو في جهة اليسار المذكورة وهو الموسم ووعلان واكثر الحرث والحوية والجابري واكثر العبادل وجميع فيفاء وبني مالك وبني حريص وآل تلبد وقحطان وظهران وادعة وظهران مع مضيق مروان وعقبة رفاده وما خلفها من جهة الشرق والشمال من يام ونجران والحضن وزور وادعة وسائر من هو في نجران من وائلة وكما هو تحت عقبة نهوكة الى اطراف نجران ويام من جهة الشرق هؤلاء المذكورون وبلادهم بحدودها المعلومة وكما هو بين الجهات المذكورة وما يليها مما لم يذكر اسمه مما كان مرتبطاً ارتباطاً فعلياً او تحت ثبوت يد المملكة العربية السعودية قبل ٣٥٢ كل ذلك هو في جهة يسار الخط المذكور فهو من المملكة العربية السعودية . وما ذكر من يام ونجران والحضن وزور وادعة وسائر من هو في نجران من وائلة فهو بناء على ما كان على تحكيم جلالة الامام يحيى لجلالة الملك عبد العزيز في يام والحكم من جلالة الملك عبد العزيز بان جميعاً تتبع المملكة العربية السعودية وحيث ان الحضن وزور وادعه ومن هو في وائلة في نجران هم وائلة ولم يكن دخولهم في المملكة العربية السعودية الا لما ذكر فلذلك لا يمنعهم ولا يمنع اخوانهم وائلة عن التمتع بالصلوات والمواصلات والتعاون المعتاد والمتعارف به ثم يمتد هذا الخط من نهاية الحدود المذكورة آنفاً بين اطراف قبائل المملكة العربية السعودية واطراف من عدا يام من همدان بن زيد وسائر قبائل اليمن فللمملكة اليمنية كل الاطراف والبلاد اليمنية الى منتهى حدود اليمن من جميع الجهات وكل ما ذكر بهذه المادة من فقط شمال وجنوب وشرق وغرب فهو باعتبار كثرة اتجاها ميل خط الحدود في اتجاه الجهات المذكورة وكثيراً ما يميل التداخل ما الى كل من المملكتين اما تعيين وتثبيت الخط المذكور وتمييز القبائل وتحديد ديارها على اكمل الوجوه فيكون اجراؤه بواسطة هيئة مؤلفة من عدد متساو من الفريقين بصورة ودية أخوية بدون حيف بحسب العرف والعادة الثابتة عند القبائل .

المادة الخامسة — نظراً لرغبة كل من الفريقين الساميين المتعاقدين في دوام السلم

والطائفة والسكون وعدم إيجاد اي شيء يشوش الافكار بين المملكتين بانها يتعهدان تعهدا متقابلا بعدم احداث اي بناء محصن في مسافة خمسة كيلو مترات في كل جانب من جانبي الحدود في كل المواقع والجهات على طول خط الحدود .

المادة السادسة — يتعهد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين بسحب جنده فوراً من البلاد التي أصبحت بموجب هذه المعاهدة تابعة للفريق الآخر مع صون الاهلين والجنود من كل ضرر .

المادة السابعة — يتعهد الفريقان الساميان المتعاقدان بان يمنع كل منهما اهالي مملكته عن كل ضرر وعدوان على اهالي المملكة الاخرى في كل جهة وطريق وبان يمنع الغزو بين اهل البوادي من الطرفين ويرد كل ما ثبت اخذه بالتحقيق الشرعي من بعد ابرام هذه المعاهدة وضمان مائلف وبما يلزم الشرع فيما وقع من جنائية قتل أو جرح وبالعقوبة الحاسمة على من ثبت منهم العدوان ويظل العمل بهذه المادة ساريا الى ان يوضع بين الفريقين اتفاق آخر بكيفية التحقيق وتقدير الضرر والخسائر .

المادة الثامنة — يتعهد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين تعهدا متقابلا بان يمنعا عن الرجوع للقوة لحل المشكلات بينها وبان يعملا جديهما لحل ما يمكن ان ينشأ من الاختلاف سواء كان سببه ومنشأ هذه المعاهدة او تفسير كل أو بعض موادها ام كان ناشئا عن اي سبب آخر بالمراجعات الودية وفي حالة عدم امكان التوفيق بهذه الطريقة يتعهد كل منهما بان يلجأ الى التحكيم الذي توضح شروطه وكيفية طلبه وحصوله في ملحق مرفق بهذه المعاهدة ولهذا الملحق نفس القوة والثبوت اللذين لهذه المعاهدة وبحسب جزاءاتها وبعضها متما للكل فيها .

المادة التاسعة — يتعهد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين بان يمنع بكل ماله من الوسائل المادية والمعنوية استعمال بلاده قاعدة ومركرآل اي عمل عدواني او شروع فيه او استعداداً له ضد بلاد الفريق الاخر كما انه يتعهد باتخاذ التدابير الاتية بمجرد وصول طلب خطي من حكومة الفريق الاخر وهي :

١ — ان كان الساعي في عمل الفساد من دعايا الحكومة المطلوب منها اتخاذ التدابير فبعد التحقيق الشرعي وثبوت ذلك يؤدب فوراً من قبل حكومته بالادب الرادع الذي يقضي على فعله ويمنع وقوع امثاله ،

٢ — وان كان الساعي في عمل الفساد من رعايا الحكومة الطالبة اتخاذ التدابير فانه يلقي القبض عليه فوراً من قبل الحكومة المطلوب منها ويسلم الى حكومته المطالبة وليس للحكومة المطلوب منها التسليم عذر عن انفاذ الطلب وعليها اتخاذ التدابير لمنع فرار الشخص المطلوب او تمكينه من الهرب وفي الاحوال التي يتمكن فيها الشخص المطلوب من الفرار فان الحكومة التي فر من اراضيها تتعهد بعدم السماح له بالعودة الى اراضيها مرة اخرى وان تمكن من العودة اليها يلقي القبض عليه ويسلم الى حكومته.

٣ — وان كان الساعي في عمل الفساد من رعايا حكومة ثالثة فان الحكومة المطلوب منها والتي يوجد الشخص على اراضيها تقوم فوراً وبمجرد تلبية الطلب من الحكومة الاخرى بطرده من بلادها وعده شخصاً غير مرغوب فيه ويمنع من العودة اليها في المستقبل.

المادة العاشرة — يتعهد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين بعدم قبول من يفر من طاعة دولته كبراً كان أو صغيراً موظفاً كان ام غير موظف فرداً كان أو جماعة ويتخذ كل من الفريقين الساميين المتعاقدين كافة التدابير الفعالة من ادارية وعسكرية وغيرها لمنع دخول هؤلاء الفارين الى حدود بلاده فان تمكن احدهم او كلهم من اجتياز خط الحدود بالدخول في اراضيها فيكون عليه واجب نزع السلاح من المتلجج والقاء القبض عليه وتسليمه الى حكومة بلاده الفار منها وفي حالة عدم امكان القبض عليه تتخذ كافة الوسائل لطرده من البلاد التي لجأ اليها الى بلاد الحكومة التي يتبناها.

المادة الحادية عشرة — يتعهد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين بمنع الامراء والعمال والموظفين التابعين له من المداخلة بأي وجه كان من رعايا الفريق الاخر بالذات او بالواسطة ويتعهد باتخاذ كامل التدابير التي تمنع حدوث القلق او توقع سوء التفاهم بسبب الاعمال المذكورة.

المادة الثانية عشرة — يعترف كل من الفريقين الساميين المتعاقدين بان أهل كل جهة من الجهات الصائرة الى الفريق الاخر بموجب هذه المعاهدة رعية لذلك الفريق. ويتعهد كل منها بعدم قبول أي شخص او اشخاص من رعايا الفريق الاخر رعية له الا بموافقة ذلك الفريق وبان تكون معاملة رعايا كل من الفريقين في بلاد الفريق الاخر طبقاً للاحكام الشرعية المحلية.

المادة الثالثة عشرة — يتعهد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين بإعلان العفو الشامل الكامل عن سائر الاجرام والاعمال العدائية التي يكون قد ارتكبها فرد أو أفراد من رعايا الفريق الآخر المقيمين في بلاده (اي في بلاد الفريق الذي منه اصدار العفو) كما انه يتعهد باصدار عفو عام شامل كامل عن افراد رعاياه الذين لجأوا وانحازوا أو باي شكل من الاشكال انضموا الى الفريق الآخر عن كل جنسية ومال أخذوا منذ لجأوا الى الفريق الآخر الى عودتهم كائناً ما كان وبالغا ما بلغ وبعدم السماح باجراء أي نوع من الايذاء أو التعقيب أو التضييق بسبب ذلك الالتجاء أو الانحياز والشكل الذي انضموا بموجبه وإذا حصل ريب عند أي الفريقين بوقوع شيء يخالف لهذا العهد كان لمن حصل عنده الريب أو الشك من الفريقين مراجعة الفريق الآخر لاجتماع المندوبين الموقعين على هذه المعاهدة وأن تعذر على احدهما الحضور فينبى عنه آخر له كامل الصلاحية والاطلاع على تلك النواحي ممن له كامل الرغبة والعناية بصالح ذات البين والوفاء بحقوق الطرفين بالحضور لتحقيق الامر حتى لا يحصل اي حيف ولا نزاع وما يقره المندوبان يكون نافذاً .

المادة الرابعة عشرة — يتعهد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين برد وتسليم املاك رعاياه الذين يعفى عنهم اليهم او الى ورثتهم عند رجوعهم الى وطنهم خاضعين لاحكام مملكتهم وكذلك يتعهد الفريقان الساميان المتعاقدان بعدم حجز أي شيء من الحقوق والاملاك التي تكون لرعايا الفريق الآخر في بلاده ولا يعرقل استثمارها او أي نوع من انواع التصرفات الشرعية فيها .

المادة الخامسة عشرة — يتعهد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين بعدم المداخلة مع فريق ثالث سواء كان فرداً ام هيئة ام حكومة او الاتصاف معه على اي امر يخل بمصلحة الفريق الآخر او يضر ببلاده او يكون من ورائه احداث المشكلات والعسوبات له أو يعرض مناقعها ومصالحها وكيانها للأخطار .

المادة السادسة عشرة — يعلن الفريقان الساميان المتعاقدان اللذان تجمعهما روابط الاخوة الاسلامية والعنصرية العربية ان امتها امة واحدة وانها لا يريدان باحد شرأ وانها يعملان جهدهما لاجل ترقية شؤون امتها في ظل الطائنية والسكون وان يبذلا

وسمها في سائر المواقف لما فيه الخير لبلاديها وأمتها غير قاصدين بهذا اية عدوان على اية امة اخرى .

المادة السابعة عشرة — في حالة حصول اعتداء خارجي على بلاد احد الفريقين الساميين المتعاقدين يتحتم على الفريق الاخر ان ينفذ التعهدات الاتية :

اولا — الوقوف على الحياد التام سراً وعلناً

ثانياً — المعاونة الادبية والمعنوية الممكنة

ثالثاً — الشروع في المذاكرة مع الفريق الاخر لمعرفة انجع الطرق لضمان سلامة بلاد ذلك الفريق ومنع الضرر عنها والوقوف في موقف لا يمكن تأويله بأنه تعصيد للمعتدي الخارجي .

المادة الثامنة عشرة — في حالة حصول فتن او اعتداءات داخلية في بلاد احد الفريقين الساميين المتعاقدين يتعهد كل منها تعهداً متقابلاً بما يأتي :

اولا — اتخاذ التدابير اللازمة الفعالة لعدم تمكين المعتدين او الثائرين من الاستفادة من أراضيهم .

ثانياً — منع التجاء اللاجئين الى بلاده وتسليمهم أو طردهم اذا لجأوا اليها كما هو موضح في المادة (التاسعة والعاشر) اعلاه .

ثالثاً — منع رعاياه من الاشتراك مع المعتدين او الثائرين وعدم تشجيعهم او تمويلهم رابعاً — منع الامدادات والارزاق والمؤن والذخائر عن المعتدين أو الثائرين .

المادة التاسعة عشرة — يعلن الفريقان الساميان المتعاقدان رغبتها في عمل كل ممكن لتسهيل المواصلات البريكية والبرقية وتزويد الاتصال بين بلاديهما وتسهيل تبادل السلع والحاصلات الزراعية والتجارية بينهما . وفي اجراء مفاوضات تفصيلية من اجل عقد اتفاق جمركي يصون مصالح بلاديهما الاقتصادية بتوحيد الرسوم الجمركية في عموم البلدين او بنظام خاص بصورة كافية لمصالح الطرفين وليس في هذه المسألة ما يقيد حرية احد الفريقين الساميين المتعاقدين في اي شيء حتى يتم عقد الاتفاق المشار اليه .

المادة العشرون — يعلن كل من الفريقين الساميين المتعاقدين استعداداه لان يأذن لممثليه ومندوبيه في الخارج ان وجدوا بالنيابة عن الفريق الآخر متى أراد الفريق الاخر ذلك في اي شيء وفي اي وقت ومن المفهوم انه حينما يوجد في ذلك العمل

شخص من كحل من الفريقين في مكان واحد فانها يتراجعا فبينما لتوحيد خطتها للعمل العائد لمصلحة البلدين التي هي كأمة واحدة ومن المفهوم ان هذه المادة لا تقيد حرية احد الجانبين بأي صورة كانت في أي حق له كما انه لا يمكن ان تفسر بحجز حرية احدهما او اضطرارة لسلوك هذه الطريقة .

المادة الحادية والعشرون - يلغى ما تضمنته الاتفاقية الموقع عليها في ٥ شعبان سنة ١٣٥٠ هـ على كل حال اعتباراً من تاريخ ابرام هذه المعاهدة .

المادة الثانية والعشرون - ترم هذه المعاهدة وتصدق من قبل حضرة صاحبي الجلالة الملكين في اقرب مدة ممكنة نظراً لمصلحة الطرفين في ذلك وتصبح نافذة المفعول من تاريخ تعادل قرارات ابرامها مع استثناء ما نص عليه في المادة الاولى من انتهاء حالة الحرب بمجرد التوقيع وتظل سارية المفعول مدة عشرين سنة قرية تامة ويمكن تجديدها او تعديلها خلال الستة اشهر التي تلي تاريخ انتهاء مفعولها فان لم تجدد أو تعدل في ذلك التاريخ تظل سارية المفعول الى ما بعد ستة اشهر من اعلام احد الفريقين المتعاقدين الفريق الاخر رغبته في التعديل .

المادة الثالثة والعشرون - تسمى هذه المعاهدة بمعاهدة الطائف وقد حررت من نسختين باللغة العربية الشريفة بيد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين نسخة واشهاداً بالواقع وضع كل من المذوبين المفوضين توقيعهم .
وكتب في مدينة جدة في اليوم السادس من شهر صفر سنة ثلاث وخمسين بعد الثلاثمائة والالف .

التوقيع

خالد بن عبد العزيز السعود

عبد الله بن احمد الوزير

بسم الله الرحمن الرحيم

بما ان حضرة صاحبي الجلالة الامامين الملك عبد العزيز ملك المملكة العربية السعودية والملك يحيى ملك اليمن قد اتفقا بموجب المادة الثامنة من معاهدة الصلح والصدقة وحسن التفاهم المسماة بمعاهدة الطائف والموقع عليها في اليوم السادس من

شهر صفر سنة ثلاثة وخمسين بعد الثلاثمائة والالف على ان يحيل الى التحكيم اي نزاع او خلاف ينشأ عن العلاقات بينها وبين حكومتها وبلاذيتها متى عجزت سائر المراجعات الودية عن حله فان الفريقين الساميين المتعاقدين يتعهدان باجراء التحكيم على الصورة المبينة في المواد الاتية :

المادة الاولى — يتعهد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين بان يقبل باحالة القضية المتنازع فيها على التحكيم خلال شهر واحد من تاريخ استلام طلب اجراء التحكيم من الفريق الاخر اليه .

المادة الثانية — يجري التحكيم من قبل هيئة مؤلفة من عدد متساو من المحكمين ينتخب كل فريق نصفهم ومن حكم وازع ينتخب باتفاق الفريقين الساميين المتعاقدين وان لم يتفقا على ذلك يرشح كل منها شخصاً فان قبل احد الفريقين بالمرشح الذي يقدمه الفريق الاخر فيصبح وازعاً وان لم يمكن الاتفاق على ذلك تجري القرعة على ايها يكون وازعاً مع العلم بان القرعة لا تجري الا على الاشخاص المقبولين من الطرفين فمن وقعت القرعة عليه اصبح رئيساً لهيئة التحكيم ووازعاً للفصل في القضية وان لم يحصل الاتفاق على الاشخاص المقبولين من الطرفين تجري المراجعات فيما بعد الى ان يحصل الاتفاق على ذلك .

المادة الثالثة — يجب ان يتم اختيار هيئة التحكيم ورئيسها خلال شهر واحد من بعد انقضاء الشهر المعين لاجابة الفريق المطلوب منه الموافقة على التحكيم لقبوله لطلب الفريق الاخر وتجتمع هيئة المحكمين على ان تعطي حكمها خلال مدة لا يمكن باي حال من الاحوال ان تزيد عن شهر واحد من بعد انقضاء المدة التي عينت للاجتماع كما هو مبين اعلاه ويعطى حكم هيئة التحكيم بالاكثرية ويكون الحكم ملزماً للفريقين ويصبح تنفيذه واجباً بمجرد صدوره وتبليغه ولكل من الفريقين الساميين المتعاقدين ان يعين الشخص او الاشخاص الذين يريدون للدفاع عن وجهة نظره امام هيئة التحكيم وتقديم البيانات والحجج اللازمة لذلك .

المادة الرابعة — اجور محكمي كل فريق عليه واجور رئيس هيئة التحكيم مناصفة بينهما وكذلك الحكم في نفقات المحاكمة الاخرى .

المادة الخامسة — يعتبر هذا العهد جزءاً متمماً لمعاهدة الطائف الموقع عليها في هذا اليوم السادس من شهر صفر سنة ثلاث وخمسين بعد الثلاثمائة والالف ويظل ساري المفعول مدة سريان المعاهدة المذكورة وقد حرر هذا من نسختين باللغة العربية يكون بيد كل من الفريقين الساهيين المتعاقدين نسخة وقرار بذلك جرى توقيعه في اليوم السادس من شهر صفر سنة ثلاث وخمسين بعد الثلاثمائة والالف

التوقيع : خالد بن عبد العزيز السعود

التوقيع : عبد الله بن احمد الوزير

بسم الله الرحمن الرحيم

حرر في ٦ صفر سنة ١٣٥٣

من خالد بن عبد العزيز الى حضرة الاخ صاحب السيادة السيد عبد الله الوزير المندوب المفوض من قبل جلالة الامام يحى حفظه الله .

السلام عليكم ورحمة الله ، اما بعد فانه بمناسبة توقيع معاهدة الطائف بيننا وبينكم نيابة من جلالتى ملكي المملكة العربية السعودية والمملكة اليابانية احب ان اثبت لكم في كتابي هذا انه لا يمكن اعتبار تلك المعاهدة وقبول انفاذ مقتضاها الا في اثبات ماياتي :

١ — ان يجرى تسليم الادارسة واخلاء جبالنا في تهامة واطلاق رهائن اهلها حالا
٢ — ان يظل مضمون هذه المعاهدة مكتوما ولا ينشره احد الفريقين ولا سيما مايتعلق منها بمسألة الحدود لما يحدث ذلك من التشويش في تهامة خاصة وان انسحاب جند جلالة الملك عبد العزيز يكون بكامل الصيانة والشرف من ابتداء انسحابه الى آخره وكل حادث عدواني عليه في خلال تلك المدة يكون مضمونا من قبل جلالة الامام يحى وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

التوقيع

خالد بن عبد العزيز السعود

بسم الله الرحمن الرحيم

حرر في ٦ صفر ١٣٥٣

من عبد الله الوزير الى حضرة سمو الملكي الامير خالد المفوض من قبل

جلالة الملك عبد العزيز حفظه الله تعالى
 السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد فقد تلقيت كتاب سموكم تاريخ ٦ صفر
 ١٣٥٣ وقد اخطت علماً بما اشترطتموه سموكم لانفاذ معاهدة الطائف التي عقدت بين
 الفريقين من تسليم الادارسة واخلاء الجبال التي كانت محتلة من قبل جنود جلالة الامام
 يحيى من بلاد جلالة الملك عبد العزيز واطلاق رهائن اهلها وان تظل هذه المعاهدة
 مكتومة وعلى الاخص مسألة الحدود الى ان يتم ترتيب الاتفاق الذي اتفقنا عليه لانفاذه
 وان انسحاب جنود جلالة الملك عبد العزيز يكون بكامل الصيانة والشرف من ابتداء
 انه يحابه الى آخره وان كل حادث عدواني عليه في خلال تلك المدة يكون مضمونا
 من قبل جلالة الامام يحيى لقد اخطت علماً بذلك ويسرني ان اعلن سموكم بقبولنا
 وموافقتنا لاشتراطكم وانه سيكون مرعياً من جهتنا وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .
 التوقيع

عبد الله بن احمد الوزير

بسم الله الرحمن الرحيم

تحريراً في ٦ صفر سنة ١٣٥٣

من عبد الله الوزير الى حضرة صاحب السمو الملكي الامير خالد المفوض من قبل
 جلالة الملك عبد العزيز حفظه الله
 السلام عليكم ورحمة الله وبعد فأشرف بان اثبت هنا الحاقاً بمعاهدة الطائف الموقع
 عليها من قبل سموكم نيابة عن جلالة الملك عبد العزيز والموقعة من قبلي نيابة عن جلالة
 الامام يحيى واتعهد باسم جلالة الامام يحيى بما هو آت .
 ١ - تسليم الادارسة لجلالة الملك عبد العزيز وقد عملت الترتيبات اللازمة لتسليم
 السيد الحسن والسيد عبد العزيز بن محمد الادريسي وسيدلمون حالاً لرجال سمو الامير
 فيصل في تهامة اما السيد عبد الوهاب الادريسي فنظراً لانه لا يزال الى الان في بلاد
 الميادين فقد اتخذت الوسائل والوسائط لاستدعائه من تلك الانحاء لتسليمه فان لم يطمع
 الامر فاتعهد باسم جلالة الامام يحيى بشأنه بما يأتي :
 أ - ان تمتنع حكومة الامام يحيى عن كل مساعدة مادية او معنوية وان تمتنع
 عنه من بلادها اي معاضدة او معاونته .

ب — اذا ارادت حكومة جلالة الملك عبد العزيز القبض عليه في الاراضي التي هو فيها فان حكومة الامام يحيى ستعمل من جهتها سائر انواع التضييقات العسكرية التي تستطيعها لمنع فراره الى اراضيها وتتعهد ان تلقي القبض عليه وعلى كل شخص اشترك معه في حركته من اي جهة وقبيلة من قبائل المملكة العربية السعودية وان تسلمهم لحكومة جلالة الملك عبد العزيز بغير شرط ولا قيد اذا دخلوا الى جهات المملكة البمانية وان تمنع فراره او فرار اي شخص من الذين اشتركوا معه في عمله الى الخارج اذا دخلوا الى اراضي المملكة البمانية .

٢ — اما من كان له تعلق بالادارة وحركتهم من الاشراف او غيرهم فاذا ارادوا اللحاق بالادريسي فاهم الامان من قبل حكومة جلالة الملك عبد العزيز والصيانة والاحترام والاكرام اللائق بحقوقهم واذا لم يشاءوا ذلك فانهم يخرجون من بلاد جلالة الامام يحيى ولا يسمح لهم بالبقاء فيها واذا عادوا اليها مرة اخرى فيطردون حالا ويندرون بانهم اذا عادوا يسلمون الى حكومة جلالة الملك عبد العزيز بغير قيد ولا شرط .

فارجو ان تعتبروا هذا سموكم عهدا وثيقاً له منزلة المعاهدة المعقودة بيننا وبين سموكم بهذا اليوم وعلى هذا عهد الله وميثاقه وارجو ان يكون هذا طبقاً للاتفاق الشفوي الذي اتفقنا عليه في هذا الشأن وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

التوقيع

عبد الله بن احمد الوزير

بسم الله الرحمن الرحيم

حرر في ٦ صفر سنة ١٣٥٣

من خالد بن عبد العزيز الى حضرة صاحب السيادة الاخ السيد عبد الله الوزير
الندوب المفوض من قبل جلالة الملك الامام يحيى حفظه الله تعالى

السلام عليكم ورحمة الله وبعد فاتشرف بان اعلمكم باستلامي كتاب سيادتكم بتاريخ اليوم بشأن ما تعهدتم به باسم جلالة الامام يحيى بشأن الادارة واتبعاهم وانا على ثقة بان ما تعهدتم به سيكون تنفيذه بمقتضى الامانة والوفاء المأمول في جلالة الامام يحيى

وتمنى ان يكون تنفيذ ذلك باسرع مدة ممكنة وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

التوقيع

خالد بن عبد العزيز السعود

بسم الله الرحمن الرحيم

حرر في ٦ صفر سنة ١٣٥٣

من خالد بن عبد العزيز الى حضرة المكرم السيد عبد الله الوزير حفظه الله تعالى .
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد فبمناسبة توقيع معاهدة الطائف بين مملكتنا
ومملكة اليمن اثبتت هناما اتفقنا عليه بشأن تنقلات المتقنين من رعايا المملكة العربية السعودية
ورعايا المملكة البانية في البلادين ، ان التنقل في الوقت الحاضر يظل على ما كان عليه في السابق
الى ان يوضع بين البلدين اتفاق خاص بشأن الطريقة التي ترى الحكومة ان متفقاً
اتخاذها من اجل تنظيم الانتقال سواء للحج او التجارة او غيرها من الاغراض والمنافع
فارجو ان أقال جوابكم بالموافقة على ما اتفقنا عليه بهذا الشأن وتفضلوا بقبول
فاتق الاحترام .

التوقيع

خالد بن عبد العزيز السعود

بسم الله الرحمن الرحيم

حرر في ٦ صفر سنة ١٣٥٣

من عبد الله الوزير الى صاحب السمو الملكي الامير خالد المفوض من قبل جلالة
الملك عبد العزيز حفظه الله تعالى

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد فقد تلقيت كتاب سموكم بتاريخ ٦ صفر
بشأن تنقلات رعايا الفريقين بين البلادين واني على اتفاق مع سموكم في ان يكون
الانتقال في الوقت الحاضر طبقاً للطريقة التي كان السير عليها من قبل الى ان يوضع
اتفاق خاص بشأن تنظيم الانتقال في المستقبل وان ذلك سيكون مرعياً من جانب
حكومتنا كما هو مرعي من جانب حكومتكم وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

التوقيع

عبد الله بن احمد الوزير

فبعد ان اطلعنا على هذه المعاهدة السالفة الذكر وعلى عهد التحكيم والكتب
التي الحقت بها وامعنا النظر فيها صدقناها وقبلناها واقررناها جملة في مجموعها ومفردة
في كل مادة وفقرة منها كما اتنا نصدقها ونبرمها وتعهده ونعد وعدا ملوكيا صادقاً باننا
سنقوم بحول الله بما ورد فيها ونلاحظه بكامل الامانة والاخلاص وباننا لن نسمح
بشيء الله بالاخلاق بها باي وجه كان طالما نحن قادرون على ذلك وزيادة في تثبيت
صحة كل ما ذكر فيها امرنا بوضع خاتمنا على هذه الوثيقة ووقعناها بيدنا والله
خير الشاهدين .

حرر بقصرنا في الطائف في اليوم الخامس والعشرين من شهر صفر سنة ثلاث
وخمسين بعد الثلاثمائة والالف .

ضم جبل الدروز والعلاويين الى سورية

قرار المفوض السامي بضم جبل الدروز

مراسلة رقم (٦)

من المفوض السامي للجمهورية الفرنسية

الى رئيس مجلس الوزراء في الجمهورية السورية .

لي الشرف بأن أقدم لدولتكم طياً نص القرارين رقم ٢٦٥ - ل. د. ر. بتاريخ ٢ كانون الاول ١٩٣٦ ورقم ٢٧٤ ل. د. ر. بتاريخ ٥ كانون الاول ١٩٣٦ المنضمين نقل اختصاصات السيادة على اراضي جبل الدروز واللاذقية الى الحكومة السورية وتعيين النظام الخاص الاداري والمالي لهاتين المنطقتين وهذان النصان هما نتيجة الاتفاق الذي تم في باريس فيما يتعلق بضم هاتين المنطقتين الى دولة سورية وبالنظام الخاص الاداري والمالي الذي استنسب الاحتفاظ به لهاتين المنطقتين وفقاً للمبادئ التي حددتها عصبة الامم .

قرار عدد ٢٦٥ ل. د. ر.

بنشر النظام الاساسي لمنطقة جبل الدروز

ان المفوض السامي للجمهورية الفرنسية

بناء على صك الانتداب المؤرخ في ٢٤ تموز ١٩٢٢

وبناء على مرسوم ٢٢ تشرين الثاني ١٩٢٠ الذي حدد سلطات المفوض السامي

وبناء على مرسوم ١٦ تموز ١٩٣٣

ولما كان قد حصل اتفاق بين الحكومة الفرنسية والوفد الذي كان عهده

وضع اسس معاهدة تعقد بين فرنسا وسورية

ولما كان الاتفاق المذكور يستلزم نقل اختصاصات السيادة التي كان حق ممارستها

محفوظا للمفوض السامي بموجب القرار رقم ٣١١٤ بتاريخ ١٤ ايار ١٩٣٠ الى الحكومة

السورية . ويستلزم ايضاً تحديد اساليب النظام الخاص في الادارة والمالية الذي تتوي
الحكومة السورية تأمينه لمنطقة جبل الدروز وفقاً للمبادئ التي حددتها عصبة الامم .

قرر ما يأتي

المادة الاولى — ان منطقة جبل الدروز هي جزء من الدولة السورية

المادة الثانية — تستفيد هذه المنطقة ضمن دولة سورية من نظام خاص اداري ومالي
حددت أساليبه في النظام الملحق .

المادة الثالثة — مع الاحتفاظ باحكام النظام المذكور يسري على منطقة جبل الدروز
دستور الجمهورية السورية وقوانينها وأنظمتها العامة .

المادة الرابعة — فور ابرام المعاهدة الفرنسية — السورية يدخل هذا القرار والنظام
الملحق به في دور التنفيذ بدلا من النصوص التي كانت تسري على هذه الامور .

دمشق في ٢ كانون الاول سنة ١٩٣٦

الامضاء (د . د . دي مارثيل)

النظام الاساسي لمنطقة جبل الدروز

المادة الاولى — النظام الخاص الممنوح في الجمهورية السورية لمنطقة جبل الدروز
فيما يتعلق بالادارة والمالية هو محدد في المواد التالية :

تأميناً لتطبيق هذا النظام يقر كل من المحافظ الذي يعينه رئيس الجمهورية ومجلس
ادارة المنطقة صلاحيات خاصة محددة فيما يلي :

المادة الثانية — يعين رئيس الجمهورية القضاة . وبناء على اقتراح المحافظ يعين
القائمقامين ورؤساء الدوائر المركزية في المنطقة .

ويعين المحافظ بناء على التفويض المعطى له بصورة دائمة من رئيس الجمهورية سائر
الموظفين ويعين ايضاً المديرين .

يتولى المحافظ السلطة التنظيمية في المسائل التي هي من صلاحيته بموجب هذا النظام .
المادة الثالثة — يؤلف المجلس الاداري على الاقل من تسعة اعضاء منتخبين وفقاً
لطريقة الانتخاب النافذة في الدولة ومن ثلاثة اعضاء معينين .

يُنتخب هؤلاء الاعضاء المعينين رئيس الجمهورية من قائمة يقترحها المحافظ وتُحوي
اسماء رئيس غرفة التجارة ورئيس الزراعة وغيرها من اعيان المنطقة .
ينتخب اعضاء المجلس أو يعينون لمدة اربع سنوات . ويجدد كل مرة تشمل موازنة
المنطقة على المداخل التالية .

١ — حاصل جميع ضرائب الدولة والرسوم والواردات من اي نوع كانت المستوفاة
من أرض المنطقة والمرخص قانونياً بحمايتها .

٢ — المبالغ المخصصة بصفة توزيع قبض الواردات المدونة حالياً في حساب الادارة
بعد تنزيل المصاريف العامة العائدة لمجموع الدولة السورية والتي تتحملها الميزانية العامة
للجمهورية السورية .

٣ — الاموال المشتركة او الحصص التي تدفعها لها الدول او الجماعات العمومية أو
الافراد ، وتشتمل موازنة المنطقة على المصاريف التالية :

١ — جميع مصاريف الدوائر العمومية في أرض المنطقة .

٢ — الحصة الواجب عليها دفعها من نفقات ادارة الدولة العامة وتوازي هذه
٥ بالمائة من مجموع داخل المنطقة العادي .

٣ — القروض التي تعقدها المنطقة المعقودة لصالحها .

٤ — الرواتب .

المادة الخامسة — يحضر المحافظ مشروع الموازنة بمؤازرة رؤساء الدوائر ويعرضه
قبل أول تشرين الاول على وزير المالية لفحصه .

وفي خلال شهر واحد يبلغه وزير المالية ملحوظاته على تطبيق قوانين الدولة وانظمتها
العامة وعلى تأثيرها في الدخل والخرج . ويبلغه ايضا ملحوظاته على جميع التدابير التي
شأنها تأمين التوازن في مالية المنطقة .

المادة السادسة — يدعو المحافظ المجلس الاداري في ١٥ تشرين الثاني على الاكثر
لفحص مشروع الموازنة . ولا تتجاوز مدة هذه الدورة الخمسة عشر يوما .

ينشر رئيس الجمهورية قبل افتتاح السنة المالية الموازنة التي قررها المجلس .

المادة السابعة — مشاريع القروض والامتيازات التي تختص بالمنطقة وتفيد ماليتها
تحضر وتقدم ويناقش فيها وتُعقد وتمنح ضمن نفس الشروط المخصصة بالموازنة .

قرار المفوض السامي بضم العلويين

قرار عدد ٢٧٤ ل . د . ر . بنشر النظام الاسامي للمنطقة العلوية .
ان المفوض السامي للجمهورية الفرنسية
بناء على صك الانتداب المؤرخ في ٢٤ تموز سنة ١٩٢٢
وبناء على مرسوم ٢٢ تشرين الثاني سنة ١٩٢٠ الذي حدد سلطات المفوض السامي
وبناء على مرسوم ١٦ تموز سنة ١٩٣٣
ولما كان قد حصل اتفاق في باريس بين الحكومة الفرنسية والوفد الذي كان
عهد اليه وضع أسس معاهدة تمقد بين فرنسا وسورية .
ولما كان الاتفاق المذكور يستلزم نقل اختصاصات السيادة التي كان حق ممارستها
محفوظاً للمفوض السامي بموجب القرار رقم ٣١١٣ بتاريخ ١٤ ايار سنة ١٩٣٠ الى
الحكومة السورية ويستلزم ايضاً تجديد أساليب النظام الخاص في الادارة والمالية الذي
تنوي الحكومة السورية تأميناً لمنطقة اللاذقية ووفقاً للمبادئ التي حددتها عصبة الامم .

قرر ما يأتي

مادة اولى — ان منطقة اللاذقية هي جزء من الدولة السورية .
مادة ثانية — تستفيد هذه المنطقة ضمن دولة سورية من نظام خاص اداري ومالي
حددت أساليبه في النظام الملحق .
مادة ثالثة — مع الاحتفاظ باحكام النظام المذكور يسري على منطقة اللاذقية
دستور الجمهورية السورية وقوانينها وانظمتها العامة .
مادة رابعة — فور ابرام المعاهدة الفرنسية — السورية يدخل هذا القرار والنظام
الملحق به في دور التنفيذ بدلا من النصوص التي كانت تسري على هذه الامور .
بيروت في ٥ كانون الاول سنة ١٩٣٦

الامضاء

(. دي مارتيل)

النظام الاساسي للمنطقة العالوية

المادة ١ — النظام الخاص الممنوح في الجمهورية السورية لمنطقة اللاذقية في حدودها الحالية في ما يتعلق بالادارة والمالية وهو محدد في المواد التالية .

وتأميناً لتطبيق هذا النظام يقلد كل من المحافظ الذي يعينه رئيس الجمهورية والمجلس الاداري في المنطقة صلاحيات خاصة محددة فيما يلي :

المادة ١ — يعين رئيس الجمهورية القضاة وبناء على اقتراح المحافظ يعين القائممقامين ورؤساء الدوائر المركزية في المنطقة .

ويعين المحافظ بناء على التعويض المعطى له بصورة دائمة من رئيس الجمهورية سائر الموظفين ويعين ايضاً المديرين .

يتولى المحافظ السلطة التنظيمية في المسائل التي هي من صلاحيته بموجب هذا النظام

المادة ٣ — يؤلف المجلس الاداري على الاقل من ثلاثة عشر عضواً منتخبين

وفقاً لطريقة الانتخاب النافذة في الدولة ومن أربعة اعضاء معينين وفقاً لطريقة

الانتخاب النافذة في الدولة ومن اربعة اعضاء معينين ينتخب هؤلاء الاعضاء المعينين

ورئيس الجمهورية من قائمة يقترحها المحافظ وتحتوي اسماء رئيس غرفة التجارة ورئيس

غرفة الزراعة وغيرها من اعيان المنطقة .

ينتخب اعضاء المجلس او يعينون لمدة اربع سنوات ويحدد كل مرة نصفهم .

المادة ٤ — تشمل موازنة المنطقة على المداخل التالية :

أولاً — حاصل جميع ضرائب الدولة والرسوم والواردات من اي نوع كانت

المستوفاة في ارض المنطقة والمرخص قانونياً بحبايتها .

ثانياً — المبالغ المخصصة بصفة توزيع قبض الواردات المدونة حالياً في حساب الادارة

بعد تنزيل المصاريف العامة العائدة لمجموع الدولة السورية والتي تتحملها الموازنة العامة

لجمهورية السورية .

ثالثاً — الاموال المشتركة او الحصص التي تدفعها لها الدول او الجماعات

العمومية والافراد .

وتشتمل موازنة المنطقة على المصاريف التالية :

اولاً — جميع مصاريف الدوائر العمومية في أرض المنطقة .

ثانياً — الحصة الواجب عليها دفعها من نفقات ادارة الدولة العامة وتوازي هذه الحصة هـ بالمائة من مجموع دخل المنطقة العادي .

ثالثاً — القروض التي تعقدها المنطقة والتي تعقد لصالحها .

رابعاً — الرواتب .

المادة هـ — يحضر المحافظ مشروع الموازنة بمؤازرة رؤساء الدوائر ويعرضه قبل اول تشرين الاول على وزير المالية لفحصه .

وفي خلال شهر واحد يبلغه وزير المالية ملحوظات على تطبيق قوانين الدولة وأنظمتها العامة وعلى تأثيرها في الدخل والخرج . ويبلغه ايضاً ملحوظاته على جميع التدابير التي من شأنها تأمين التوازن في مالية المنطقة .

المادة ٦ — يدعو المحافظ المجلس الاداري في ١٤ تشرين الثاني على الاكثر لفحص مشروع الموازنة . ولا تتجاوز مدة هذه الدورة الخمسة عشر يوماً .

ينشر رئيس الجمهورية قبل افتتاح السنة المالية الموازنة التي قررها المجلس الاداري .

المادة ٧ — مشاريع القروض والامتيازات التي تختص بالمنطقة وتفيد مالهته تحصر وتقدم ويتناقش فيها وتعقد وتمنح ضمن نفس الشروط المخصصة بالموازنة .

الاتفاق الاخير بين مصر والحجاز

حضرة صاحب السعادة فؤاد حمزة بك وكيل وزارة خارجية المملكة العربية السعودية من اكبر دواعي السرور لدي ان ابلغ سعادتك ان حكومة حضرة صاحب الجلالة ملك مصر تعترم استئناف ارسال الكسوة الخاصة بالكعبة المشرفة منذ الموسم القادم وسيقوم الحمل المرافق لهذه الكسوة من القاهرة في الوقت الذي كان معتاداً ان يقوم فيه وعند وصولها الى جدة يستقر الحمل فيها ويوجه الكسوة الى مكة حيث توضع على الكعبة المشرفة بالاحتفال اللائق بكرامة المكان ومقام الجالس على عرش الحجاز .

وسيطر على الكسوة اشارة الى انها « أهديت الى الكعبة المشرفة في عهد حضرة صاحب الجلالة الملك عبد العزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية »
وتفضلوا سعادتك بقبول فائق الاحترام .

رئيس مجلس الوزراء : مصطفى النحاس

حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا

رئيس مجلس الوزراء بالمملكة المصرية

اتشرف بان ابلاغ دولتكم ان حكومة حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة العربية السعودية احاطت علماً بعزم حكومة حضرة صاحب الجلالة ملك مصر استئناف ارسال الكسوة الخاصة بالكعبة المشرفة منذ الموسم القادم وان الكسوة وسيطر عليها اشارة الى انها « أهديت الى الكعبة المشرفة في عهد حضرة صاحب الجلالة الملك عبد العزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية » .

ويسرني ان اعرب لدولتكم عن شكر حكومة حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة العربية السعودية لحكومة حضرة صاحب الجلالة ملك مصر على جميل نياتها نحو الاراضي المقدسة وعن موافقتها على نزول المحمل بجدة واستقراره فيها وستقابل البعثة المكلفة بنقل الكسوة با كبر الحفاوة في جدة كما ان الكسوة ستستقبل في مكة المكرمة اكرم استقبال وتوضع في مقرها بالاحتفال اللائق بمقام صاحب الهدية .
وتفضلوا دولتكم بقبول فائق الاحترام .

وكيل وزارة خارجية المملكة السعودية : فؤاد حمزة

حضرة صاحب السعادة فؤاد حمزة بك وكيل خارجية وزارة المملكة العربية السعودية يسرني ان ابلاغ سعادتك ان حكومة حضرة صاحب الجلالة ملك مصر تعزم اتخاذ التدابير اللازمة لاعادة صرف الصدقات لفقراء الحجاز ولاستئناف صرف فاضل غسلة اوقاف الحرمين الشريفين في الاراضي المقدسة وذلك ابتداء من موسم الحج القادم .
وستعين الحكومة المصرية من يتولى الاشراف على صرف الصدقات التي ترسلها وهي تعزم ان تنفق من الاموال التي كانت تخصصها للصدقات ومن فاضل غسلة الاوقاف المذكورة في حدود القواعد الشرعية لمهارة الحرمين الشريفين ولاصلاح المرافق المتعلقة بها
وستبلغ الحكومة المصرية الى الحكومة السعودية ما تضعه من البرامج لاعمال المهارة والاصلاح في حينه تمهيداً لاتفاق الحكومتين على التصميمات الخاصة بتلك الاعمال .

وتفضلوا سعادتك بقبول فائق الاحترام . رئيس مجلس الوزراء : مصطفى النحاس

حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء بالملكة المصرية.
تلقت الحكومة السعودية مع السرور تبليغ دولتكم الذي تذكرون فيه ان حكومة
حضرة صاحب الجلالة ملك مصر تعترم اتخاذ التدابير اللازمة لاعادة صرف فاضل غلة
اوقاف الحرمين الشريفين في الاراضي المقدسة وذلك ابتداء من موسم الحج القادم
وانها تعترم ان تتفق من الاموال التي كانت تخصصها للصدقات ومن فاضل غلة الاوقاف
المذكورة في حدود القواعد الشرعية لعبارة الحرمين الشريفين واصلاح المرافق المتصلة بهما.
وان حكومة حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة العربية السعودية لترحب خالص
الترحيب بتنفيذ مشروعات العبارة والاصلاح التي تنوي الحكومة المصرية القيام بها
ونشورها ان تبليغ دولتكم ان صرف الصدقات سيجري باشراف من تعينه الحكومة
المصرية لهذا الغرض .

وتفضلوا ودولتكم بقبول فائق الاحترام .

وكيل وزارة خارجية المملكة العربية السعودية : فؤاد حمزة

حضرة صاحب السعادة فؤاد حمزة بك وكيل وزارة خارجية المملكة العربية السعودية
اتشرف بان اثبت فيما يلي القواعد التي اتفق عليها في شأن جنسية المصريين الذين
كانوا مقيمين باراضي المملكة العربية السعودية في وقت صدور نظام التابعة الحجازية
وجنسية العرب السعوديين الذين كانوا مقيمين باراضي المملكة المصرية في وقت صدور
قانون الجنسية المصرية .

يمنح لكل من الفريقين المتقدم ذكرهما مهلة قدرها ستة اشهر لاختيار الجنسية المصرية
او العربية السعودية . ويجري الاتفاق على الكشف النهائية المتضمنة اسماء المصريين
في المملكة العربية السعودية والعرب والسعوديين في المملكة المصرية في خلال الثلاثة
الاشهر التالية لليلة المشار اليها .

ولن يترتب على اختيار احد المقيمين في بلد جنسية البلد الاخر اي مساس بحقه في
البقاء أو الاستقرار في اراضي البلد الاخر منذ صدور قانون الجنسية الخاصة الذي يقيم فيه
وغني عن البيان ان المصريين أو العرب السعوديين الذين هبطوا اراضي البلد منذ
صدق قانون الجنسية الخاصة به باقون على جنسيتهم الاصلية .

وتفضلوا سعادتكم بقبول فائق الاحترام .

١٨ تشرين ثاني سنة ١٩٣٦ رئيس مجلس الوزراء : مصطفى النحاس

حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء بالمملكة المصرية .
تلقيت كتاب دولتكم الخاص بالقواعد التي اتفق عليها في جنسية المصريين الذين
كانوا مقيمين باراضي المملكة العربية السعودية في وقت صدور نظام التبعية الحجازية
وجنسية العرب السعوديين الذين كانوا مقيمين باراضي المملكة المصرية في وقت صدور
قانون الجنسية المصرية واتشرف بالاعراب عن الموافقة عليها وهي كما يأتي :
يمنح لكل من الفريقين المتقدم ذكرها مهلة قدرها ستة اشهر لاختيار الجنسية المصرية
أو العربية السعودية . ويجري الاتفاق على الكشف المتضمنة اسماء المصريين في المملكة
العربية السعودية والعرب السعوديين في المملكة المصرية خلال الثلاثة اشهر التالية
المهلة المشار اليها . ولن يترتب على اختيار احد المقيمين في بلد لجنسية البلد الاخرأي
مساس بحقه في البقاء او الاستقرار في أراضي البلاد الذي يقيم فيه .
وغني عن البيان ان المصريين والعرب السعوديين الذين هبطوا أراضي البلد الاخر
منذ صدور قانون الجنسية الخاصة به باقون على جنسيتهم الاصلية وتفضلوا بقبول فائق الاحترام
وكيل وزارة خارجية المملكة العربية السعودية : فؤاد حمزة

حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا

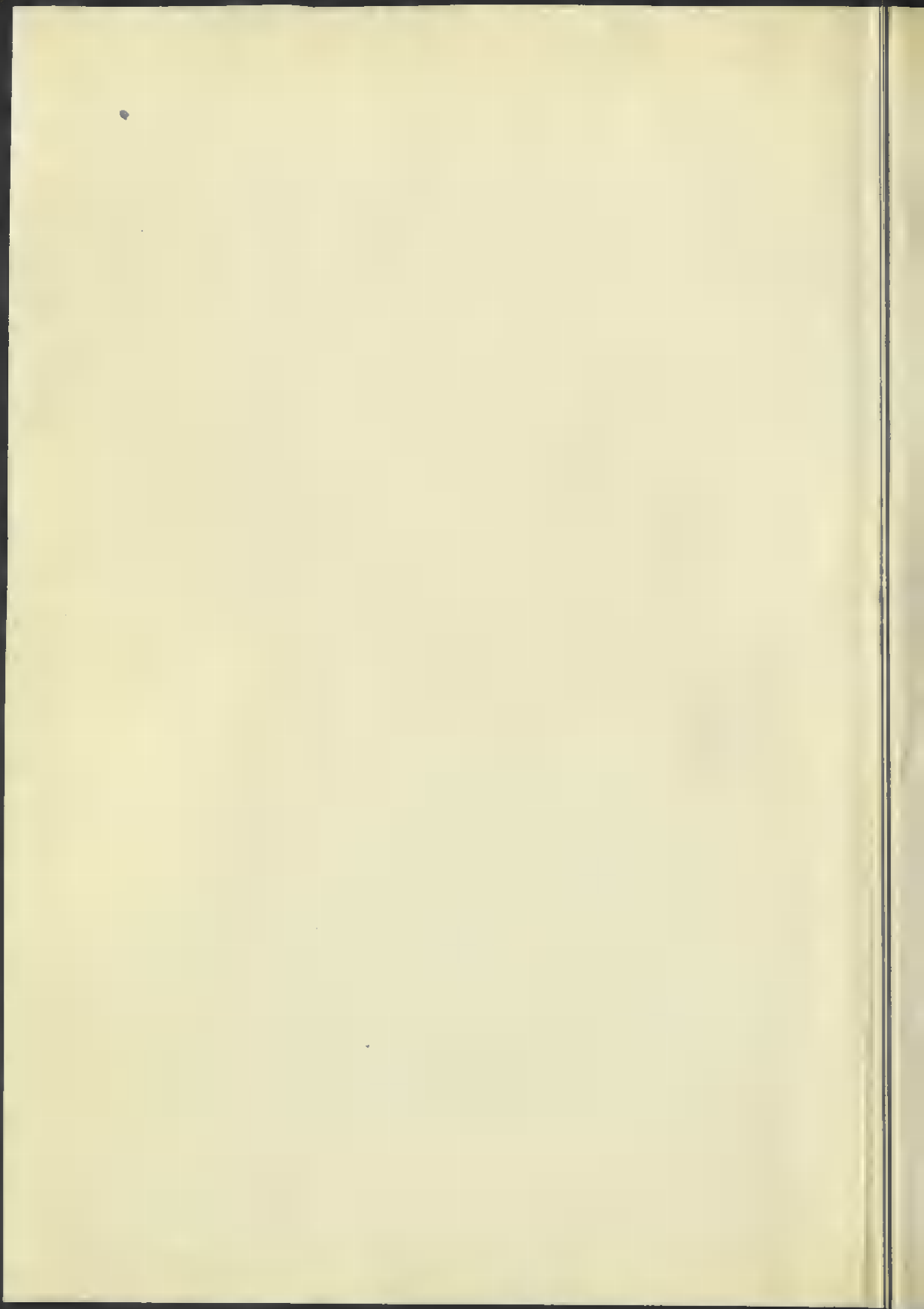
رئيس مجلس الوزراء بالمملكة المصرية

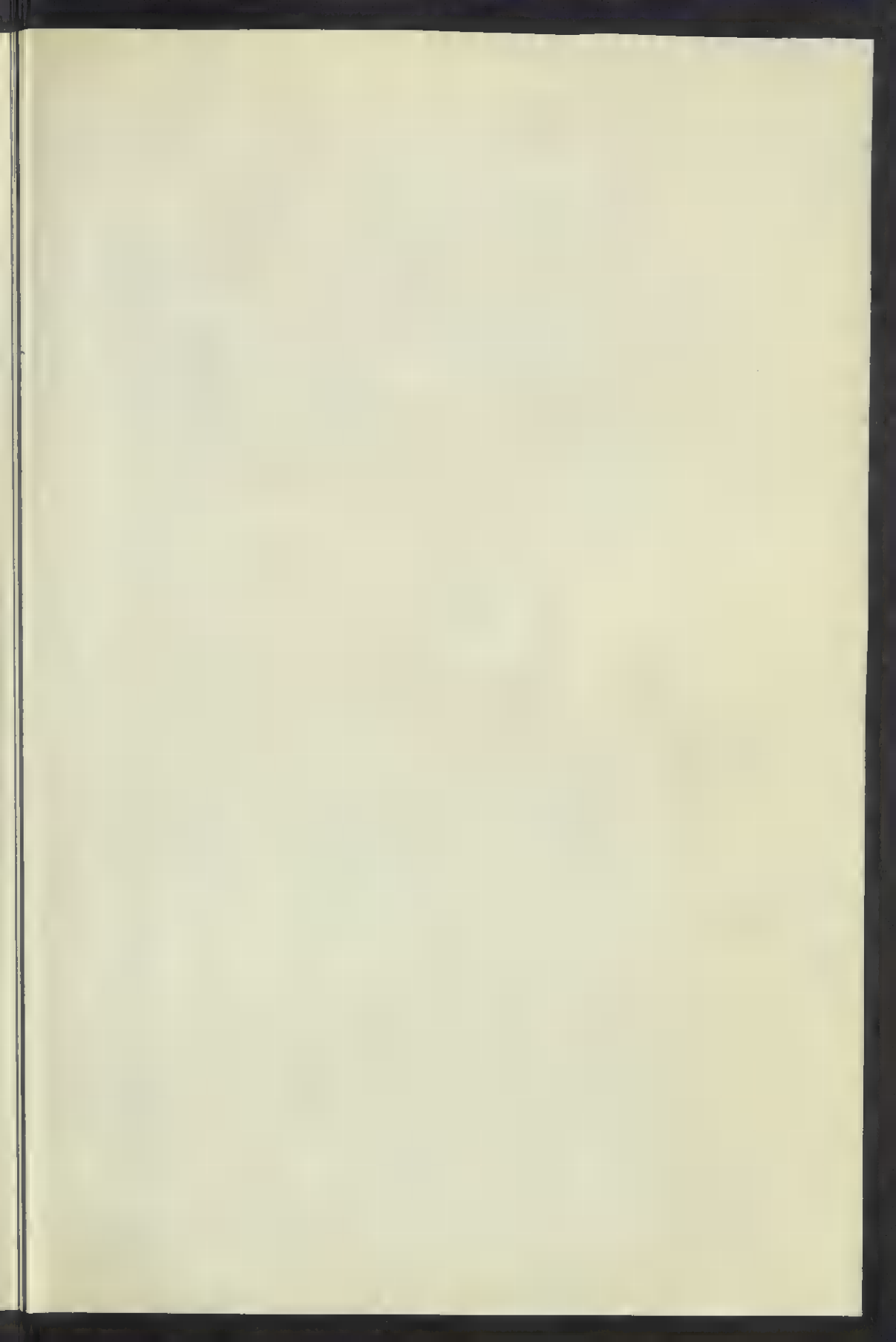
بمناسبة ما أعربت عنه دولتكم من رغبة الحكومة المصرية في الوقوف قبل دخول
موسم الحج على مقدار الرسوم والعوائد والتكاليف التي تقرر على الحجاج في كل عام
اتشرف بان احيط دولتكم دالماً بان السلطات المختصة في حكومة المملكة العربية
السعودية تضع تعريفة مفصلة للعوائد والرسوم والتكاليف المقررة وتعلنها قبل موسم
الحج من كل عام . ويسر حكومة جلالة الملك ان تبلغها الى الحكومة المصرية عقب
صدورها لكي تعلنها في الوقت المناسب على الراغبين في الحج من رعاياها .
وتفضلوا دولتكم بقبول فائق الاحترام

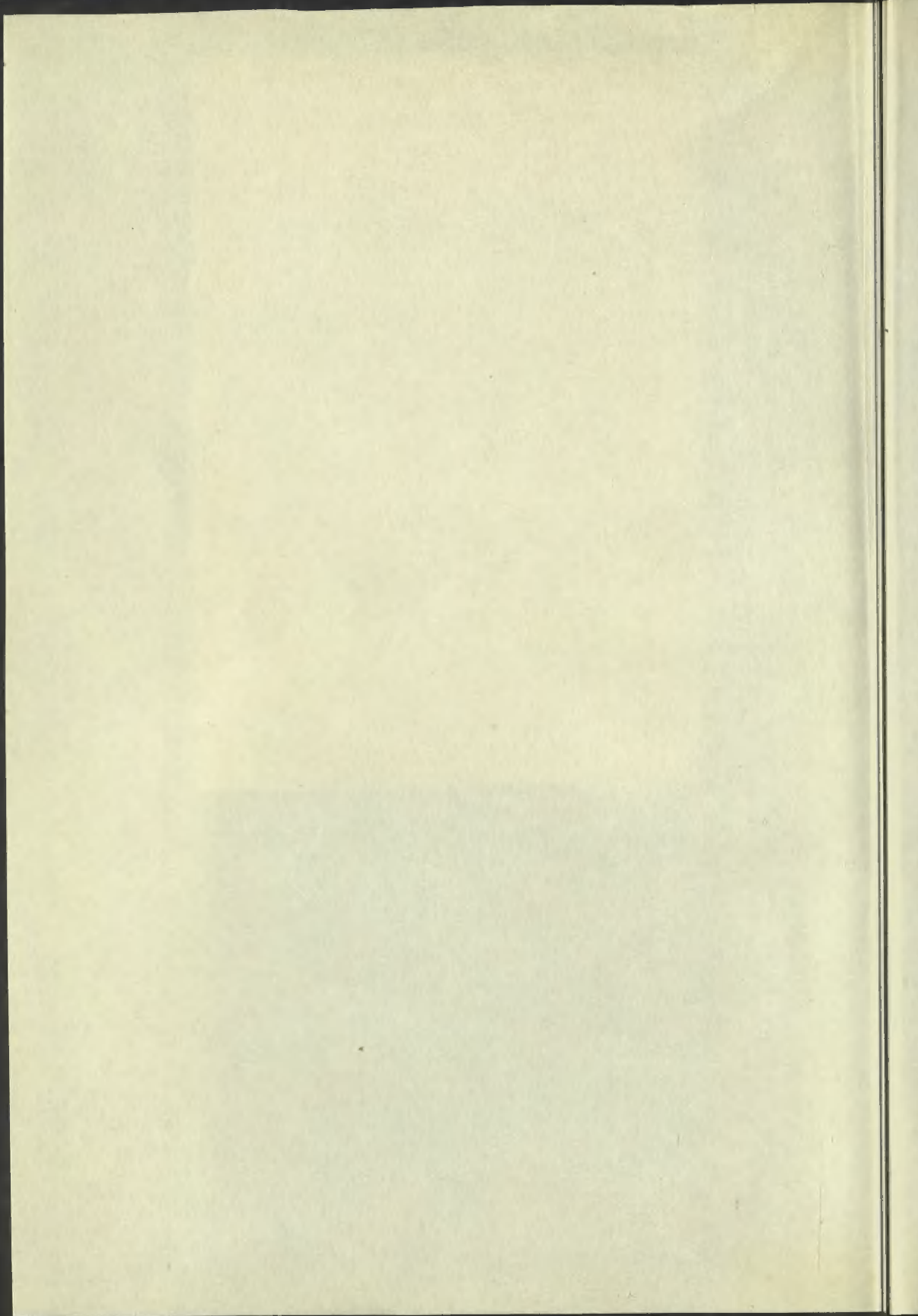
وكيل وزارة خارجية المملكة العربية السعودية : فؤاد حمزة

القاهرة في ٤ رمضان سنة ١٣٥٥

القاهرة في ١٨ تشرين الثاني سنة ١٩٣٦







DATE DUE

J. LIB.
29 MAR 1972

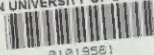
J. Lib
6 NOV

JAFET LIB
28 SEP 1989

341.2:W33wA:c.2

الأيام، جريدة

الوثائق والمعاهدات في بلاد العرب
AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES



01015561

341.2:W33wA

C.2

الوثائق والمعاهدات في بلاد

341.2
W33wA
C.2

